

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي



كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
مدرسة الدكتوراه

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات
تخصص: مالية دولية

آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر

من اعداد:
موري سمية

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الرتبة العلمية	الإسم و اللقب
رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د بندي عبد الله عبد السلام
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. محمد بن بوزيان
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	د.مليكي سمير بهاء الدين
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	د. شعيب بغداد

2010-2009

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- أمي و أبي حفظهما الله و بارك لي فيهما.
- إلى جميع الأهل و الأحباب و الأصدقاء.
- إلى كل طالب علم و باحث عن معرفة.

كلمة شكر و تقدير

أتقدم بشكري الخالص إلى:

- الله عز و جل و أحمده و أشكره على هذه النعمة.
- أستاذي المشرف الدكتور بن بوزيان محمد، الذي كان له الفضل الكبير في المتابعة و الإشراف على هذا العمل ، كما أشكره كثيرا على تشجيعاته و تفهمه.
- جميع أساتذتي الكرام و أعضاء لجنة المناقشة.

فهرس المحتويات

الإهداء

كلمة شكر

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال و الجداول

فهرس الملاحق

مقدمة عامة.....أ-ج

الفصل الأول: تقلبات أسعار الصرف: محدداتها و مخاطرها

- 01.....مقدمة الفصل
- 02.....المبحث الأول: سعر الصرف و أنظمتة
- 02.....المطلب الأول: ماهية سعر الصرف
- 02.....أولاً: مفهوم سعر الصرف
- 03.....ثانياً: صيغ سعر الصرف
- 05.....المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف و محدداته
- 05.....أولاً: أنواع سعر الصرف
- 06.....ثانياً: محددات سعر الصرف
- 08.....المطلب الثالث: وظائف سعر الصرف
- 08.....أولاً: وظيفة قياسية
- 08.....ثانياً: وظيفة تطويرية
- 08.....ثالثاً: وظيفة توزيعية
- 09.....المطلب الرابع: أنظمة سعر الصرف

09.....	أولاً: أنظمة الصرف قبل انهيار نظام بريتن وودز.....
13.....	ثانياً: أنظمة الصرف بعد انهيار نظام بريتن وودز.....
14.....	المبحث الثاني: سوق الصرف.....
14.....	المطلب الأول: ماهية سوق الصرف.....
14.....	أولاً: مفهوم سوق الصرف و وظائفه.....
18.....	ثانياً: أنواع سوق الصرف.....
19.....	المطلب الثاني: العاملون في سوق الصرف... ..
19.....	أولاً: العملات الصعبة المتعامل بها دولياً.....
21.....	ثانياً: الأعوان المتدخلون في سوق الصرف.....
22.....	المطلب الثالث: المعاملات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي.....
22.....	أولاً: عمليات الصرف الفورية و الآجلة.....
23.....	ثانياً: عمليات أخرى.....
24.....	المطلب الرابع: تحديد سعر الصرف.....
24.....	أولاً: الطلب على العملة الأجنبية.....
25.....	ثانياً: عرض العملة الأجنبية.....
26.....	ثالثاً: تحديد التوازن في سوق الصرف.....
29.....	المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف.....
29.....	المطلب الأول: النظريات النقدية.....
29.....	أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية.....
32.....	ثانياً: نظرية تعادل أسعار الفائدة.....
32.....	ثالثاً: نظرية كمية النقود.....
33.....	المطلب الثاني: نظرية الأرصدة.....
33.....	المطلب الثالث: نظرية الإنتاجية.....
34.....	المطلب الرابع: نظرية الفقاعات المضاربة.....

35.....	المبحث الرابع: سياسة الصرف
35.....	المطلب الأول: ماهية سياسة الصرف و أنواعها
35.....	أولاً: مفهوم سياسة الصرف و أهدافها
37.....	ثانياً: أنواع سياسة الصرف
39.....	المطلب الثاني: وسائل سياسة الصرف
39.....	أولاً: سياسة تعديل سعر صرف
43.....	ثانياً: مال موازنة الصرف
44.....	ثالثاً: سياسة الرقابة على الصرف
47.....	المطلب الثالث : مخاطر الصرف: المفهوم و الأنواع
47.....	أولاً: مفهوم خطر الصرف
48.....	ثانياً: أنواع خطر الصرف
49.....	المطلب الرابع : تقنيات تغطية خطر الصرف
49.....	أولاً : التقنيات الداخلية لتغطية خطر الصرف
50.....	ثانياً: التقنيات الخارجية لتغطية خطر الصرف
54.....	خاتمة الفصل

الفصل الثاني: تطورات أسعار النفط و العوامل المحددة لها

55.....	مقدمة الفصل
56.....	المبحث الأول: تطورات أسعار النفط و آثارها على الاقتصاد العالمي
56.....	المطلب الأول: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط قبل سنة 1973
56.....	أولاً:النفط: النشأة، المفهوم و الأهمية
61.....	ثانياً: تطور أسعار النفط قبل نشأة منظمة الأوبك
70.....	ثالثاً: نشأة منظمة الدول المصدرة للنفط

المطلب الثاني: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط بين 1973-1985.....	73
أولاً: الأزمة النفطية الأولى سنة 1973.....	73
ثانياً: الأزمة النفطية الثانية سنة 1979.....	76
المطلب الثالث : تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط بين 1986-2009.....	78
أولاً: الأزمة النفطية العكسية سنة 1986.....	78
ثانياً: الأزمة النفطية سنة 1998.....	80
ثالثاً: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2009.....	81
المطلب الرابع: آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي.....	86
أولاً: الآثار المترتبة في حالة ارتفاع أسعار النفط.....	86
ثانياً: الآثار المترتبة في حالة انخفاض أسعار النفط.....	88
المبحث الثاني: محددات الأسعار البترولية في الأسواق العالمية للنفط.....	89
المطلب الأول: الأسواق العالمية للنفط: الأنواع و المميزات.....	90
أولاً: أنواع الأسواق العالمية للنفط.....	90
ثانياً: مميزات الأسواق العالمية البترولية.....	92
المطلب الثاني: الطلب البترولي و محدداته.....	93
أولاً: مفهوم الطلب البترولي.....	93
ثانياً: محددات الطلب البترولي في السوق النفطية.....	93
المطلب الثالث: العرض البترولي و محدداته.....	96
أولاً: مفهوم العرض البترولي.....	96
ثانياً: محددات العرض البترولي في السوق النفطية.....	96
المبحث الثالث: المنتجون و المستهلكون: الواقع و آفاق المستقبل.....	97
المطلب الأول: جهة المنتجين و دورها في تحديد الأسعار.....	98
أولاً: الاحتياطات و الإنتاج العالمي من المحروقات.....	98
ثانياً: المنتجون و دورهم في التأثير على أسعار البترول.....	104

المطلب الثاني: جهة المستهلكين و دورها في تحديد الأسعار.....	111
أولاً: توزيع الاستهلاك العالمي من المحروقات.....	111
ثانياً: المستهلكون و دورهم في التأثير على أسعار البترول.....	113
المطلب الثالث: التعاون العالمي في مجال الطاقة.....	114
أولاً: ترقية الحوار بين المنتجين و المستهلكين.....	114
ثانياً: التعاون في مجال ترشيد استهلاك الطاقة.....	116
المطلب الرابع:تجارة النفط العالمية: الرهانات و الآفاق المستقبلية.....	116
أولاً: استهلاك الوقود الأحفوري و مشكلة تلوث البيئة.....	116
ثانياً: آفاق تجارة النفط العالمية في ظل الأزمة المالية العالمية.....	117
خاتمة الفصل	122

الفصل الثالث: العوائد النفطية بين تدهور الدولار و تحدي الأورو

مقدمة الفصل.....	123
المبحث الأول: مكانة الدولار في الاقتصاد العالمي.....	124
المطلب الأول:التطور التاريخي للدولار الأمريكي.....	124
أولاً: تحليل التطور التاريخي للدولار الأمريكي (1945-1971).....	124
ثانياً: تحليل التطور التاريخي للدولار الأمريكي خلال الفترة 1973-2009.....	125
المطلب الثاني: الدور المحور للدولار عالمياً.....	128
أولاً: الدولار الأمريكي و عوامل استخدام العملة دولياً.....	128
ثانياً: المكانة الدولية للدولار الأمريكي.....	129
المطلب الثالث: أسباب الانخفاض في قيمة الدولار.....	131
أولاً: الأسباب الداخلية لانخفاض قيمة الدولار.....	131
ثانياً: أسباب ضعف دولية.....	132
المطلب الرابع: الأورو ينافس الدولار الأمريكي.....	133

133.....	أولاً: ميلاد العملة الأوروبية الموحدة.....
135.....	ثانياً: الأورو و البحث عن الدور الدولي
137.....	المطلب الخامس: آثار انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي.....
137.....	أولاً: أثر انخفاض الدولار على اقتصاديات الدول المتقدمة.....
138.....	ثانياً: أثر انخفاض الدولار على اقتصاديات الدول النامية.....
139.....	المبحث الثاني: قطاع المحروقات في الجزائر.....
139.....	المطلب الأول: النفط في الجزائر.....
139	أولاً: تاريخ النفط في الجزائر.....
146.....	ثانياً: الإمكانيات النفطية الجزائرية.....
151.....	المطلب الثاني: تطور العائدات النفطية و أهميتها في الاقتصاد الجزائري.....
151.....	أولاً: تطور العائدات النفطية خلال فترة 1973-2009
158.....	ثانياً: أهمية العائدات النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.....
160.....	المطلب الثالث: الفوائض النفطية و أشكال استثمارها.....
160.....	أولاً: تعريف الفائض البترولي.....
160	ثانياً: الفوائض البترولية : أشكال الاستثمار و المخاطر.....
163.....	ثالثاً: مشكلة تآكل الربح البترولي.....
	المبحث الثالث: تقلبات الدولار أمام الأورو و أثرها على العوائد النفطية في
165.....	الجزائر.....
165.....	المطلب الأول: أثر تقلبات الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري.....
165.....	أولاً: أثر تقلبات الدولار الأمريكي على احتياطي الصرف و العملة الجزائرية.....
168.....	ثانياً: أثر تقلبات الدولار الأمريكي على المديونية و التجارة الخارجية.....
174.....	ثالثاً: شروط التبادل ليست في صالح الجزائر.....

المطلب الثاني: واقع العائدات النفطية بين تدهور الدولار و تحدي الأورو.....	175
أولاً: تحليل العلاقة بين سعر صرف الدولار و سعر النفط.....	175
ثانياً: أثر تقلبات الدولار على العوائد النفطية في الجزائر.....	178
ثالثاً: آفاق تسعير النفط خارج الدولار.....	181
المطلب الثالث: تحديات الاقتصاد الجزائري و آفاق القضاء على التبعية للبترول....	182
أولاً: إعادة تأهيل القطاع الصناعي.....	182
ثانياً: دعم الاستثمار الأجنبي المباشر.....	183
ثالثاً: تنمية مصادر الطاقة المتجددة.....	183
خاتمة الفصل.....	186

الفصل الرابع: اختبار العلاقة بين سعر الصرف و سعر البترول باستعمال طريقة التكامل المتزامن

مقدمة الفصل....	187
المبحث الأول: أدبيات التكامل المتزامن.....	188
المطلب الأول: التكامل المتزامن: مفهومه، شروطه.....	188
أولاً: ماهية الاقتصاد القياسي.....	188
ثانياً: تعريف التكامل المتزامن.....	194
ثالثاً: شروط التكامل المتزامن.....	195
المطلب الثاني: استقرارية السلاسل الزمنية.....	196
أولاً: السلاسل الزمنية المستقرة.....	196
ثانياً: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية.....	200
المطلب الثالث: اختبارات التكامل المتزامن....	207
أولاً: اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل جرانجر.....	207
ثانياً: اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة <i>Johansen</i>	208

210.....	المبحث الثاني: نموذج تصحيح الخطأ "ECM"
210.....	أولاً: مفهوم نموذج تصحيح الخطأ
211.....	ثانياً: صيغة نموذج تصحيح الخطأ
212.....	المطلب الثاني: تقدير نموذج تصحيح الأخطاء
212.....	أولاً: خطوات تقدير نموذج الخطأ في حالة متغيرين
213.....	ثانياً: تقدير النموذج في حالة عدة متغيرات
214.....	المطلب الثالث: اختبارات السببية
214.....	أولاً: سببية غرانجر
215.....	ثانياً: سببية سيمس "Sims"
215.....	المبحث الثالث: دراسة قياسية لاختبار التكامل المتزامن بين سعر صرف الدولار و سعر البترول
216.....	المطلب الأول: تحليل البيانات
216.....	أولاً: خلفية البحث
217.....	ثانياً: تعريف المتغيرات
221.....	المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
221.....	أولاً: اختبار استقرارية سلسلة سعر الصرف
223.....	ثانياً: اختبار استقرارية سلسلة سعر البترول
226.....	المطلب الثالث: اختبار التكامل المتزامن
226.....	أولاً: اختبار استقرارية سلسلة البواقي
227.....	ثانياً: تقدير المعادلة
228.....	خاتمة الفصل
229.....	الخاتمة العامة
234.....	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
46	وسائل الرقابة المباشرة على الصرف	الجدول (1-1)
47	وسائل الرقابة الغير مباشرة على الصرف	الجدول (2-1)
66	تطور الأسعار المعلنة للنفط الخام الأمريكي (1936-1944)	الجدول (1-2)
68	تطور الأسعار المعلنة للنفط الأمريكي و العربي في الخليجين (1945-1960)	الجدول (2-2)
75	العوائد النفطية لبعض دول الأوبك للفترة (1972-1975)	الجدول (3-2)
77	تطور أسعار النفط لدول الأوبك للفترة (1970-1985)	الجدول (4-2)
78	تطور أسعار النفط خلال الفترة (1986-2000)	الجدول (5-2)
107	أزمات انقطاع الإمدادات البترولية و الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى الأوبك	الجدول (6-2)
110	إنتاج النفط بمناطق خارج الأوبك للفترة (2005-2006)	الجدول (7-2)
141	ديناميكية سيطرة سونا طراك على القطاع النفطي وتطوره	الجدول (1-3)
144	تقدير المسافة من مناطق الاحتياطات الغازية إلى أوروبا الغربية	الجدول (2-3)
145	مقارنة بين البترول الجزائري و بعض نفوط دول الأوبك	الجدول (3-3)
148	تطور الاكتشافات البترولية في الجزائر (2004-2009)	الجدول (4-3)
152	تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر (1970-1985)	الجدول (5-3)
155	تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية (1986-2000)	الجدول (6-3)
158	تطور سعر البترول الجزائري خلال الفترة (2000-2009)	الجدول (7-3)
164	توزيع الربح النفطي خلال الفترة (2000-2004)	الجدول (8-3)
170	تطور الصادرات و الواردات الجزائرية (2000-2009)	الجدول (9-3)

الصفحة	العنوان	الرقم
222	اختبار (ADF) لسلسلة سعر الصرف	الجدول (1-4)
223	اختبار (ADF) لسلسلة سعر الصرف من الدرجة الأولى	الجدول (2-4)
224	اختبار (ADF) لسلسلة سعر البترول	الجدول (3-4)
225	اختبار (ADF) لسلسلة سعر البترول من الدرجة الأولى	الجدول (4-4)
226	اختبار استقرارية سلسلة البواقي	الجدول (5-4)
227	تقدير معادلة الانحدار لسعر الصرف و سعر البترول باستخدام طريقة المربعات الصغرى	الجدول (6-4)

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
25	منحنى الطلب على العملة الأجنبية (DD)	الشكل (1-1)
26	منحنى عرض العملة الأجنبية (SS)	الشكل (2-1)
27	توازن السوق	الشكل (3-1)
28	انتقال منحنى الطلب على العملة	الشكل (4-1)
28	انتقال منحنى عرض العملة	الشكل (5-1)
29	انتقال منحنى الطلب و العرض في وقت واحد	الشكل (6-1)
36	الحلقة الفاضلة للعملة القوية	الشكل (7-1)
58	دورة إنتاج البترول و عملياتها المختلفة	الشكل (1-2)
76	تقلبات أسعار البترول و الأحداث المرافقة له (1981-1973)	الشكل (2-2)
81	تقلبات أسعار البترول و الأحداث المرافقة لها (1998-1981)	الشكل (3-2)
82	الزيادات المقررة من طرف الأوبك لسنة 2000	الشكل (4-2)
91	تقلبات الأسعار الفورية في السوق البترولية	الشكل (5-2)
99	توزع الاحتياطات النفطية حسب مناطق العالم نهاية 2008	الشكل (6-2)
100	توزع الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي حسب مناطق العالم	الشكل (7-2)
102	توزع الإنتاج العالمي من النفط حسب مناطق العالم	الشكل (8-2)
103	توزع الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي حسب مناطق العالم	الشكل (9-2)
111	خريطة الاستهلاك العالمي من النفط نهاية 2008	الشكل (10-2)
112	خريطة الاستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي نهاية 2008	الشكل (11-2)
119	حركة أسعار أوبك و قرارات خفض الحصص 2008	الشكل (12-2)
137	تقلبات الدولار مقابل الأورو خلال الفترة (1999-2009)	الشكل (1-3)

الصفحة	العنوان	الرقم
146	تطور الاحتياطات من النفط الخام خلال الفترة (1988-2008)	الشكل (2-3)
147	تطور الإنتاج من النفط الخام خلال الفترة (1988-2008)	الشكل (3-3)
149	تطور احتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي (1988-2008)	الشكل (4-3)
150	تطور الإنتاج من الغاز الطبيعي في الجزائر (1988-2008)	الشكل (5-3)
168	تطور الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (2000-2009)	الشكل (6-3)
171	صادرات الجزائر حسب المناطق الجغرافية	الشكل (7-3)
172	نمط الواردات الجزائرية وفق المجموعات الدولية	الشكل (8-3)
176	تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي و سعر النفط	الشكل (9-3)
180	تطور قيمة الصادرات الاسمية و الحقيقية (2000-2009)	الشكل (10-3)
191	منهجية البحث في الاقتصاد القياسي	الشكل (1-4)
218	التمثيل البياني لسلسلة أسعار الصرف	الشكل (2-4)
220	التمثيل البياني لسلسلة أسعار البترول	الشكل (3-4)

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
234	تطور الاحتياطي و الإنتاج العالمي من النفط الخام و الغاز الطبيعي خلال الفترة (1980-2008)	الملحق (1)
235	توزع الاحتياطي و الإنتاج العالمي من النفط الخام حسب مناطق العالم	الملحق (2)
236	توزع الاحتياطي و الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي حسب مناطق العالم	الملحق (3)
237	تطور الاستهلاك العالمي من النفط الخام و الغاز الطبيعي خلال الفترة (1980-2008)	الملحق (4)
238	تطور الاستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي حسب مناطق العالم	الملحق (5)

المقدمة العامة

ترتكز كافة دول العالم على الاقتصاد عامة في بناء سياستها الإستراتيجية، إلا أن هذه الأهمية بدأت تظهر بشكل واضح بعد التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، و ما زاد هذه الأهمية تطور الصناعة التي ترتكز على الموارد الطبيعية أبرزها الطاقة التي باتت تلعب دورا حيويا في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي.

و قد تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول، فقد احتل النفط مكانة عالية كمورد استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها و حياتها اليومية ، كما برزت أهميته في المجالات السياسية و العسكرية و أصبح سلاحا قويا تعتمد عليه الدول المالكة له كونه يتمركز في دول دون الأخرى في خوض الحروب و بسط القرارات.

و قد ارتبط تاريخيا سعر النفط بالدولار الأمريكي، إذ يعد الدولار العملة التسعيرية للبترول عصب الحياة و أهم سلعة إستراتيجية في هذا القرن و الركيزة الأساسية لهيكل الصادرات في المنطقة العربية ، فالعوائد المتأتية منه تودع بالدولار الأمريكي ما يعني تأثر هذه العوائد بتقلباته ارتفاعا و انخفاضاً.

و منذ مطلع سنة 2000 توالى الأحداث السياسية و الاقتصادية أنتجت تداعيات خطيرة على حركة أسعار البترول و تقلبات العملات ، فمن جهة عرف الدولار في الفترة الماضية أدنى مستوى له أمام العملات الأساسية بسبب المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي، و التي تحاول الإدارة الأمريكية أن تجد لها حلولا، ما يجعل التخفيض أحيانا أمرا مفتعلا من صناع القرار في أمريكا .

و من جهة ثانية بلغت أسعار النفط ابتداء من سنة 2004 مستويات قياسية تجاوزت سقف 100 دولار للبرميل، أعطت لدول المنطقة العربية و فرة مالية خلال السنوات الماضية لم تحقق مثيلا لها من قبل.

و قد شكل وقوع الأزمة المالية العالمية سنة 2008 صدمة كبيرة للدول المنتجة و المصدرة للبترول حيث تهاوت الأسعار إلى أدنى مستوياتها، في المقابل شهد الدولار الأمريكي انخفاض حاد في قيمته مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

المقدمة العامة

و يشكل قطاع المحروقات في الجزائر نسبة 98% من التجارة الخارجية الجزائرية، إذ يعتبر النواة الأساسية في توفير الموارد بالعملة الصعبة و التي تستخدم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، و تتميز التجارة الخارجية الجزائرية بخاصية هامة في كون قيمة الصادرات تسعر بالدولار الأمريكي أما الواردات فإن أغلبها تأتي من منطقة الأورو ما يعني التصدير بعملة منخفضة و الاستيراد بعملة مرتفعة، و في ظل ما يشهده الدولار الأمريكي من انخفاضات متتالية أمام الأورو فإن الجزائر تواجه مشكلة تآكل القوة الشرائية لعائداتها النفطية، إضافة إلى ارتفاع فاتورة الواردات، هذا إلى جانب الخسائر المترتبة عن الفوارق بين العملات.

الإشكالية:

مما سبق ذكره، يتضح أن هناك علاقة وطيدة بين تقلبات الدولار و أسعار البترول تجعلنا نبحث في مضمونها عن مختلف تفاعلات و تأثيرات هذه العلاقة، و منه يمكن صياغة الإشكالية هذا البحث كما يلي:

- ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على العوائد النفطية في الجزائر؟ أو بعبارة أخرى كيف يؤثر انخفاض أو ارتفاع الدولار على أسعار البترول و من ثم على عوائده؟
و لمحاولة الإجابة عن هذه الإشكالية نستعين ببعض التساؤلات المدعمة للموضوع و التي هي كالتالي:

- ما هي العوامل الرئيسية المحددة لأسعار النفط؟
- ما أثر تقلبات أسعار البترول على اقتصاديات الدول المصدرة و المستهلكة؟
- ما هي الأسباب الدافعة إلى بلوغ أسعار النفط مستويات قياسية لم يسبق لها مثيل؟
- كيف يؤثر انخفاض الدولار على القوة الشرائية للعوائد المالية المتأتية من قطاع المحروقات في الجزائر؟
- هل يشكل تسعير النفط بالأورو أو سلة من العملات حلا للدول المصدرة للنفط لتفادي مشكلة الفوارق في العملات؟

المقدمة العامة

فرضيات الدراسة:

- إن معالجة هذا البحث يفرض علينا وضع بعض الفرضيات ، و التي هي:
 - يشكل النفط مصدرا أساسيا في الدخل الوطني من خلال العوائد المالية التي يوفرها خاصة بعد الارتفاع الغير مسبوق في أسعاره، و التي تمكن الجزائر و غيرها من الدول النفطية من تمويل عملية التنمية الاقتصادية.
 - تعد مشكلة الفوارق بين العملات في الجزائر هو سبب تكبدها خسائر مالية معتبرة في ظل انخفاض القوة الشرائية لعائداتها النفطية.
 - تنوع الصادرات الجزائرية أمر ضروري و حل و اقي من أي أزمات نفطية نابعة من انخفاض حاد في أسعار النفط .

أسباب اختيار الموضوع :

- ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى:
 - أنه يندرج في إطار التخصص و في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية.
 - رغبة شخصية في الدخول إلى البحث في عالم النفط المعقد و الذي له العديد من الأسباب المتنوعة في الجوهر و المضمون التي تحكمه.
 - أن الاقتصاد الوطني يعتمد كلية على ما يجنيه من هذا القطاع، و أن تقلباته تتعكس بالإيجاب و السلب على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى القوة الشرائية لميزانية الفرد.

أهمية الدراسة:

- أما أهمية الموضوع فهي نابعة من:
 - كون البحث يعيدنا للتفكير في استبدال الدولار كونه عملة تسعير البترول بعملة أقوى منه بسبب ما شهده من تقلبات حادة أمام العملات الأخرى ، أو جعل سعر البترول يرتبط بسلة من العملات تقينا من خطر التقلبات في سعر عملة دون الأخرى ، زيادة إلى أن هناك استفادة من نتائجه سواء للدارسين أو الباحثين، كما أنه يوفر مادة علمية ممنهجة و منسقة و مدعمة بإحصائيات حديثة تساعد في التحليل الموضوعي للإشكالية.

المقدمة العامة

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى:

- الوقوف على العلاقة التي تربط تقلبات الدولار بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط.
- إمكانية تسعير النفط بغير الدولار نظرا للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي في الوقت الراهن و تداعيات الأزمة المالية العالمية.
- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية و السياسية التي تحدث في السوق العالمي.

المنهج المستخدم في الدراسة :

استخدمنا في تناولنا لهذا البحث المنهج النظري من خلال مدخل لسعر الصرف و للتطور التاريخي لأسعار النفط و الذي يساعدنا في فهم الحاضر بالعودة إلى الماضي، إضافة إلى استخدامنا للمنهج الوصفي المساعد على تحليل البيانات و المعطيات التي ساعدتنا في فهم العديد من الظواهر، إضافة إلى استخدام الأسلوب القياسي لمعرفة درجة الترابط بين التقلبات التي يشهدها الدولار و التغيرات التي تعرفها أسعار النفط.

الدراسات السابقة:

لأشك أن لموضوع النفط أهمية بالغة أدركها الباحثون فجاءت مساهماتهم في تناولات عديدة لهذا الموضوع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- أطروحة دكتوراه للطالب ماضي بلقاسم بعنوان: العوائد البترولية مشاكل و آفاق جامعة باجي مختار عنابة سنة 2008.
- رسالة ماجستير للطالب عبد المالك مباني بعنوان: الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط و الغاز دراسة تحليلية استشرافية، جامعة الجزائر سنة 2007.
- رسالة ماجستير للطالب عيسى مقلد بعنوان: قطاع المحروقات في ظل التحولات الاقتصادية، جامعة باتنة سنة 2007.

المقدمة العامة

صعوبات الدراسة:

- إن الصعوبات التي تلقيناها في إنجاز هذه الدراسة لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين و يمكن تلخيصها فيما يلي:
- جل المراجع التي تتناول أسعار البترول لا تواكب التطورات الحديثة.
 - انعدام المراجع التي المتعلقة بهذه الدراسة في المكتبات الجامعية.

محتويات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى أربعة فصول حيث تناولنا في الفصل الأول المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف و أنظمتها و النظريات المفسرة له، إضافة إلى سوق الصرف و أهم التقلبات التي تحدث فيه و سياسة الصرف و أهم مخاطرها و تقنيات تغطيتها ، أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى التطور التاريخي الذي شهدته أسعار البترول و مختلف الأزمات التي عصفت بالسوق البترولية و آثارها على اقتصاديات دول العالم، ثم آفاق تجارة النفط العالمية في ظل الأزمة الراهنة و برتكول كويتو، أما في الفصل الثالث فقد تناولنا العملة الأمريكية الدولار من حيث تطورها التاريخي و آثار تقلباتها على اقتصاديات دول العالم و أهم العملات التي تنافسها على الصدارة العالمية في سوق العملات، إضافة إلى تأثير تقلبات الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري عامة و على العوائد النفطية خاصة و التي تعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، إلى جانب تحديات الاقتصاد الجزائري و آفاق القضاء على التبعية للبترول.

أما الفصل الرابع فقد تم تناوله على جزئين تطرقنا من خلالهما إلى أدبيات التكامل المتزامن و شروطه و اختباره مرورا باختبارات الاستقرار و أنواعها و نماذج تصحيح الخطأ، أما الجزء الثاني فقد اخترنا علاقة المدى الطويل بين سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو و سعر البترول من أجل تقصي أثر تقلباته على عوائد النفط و ذلك باستعمال برامج الكمبيوتر المتخصصة، إذ عالجتنا البيانات المتوفرة من خلال برنامج EVIEWS.

مقدمة الفصل

تتميز المعاملات الاقتصادية الدولية بخاصية أساسية تتضمن استخدام نقودا مختلفة في عملية التسوية، فالنقود تستخدم في المعاملات الاقتصادية الداخلية لنفس الاعتبار الذي تستخدم من أجله في المعاملات الدولية، لكن هذه الأخيرة تصطدم بمشكلتين أساسيتين أولهما تتمثل في عدم وجود وحدة نقدية مشتركة يتخذها المتعاملون أساسا للحساب، و ثانيهما تتمثل في الجهاز الذي تتم في إطاره المدفوعات الدولية، فالوسيط الذي يتم عن طريقه بيع و شراء العملات الأجنبية يسمى بسوق الصرف الأجنبي، و يوفر هذا السوق للمتعاملين إمكانية الحصول على عملات مختلفة و بأسعار مختلفة لإتمام معاملاتهم الاقتصادية.

و عادة ما تتعرض عملات الأقطار المختلفة لتقلبات و تغيرات مستمرة نتيجة تشابك عوامل عديدة تتجر عنها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية، فيصعب على المتعاملين الاقتصاديين في كثير من الأحيان تفاديها أو تغطيتها مما يتسبب في حدوث خسائر كبيرة.

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى المفاهيم الخاصة بسعر الصرف و وظائفه ومحدداته و أنظمة الصرف قبل و بعد انهيار نظام بريتن وودز، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى ماهية سوق الصرف و وظائفه و أنواعه و مختلف أعوانه و المعاملات التي تتم فيه، أما المبحث الثالث تطرقنا إلى مختلف النظريات المفسرة لسعر من حيث أنواعها و أهدافها الصرف، أما المبحث الرابع تطرقنا فيه إلى سياسة الصرف و وسائلها و المخاطر التي تتعرض لها المعاملات الدولية و أهم طرق الوقاية منها.

المبحث الأول: سعر الصرف وأنظمتة.

يحتل سعر الصرف أهمية كبيرة في الاقتصاد فقد شكل و لا يزال يشكل محور اهتمامات المختصين من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، فضلا عن كونه أداة تربط بين أسعار السلع في السوق المحلي و أسعارها في السوق الأجنبي.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف.

أولاً: مفهوم سعر الصرف.

إن العلاقة بين الدولة والعالم الخارجي تثير لنا مشكلة ذات طبيعة نقدية، فلو أن الوسطاء الاقتصاديين لدولة ما يريدون شراء منتجات من دولة أخرى فإنهم يجب أن يحصلوا على عملة هذه الدولة¹، فمن الواضح أن مبادلة عملة بأخرى يقتضي وجود نسبة لمبادلة هذه العملة بتلك أو ثمن لهذه العملة مقومة بتلك، ويسمى هذا الثمن بسعر الصرف.²

إذن يمكن تعريف سعر الصرف أنه "سعر تبادل العملات بعضها ببعض"³، كما يعرف أنه "عدد الوحدات من العملة الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية أو العكس"⁴.

وحسب التعريف الأخير يمكن النظر لسعر الصرف من أحد الزاويتين:⁵

من زاوية أولى يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه "عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمنها لوحد واحد من العملة الأجنبية"، ومن زاوية ثانية يمكن النظر إلى سعر الصرف باعتباره "عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمنها لوحد واحد من العملة الوطنية".

¹ - أحمد فريد مصطفى، "التحليل الاقتصادي الكلي"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية 2000، ص 278.

² - عادل أحمد حشيش، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية 2000، ص 113.

³ - أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر، ص 363.

⁴ - Paul Grandjean, «change et gestion de change», Eédition chihab 1995, P 05.

⁵ - سامي عفيفي حاتم، "دراسات في الاقتصاد الدولي"، الدار المصرية اللبنانية للنشر، ط1987، ص 131.

إذن فسر الصرف هو "ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم".¹

و يتم كتابة تسعيرة العملات الصعبة بطريقتين:

- 1- التسعيرة المؤكدة: حيث أن معظم الدول تبين في تسعيرة الصرف المؤكدة الكمية المتغيرة من الوحدات النقدية الأجنبية المستبدلة بوحدة واحدة من العملة الوطنية.²
- 2- التسعيرة الغير مؤكدة: هي الطريقة العكسية للتسعيرة المؤكدة فهي تشير إلى الكمية المتغيرة من الوحدات النقدية الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية.

ثانيا: صيغ سعر الصرف.

يوجد أربع أشكال لسعر الصرف وهي:

- 1- سعر الصرف الاسمي: هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، حيث يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بعضها البعض.³

ويمكننا التمييز بين نوعين من سعر الصرف الاسمي أحدهما سعر صرف رسمي يكون أساس المبادلات الجارية الرسمية، والثاني سعر الصرف الموازي وهو المتداول في الأسواق الموازية.

ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، كما يمكن لهذا السعر أن يتغير إما نتيجة لتغير طلبه وعرضه أو بسبب نظام الصرف المعتمد في البلد، كما أن سعر الصرف الاسمي هو سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ القوة الشرائية للعملة بعين الاعتبار.

¹ - حمدي عبد العظيم، "اقتصاديات التجارة الدولية"، مكتبة زهراء للنشر، ص 87.

² - Dominique Phillon, « le taux de change » 3^{eme} Edition, Paris 2001, p 12.

³ - عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2006، ص

2- سعر الصرف الحقيقي¹: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي فهو يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.

فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف الحقيقي هو:

$$TCR = \frac{TCN / Pd_z}{1\$ / Pu_s} = \frac{TCN \cdot Pu_s}{Pd_z}$$

حيث أن:

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

TCN: سعر الصرف الاسمي.

Pu_s: مؤشر الأسعار بأمريكا.

Pd_z: مؤشر الأسعار بالجزائر.

تعتبر $1\$/Pu_s$ عن القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا، أما TCN / Pd_z فتعبر عن القوة الشرائية للدولار في الجزائر، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للسلع الجزائرية.

3- سعر الصرف الفعلي: هو عبارة عن الرقم القياسي أو متوسط سعر عملة ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، حيث ترجح كل عملة بوزن معين طبقاً لأهميتها في التجارة الخارجية، فعملات الدول التي لا تمثل أهمية كبيرة في التجارة الدولية تعطى وزناً منخفضاً بينما تعطى عملات الدول الهامة في التجارة الدولية وزناً أكبر، وغالباً ما تستعمل سلة من العملات الأجنبية يتراوح عددها من 20 إلى 25 عملة أجنبية، وبهذا فإن سعر الصرف الفعال يتحدد بعاملين هما عدد العملات الأجنبية المختارة في سلة العملات والأوزان النسبية التي تعطى لكل عملة أجنبية.²

¹ - نفس المرجع السابق، ص 104.

² - بن عيني رحيمة، "سياسة سعر الصرف في الجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري" - رسالة ماجستير في

العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2005-2006، ص 11.

مثال: لنفترض وجود ثلاث عملات أجنبية بالنسبة للدولار الأمريكي هي الجنيه الإسترليني، المارك الألماني والين الياباني، ونفترض أن الأوزان النسبية لهذه العملات على التوالي هي: 0.5، 0.2، 0.3. ونأخذ سنة الأساس هي 1980 ونفترض أن الرقم القياسي لثمن كل من العملات الثلاث بالدولار 200 إذن: $(200 \times 0.5) + (200 \times 0.2) = 200$ وهو الرقم القياسي أو المتوسط سعر الدولار بالنسبة للعملات الثلاث.

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أي القدرة الشرائية للعملة الوطنية بالنسبة لدولة أجنبية، وهو يحدد على أساس تعادل القوى الشرائية النسبية للعملتين في الدولتين.¹

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف ومحدداته.

أولاً: أنواع سعر الصرف.

يمكن التمييز بين نوعين من أسعار الصرف اعتماداً على تاريخ استلام المشتري للصرف الأجنبي وهما:

أ- سعر الصرف العاجل (الحاضر): Spot Rate

يعرف سعر الصرف العاجل بأنه مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية بشرط أن تكون عملية دفع وتسليم العملتين فورية أو خلال مدة زمنية لا تتجاوز يومين من تاريخ الاتفاق،² ويتميز هذا النوع من سعر الصرف بالتغير المستمر طبقاً لعرض العملات والطلب عليها.³

2- سعر الصرف الآجل: Forward Rate

هو السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، و يتم تحديد هذا السعر و تاريخ التسليم و مبالغ العملتين موضوع التعامل في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة.

¹ - جديدين لحسن، "تسيير خطر سعر الصرف حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2004، ص 02.

² - Michel Jura « Techniques financière internationale », Edition Dunod, Paris 2003, P 82.

³ - محمود يونس، "أساسيات التجارة الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 169.

فعلى سبيل المثال يستطيع أحد المتعاملين الاقتصاديين أن يدخل في اتفاق اليوم مع بنك لشراء 1000 دولار أمريكي تسلم بعد ثلاث أشهر من اليوم بسعر 1 دولار = 2,02 جنيه إسترليني، و نلاحظ أنه لم تتم عملية دفع العملة وقت توقيع العقد، و بعد مرور ثلاث أشهر يحصل هذا المتعامل على 1000 دولار أمريكي مقابل 2020 جنيه إسترليني بغض النظر عن ماهية سعر الدولار في ذاك الوقت.

وعادة ما يكون السعر الآجل للعملة الأجنبية بعلاوة أو خصم عن السعر الحاضر، فإذا كان السعر الآجل أعلى من السعر الحاضر يكون السعر الآجل بعلاوة عن السعر الحاضر، أما إذا كان السعر الآجل أقل من السعر الحاضر فإن السعر الآجل يكون بخصم عن السعر الحاضر وتحسب العلاوة أو الخصم وفقا للعلاقة التالية:¹

$$\text{العلاوة أو الخصم} = 100 \times \frac{\text{السعر الآجل} - \text{السعر العاجل}}{\text{السعر العاجل}}$$

سعر الصرف الآجل = سعر الصرف الحاضر + ثمن التأجيل

ثمن التأجيل عندما يكون موجب يسمى المربحة **Report** وعندما يكون سالب يسمى الوضعية **Deport**.²

ثانيا: محددات سعر الصرف.

عادة ما تتعرض العملة إلى تقلبات مستمرة تحدث تغييرات في المعاملات الاقتصادية للدولة نتيجة تأثير مجموعة من العوامل نذكر أهمها:

1- التغييرات في قيمة الصادرات و الاستيرادات: عندما ترتفع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات فإن قيمة العملة ستتجه للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة، مما يشجع عملية الاستيراد من الخارج و هذا ما يعمل على إعادة التوازن لسعر الصرف.

¹ - إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، "مبادئ الاقتصاد الدولي"، المكتب الجامعي الحديث، ط 2008، ص 309.

² - الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2003، ص 109.

2- تغير معدلات التضخم: بافتراض ثبات العوامل الأخرى، يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف فيما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع في قيمة العملة، فمثلا عندما ترتفع قيمة عملة بلد ما بنسبة 10 % ويكون المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقر، فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية، وكننتيجة للأسعار المرتفعة في هذا البلد بسبب التضخم المحلي ستقل استيراد الأجانب من سلع هذا البلد وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف بسبب تزايد الطلب على هذه العملة، وهذا يعني أن لحالة التضخم أثر في تغير سعر الصرف العملات المختلفة.

3- التغير في معدلات الفائدة: إن الزيادة في معدلات الفائدة الحقيقية* في البلد تجذب رأس المال الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي.¹ أما ارتفاع معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين - على الأمد القصير - على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان لجني المكاسب في سوق الأجانب، إذن فارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤثر على سعر الصرف.

4- التدخلات الحكومية: تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة حينما لا يكون ملائما مع سياسته المالية والاقتصادية.

5- العوامل السياسية والعسكرية: ترتبط هذه العوامل عادة بالأنباء والنشرات الاقتصادية والمالية أو عبر تصريحات المسؤولين، فتؤثر على المتعاملين في أسواق العملات والأسهم الذين غالبا ما يتخذون قراراتهم المالية بناء على هذه الأخبار.

* - هي تلك المعدلات التي تتكيف مع معدل التضخم المتوقع.

¹ - عرفان تقي الحسني، " التمويل الدولي"، دار مجدلاوي، ط 1 عمان 1999، ص 158.

المطلب الثالث: وظائف سعر الصرف.

يقوم سعر الصرف بوظائف عديدة نوجزها فيما يلي:

أولاً: وظيفة قياسية.

يعد سعر الصرف وسيلة ملائمة للمنتجين المحليين من أجل قياس ومقارنة الأسعار المحلية لمختلف السلع والخدمات مع أسعارها في السوق العالمية، وبالتالي يعد سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

ثانياً: وظيفة تطويرية.

يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان من خلال الدور الذي يلعبه في تطوير وتشجيع صادرات دولة معينة تجاه دول أخرى، إضافة إلى إمكانية تعطيله لفروع صناعية معينة أو الاستغناء عنها وتعويضها بالاستيرادات الأقل سعراً من الأسعار المحلية، فمثلاً ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الين الياباني يشجع الأمريكيين على شراء السيارات اليابانية الأرخص سعراً من السيارات الأمريكية والأعلى جودة مما ينعش الصادرات اليابانية من السيارات بصفة عامة وإلى الولايات المتحدة بصفة خاصة.

ثالثاً: وظيفة توزيعية.

تقوم التجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين مختلف بلدان العالم، ولأن سعر الصرف مرتبط بالتجارة الخارجية فهو يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي.

فعملية تغيير القيمة الخارجية لعملة معينة سواء بالرفع أو التخفيض ستؤثر على حجم احتياطات البنوك المركزية في البلدان الأخرى، فمثلاً رفع قيمة الدولار الأمريكي إزاء الين الياباني يجعل اليابان يدفع دولارات إضافية على استيراداته من الولايات المتحدة الأمريكية توازي نسبة الارتفاع في قيمة الدولار إزاء الين مما يؤثر على احتياطات اليابان من الدولارات الأمريكية في مقابل رفع احتياطات الولايات المتحدة الأمريكية من الدولارات.

المطلب الرابع: أنظمة سعر الصرف.

أولاً: أنظمة الصرف قبل انهيار نظام بريتن وودز.

يقصد بنظام الصرف تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات،¹ وقد تعددت أنظمة الصرف عبر التاريخ بسبب تعدد الأنظمة النقدية الدولية. و يمكن حصر أنظمة الصرف قبل انهيار نظام بريتن وودز فيما يلي:

1- أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب:

كان هذا النظام مطبق بصورة أو بأخرى في أوروبا طوال القرن 19 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ، وتطلق قاعدة الذهب على النظام الذي يتم بمقتضاه ربط قيمة العملة الوطنية لكل دولة مشتركة فيه بوزن معين من الذهب، وعلى هذا الأساس تنشأ علاقة سعرية محددة وثابتة بين الذهب والعملات الوطنية للدول المختلفة المشتركة في هذا النظام، ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت لعملتها مقومة بالذهب أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض.

ويستلزم هذا النظام توفر شروط أساسية هي:

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.
- ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بلا قيد ولا شرط طبقاً للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب.
- حرية تصدير واستيراد الذهب.²

ومع ذلك فإن الثبات المطلق لسعر الصرف لا يتحقق دائماً وتكون في الواقع حدود يتغير داخلها سعر الصرف وهي ما يعرف بنقطة خروج **Gold export point** ونقطة دخول الذهب **Gold import point**.³

وحسب المثال السابق الذكر إذا ارتفع ثمن الدولار عن سعر التعادل فإن المستوردين الجزائريين يقومون بشراء الذهب من السلطات النقدية الجزائرية ويصدرونه إلى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على دولارات بسعر التعادل، إلا أن تصدير الذهب إلى

¹ - Alain Manjon, « Comprendre l'économie mondiale », ELLIPS, Paris 1995, P 169.

² - سامي عفيفي حاتم، "دراسات في الاقتصاد الدولي"، مرجع سابق، ص 149.

³ - عادل أحمد حشيش، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سابق، ص 124.

الولايات المتحدة الأمريكية أو استيراده منها يتطلب نفقات تقل وتأمين تجعل من سعر الصرف يختلف عن سعر التعادل بحدود صغيرة.
ففي ظل هذه القاعدة يكون سعر الصرف ثابتا خارج المدى بين نقطتي دخول وخروج الذهب ومتغيرا داخل هذا المدى.

2- أسعار الصرف في ظل قاعدة العملات الورقية:

شهدت الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الأولى انتشارا في استخدام العملات الورقية على إثر انهيار قاعدة الذهب فيما استخدم الذهب لغرض الاستيرادات العسكرية، ومن أهم سمات قاعدة العملات الورقية:

- عدم إمكانية تحويل الورقة النقدية إلى ذهب أو العكس.

- تخضع تجارة الذهب إلى قيود حكومية.

- تحدد الورقة النقدية بسعر رسمي و كذا الحال بالنسبة لمحتواها الذهبي.

- تخضع قيمة هذه الأوراق إلى تقلبات واسعة.

- تعد الورقة النقدية وسيلة للمدفوعات وهي ذات قوة إبراء قانونية.¹

إن أسعار الصرف في ظل هذه القاعدة تتحدد على أساس تفاعل العرض والطلب ، أي أن الطلب الأجنبي وعرضه يخضعان لأحكام القواعد العامة المتعلقة بالطلب والعرض، و لأن أسعار الصرف متغيرات رئيسية في اقتصاد الدولة فنثباتها واستقرارها أمر ضروري يفرض على الدولة التدخل في سوق الصرف لتخفيف حدة التقلبات في سعر العملة الوطنية.²

3- أسعار الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف:

ظهر نظام الرقابة على الصرف الأجنبي على نطاق واسع بشكل لم يعهده العالم من قبل أثناء الأزمة الاقتصادية الكبرى في فترة 1929-1933 عندما بدأت ألمانيا ودول أوروبا الوسطى ودول أمريكا اللاتينية في تطبيقه.³

¹ - عرفان تقي الحسني، " التمويل الدولي"، مرجع سابق، ص 173.

² - Yves Simon, Samir Manai « Techniques financières internationale » 7^{ème} Edition, Economica, Paris, P 182.

³ - سامي عفيفي حاتم، " التجارة الخارجية بين التطوير والتنظيم"، الدار المصرية اللبنانية، ط1994، ص 68-69.

ويقصد بالرقابة على الصرف "مجموع الإجراءات واللوائح والقرارات والقوانين التي تصدرها الدول بغرض توجيه معاملات أفرادها مع العالم الخارجي طبقا لما تراه مناسبا لظروف اقتصادها القومي وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية"¹.

وجوهر نظام الرقابة على الصرف يتمثل في تدخل السلطات النقدية للتأثير في ظروف عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه، بحيث لا تسمح للمقيمين فيها بحرية بيع وشراء النقد الأجنبي بدون قيد أو شرط ، فهي تلزم كل شخص يرغب في تسوية أي نوع من المدفوعات مع الخارج أن يطلب من السلطات النقدية الترخيص له بذلك ثم يشتري منها ما قد يصرح له به في مقابل العملة الوطنية، وعلى كل من يحصل على عملات أجنبية من الخارج بيعها للسلطات الرسمية في مقابل العملة الوطنية، وبالتالي تتجمع إيرادات الدولة في مجمع رئيسي حيث تقوم بتوزيع هذه الإيرادات على شتى وجوه الطلب الممكنة. و تتلخص أهم القواعد التي يقوم عليها هذا النظام في:

- عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.

- إخضاع حركة تصدير و استيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة.

- في ظل هذا النظام فإنه يوجد أكثر من سعر صرف و بالتالي أكثر من سوق صرف أجنبي.

و يعتبر نظام الرقابة على الصرف أداة فنية تستخدم لتحقيق العديد من الأغراض كمنع خروج رؤوس الأموال من الدولة و الحد من الواردات غير الضرورية، هذا بالإضافة إلى عزل الاقتصاد القومي عن الخارج حتى يمكن تحقيق سياسة العمالة الكاملة في الداخل دون الخشية من الاختلال في التوازن الخارجي للدولة.

4- نظام استقرار أسعار الصرف:

بإنشاء صندوق النقد الدولي أتى نظام بريتن وودز بنظام نقدي دولي جديد أطلق عليه نظام استقرار الصرف.

و يتمثل جوهر هذا النظام في جعل أسعار الصرف مستقرة عند أسعار التعادل للعملات، حيث تقوم كل دولة بتحديد سعر صرف عملتها إلى الدولار الأمريكي أو الذهب حيث

¹ - حمدي عبد العظيم، " اقتصاديات التجارة الدولية"، مرجع سابق، ص 132.

يعادل واحد دولار ما قيمته 0,88867 جرام من الذهب، و تلتزم الدول الأعضاء في الصندوق بالمحافظة على التطبيق الفعلي لسعر التعادل بإتباع الوسائل الكفيلة بتحقيق سعر التعادل بشرط أن تكون متفقة مع أحكام الصندوق، و قد أباح الصندوق إمكانية ارتفاع أو انخفاض سعر صرف الذي حددته الدولة لعملتها بحدود 1% عن سعر التعادل.

و لا يعني نظام استقرار سعر الصرف جمود سعر التعادل و عدم قابليته للتغيير، فقد أقر اتفاق بريتن وودز مبدأ تغيير سعر التعادل لعملات الدول الأعضاء في الصندوق وفقا لقواعد محددة ، ففي أوت 1968 قامت فرنسا بتخفيض قيمة عملتها بمعدل 11,1% كما قامت ألمانيا برفع قيمة عملتها بنسبة 9%، و اشترط صندوق النقد الدولي موافقته للحصول على تخفيض في قيمة العملة للدول الراغبة في التخفيض بنسبة تتجاوز 10% من سعر التعادل الأصلي.

و قد شهد هذا النظام في السنوات الأولى من السبعينات تحولا جذريا عندما تخلت البنوك المركزية سواء في خطوات فردية أو في خطوات مشتركة عن مساندة أسعار التعادل لعملاتها الوطنية، و تركت أسعار صرف عملاتها تتحدد وفقا لقوى العرض و الطلب عليها في السوق.

و لعل قرار الرئيس الأمريكي نيكسون بتاريخ 15 أوت 1971 بوقف تحويل الدولار إلى ذهب و تخفيض قيمته بنسبة 8% كان كفيل بإحداث فوضى كبيرة في النظام النقدي الدولي، حيث تم توسيع هامش التغيرات المباحة في قيمة العملات إلى 2.25% ارتفاعا و انخفاضاً عن أسعار التعادل الجديدة بالدولار من خلال اتفاقية سميثونيان سنة 1971، ثم أتبعها اتفاقية بال سنة 1972 و التي أقرت تنظيم نقدي جديد عرف باسم الثعبان الأوروبي و على وجه التحديد الثعبان داخل النفق .

و في ظل عدم استقرار الأوضاع النقدية الدولية و إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على تخفيض ثان للدولار الأمريكي سنة 1973 بنسبة 10% و عدم إمكانية بعض الدول الالتزام بالهامش المحدد أعلنت الدول تعويم عملاتها.

ثانياً: أنظمة الصرف بعد انهيار بريتن وودز.

بعد انهيار نظام بريتن وودز تعددت أنظمة الصرف و يمكن ذكرها فيما يلي:

1- أنظمة سعر الصرف الثابتة:

في ظل هذه الأنظمة يمكن تثبيت سعر صرف العملة إلى:

أ- عملة واحدة : حيث يتم ربط سعر صرف عملة البلد بعملة دولية أساسية تتميز بمواصفات معينة كالقوة و الاستقرار.

ب- سلة من العملات: و يتم ربط سعر صرف العملة بسلة من العملات عادة ما تكون عملات الشركاء التجاريين أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة.

ج- سعر الصرف الثابت المرن: في هذا النظام يتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف، مع تحديد مجال التقلب المسموح به.

2- نظام أسعار الصرف العائمة:

تتميز هذه الأنظمة بمرونتها للتعديل على أساس بعض المعايير كالمؤشرات الاقتصادية للبلد و على ضوء ذلك تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها، و يمكن أن نميز بين:

أ- التعويم الموجه أو المدار: ضمن هذا المنظور تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها بناء على ما يتوفر لديها من احتياطي من العملات الأجنبية و الذهب و على أساس وضعية ميزان المدفوعات¹، و يمكن التمييز بين التعويم النظيف و الذي تقوم السلطات النقدية في ظلّه بترك سعر الصرف يتحدد طبقاً لقوى العرض و الطلب في سوق الصرف الأجنبي و تنشئ في ذات الوقت ما يعرف باسم أموال موازنة الصرف، و ذلك بتخصيص أرصدة كافية من الذهب و الاحتياطات النقدية تسمح للسلطات النقدية أن تتدخل في سوق الصرف بائعة أو مشترياً لحماية قيمة عملتها الخارجية.

أما التعويم الغير نظيف فيعني تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشترياً بغرض التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة.

¹ - عبد المجيد قدي، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سابق ، ص 116.

3- نظام سعر الصرف المتعدد:

يتميز هذا النظام بمظهرين أساسيين: من حيث بيع النقد الأجنبي أو شراءه أو هما معا. فبالنسبة لبيع النقد الأجنبي تلجأ السلطات النقدية لفرض سعر صرف مرتفع بالنسبة للواردات من أجل حماية الصناعة المحلية من المنافسة ، كما يمكن لها أن ترفع من سعر صرف عملتها للتخفيف من عبء ديونها الأجنبية.

أما من حيث شراء النقد الأجنبي يمكن للسلطات النقدية تبني سعر صرف منخفض من أجل تشجيع الصادرات، و للحصول على دخل يمكنها رفع سعر صرف عملتها لمشاركة الشركات الأجنبية المستغلة لموارد طبيعية كالبتترول نظرا لما تحققه هذه الشركات من أرباح.

المبحث الثاني: سوق الصرف.

يحتاج المتعاملون الاقتصاديون إلى عملات أجنبية قصد تسوية معاملاتهم الاقتصادية المختلفة، و لذلك فهم بحاجة إلى مراكز نقدية قادرة على توفير هذه الخدمة، و يوفر سوق الصرف لهؤلاء المتعاملين و غيرهم ممن يطلبون العملات الأجنبية هذه الخدمة في أي وقت و من أي مكان.

المطلب الأول: ماهية سوق الصرف.

أولا: مفهوم سوق الصرف و وظائفه.

يعرف سوق الصرف بأنه "الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات و البنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي".¹

كما أنه يعتبر "السوق الذي يتم فيه تبادل العملات فيما بينها وهو بذلك يساهم في تحديد أسعار العملات أي تحديد سعر الصرف".²

وسوق الصرف الأجنبي نوع خاص من أسواق المال يهدف فيه المتاجرون إلى تحقيق الربح عن طريق بيع وشراء العملات، كما أنه سوق لا مركزي أي ليس له مكان معين تتم فيه عمليات الشراء والبيع بل ترتبط هذه العمليات بين المستثمرين من خلال أجهزة

¹ - دومينيك سالكادور، " نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي"، سلسلة ملخصات شوم، دار ماكجروهيل للنشر 1994، ص 146.

² - Phillippe d'arvisenet, Jean Pierre Petit « Economie internationale » Dunod, Paris 1999, P 19.

الاتصال الحديثة كالمبيوتر أو الهاتف أو الفاكس وغيرها....ما يعني أنك تستطيع التداول بغض النظر عن موقعك الجغرافي.¹

وتعمل هذه الأسواق على مدار 24 ساعة لمدة 5 أيام في الأسبوع، وتبدأ أسواق الشرق الأقصى نشاطها أولاً وتضم سوق طوكيو، هونغ كونغ، سنغافورة، تليها أسواق الشرق الأوسط مثل سوق البحرين، سوق دبي....، و في حدود الثامنة والنصف تبدأ الأسواق الأوروبية بممارسة نشاطها وأهم هذه الأسواق سوق لندن، أما أسواق أمريكا الشمالية فتفتح أبوابها في حدود السادسة مساءً ليمتد نشاطها إلى ساعات متأخرة من الليل.² و يقوم سوق الصرف بالوظائف التالية:

1- التغطية: (Hedging)

إن أسعار الصرف الأجنبي عادة ما تتقلب عبر الزمن لظروف معينة، وبذلك فإن أي شخص يقوم باستلام أو دفع مبالغ بعملة أجنبية يتعرض إما لخطر دفعه أكثر أو تسلمه أقل مما يتوقع بدلالة العملة المحلية، ويمكن تجنب أو تغطية هذا الخطر في الصرف الأجنبي من خلال عملية التغطية.

و يقصد بالتغطية "تجنب الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف، حيث يتم الاتفاق على بيع و شراء صرف أجنبي في سوق الصرف يسلم مستقبلاً بناءً على ثمن يتفق عليه في الحال عن طريق بنك تجاري لقاء فائدة معينة".

مثال: شركة يابانية مدينة بمبلغ 1000 دولار لمصدر أمريكي يستحق الدفع بعد 4 شهور عند السعر الفوري 1 دولار = 1.3 ين، ففي هذه الحالة يتوجب على الشركة اليابانية دفع ما يعادل 1300 ين للمصدر الأمريكي.

إذا ارتفع سعر الصرف الفوري بعد 4 شهور إلى 1.4 ين للدولار يتوجب على هذه الشركة دفع 1400 ين أي يفارق 100 ين قبل 4 شهور.

¹ - مجلة المتداول العربي للخدمات المالية والعربية الفوركس خطوة بخطوة طريقك إلى سوق العملات الأجنبية، ص

² - Mondeher Chérif, « Les taux de change », Revue banque édition, P 31.

وعن طريق عملية التغطية يمكن للشركة اليابانية اليوم شراء 1000 دولار بـ 1.3 ين للدولار لتتسلمها بعد 4 شهور بغض النظر عن السعر الحاضر السائد في ذلك الوقت متجنباً أي مخاطر في الصرف حين مجيء موعد تسديد الالتزام.

2- تسوية المدفوعات الدولية:

تتم عن طريق أسواق الصرف تسوية مختلف الحسابات الدولية المتعلقة بالمبادلات التجارية المختلفة سواء سلعا أو خدمات إضافة إلى التحويلات الرأسمالية كالقروض والاستثمارات، كما يقوم السياح في هذه الأسواق بمبادلة عملاتهم بعملة البلدان التي يزورونها أو بعملات قيادية مقبولة في جميع أرجاء العالم.

3- التحكيم أو الموازنة: (Arbitrage)

يقصد بالتحكيم " شراء العملات في سوق تكون فيه قيمتها رخيصة وبيعها في الحال في سوق آخر يكون سعرها فيه أعلى بهدف تحقيق الربح"¹، وتتحقق هذه العملية عندما تتفاوت أسعار عملة ما في عدد من الأسواق المختلفة في آن واحد²، وتؤدي هذه العملية في النهاية إلى تحقيق التوازن بين أسعار الصرف في الأسواق المالية العالمية في ظل الحرية التامة في تحويل العملات داخل الأسواق.

مثلا : الإسترليني له سعر في لندن غير سعره في نيويورك أو باريس ، فإذا كان سعره مرتفعا في سوق باريس ومنخفضا في سوق نيويورك في هذه الحالة تقوم عمليات التحكيم فيشتري الأشخاص الإسترليني من سوق نيويورك ويعيدون بيعه في سوق باريس مما يسمح بتوحيد سعر الإسترليني في كل الأسواق.

وتسمح عملية التحكيم بالقضاء على التفاوت السعري للعملة أو على الأقل التقليل منه ، فشرء الإسترليني في سوق نيويورك لانخفاض سعره يزيد من الطلب عليه مما يرفع سعره بعض الشيء، أما بيع الإسترليني في سوق باريس حيث يكون مرتفعا يزيد العرض منه وقد لا يزيد الطلب عندئذ ينخفض سعر الإسترليني في باريس بعض الشيء ويقترّب من الأسعار الأخرى، وبذلك تلعب عمليات التحكيم دورا مهما في معالجة جزءا من اختلافات الأماكن والأسواق ما يسمح بإعادة السوق متوازنا.

¹ - عرفان تقي الحسني، " التمويل الدولي"، مرجع سابق، ص 180.

² - مجدى محمود شهاب، " الاقتصاد الدولي"، دار المعرفة الجامعية، ط 1996 ص 244 .

4- المضاربة: (Spéculation)

تعرف المضاربة بأنها تحقيق الكسب نتيجة التنبؤ للتغيرات في أسعار صرف العملات المختلفة في المستقبل.

ويجد المضاربون في السوق الآجل وسيلة مناسبة لتحقيق عملياتهم عن طريق شراء العملة التي تنخفض أسعارها والاحتفاظ بها لفترة معينة، عندئذ إذا تحققت تنبؤاتهم وارتفعت أسعار هذه العملات يقومون ببيعها وتحقيق الربح، ويتحمل المضاربون عبء مخاطر المضاربة نفسها فقد تتحقق توقعاتهم وقد لا تتحقق، لذلك يقال عن المضارب الذي يتخذ لنفسه موقفا أكثر تفاؤلا عن توقعات السوق بالنسبة لمستقبل سعر عملة معينة أنه مضارب على الصعود، أما الذي يتخذ موقفا أكثر متشائما لمستقبل سعر عملة معينة مقارنة بتوقعات السوق فيطلق عليه مضارب على الهبوط.

إذن فعمليات المضاربة تسعى للاستفادة من اختلاف متوقع في قيمة العملة داخل سوق واحد للصرف لكن مع اختلاف في الوقت، وبالتالي فهي تختلف عن عمليات التحكيم في النقاط التالية:¹

- 1- الوقت: يحاول المحكم الاستفادة من اختلاف قائم في أسعار صرف العملات بين أسواق الصرف المختلفة في آن واحد، بينما المضارب يحصر نشاطه في سوق واحد لكن مع اختلاف الوقت بين السوق الحاضر و السوق الآجل.
- 2- درجة التأكد: يقوم المحكم بعمليات البيع والشراء على أساس سعر معلن ومحدد في أسواق الصرف المختلفة، أما المضارب فهو يتوقع اتجاهها معينا لأسعار الصرف ويأمل أن تتحقق توقعاته في هذا المجال.
- 3- تعدد الأسواق: تتم عمليات التحكيم في أكثر من سوق واحد للصرف، أما عمليات المضاربة تتم في سوق واحد للصرف.

¹ - سامي عفيفي حاتم، "دراسات في الاقتصاد الدولي"، مرجع سابق، ص146.

ثانيا: أنواع سوق الصرف.

نميز بين نوعين لسوق الصرف و هما:

1- الأسواق الفورية (الآنية، العاجلة):

تتم المعاملات في هذه الأسواق على أساس سعر الصرف الحالي، وتستلزم استلام و دفع الصرف الأجنبي بحدود يومين بعد اليوم الذي تتم فيه الصفقة، حيث تسمح هذه الفترة للمتعاملين بتسوية التزاماتهم المالية عبر حساباتهم المصرفية الدائنة والمدنية، و سعر الصرف الذي يدخل في مثل هذه الصفقات يعرف بالسعر الفوري.¹

ويتميز سوق الصرف الفوري بتغير في تدفقات رؤوس الأموال بطريقة مستمرة خلال اليوم بسبب التقاء أوامر طلب و عرض العملات في السوق، فقد يتم طلب هذه العملات من قبل:

- المستثمرين الأجانب.
- المقيمين و السياح المتوجهين للخارج.
- المقترض للعملات الأجنبية.
- مشتري السلع و الخدمات التي تتطلب عملات أجنبية.
- أما عرض العملات يكون من طرف:
- بائعي السلع و الخدمات التي يتم تسديد ثمنها بعملات أجنبية.
- المقرضين للعملات الأجنبية.
- المستثمرين الذين يحولون عملاتهم الأجنبية المحصل عليها من خلال عمليات الاستثمار لعملتهم المحلية.
- السياح و الأجانب العائدين لبلدانهم.²

2- الأسواق الآجلة :

وهي الأسواق التي يتم التعامل فيها على أساس أسعار الصرف الآجلة، ويقصد بالمعاملات الآجلة بأنها الاتفاق الحالي على بيع و شراء كمية محدودة من العملة الأجنبية و التسليم يكون في وقت لاحق، حيث يتم تحديد سعر التبادل و تاريخ التسليم و قيمة

¹ - عرفان تقي الحسني، "التمويل الدولي"، مرجع سابق، ص 182.

² -G. Soularue, J. Peyrard « Risque de change » Vuibert, Paris 1986, P 33.

العملات المتبادلة في وقت إجراء العقد، ويتضمن السوق عادة مجموعة من المهل المعيارية (300 يوم، 90 يوم، 60 يوم، 180 يوم أو سنة)، و تسمح العمليات الآجلة بتجنب الأخطار الناجمة عن تقلبات سعر الصرف.

المطلب الثاني: العاملون في سوق الصرف.

يتدخل في سوق الصرف مجموعة من الأعوان من أجل بيع أو شراء العملات الأجنبية و قبل التطرق لهؤلاء الأعوان لا بد من معرفة العملات الأكثر تداولاً في سوق الصرف.

أولاً: العملات الصعبة المتعامل بها دولياً.

تعتبر العملات الآتي ذكرها من أكثر العملات تداولاً في سوق الصرف، و تتبع أهميتها من خلال الوزن الذي تلعبه في التجارة الدولية و تتمثل في:

1- الجنيه الإسترليني: ¹ Sterling

احتل الإسترليني حتى الحرب العالمية الأولى مكانة الصدارة في تسوية المدفوعات الدولية، فما كان على الدول إلا أن تحصل على الذهب أو الإسترليني لتسديد التزامها الدولية.

وقد سمح هذا الوضع لانجلترا من تحقيق تطور اقتصادي صناعي هائل وثقة عالمية ساعدتها في السيطرة على نظام التمويل والائتمان الدولي، ومما ساعد في ذلك استناد الإسترليني لقاعدة الذهب الدولية ووجود شبكة من المصارف العالمية بلندن تمكنت من تجميع المدخرات العالمية والتحكم في الائتمان الدولي.

وفي أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية تعرض الإسترليني لأزمات متعاقبة أثرت عليه كعملة ارتكازية وكوسيلة أساسية للدفع، فتخلى عن مكانة الصدارة لصالح الدولار الأمريكي.

2- الدولار الأمريكي: American dollar

في سنة 1785 تم إقرار الدولار عملة نقدية رسمية في الولايات المتحدة الأمريكية² و حدد مقداره بالنسبة للغرام من الذهب بـ 1.6037.³

¹ - مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي المعاصر"، دار الجامعة الجديدة، طبعة 2007، ص 290.

² - Gérard Marie Henry، « Dollar la monnaie internationale », Studyrma édition, France, P 18.

³ - Michel Dupuy، « Le dollar », Dunod édition 1999, Paris, P 12.

وبعد الحرب العالمية الثانية انفرد الدولار الأمريكي بالقيام بدور العملة الدولية بموجب اتفاقية بريتن وودز سنة 1944، استنادا إلى قيامه بدور المعادل لجميع العملات القابلة للتحويل في العالم نظرا لقابلية تحويله إلى ذهب على أساس سعر ثابت حسب نفس الاتفاقية، وقد ساعدت عدة عوامل الدولار على احتلال هذه المكانة أهمها:

1- حاجة أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية للمعدات الأمريكية لإعادة تعمير اقتصادياتها.

2- إقرار مشروع مارشال سنة 1947 لإعادة بناء أوروبا مما ساهم في نمو الصادرات الأمريكية.

3- بلوغ الرصيد الذهبي الأمريكي سنة 1957 ما قيمته 23 مليار دولار.

ويستخدم حاليا الدولار في تسوية¹ 51 % من التجارة العالمية وبـ 45 % في إطار السندات الدولية ويسيطر على 50 % من هيكل ديون الدول النامية و 60 % من احتياطات الدول من العملات الصعبة.

3- الأورو: Euro

اعتمدت بلجيكا، ألمانيا، فلندا، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النمسا، البرتغال وإسبانيا دخول الأورو رسميا في 01-01-1999 و استطاعت اليونان اللحاق بالمجموعة في 01-01-2002 بينما ظلت الدنمارك، السويد والمملكة المتحدة خارج المجموعة، و اعتبارا من 01-01-2002 طرح البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للدول الأعضاء في منطقة الأورو عملة الأورو الورقية و الأورو المعدنية² ويمثل الأورو 20 % من الناتج المحلي العالمي و 7 % من التجارة العالمية.³

4- حقوق السحب الخاصة: DTS

في سنة 1967 قام صندوق النقد الدولي بخلق أصول سائلة جديدة لسد حاجات المجتمع الدولي من السيولة تسمى بحقوق السحب الخاصة.

¹ - عبد المجيد قدي، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سابق، ص 109.

² - Agnès Benassy, Queré Benoît coenure « Economie de l'euro », Eddition la découverte ,Paris 2002 ,p22.

³ - عبد المجيد قدي، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سابق، ص 109.

وتعتبر حقوق السحب الخاصة عملة نقدية دولية تستخدم أساسا فيما بين البنوك المركزية بعضها البعض مباشرة أو فيما بينها وبين صندوق النقد الدولي.¹

فالدول الحائزة لهذه الوحدات لها الحق في الحصول على تسهيلات ائتمانية بعملات قابلة للتحويل من الدول الأعضاء في الصندوق، كما أنها تتمتع بقوة إبراء في مجال المدفوعات على أن يدفع مقابلها عملة قابلة للتحويل.

ويقوم صندوق النقد الدولي² بعملية إصدار هذه الوحدات وفقا لسلة من العملات الرئيسية وهي: الدولار الأمريكي، المارك الألماني، الجنيه الإسترليني، الين الياباني، الفرنك الفرنسي وتحدد قيمتها من قبل صندوق النقد الدولي.

ثانيا: الأعوان المتدخلون في سوق الصرف.

يتدخل في سوق الصرف مجموعة من الأعوان من أجل بيع و شراء العملات الأجنبية وهم :

1- البنوك التجارية: تتدخل البنوك التجارية في سوق الصرف لتنفيذ أوامر زبائنها أو لحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن ويقومون بالمقاصات ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة ، إذ يتوفر لديهم أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية ، و تتمثل مهمة أعوان الصرف في معالجة الأوامر للحصول على أفضل سعر لتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم.

2- البنوك المركزية: يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف عندما يقوم ببيع وشراء العملات الأجنبية فهو يقوم بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية ، إضافة إلى تنفيذ أوامر الحكومة باعتباره بنك الدولة في التعاملات في العملة، ويكون هذا التدخل من قبله -عادة- حماية لمركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى.

¹ - مدحت صادق، "النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، دار غريب للطباعة والنشر، ط 1997، ص 65.

² - الهادي خالدي، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة لعلاقته بالجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية ط

- 3- سمسرة الصرف: يعتبر سمسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الأجنبية لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، كما يقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء دون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتريّة لهذه العملات.¹
- 4- المؤسسات التجارية والصناعية: تطلب هذه المؤسسات العملات الصعبة من أجل إتمام عمليات الاستيراد والتصدير التي تمثل نشاطها الأساسي، وغالبا ما تلجأ هذه المؤسسات للبنوك التجارية أو بيوت السمسرة للقيام بهذه العملية نظرا لتوفر عنصر الخبرة لهؤلاء الأعران العاملين بصورة دائمة في سوق الصرف.
- 5- شركات الاستثمار: تعتبر شركات الاستثمار ذات أهمية في سوق الصرف بالرغم من توظيفها لنسب صغيرة من مواردها المالية في أصول أجنبية، إلا أن هذه الموارد لها حجم كبير ففي سنة 1991 قامت 200 شركة استثمار بتوظيف 600 مليار دولار في أصول أجنبية.²

المطلب الثالث: المعاملات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي.

تأخذ العديد من المعاملات مجراها في سوق الصرف الأجنبي و يمكن التمييز بين:
أولا: عمليات الصرف الفورية و الآجلة.

- 1- عمليات الصرف الفورية: تشكل هذه العمليات الجانب الأكبر من النشاط في أسواق الصرف الأجنبي، ويمثل سعر الصرف الفوري الأساس لكل المعاملات المالية الخاصة بتجارة الصرف الأجنبي، فإذا تم الاتفاق على عقد صفقة نقد أجنبي بسعر صرف محدد فإن الأطراف المعنية عليها تحديد مكان التسليم وتاريخه، فإذا لم يحدد تاريخ التسليم تؤخذ أسعار البيع و الشراء على أنها فورية و يتم تسوية العملية بعد يومين من تاريخ إبرامها.
- 2- عمليات الصرف الآجلة: تتضمن هذه العمليات عقد صفقات لاستبدال عملة ما مقابل عملة أخرى في تاريخ مستقبلي على أساس سعر صرف آجل يتفق عليه بين الطرفين وسعر الصرف الآجل للعملة هو السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ

¹ - عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سابق، ص 108-109.

² - Dahlia Tang et autres " Le Marché des change et la zone Franc ", Edicef, Paris, P 40.

العملتين موضوع التعامل في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة، وقد تنامت أهمية عمليات الصرف الآجل في سوق الصرف الأجنبي لتجنب تقلبات أسعار صرف العملات.

ثانياً: عمليات أخرى.

نميز بين:

1- عمليات العقود المستقبلية: هي عقود قانونية ملزمة لكميات نمطية من العملة بسعر محدد في وقت إبرام العقد على أن يتم التسليم في تاريخ لاحق في المستقبل.

وبدأ الاتجار في الصرف الأجنبي المستقبلي في سنة 1972¹ من قبل صندوق النقد الدولي، ويتم الاتجار في العملات التالية فقط وهي: الين الياباني، المارك الألماني، الدولار الكندي، الجنيه الإسترليني، الفرنك السويسري، الدولار الأسترالي.

2- عمليات المبادلة: تتضمن عملية المبادلة شراء وبيع عملة على أساس التسليم الآني وبالسعر الآني وإعادة بيعها أو شرائها في نفس الوقت على أساس التسليم الآجل بسعر تسليم آجل.²

مثال: في 1995/01/01 تم عقد صفقة بيع فوري لمليون دولار أمريكي مقابل 2 مليون جنيه إسترليني بسعر 2 جنيه إسترليني مقابل دولار واحد، وإعادة شرائها في نفس الوقت بسعر 2.10 جنيه للدولار الواحد على يكون تسليمها بعد 3 أشهر، ويسمى الفرق بين سعري الشراء والبيع بسعر المبادلة.

3- خيارات العملات: الخيار هو عقد قانوني يعطي حامله الحق في شراء أو بيع عملات بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة تحدد عادة بثلاثة أشهر، وأهم ما يميز هذه الخيارات هو أن الطرف المشتري في العقد له الحق في الاختيار بين إتمام العملية أي تنفيذ مضمون العقد واستلام العملات بالسعر المتفق عليه، أو التخلي عن العملية مقابل علاوة غير قابلة للرد يدفعها المشتري للبائع مقدماً عند التعاقد،³ وبالتالي فهي عقود غير ملزمة وتنقسم الخيارات إلى:

¹ - سامي خليل، "الاقتصاد الدولي"، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة 2005، ص 856.

² - موسى سعيد وآخرون، "التمويل الدولي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 2008، ص 128.

³ - مدحت صادق، "النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، مرجع سابق، ص 178.

أ- خيار الشراء: Call option

يقصد به خيار المشتري في شراء مبلغ معين من عملة معينة بسعر محدد في تاريخ محدد أو خلال فترة زمنية معينة.

ب- خيار البيع: Put option

وهو خيار البائع في بيع مبلغ معين من عملة معينة بسعر محدد في تاريخ محدد أو خلال فترة زمنية معينة.

المطلب الرابع: تحديد سعر الصرف.

يتحدد سعر صرف أي عملة من خلال تفاعل قوى العرض والطلب، وينشأ الطلب والعرض على الصرف الأجنبي كما يلي:

أولاً: الطلب على العملة الأجنبية.

ينشأ الطلب على الصرف الأجنبي من جميع العمليات الواردة في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، ويمكن حصر مصادر الطلب على الصرف الأجنبي كما يلي:

* واردات السلع أو الواردات المنظورة.

* واردات الخدمات أو الواردات غير المنظورة.

* التحويلات للخارج.

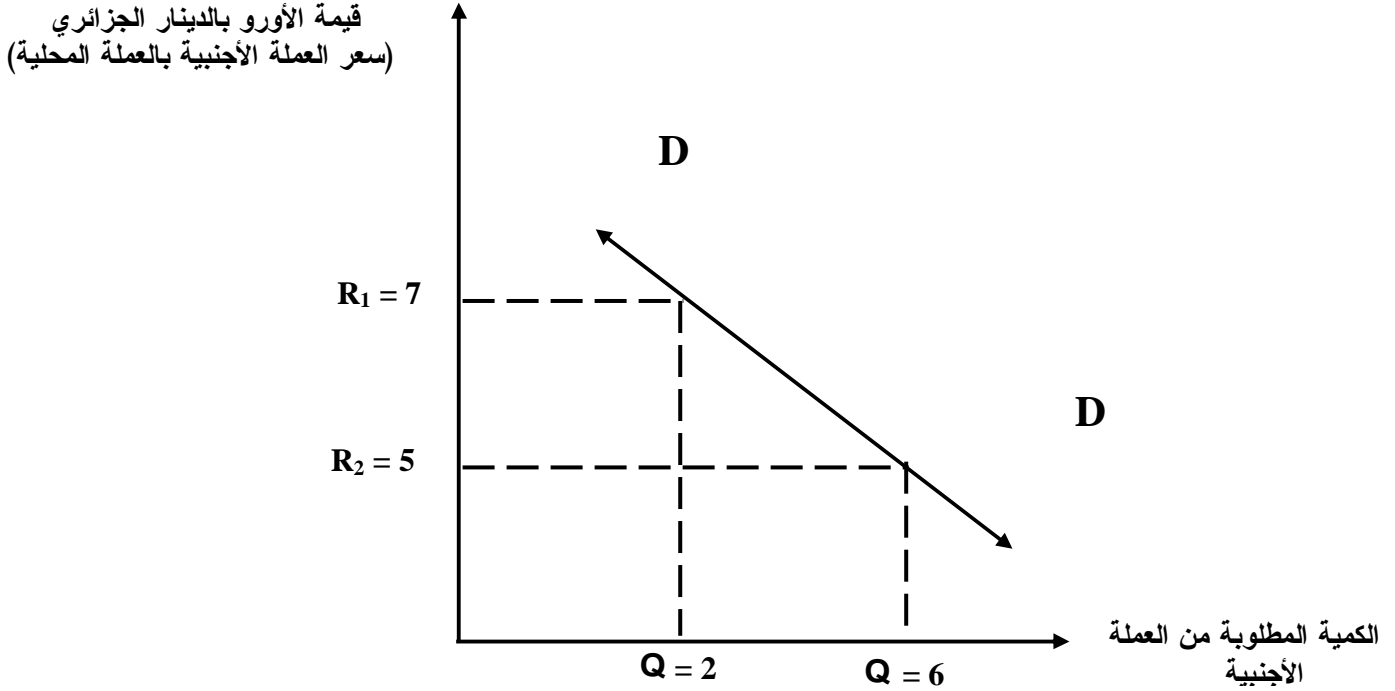
* صادرات رؤوس الأموال.

* واردات الذهب.¹

و وفقاً لقانون الطلب توجد علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية والكمية المطلوبة منها ولهذا فإن منحنى الطلب على العملة الأجنبية سالب الميل.

¹ - سامي عفيفي حاتم، "دراسات في الاقتصاد الدولي"، مرجع سابق، ص 136.

الشكل رقم (1-1): منحنى الطلب على العملة الأجنبية DD



فإذا كانت قيمة الأورو تساوي 7 دينار جزائري مثلا فإن الكمية المطلوبة منه هي 2، أما إذا انخفضت قيمة الأورو إلى 5 دينار جزائري فسترتفع الكمية المطلوبة من العملة الأجنبية لتصبح 6 أورو، ويعني ما سبق أن انخفاض قيمة الأورو مقابل الدينار الجزائري يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الأوروبية بالدينار الجزائري ومن ثم تزيد الكمية المطلوبة من العملة الأجنبية.

ثانيا: عرض العملة الأجنبية.

إن عرض الصرف الأجنبي ينشأ من جميع العمليات الواردة في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، ويمكن حصر البنود الواردة في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات في:

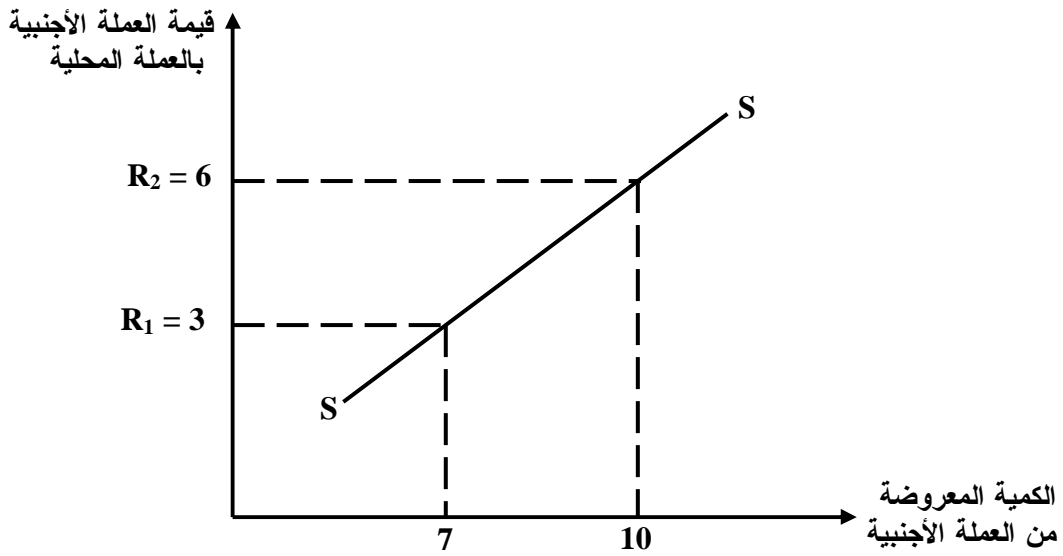
- * الصادرات السلعية أو الصادرات المنظورة.
- * الصادرات الخدمية أو الصادرات غير المنظورة.
- * التحويلات للداخل.
- * واردات رؤوس الأموال.
- * صادرات الذهب.¹

¹ - المرجع السابق ، ص 138.

وطبقا لقانون العرض فالعلاقة بين سعر الصرف الأجنبي والكمية المعروضة منه علاقة طردية، فارتفاع قيمة الأورو داخل الجزائر مثلا تجعل السلع الجزائرية أرخص بالنسبة للمستهلك الأوروبي ومن ثم يزيد الطلب على السلع الجزائرية ويزيد الطلب على الدينار مقابل زيادة في عرض الأورو.

ولذلك فمنحنى عرض العملة الأجنبية موجب الميل.

الشكل (1-2): منحنى عرض العملة الأجنبية SS

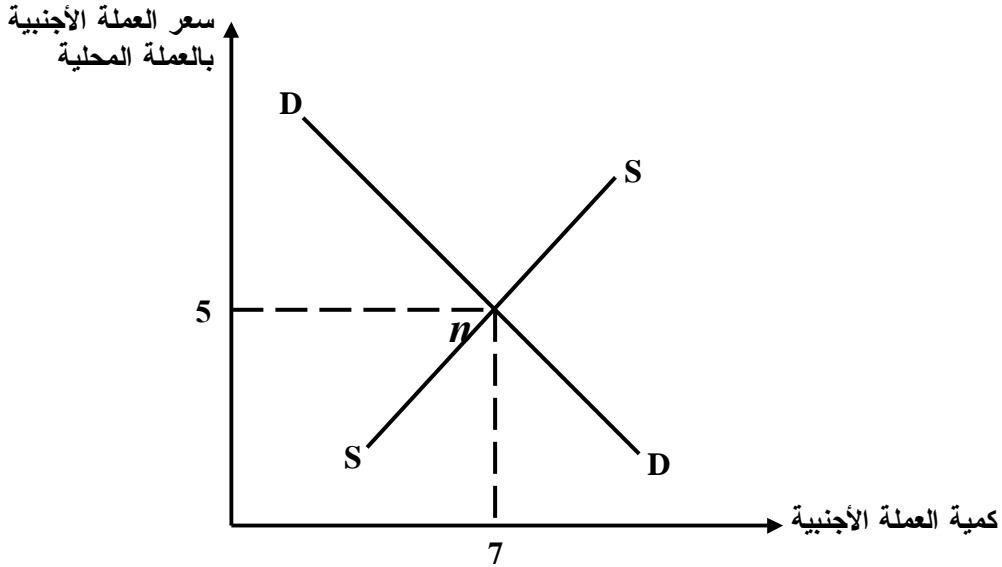


فإذا كانت قيمة الأورو تعادل 3 دينار جزائري مثلا فالكمية المعروضة منه هي 7، أما إذا ارتفعت قيمة الأورو إلى 6 دينار جزائري فستزداد الكمية المعروضة من الأورو إلى 10.

ثالثا: تحديد التوازن في سوق الصرف.

بتقاطع منحنى عرض النقد الأجنبي والطلب عليه يتحدد سعر الصرف التوازني الذي يحقق حالة التعادل والتي تتحقق حالة الاستقرار في سعر الصرف، ونوضح ذلك في الشكل رقم (1-3).

الشكل (1-3):توازن السوق.

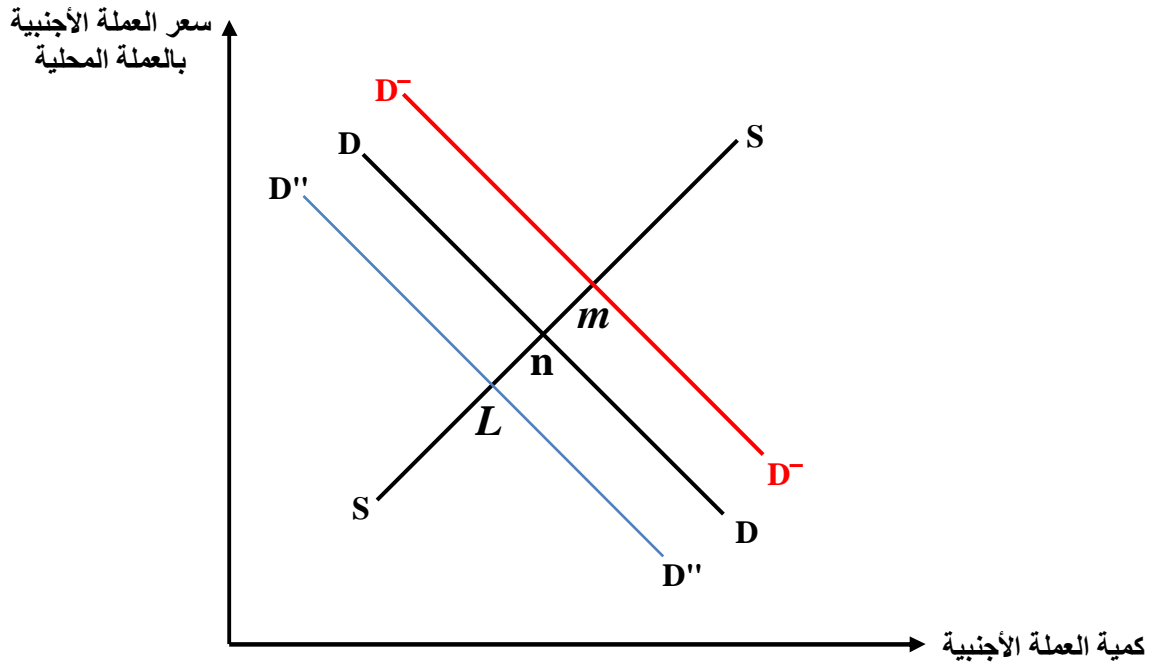


تمثل النقطة n نقطة التوازن التي يتقاطع عندها منحنى الطلب والعرض وهي النقطة التي يتحدد عندها سعر الصرف التوازني وكمية التوازن.

غير أن طلب وعرض الصرف الأجنبي لا يتوقف فقط على عامل سعر الصرف الأجنبي بل هناك عامل آخر يتمثل في ظروف الطلب والعرض مثل تغير عدد المستهلكين، تغير في الأذواق، تغير الدخل...تجعل من منحنى العرض والطلب يأخذ مكانا جديدا.

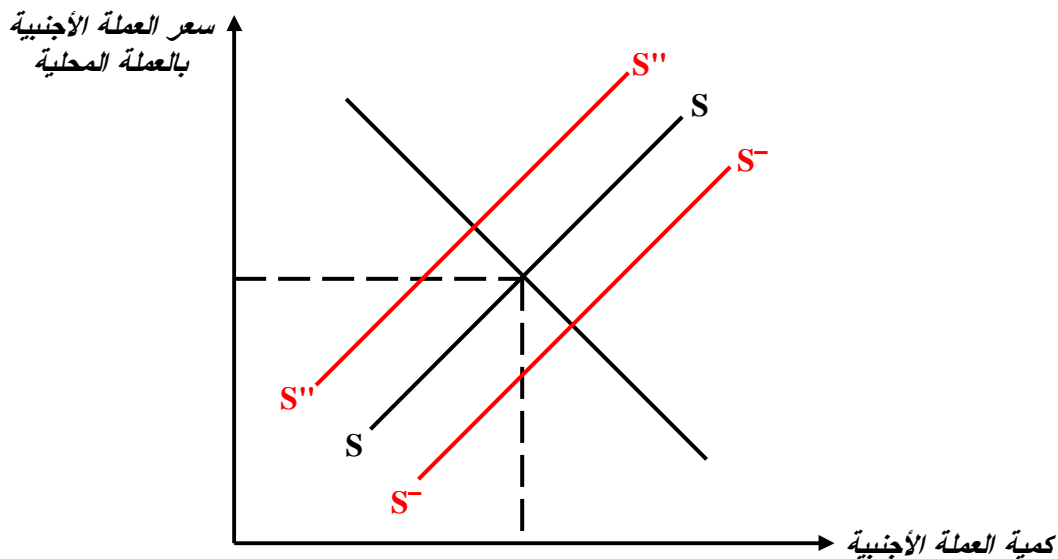
فإذا زاد الطلب على الأورو في سوق الصرف الأجنبي من جانب المستوردين الجزائريين مع ثبات عرض الأورو، ففي هذه الحالة سينتقل منحنى الطلب بأكمله إلى اليمين متخذا وضعا جديدا $D'D'$ ويتقاطع مع منحنى العرض SS في نقطة توازنية جديدة هي m تكون أعلى من النقطة التوازنية السابقة n ما يعني أن قيمة الدينار مقابل الأورو قد انخفضت ويحدث العكس تماما عندما ينخفض الطلب على الأورو من قبل المستوردين الجزائريين، حيث ينتقل منحنى الطلب إلى اليسار $D''D''$ وتصبح نقطة التوازن الجديدة L ، كما هو مبين في الشكل رقم (1-4).

الشكل رقم (1-4): انتقال منحنى الطلب على العملة الأجنبية.



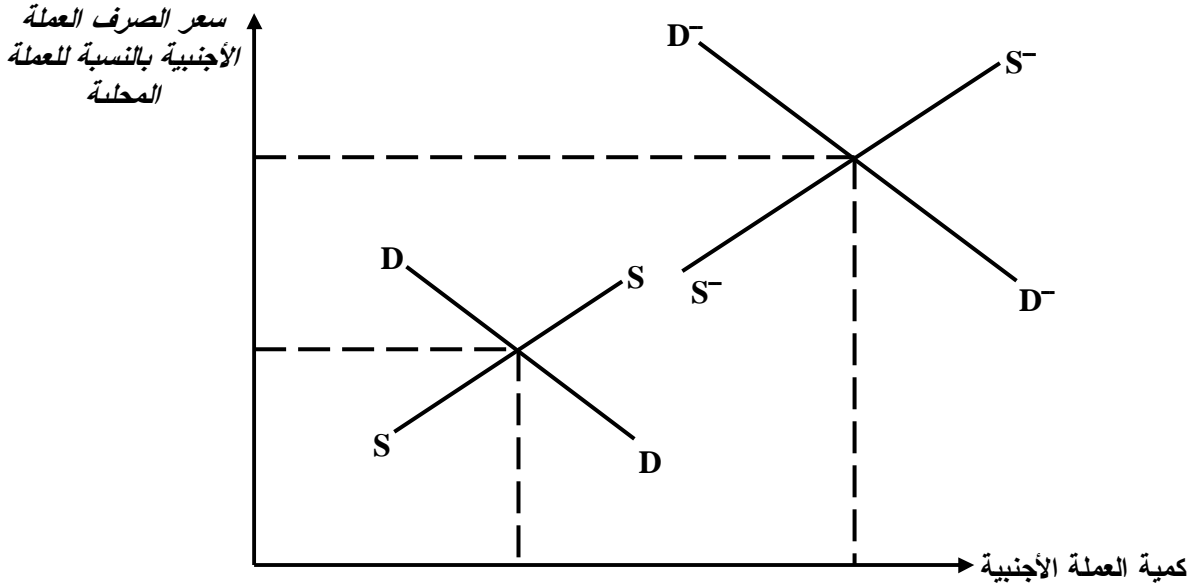
أما إذا تغيرت ظروف العرض بالزيادة مع ثبات الطلب ، فإن ذلك يؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين ويؤدي ذلك إلى انخفاض سعر الصرف، أما إذا تغيرت ظروف العرض بالنقصان ينتقل منحنى العرض إلى اليسار ويرتفع سعر الصرف في هذه الحالة.

الشكل (1-5): انتقال منحنى عرض العملة.



أما إذا حدث تغيير في ظروف الطلب والعرض على العملة الأجنبية في آن واحد فإن هذا يؤدي إلى تغيير سعر الصرف بالزيادة أو النقصان.

الشكل رقم (1-6): انتقال منحنى الطلب والعرض في وقت واحد



المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

حاولت هذه النظريات إيضاح كيفية تحديد أسعار الصرف ويمكن عرضها كما يلي:

المطلب الأول: النظريات النقدية.

تتمثل هذه النظريات في:

أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية: (Purchasing Power Parity Theory)

إن الفكرة الأساسية لنظرية تعادل القوة الشرائية اقترحت في كتابات الاقتصاديين ويلتي وريكاردو في العشرية الأخيرة منذ القرن 19، والتي قام بتطويرها بعد ذلك الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل سنة 1920.¹

تنتقل هذه النظرية من فكرة مفادها أن الصرف الخارجي محكوم بالأسعار الداخلية وأن صرف عملة بلد بعملة بلد آخر يتحدد بمستويات الأسعار في البلدين، بحيث يؤدي إلى تعادل قوتي الشراء لكل عملة أي قوتها الشرائية في الداخل وقوتها الشرائية في الخارج²

¹ - بن عيني رحيمة، "سياسة سعر الصرف في الجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري -"، مرجع سابق، ص 76.

² - حمدي عبد العظيم، "الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة"، دار زهراء للنشر

القاهرة، ط 1998 ص 50.

فتغيرات سعر الصرف ترجع إلى تغير القوة الشرائية المحلية بينما لا تؤثر تغيرات سعر الصرف في القوة الشرائية المحلية، أي أن العلاقة السببية هي تغير القوة الشرائية وما يترتب عليها من تغير في سعر الصرف. وتقوم هذه النظرية على الفروض التالية:

- 1- حرية تحويل النقود من دولة لأخرى وعدم إخضاع ذلك لنظام المراقبة.
- 2- عدم وجود تكاليف نقل أو أية قيود على حرية التجارة الدولية.
- 3- عدم حدوث تغيرات هيكلية كالحروب في الدول الشريكة تجاريا تتعكس على قوى العرض والطلب.¹

هذه النظرية تعتبر أن سعر الصرف التوازني لعملتين هو السعر الذي يساوي بين القوة الشرائية لهما، أي أن سعر الصرف الذي يؤدي إلى تحويل قدر من العملة الوطنية إلى قدر من العملة الأجنبية ينبغي أن يسمح بشراء نفس القدر من السلع والخدمات في الدولتين، أو بمعنى آخر أن القوة الشرائية للنقود وإذا ما تم التعبير عنها بعملات مختلفة ينبغي أن لا تتغير من دولة إلى أخرى،² وأي تغيير في سعر الصرف راجع بالضرورة إلى تغير القوة الشرائية داخل كل دولة أي تغير في مستوى الأثمان السائدة في كل منهما.

مثال:³ سلة من السلع تكلف 1000 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية و10000 بيزوس في المكسيك.

سعر الصرف هو: 1 دولار = 100 بيزوس.

إذا كان التبادل حرا سيقبل الأمريكيون على شراء السلع من الولايات المتحدة لأن سعرها أقل مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلع، وبالتالي ارتفاع قيمة عملة المكسيك بالنسبة للدولار الأمريكي، ويترتب على ذلك انخفاض القيمة الخارجية للدولار إلى الحد الذي تتساوى عنده الأسعار في البلدين.

إذا افترضنا أن الأسعار ارتفعت في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 100% بينما ارتفعت في المكسيك بنسبة 80%، أما سعر الصرف الذي كان يمثل التوازن سابقا هو

¹ - عرفان تقي الحسني، "التمويل الدولي"، مرجع سابق، ص 165.

² - عادل أحمد حشيش، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سابق، ص 128.

³ - Pascal Samuelson, William Nordhausen « économie », Economica 6^{ème} édition, Paris 2000, P681.

1 دولار = 100 بيزوس، إذن فسر الصرف الجديد للدولار مقابل البيزوس يكون:

$$\text{سعر الصرف الجديد} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في فرنسا} \times \text{سعر الصرف القديم}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في المكسيك}}$$

ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نجد:

- 1- فكرة الأرقام القياسية لا تخلو من صعوبات نظرية و عملية و من الصعب الارتكاز إلى أساس مقبول لتكوين الأرقام القياسية.
- 2- لا يمكن لهذه النظرية حساب حد تكافؤ عن طريق قسمة مستويات الأسعار في أحد البلدين على مستويات الأسعار في البلد الآخر نظرا لوجود بعض السلع لا تدخل ضمن نطاق التبادل الخارجي وتدخل في الحساب عند تركيب الأرقام القياسية، و حتى بالنسبة للسلع الدولية التي تدخل في نطاق التجارة الدولية فإن وجود نفقات نقل بالإضافة إلى الجهل بالأثمان السائدة في الخارج كل ذلك يسمح بوجود اختلافات في أثمان السلع في الدول المختلفة وفقا لسعر الصرف السائد.
- 3- لا تعطي نظرية تعادل القوة الشرائية أهمية لتحويلات الفوائد والأرباح وانتقال رؤوس الأموال إلا في أضيق الحدود.
- 4- تفترض هذه النظرية أن التغيير في سعر الصرف يكون ناجما فقط عن التغيير في القوة الشرائية للنقود، أما التغيير في أذواق المستهلكين وظهور سلع بديلة فليس له اعتبار في تحديد سعر الصرف.¹
- 5- تنطبق هذه النظرية على الأمد الطويل أكثر منه الأمد القصير.²
- 6- تعتبر هذه النظرية أن العملات تطلب فقط لشراء السلع والخدمات غير أن الرغبة في الحصول على العملة يكون أحيانا لأغراض أخرى كالسياحة مثلا.

¹ محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية"، بيروت 1979، ص 342.

² عرفان تقي الدين الحسني، "التمويل الدولي"، مرجع سابق، ص 167.

ثانياً: نظرية تعادل أسعار الفائدة (Purchasing Prices Interes Theory)

قام بصياغة هذه النظرية كينز عام 1923، وقد وضع في تصوره الهدف الذي تلعبه حركات رؤوس الأموال في تحديد سعر الصرف فهي تربط تغيرات سعر الصرف بتغيرات معدلات الفائدة الموجودة في مختلف العملات.¹

و ترى هذه النظرية أن ارتفاع سعر الفائدة في دولة ما مقارنة بالدول الأخرى يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية لاستثمارها في هذه الدولة بهدف الحصول على أرباح مما يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة هذه الدولة وبالتالي ارتفاع قيمتها الخارجية.

وحسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال في الدول أين معدلات الفائدة أكبر من تلك السائدة في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل.

ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلاً ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+id)$ حيث أن id هو معدل الفائدة، و يجب أن يكون هذا المبلغ مساوياً حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة ie (يمثل ie معدل الفائدة الخارجي الاسمي) وإعادة بيعها بالأجل بشكل يمكن من الحصول مجدداً على مبلغ بالعملة المحلية²، وتسمح هذه النظرية بربط السوق النقدي بأسواق الصرف.

ثالثاً: نظرية كمية النقود.

تفسر هذه النظرية التغيرات في سعر الصرف بناءً على كمية النقود، فزيادة الكتلة النقدية في بلد ما يؤدي إلى زيادة الأسعار في هذا البلد، وكنتيجة لذلك فإن صادراته ستقل في مقابل ارتفاع في الواردات بسبب ارتفاع مستويات أسعار السلع والخدمات فيه مقارنة بالبلاد الأخرى، ما يعني الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية وانخفاض الطلب على

¹ - Raphaëlle Bellano. Armand Coline « finance international », Paris 1993, P95.

² - قدي عبد المجيد، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سابق، ص 170-121.

العملة المحلية و هذا الوضع يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف العملة الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية أي انخفاض سعر صرف العملة المحلية.¹

المطلب الثاني: نظرية الأرصدة .

يمثل طرف الإيرادات في ميزان المدفوعات طلبا على العملة الوطنية بالعملات الأجنبية في حين يمثل جانب المدفوعات عرضا للعملة الوطنية طلبا للعملات الأجنبية، وتترى هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير .

فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات لدولة ما موجبا بمعنى زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات فهذا يدل على زيادة الطلب على العملة الوطنية بالعملات الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، أما إذا كان ميزان المدفوعات ذو رصيد سالب ما يعني أن قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات فهذا يدل على الزيادة من عرض العملة الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية، أما إذا كان رصيد ميزان المدفوعات في حالة توازن ما يعني حدوث توازن في عرض العملة المحلية والطلب عليها وهذا يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية، وقد أثبت² بعض الاقتصاديين الألمان صحة هذه النظرية خلال الحرب العالمية الثانية من بينهم DIEHL فسعر المارك الألماني لم يتأثر على الرغم من زيادة كمية النقود وسرعة دورانها وارتفاع الأسعار، ويرجع السبب أن الميزان الحسابي كان متوازنا أي عدم وجود رصيد دائن أو مدين يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.

المطلب الثالث: نظرية الإنتاجية.

تعتبر هذه النظرية أن سعر صرف عملة دولة ما يتحدد على أساس كفاءة وقدرة جهازها الإنتاجي، فالزيادة في عملية الإنتاج سوءا كان إنتاجا صناعيا أو زراعيًا يرفع من

¹ - حمدي عبد العظيم، "الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة"، مرجع سابق ص 52 .

² - محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمود العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سابق، ص 337.

مستويات المعيشة وزيادة الإنتاجية تؤدي إلى زيادة الصادرات وبالتالي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة المحلية والعكس صحيح.¹

إن ارتفاع مستوى الإنتاجية في دولة ما يؤدي إلى زيادة حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة بغرض الاستثمار في عمليات الإنتاج، إضافة إلى زيادة الطلب على عملة هذا البلد وبالتالي ارتفاع سعر صرف هذه العملة مقابل العملات الأجنبية.

فإذا تدخلت الحكومات في تحديد أسعار الصرف يصبح الاعتماد على هذه النظرية في تحديد سعر الصرف خاطئ مثل ما حدث في ألمانيا سنة 1924، حيث كان إنتاجها نتيجة لظروف الحرب والقيود المفروضة منخفضا وكانت القيمة الخارجية للمارك مقدرة بأكثر من قيمتها الحقيقية، ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الألمانية وصعوبة في التصدير مقابل ارتفاع في الواردات، وقد تتمكن هذه الدولة من إصلاح شؤونها الاقتصادية عن طريق تخفيض القيمة الخارجية للعملة فتقبل الدول الأخرى لشراء سلعها مما يساعدها في تحقيق التوازن النقدي والاقتصادي.²

المطلب الرابع: نظرية الفقاعات المضاربة.

تنص نظرية الفقاعات المضاربة على أن تغيرات سعر الصرف تتعلق أساسا بحركات أسواق الأصول، فهي تستطيع تغيير اتجاه سعر الصرف عن مساره الأساسي.³ و تحدث الفقاعات المضاربة حينما يعتقد أغلبية المتعاملين في السوق أن سعر عملة أجنبية سينخفض عن قيمته الأصلية المحددة وفق نظرية معينة، وهي معرضة للانفجار في أي وقت ، فالمتعاملون مستعدون لدفع السعر إلى ارتفاع دائم للاستحواذ على عملة أجنبية، علما أنهم قادرون على إعادة بيعها بسعر أعلى في تاريخ لاحق، وهذه الفقاعات العقلانية غير محددة ولا متناهية حول قيمة أصلية أساسية معطاة.

و بذلك فإن الفقاعات المضاربة تكون عقلانية عندما يكون كل متعامل من المتعاملين في السوق يعلم أن العملة محل الصفقة فيها مغالاة، و يعتقد أنها ستتخفف بحيث يقوم

¹ - محمد عبد العزيز عجمية، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعات المصرية. الإسكندرية 1977 ص 94.

² - حمدي عبد العظيم، "الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة"، مرجع سابق ص 54.

³ -Philippe Darvisenet, Jean –Pierre petit « Economie Internationale », OP_ cit , P 30.

بالمضاربة على الانخفاض، أما إذا كانت قرارات المتعاملين تتجاهل المحددات الأساسية و بالتالي وجود حالة كبيرة من عدم التأكد، فإن الفقاعات المضاربة تكون غير عقلانية.

المبحث الرابع: سياسة الصرف.

تعتبر سياسة الصرف آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي للدولة من الصدمات الخارجية و الداخلية، و يتوقف تأثير هذه السياسة على مدى استقرار السعر الأمثل الذي يتوقف على نظام سعر الصرف القائم.

المطلب الأول: ماهية سياسة الصرف و أنواعها.

أولا : مفهوم سياسة الصرف و أهدافها.

تعتبر سياسة الصرف جزءا من السياسة الاقتصادية تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو، استقرار الأسعار و التوازن الخارجي¹، و تعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته.²

و كغيرها من السياسات الاقتصادية فإن سياسة سعر الصرف هدفها الرئيسي والشامل هو تحقيق الرفاهية العامة، فهي تسعى إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي جيد والبحث عن التشغيل الكامل والبحث عن التوازن الخارجي والتحكم في التضخم.

وتسعى سياسة الصرف إلى تحقيق الأهداف التالية:³

1- مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم وتتضاعف أرباح المؤسسات مما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهذا ما يمكن المؤسسات من تحقيق عوائد إنتاجية وإنتاج سلع ذات جودة عالية ما يعني تحسن تنافسيتها.

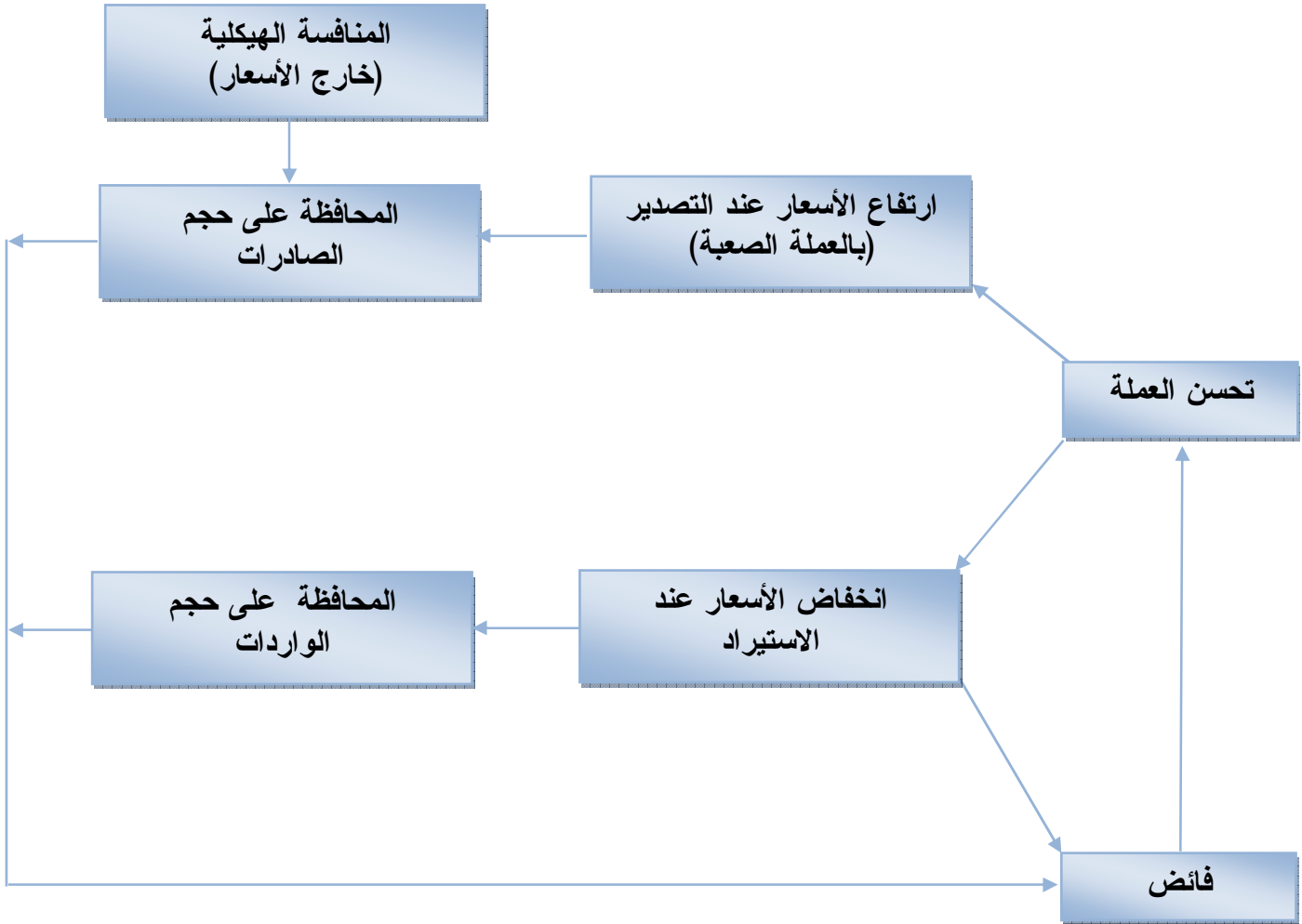
و تسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة Vertueux للعملة القوية وتم اعتمادها كأساس السياسة المناهضة للتضخم التي تبعتها فرنسا انطلاقا من سنة 1983، و الشكل (1-7) يوضح ذلك.

¹ - Jean Languat, Pascal vanhove «économie général », Dunod, Paris 2001, P 384 .

² - محمود حميدات، " مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، ط 2000، ص 105.

³ - قدي عبد المجيد، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سابق، ص 131.

الشكل رقم (1-7): الحلقة الفاضلة للعملة القوية.



المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 132.

2- تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي والذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير)، وهذا ما يعمل على توسعها بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها ويزيد إنتاج السلع التي يمكن تصديرها.

3- توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي

(ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور، في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فتقلص استثمارها.

4- تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعات الوطنية، فقد قام البنك الفدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض عام للعملة مما شجع الصادرات، وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

ثانيا: أنواع سياسة الصرف.

يوجد نوعان من سياسة الصرف وهما:

1- سياسة تثبيت سعر الصرف:

إن محور سياسة تثبيت سعر الصرف يشترط بطبيعة الحال إتباع سعر الصرف الثابت والذي يسعى البنك المركزي من خلاله إلى تحديد سعر لعملته بقيمة ثابتة مع وجود بعض المرونة في حيز تقرضه و تسمح به.

ويتميز نظام الصرف الثابت بعدة مزايا أهمها:¹

1- ضرورة استقرار أسعار الصرف لإحداث تنمية اقتصادية ونمو منهجي للتجارة الخارجية.

2- إن اتصاف الدول النامية بأنها غالبا ما تعاني من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها يلزمها بالضرورة إتباع نظام صرف مستقر، وتجنب التخفيض المستمر للقيمة الخارجية لعملتها.

3- إن استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى جذب الاستثمارات الخارجية، حيث أن الأجانب لا يتجهون للاستثمار في بلد تكون أسعار غير مستقرة.

4- الاستقرار يؤدي إلى منع المضاربة.

¹ - بن عيني رحيمة، " سياسة سعر الصرف في الجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري -"، مرجع سابق، ص 127.

و السعر الثابت يعني أن قيمة العملة لدولة ما محددة بالنسبة لشيء آخر، ويتم تثبيت سعر صرف العملة إلى:

أ- عملة واحدة: تكون لها ميزات القوة والاستقرار بحيث تعمل الدول على ربط عملاتها بتلك العملة.

ب- سلة عملات: تلجأ العديد من الدول لربط عملاتها بسلة من العملات تقاديا للتأثيرات الناتجة عن تغيير العملة المربوط بها، لأن الربط لسلة من العملات يذهب هذا التأثير لأن القياس أو القيمة المتوسطة هي مستقرة.
ويوجد نوعان من السلات:

ب-1- حقوق السحب الخاصة (Droit de tirage spécial) DTS: هي وحدات نقدية وحسابية ودفترية تتمتع بقوة شرائية وتقبل من كل الأعضاء المشاركين في الصندوق كعملة قابلة للتحويل، وهي سلة لخمس عملات رئيسية في العالم وحددت من طرف صندوق النقد الدولي، فوحدة واحدة من DTS سنة 1995 = 0.572 \$ أمريكي، 0.453 مارك ألماني، 31.8 ين ياباني، 0.8 فرنك فرنسي و 0.0812 جنيه إسترليني.¹

ب-2- الوحدة الأوروبية: تتكون من عملات دول الوحدة الأوروبية يتكون، و يمكن للدولة أن تختار العملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين مكونة بذلك سلتها الخاصة، كما أن حجم هذه الدول في السلة سوق يكون حسب أهمية المبادلات الجارية مع هذه الدول في التجارة الخارجية.

2- سياسة التعويم لسعر الصرف:

يقصد بالتعويم ترك العملة تتحدد وفقاً لقوى العرض و الطلب عليها في سوق الصرف الأجنبي، وبالرغم من إيجابيات هذه السياسة و التي تعكس مكانة العملة من خلال عرضها و الطلب عليها إلا أن من أبرز عيوبها نجد:

1- يمثل هذا النظام حالة من عدم الاستقرار كما أنه يخلق حالة من عدم التأكد والارتباك.

¹ - Peter H. Lirident, Thomas AKugel, « économie internationale », Economica 10^{ème} édition, 1997, P 565.

2- إن سعر الصرف المرن وما يرافقه من عدم التأكد تجعل من المستحيل بالنسبة للمصدرين والموردين معرفة السعر الذي سوف يحصلون عليه أو يقومون بدفعه على التوالي بالنسبة للصرف الأجنبي، وربما يكون لذلك آثار سيئة على التجارة الخارجية.

3- في ظل هذا النظام سوف يكون هناك مجال للمضاربة وما ينجم عن ذلك من عدم استقرار في أسعار الصرف.

4- يسبب نظام أسعار الصرف المرنة اتجاها تضخما للاقتصاد، فعندما تنخفض قيمة العملة بسبب العجز في ميزان المدفوعات تكون الواردات مكلفة فهذا الوضع يسبب تضخما.

لكن مؤيدوا هذا النظام يرون أن:

1- أسعار الصرف المتغيرة ليست بالضرورة غير مستقرة، وإذا كانت كذلك فهذا يرجع إلى حالة عدم الاستقرار في الشروط الاقتصادية التي تحكم التجارة الدولية.

2- يرى الاقتصادي فريدمان أنه في ظل أسعار الصرف المتغيرة يستطيع المتعاملون التجاريون حماية أنفسهم من تقلبات أسعار الصرف عن طريق أسلوب الوقاية.

3- يرى فريدمان في هذا المجال أيضا أن المضاربة تؤدي إلى إحداث استقرار في أماكن الصرف وليس العكس.

4- في ظل هذا النظام فإنه عندما تكون الواردات مكلفة فإن الطلب عليها يقل مما يرغم الموردين الأجانب على خفض الأسعار.

المطلب الثاني: وسائل سياسة الصرف.

يمكن ذكر وسائل سياسة الصرف فيما يلي:

أولا: سياسة تعديل سعر الصرف.

إن تعديل سعر الصرف العملة يكون إما بتخفيض القيمة الخارجية للعملة أو رفع القيمة الخارجية لها.

1- سياسة تخفيض قيمة العملة:

كثيرا ما تلجأ العديد من الدول إلى تخفيض قيمة عملاتها خاصة لمواجهة مشاكل الميزان التجاري، فتخفيض القيمة الخارجية لعملة بلد ما يؤدي أساسا إلى انخفاض أسعارها مقومة

بوحداث النقد الأجنبي ما يؤدي إلى تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات. إن تخفيض قيمة عملة بلد ما يتوقف على مدى مرونة العرض والطلب لصادراته و وارداته، فإذا قامت دولة معينة بتخفيض قيمة عملتها وكان الطلب الخارجي على صادرات الدولة مرنا وعرض المنتجات المعدة للتصدير أيضا يتصف بالمرونة فإن تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات، وإذا كان الطلب الداخلي على السلع المستوردة مرنا وكان العرض منها مرنا أدى التخفيض في قيمة عملة البلد المعني إلى الحد من الواردات نتيجة ارتفاع الأسعار بالعملات الأجنبية مما يساهم في إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

ويعد تخفيض القيمة الخارجية للعملة قرارا تتخذه السلطات النقدية بغية تغيير صرف العملة المحلية إزاء العملات الأجنبية.¹ أما من الجانب السيكولوجي فتخفيض قيمة العملة يشير إلى فقدان الثقة في العملة والاقتصاد.²

1-1- أسباب تخفيض قيمة العملة:

عندما ترتفع الأسعار المحلية ارتفاعا تضخميا يصبح لدينا سعرين للعملة الأول مرتفع حددته الدولة ولا يتعامل به في السوق، والثاني منخفض يتحدد تبعا لقوى السوق، فإذا تجاهلت الدولة هذه الظاهرة وامتتعت عن تصحيح سعر عملتها فإن ذلك يؤدي إلى نتيجتين خطيرتين:³

النتيجة الأولى هي أن يصاب الميزان التجاري للدولة بعجز نتيجة لقلة صادرات البلد المتميزة بارتفاع أسعارها نظرا لأنها تكلف التاجر الأجنبي، بينما تزيد واردات هذا البلد نتيجة لانخفاض الأسعار في الخارج.

¹ - غازي عبد الرزاق النقاش، "التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية"، ط 2001، بغداد ص 151.

² - محمود حميدات، "مدخل للتليل النقدي"، مرجع سابق، ص 119.

³ - مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي المعاصر"، مرجع سابق، ص 259.

أما النتيجة الثانية فهي عدم دخول رؤوس الأموال من الخارج عند تدهور سعر العملة في سوق الصرف، إضافة إلى هجرة رؤوس الأموال الموجودة في داخل البلد خوفاً من استمرار تدهور القيمة.

وتجنباً لذلك تكون الدولة ملزمة أن توحد بين سعري الصرف الموجودين، أي بين السعر الذي تحدده رسمياً والسعر الذي يتحدد فعلياً، ويتم ذلك بأن تخفض الدولة السعر الذي حددته كأن تخفضه إلى السعر الذي تحدد في السوق فيصبح السعر الرسمي مساوي للسعر الفعلي.

1-2- شروط نجاح تخفيض قيمة العملة:

لنجاح سياسة التخفيض يجب توفر الشروط التالية:¹

- 1- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.
- 2- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي لارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- 3- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية.
- 4- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب على التخفيض.
- 5- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

6- الاستجابة لشروط مارشال-ليرنر والقاضي بأن تكون $en - \epsilon_n > 1$ أي مجموع مرونة الطلب على الصادرات ومرونة الطلب على الواردات أكبر من الواحد الصحيح. إن التخفيض حتى وإن تحققت شروطه لا يؤدي بالضرورة إلى التحسن الفوري في وضعية ميزان المدفوعات، حيث يكون هناك تدهور في وضعيته أولاً وبعد ذلك يبدأ بالتحسن على صيغة الحرف اللاتيني J، ففي المدى القصير يبقى حجم الصادرات والواردات ثابتاً بالنظر إلى بنية الجهاز الإنتاجي وعادات الاستهلاك و العقود المبرمة قبل

¹ - قدي عبد المجيد، "المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سابق، ص 134 - 135.

تغير أسعار الصرف، إذ تتسم تغيرات الأسعار بالبطء مما يؤثر على حركة الصادرات والواردات ليتبعها في مرحلة موائية اتجاه الكميات نحو الارتفاع لكي تغطي أثر السعر، مع الإشارة إلى أن التخفيض من شأنه رفع أعباء المديونية الخارجية بالعملات الأجنبية.

2- سياسة رفع قيمة العملة:

الرفع من القيمة الخارجية للعملة معناه زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وهي عملية معاكسة للتخفيض¹، فرفع قيمة العملة يؤدي إلى نتائج سلبية على قطاع الصادرات تتمثل في انخفاض مداخيل المصدرين بالعملة الوطنية لقاء السلع المصدرة، أما رفع قيمة العملة فله أثر إيجابي بالنسبة للمستوردين لانخفاض أسعار السلع المستوردة بالنسبة لأسعار السلع المحلية.

وأهم الأسباب التي تدعو السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها هي:

- مكافحة التضخم حيث تنخفض أسعار السلع المستوردة وبالتالي ينعكس هذا الانخفاض على الأسعار المحلية.

- انخفاض القدرة التنافسية لسلع البلد الذي قام برفع عملته وذلك بسبب انخفاض الصادرات وزيادة الواردات.

- لتدعيم العملات الأجنبية الأخرى² كما فعلت ألمانيا واليابان حينما رفعنا قيمة عملاتها لدعم الدولار الأمريكي.

وبخصوص هذا الشأن قامت اليابان برفع قيمة الين الياباني حيث وصل سنة 1995 إلى 80 ين للدولار مقابل 240 ين للدولار سنة 1980، وكان هذا الارتفاع بسبب الضغوط الأمريكية لإرغام اليابان على تخفيض صادراتهم الموجهة للأسواق العالمية وذلك يرفع تكلفة الصادرات اليابانية وبالتالي تخفيض قدرتها التنافسية³.

¹ - غازي عبد الرزاق النقاش، "التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية"، مرجع سابق ص 154.

² - نفس المرجع ، ص 155.

³ - نيرمين السعدني، " سياسات سعر الصرف في الدول النامية " ، مجلة سياسات الدولية، العدد 144، أبريل 2001،

ص 217 متوفرة على الموقع: www.siyassa.org.eg.

إن سياسة رفع قيمة العملة لا تقوم بها سوى البلدان التي لها مواقع هامة في الأسواق الدولية، إضافة إلى امتلاكها لقدرات تنافسية كبيرة واحتياطات ضخمة من العملات الأجنبية.

ثانياً: مال موازنة الصرف.

عندما تركت بعض الدول عيار الذهب بدأت قيم عملاتها تتقلب في حدود واسعة مما أدى إلى إقبال المضاربين على عمليات المضاربة في الصرف الخارجي بقصد الربح، كذلك أخذت رؤوس الأموال تنتقل من دولة إلى أخرى سعياً وراء الأمن والطمأنينة .

واجتتاباً لتقلبات أسعار الصرف قامت إنجلترا سنة 1932 وتلتها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933 بإنشاء ما يسمى بمال موازنة الصرف، إذا أنشأت وزارة المالية البريطانية حساب موازنة الصرف وعهدت بإدارته إلى البنك المركزي على أن يكون حساباً مستقلاً عن حسابات البنك للمحافظة على سرية، ووضعت الحكومة البريطانية تحت تصرف البنك 100 مليون جنيه إسترليني في صورة سندات خزينة، ولقد استخدم هذا الرصيد لشراء العملات الأجنبية والتي أصبحت نواة لاحتياطي يستخدم لوقف وتخفيف حدة تقلبات أسعار الصرف.

ففي سنة 1932 تجمع لدى إنجلترا رصيد كبير من العملات الأجنبية وكان من المؤكد لولا وجود مال موازنة الصرف أن يحدث ارتفاع كبير في أسعار الإسترليني في سوق الصرف الخارجي¹، إلا أن هذه السياسة وإن كانت ملائمة للتطبيق في الدول المتقدمة فإن الدول الفقيرة لن تحتاج إلى تبني هذه السياسة بسبب عدم قدرتها على توفير احتياطي كاف لمقابلة التقلبات في الطلب والعرض للعملات الأجنبية.

وموازنة الصرف عبارة عن احتياطي مكون من عملات وموضوع تحت يدي سلطة مركزية بغرض التدخل في سوق الصرف لمنع التقلبات غير المناسبة، فعمل مال موازنة الصرف هو التصرف في العملات الأجنبية شراءاً وبيعاً قصد منع التقلبات العنيفة في سعر الصرف، فإذا وجد أن سعر الصرف قد رفع عن المستوى الذي حدده يتدخل في السوق عارضاً أن يبيع العملة الوطنية مما يؤدي إلى خفض سعر صرفها، أما إذا انخفض سعر الصرف عن المستوى الذي يريده يتدخل في السوق عارضاً أن يشتري العملة

¹ - محمد عبد العزيز عجمية، " الاقتصاد الدولي "، مرجع سابق، ص 109.

الوطنية مما يؤدي إلى رفع سعر صرفها، يمكن تشبيه عمليات صندوق موازنة الصرف بدور البنك المركزي في عمليات السوق المفتوح.¹

وتتعرض عمليات صندوق موازنة الصرف لعدة مخاطر منها:²

1- هذه الصناديق مهددة بفقدان مبالغ كبيرة في عمليات الصرف، ففي الحالة العادية مثلا يقوم بشراء 1 دولار مقابل 6 جنيهات إسترلينية وعندما ينخفض سعر الصرف إلى دولار مقابل 7 جنيهات إسترلينية فعليه أن يتدخل في السوق لشراء العملة الوطنية وبالتالي فإنه يتعرض لخسارة كبيرة.

2- عمليات الصرف لا تكون فعالة إذا كانت هناك حركات ضخمة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل تحاول أن تدخل البلد أو تخرج منه، لأن احتياطات صندوق موازنة الصرف من العملات والذهب غير كافية عندئذ لمواجهة تلك الحركات.

و لعل الهدف الأساسي لإنشاء صندوق الصرف هو تنظيم سعر الصرف عن طريق التدخل لموازنته أي للاحتفاظ به في مستوى معين يعتبر مستوى التوازن بالنسبة له.

ثالثا: سياسة الرقابة على الصرف.

اضطرت العديد من الدول لإتباع نظام الرقابة على الصرف نتيجة للحروب العالمية والأزمات الاقتصادية خاصة فيما بين الحربين العالميتين وحتى بعد الحرب العالمية الثانية.

ويقصد بمراقبة الصرف أو مراقبة النقد هي " كل تدخل من جانب السلطات النقدية يهدف إلى التأثير في سعر الصرف"، وفي ظل هذا النظام تتحقق المساواة بين الصادرات والواردات أي بين عرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد الواردات والرقابة على حركات رؤوس الأموال، فالتوازن في سوق الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف يتحقق عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف الطلب والعرض.³

¹ - مجدي محمود شهاب، " الاقتصاد الدولي المعاصر " ، مرجع سابق ص 265.

² - المرجع السابق ص 267.

³ - عادل أحمد حشيش، " العلاقات الاقتصادية الدولية " ، مرجع سابق، ص 130.

وتراقب الحكومة كل المتحصلات والمدفوعات بالعملة الأجنبية ، فتسلم كل العملات الأجنبية المكتسبة إلى البنك المركزي الذي يقوم بدوره بتخصيص المدفوعات الأجنبية بالنسبة للعملات المختلفة، ويقوم البنك المركزي كسلطة رقابية بتنظيم الطلب والعرض من العملات الأجنبية من أجل المحافظة على سعر الصرف الرسمي.¹ وتتمثل قواعد الرقابة على الصرف فيما يلي:

1- عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى عملات أخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.

2- إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي إلى قواعد خاصة.

3- وجود أكثر من سعر صرف أي تعدد أسعار الصرف.

4- إلزام كل مصدر أن يورد كل ما يحصل عليه من عملات أجنبية إلى مجمع العملات الأجنبية ، وكذلك إلزام المورد أن يشتري العملة التي يريدتها من المجمع نفسه، ويتم البيع والشراء بسعر صرف تحدده الدولة، كما بإمكان الدولة وضع رخص التصدير وفرض رخص الاستيراد.

5- تحريم التعامل أحيانا في الصرف لبعض العمليات مثل منع تصدير رؤوس الأموال، أو أن تلجأ أحيانا إلى ما يعرف بنظام تجميد حسابات الأجانب، أي منعهم من استعمالها أو التصرف فيها وتفتح لهم مكانها حسابا بالعملة المحلية.² ويمكن تلخيص أهداف الرقابة على الصرف فيما يلي:

1- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة.

2- الحد من هروب رؤوس الأموال للخارج.

3- حماية الصناعة المحلية والحد من استيراد السلع الغير الضرورية.

4- دعم خطط التنمية الاقتصادية للدولة.

5- زيادة دخل الحكومة وتنمية مركزها الاقتصادي.

3-1 وسائل الرقابة على الصرف:

¹ -بن عيني رحيمة، " سياسة سعر الصرف في الجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري - " ، مرجع سابق، ص 152.

² - سامي عفيفي حاتم، " التجارة الخارجية، بين التطوير والتنظيم "، مرجع سابق، ص 68

يمكن التمييز بين نوعين من وسائل الرقابة على الصرف: وسائل مباشرة، و وسائل غير مباشرة.

أ- وسائل الرقابة المباشرة: يمكننا توضيحها في الجدول رقم (1-1).
الجدول رقم (1-1): وسائل الرقابة المباشرة على الصرف.

وسائل الرقابة المباشرة	هي وسائل يستخدمها البنك المركزي وهي تقيد من كميات و استخدامات الصرف الأجنبي.
التدخل المباشر	يقصد به قيام الحكومة بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي لتثبيت سعر الصرف عند مستوى أعلى أو أقل من سعر الصرف السائد في سوق الصرف الأجنبي.
تقييد الصرف الأجنبي	<p>يتم تجميع كل العملات الأجنبية المكتسبة لدى البنك المركزي للدولة الذي يقوم بتخصيصها طبقاً لقواعد معينة تحددها الحكومة، ومن أهم الوسائل المتبعة لتقييد الصرف الأجنبي:</p> <p>1- التخصيص طبقاً للأولويات: تخصيص كل كميات الصرف الأجنبي المتاحة لدى البنك المركزي لتمويل الواردات الضرورية.</p> <p>2- أسعار الصرف المتعددة: يقوم البنك المركزي بتحديد أسعار صرف منخفضة لشراء العملات اللازمة لدفع قيمة الواردات الضرورية، وتحديد أسعار صرف مرتفعة على جانب الصادرات.</p> <p>3- الحسابات المجمدة: تقوم الدولة بتقييد المدفوعات على الواردات التي تستحق للدائنين الأجانب في شكل حسابات مجمدة لدى البنك المركزي.</p>
اتفاقيات المقاصة	تعني الاتفاق بين دولتين على أن تفتح كل منهما حساباً للدولة الأخرى بينكما المركزي وبعملة المحلية، حيث تتم تسوية المدفوعات عن الصادرات والواردات التي تتم فيما بينهما على أن يتم الاتفاق على أسعار صرف معينة وتعرف هذه الاتفاقيات بالاتفاقيات الثنائية.
اتفاقيات الدفع	هي صورة من صور الاتفاقيات الثنائية لكنها تشمل إلى جانب المعاملات بالسلع معاملات الخدمات مثل رسوم الشحن ، خدمة الديون....

ب- وسائل الرقابة الغير مباشرة: يمكننا توضيحها في الجدول رقم (2-1).

الجدول رقم (1-2): وسائل الرقابة الغير المباشرة.

وسائل الرقابة الغير المباشرة	
القيود الكمية	تهدف إلى الحد من الواردات وتتمثل في تقييد الواردات عن طريق حصص الاستيراد، الرفع من الضرائب والرسوم الجمركية.
تقديم إعانات التصدير	تهدف إلى تنشيط التصدير بهدف زيادة القيمة الكلية للصادرات.
رفع أسعار الفائدة	يؤثر سعر الفائدة على حركة رؤوس الأموال داخل و خارج الدولة، فرفع سعر الفائدة يزيد من تدفقات رؤوس الأموال إلى الدولة وبالتالي يزيد الطلب على العملة المحلية وارتفاع قيمتها الخارجية.

المطلب الثالث: مخاطر الصرف: المفهوم و الأنواع.

أولاً: مفهوم خطر الصرف.

يعرف خطر الصرف بأنه ذلك التغير الإجمالي المتزايد في قيمة النقد الوطني الناتج عن تغيرات أسعار الصرف ، و هو يمس القروض ، التحويلات و الديون بالعملة الصعبة.¹

و مخاطر تغيرات أسعار الصرف مرتبطة أساساً بعمليات الاستيراد أو التصدير المقيمة بالعملة الصعبة، وكذلك مرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية، وهي مخاطر تواجه المؤسسة دولية النشاط، وأن المؤسسة تكون عرضة لتقلبات أسعار الصرف عندما تكون ثروتها مهددة بهذا الخطر.²

و عليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقويم لنشاطات تلك المؤسسات.

ويتعرض المصدر لخطر الصرف إذا كانت عقوده محددة بالعملة الصعبة غير العملة المحلية ، فعند حدوث انخفاض في قيمة العملة المستخدمة في تحرير الفاتورة بالنسبة

¹-Michel Jura « Technique Financière internationale » , Op_ cit , p142.

²- Dahlia.Tang et autre « le Marché des changes et la zone France » , Op_ cit , p9 .

للعلمة الوطنية الخاصة بالمصدر لا يتحصل هذا الأخير على المقدار المتفق عليه في العقد، أما المستوردون فيكونون مجبرين على قبول عملة المصدر الأجنبي، فيتحملون خسارة الصرف عند حدوث ارتفاع في قيمة العملة المتعامل بها بين تاريخ إتمام العقد ووقت تسديد الديون.

و ينشأ خطر الصرف أيضا من العمليات المالية سواء إقراض أو اقتراض بالعملة الصعبة في الأجل القصير والمتوسط أو الطويل، فإنهم معرضون لمخاطر الصرف التي تنشأ في حالة تغير سعر صرف العملة .

ثانيا: أنواع خطر الصرف.¹

يمكن التمييز بين المخاطر التالية:

1- المخاطر المالية: تنشأ هذه المخاطر بسبب تغيرات في قيمة العملة و التي تحدث فجأة و بحددة في بعض الأحيان، وهي من أكثر المخاطر وضوحاً وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف، ويمكن أن تصل هذه التقلبات خلال يوم واحد بين 1,5% إلى 3% .

2- مخاطر التمويل: وهي التي يتعرض لها البنك عند ما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة.

3- المخاطر التي ترتبت على التغيرات التنظيمية: و تتعلق بالتعامل بالعملة الأجنبية في الخارج سواء بالنسبة للبنوك أو بالنسبة للمشروعات التجارية ، فلو وضعت دولة فجأة نظام صرف مزدوج لعملتها كأن يكون هناك سعر صرف حر يحدده العرض والطلب يطبق على العمليات التجارية، ويوجد من جهة أخرى سعر صرف موجه تحدده السلطات النقدية يطبق على العمليات المالية مثل تحويل رؤوس الأموال للخارج ، وهنا قد تترتب خسائر على تحويل رؤوس الأموال في حالة تطبيق هذا النظام بسبب اختلاف سعر الصرف.

4- المخاطر الائتمانية: ينصب عادة في عقود الائتمان التي تمنح بالعملة الأجنبية على التزام كل طرف بتسليم العملة موضوع العقد للطرف الآخر بالسعر وفي الموعد المتفق عليه في العقد، وهناك مخاطر تنشأ من احتمال عدم وفاء أي من الطرفين بالتزامه.

¹ - مدحت صادق، " النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي"، مرجع سابق، ص 135-136.

5- المخاطر التي تقع في مجريات النشاط اليومي: قد تقع بعض الأخطاء في خضم النشاط الجاري بالبنك كأن تدرج العملة غير المطلوبة أو يدرج سعر الصرف الخطأ، و قد توجه الأرصدة بالعملة الأجنبية بطريق الخطأ إلى حساب آخر غير الحساب الصحيح.

6- المخاطر الناجمة عن إعادة تقييم المراكز المفتوحة: قد تتحقق خسائر للبنك عند إعادة تقييم مراكز العملات الأجنبية المفتوحة لديه والتي تجري عادة مرة كل شهر ، وتختلف أساليب إعادة التقييم، إلا أن الأسلوب الأكثر إتباعا هو أن يتم تقييم كافة المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية على أساس أعلى سعر معلن في السوق في نهاية عمل اليوم الذي يتم فيه إعادة التقييم.

المطلب الرابع: تقنيات تغطية خطر الصرف.

لتغطية خطر الصرف الأجنبي هناك تقنيات تستخدم للوقاية من الخسارة والتخفيف من خطر العملة، و نميز بين تقنيات داخلية و أخرى خارجية.

أولاً: التقنيات الداخلية لتغطية خطر الصرف.

تتمثل هذه التقنيات في السياسات التي تنتهجها الإدارة المالية للمجموعة بالنسبة للوحدات التابعة لها دون اللجوء إلى أي طرف خارجي.¹

و تتكون هذه الأساليب من:

1- أسلوب المقاصة:

يقصد به إجراء المقاصة بين المستحقات و المطلوبات لكل مؤسسة اتجاه الأخرى دون الاحتفاظ بمراكز مكشوفة بالنقد الأجنبي، و يتم تسوية الصافي بسداده لهذا الطرف أو ذاك، و يستخدم هذا الأسلوب خاصة بين الشركات التي تتعامل مع بعضها البعض داخل المجموعة.

2- أسلوب المطابقة:

¹ - المرجع السابق ص 194.

يقصد به مطابقة التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة إليها و الخارجة منها للمؤسسة في نفس المواعيد تقريبا، بحيث يتم استخدام عملة واحدة في الدفع و الاستلام ، و يستخدم هذا الأسلوب بين الوحدات العاملة في مجموعة أو بينها و بين طرف ثالث.

3- أسلوب التعجيل أو التباطؤ:

يقصد بأسلوب التعجيل سداد الالتزام المالي قبل فترة من تاريخ استحقاقه، أما التعجيل فهو سداد مبلغ الالتزام فترة بعد تاريخ استحقاقه و ذلك من أجل الاستفادة من التغيرات المتوقعة لأسعار الصرف بالزيادة أو النقصان بما يتفق مع مصلحة الوحدة، و يستخدم هذا الأسلوب بالنسبة للمدفوعات المتعلقة بوحدة مختلفة داخل المجموعة.

4- إصدار الفواتير بالعملة الأجنبية: كثيرا ما يلجأ المصدرين إلى إصدار فواتيرهم بعملة بلدهم لتجنب خطر الصرف أو بعملة تتميز بالثبات النسبي و لها سوق صرف آجل حتى يتمكن من إجراء التغطية اللازمة.

5- إدارة الأصول و الخصوم: يقصد به أن يتم زيادة التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة بعملة يتوقع ارتفاع قيمتها، في نفس الوقت يتم زيادة التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة بعملة نقدية من المتوقع انخفاض قيمتها، أو العمل على موازنة جميع تدفقات المؤسسة إذا كانت مقومة بنفس العملة.

ثانيا: التقنيات الخارجية لتغطية خطر الصرف.

يقصد بالأساليب الخارجية الدخول في علاقات تعاقدية مع طرف خارجي لتغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف،¹ و تنقسم إلى تقنيات كلاسيكية و أخرى حديثة.

فبالنسبة لتقنيات التغطية الكلاسيكية يمكن التمييز بين:

1- الإقتراض قصير الأجل:

يعتبر الإقتراض أحد وسائل تغطية خطر العملة الأجنبية المقومة بها مستحقات أو المدفوعات الآجلة و لكن بشرط توافر التمويل الائتماني، فإذا استحق أحد المصدرين مبالغ بالعملة الأجنبية تستحق بعد ثلاث شهور مثلا فإنه يقوم بالحصول على قرض بنفس هذه

¹ - المرجع السابق ص 191.

العملة لمدة ثلاث شهور بحيث تغطي مستحققاته المالية الآجلة قيمة القرض و فوائده، ثم عليه في نفس الوقت تحويل قيمة القرض طبقا لعملته للسعر الصرف الفوري و إيداع حصيلته في وديعة لمدة ثلاث شهور، و عندما يحصل مستحققاته من المستورد يقوم بسداد القرض الذي كان حصل عليه و فوائده .

2- خصم الكمبيالات المسحوبة بالعملة الأجنبية:

عندما يكون سداد قيمة السلعة المستوردة بموجب كمبيالات يسحبها المستورد لصالح المصدر لاستحقاقات آجلة مختلفة ، فإن المصدر قد يعمل على خصم هذه الكمبيالات لدى أحد البنوك في بلده أو في بلد المستورد والحصول على قيمتها فوراً مقابل عمولة يدفعها للبنك الذي تولى عملية الخصم.

3- اللجوء لشركات تحصيل الديون:

و هو أن تبيع الشركة مستحققاتها المالية بالعملة الأجنبية إلى أحد شركات تحصيل الديون مقابل التنازل عن نسبة من هذه المستحقات لهذه الشركة.

4- الحصول على ضمانات حكومية:

لتغطية مخاطر الصرف تعمل بعض الوكالات الحكومية في كثير من البلدان على تشجيع الصادرات بتقديم ضمانات لتغطية المخاطر الائتمانية المرتبطة بالتصدير، وكذلك لتغطية مخاطر تقلبات سعر الصرف وذلك مقابل قيام المصدر بسداد عمولة بسيطة للوكالة لكي تتحمل الخسائر التي تتجم عن التخلف عن الدفع أو تقلب سعر الصرف في غير صالح المصدر.¹

5- التغطية في السوق العاجلة:

هذه الطريقة بسيطة وأكثر ميدانية بالنسبة للمؤسسات التي يكون تحت تصرفها تدفقات منتظمة ومبالغ معتبرة بالعملة الصعبة، وأمام وضعية صرف مفتوحة

و تقوم هذه التقنية على مبدئين: الأول بالنسبة للمستورد الذي يواجه وضعية صرف قصيرة بالعملة الصعبة أي الحقوق أقل من الالتزامات يقوم بشراء المبلغ المستحدث لديه بالعملة الصعبة (أ) ويوظفه في سوق هذه العملة خلال مدة الدين، وعند حلول أجل تسوية الدين بالعملة (أ) يسترجع المستورد المبلغ الذي تم توظيفه لدفع دينه.

¹ - المرجع السابق ، ص 191 - 193.

أما بالنسبة للمصدر الذي يواجه وضعية صرف طويلة بالعملة الصعبة أي الحقوق أكبر من الالتزامات يقترض المبلغ المستحدث لدينه وتحويله إلى عملته المحلية ثم توظيفه لأجل يعادل مدة الدين وعند الاستحقاق يعوض المصدر قرضه بالعملة (ب) و يسترجع عملته المحلية التي تم توظيفها.¹

أما تقنيات التغطية الخارجية الحديثة تتمثل في:

1- التغطية عن طريق العقود الآجلة للعملة:

تستخدم العقود المستقبلية كإجراء وقائي من أجل تخفيف من مخاطر الخسارة المستقبلية الناجمة عن التقلبات السعرية المعاكسة في أسعار الفائدة، أسعار الصرف أو أسعار الأسهم، وذلك عن طريق أخذ مركز مضاد في سوق العقود المستقبلية ومساوٍ تماماً للمركز الحالي الذي يراد تغطيته، و تقوم المؤسسات بالاقتراض بالعملة الصعبة ثم الدخول في عقد آجل لتثبيت سعر الصرف الذي ستشتري به العملة الصعبة لسداد قيمة القرض.

2- عمليات المبادلة: Swaps

تجمع عملية مبادلة العملات بين الشراء الفوري لعملة ما وبيعها آجلاً في نفس الوقت والعكس، كما أنها تتضمن تحرير عقدين متزامنين أحدهما عقد شراء والآخر عقد بيع وقيمة كل من العقدين واحد إلا أن تاريخي استحقاقهما مختلفين ويفصل بينهما فترة زمنية، و يعرف سعر المبادلة بأنه الفرق بين السعر الفوري والسعر الآجل للعملة أي فرق سعر الصرف.

3- خيارات الصرف:

يستطيع المتعاملون في التجارة الخارجية تغطية تقلبات الصرف عن طريق خيارات الصرف، فبالنسبة للمصدرين الذين لم يقبضوا عائداتهم فوراً أن يشتروا خيار البيع لممارسته في حال انخفاض في قيمة العملة الصعبة التي تتم بواسطتها المعاملة عند وقت التحصيل، أما في حال العكس فإنهم يقومون ببيع عائداتهم المحصلة في سوق الصرف نقداً للاستفادة من ارتفاع في قيمة العملة الصعبة أساس المعاملة، أما بالنسبة للمستوردين الذين لم يسددوا مبالغ صفاقتهم أن يشتروا خيار الشراء و الذي يكون من المفيد ممارسته في حال ارتفاع في قيمة العملة لحظة السداد، أما إذا حدث العكس أي انخفضت قيمة

¹ J.Peyrard« risque de change »,Op_ cit, p11 .

عملة الدفع الأجنبية لحظة الدفع فمن مصلحتهم أن يشتروا مبلغ الصفقة في سوق الصرف نقدا أين يكون سعر العملة أقل من سعر الخيار، وبهذا توفر خيارات الصرف تجنب الخسائر المحتملة الناتجة أساسا عن التقلبات في سعر الصرف.

خاتمة الفصل

يحتل سعر الصرف أهمية بالغة في الاقتصاد الدولي لارتباطه بالتجارة الخارجية، فهو مرآة عاكسة للمركز التجاري للدولة لأنه يربطها بالعالم الخارجي من خلال المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المحليين و الأجانب.

و تعتبر مسألة اختيار نظام الصرف المناسب من أصعب القرارات التي تواجه الدولة لأن هذا الاختيار يتوقف على عدة اعتبارات أهمها البيئة الاقتصادية و مدى استقراريتها، كما أن لسعر الصرف سياسة مستقلة عن السياسة المالية و النقدية في الدولة فهي تتمتع بأدوات و تسعى لتحقيق أهداف لذا فإن متخذي القرار لابد أن يبحثوا على الوسائل التي تساعد في اختيار نظام صرف مناسب لبيئتهم الاقتصادية لتلافي الخسائر التي قد يمتد بها الاقتصاد.

و تحتل أسواق الصرف أهمية بالغة إذ تساعد في تسوية الحسابات الدولية المرتبطة بالمبادلات التجارية من السلع و الخدمات، إضافة إلى التحويلات الرأس المالية بمختلف صورها مثل القروض ، الاستثمارات ... الخ.

مقدمة الفصل

يعتبر البترول مادة حيوية و أساسية للصناعة و التجارة الدولية إذ يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذه السلعة التي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية.

و قد شهدت أسعار الذهب الأسود عبر الزمن تطورات و تغيرات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم خاصة بعد الأزمات التي شهدتها أسعار هذه السلعة أبرزها أزمة 1986، و التي انخفض فيها سعر البترول إلى حدود النصف أعقبها أزمة سنة 1998 أين وصل سعر البرميل من النفط إلى أقل من 10 دولارات ، و خلال السنوات القليلة الماضية تعدت أسعار البترول سقف 100 دولار للبرميل، مما سمح للدول المنتجة و المصدرة للبترول بتحقيق طفرة نفطية، لكنها سرعان ما انخفضت منذ النصف الثاني من سنة 2008 بسبب إعصار الأزمة المالية العالمية.

و من خلال هذا الفصل نحاول تحليل تطورات أسعار البترول و الأحداث التي رافقتها و أهم ما يميز السوق البترولية عن باقي الأسواق، و قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول التطور التاريخي لأسعار النفط و أهم الأزمات التي شهدها سوق النفط العالمي، و أهم ما خلفته هذه الأزمات على اقتصاديات دول العالم ، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى أهم محددات الأسعار البترولية فتناولنا جانب الطلب و محدداته العرض و محدداته و الأسواق العالمية للنفط و أهم خصائصها، أما في المبحث الثالث تناولنا معالم الخريطة البترولية و أهم الفاعلين فيها من حيث الاحتياطي العالمي، الإنتاج و الاستهلاك العالمي، و أهم ما خلفته الأزمة المالية العالمية على سوق النفط، و آفاق و رهانات هذا السوق .

المبحث الأول: تطورات أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي.

من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد نتيجة للتفاعل بين قوى العرض والطلب على هذه السلعة مما يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة وهو ما يسمى اقتصاديا حالة التوازن، كما أن السعر الذي يحدث عنده الاستقرار يسمى بالسعر التوازني أو سعر السوق، فإذا حدث تغير في قوى العرض والطلب سيختل التوازن مما يؤدي للتوصل إلى سعر توازني جديد.

المطلب الأول: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط قبل سنة 1973.

أولاً: النفط: النشأة، المفهوم و الأهمية.

يعتبر النفط* من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، فقد لعب دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية، الاقتصادية والدولية، وتأتي الأهمية الإستراتيجية للنفط باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية، كما يعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية و مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة له.

و قد عرف الإنسان البترول منذ آلاف السنين لكنه لم يكلف نفسه عناء البحث عليه بل كان يستعمله حيث وجدته وعلى الحال التي وجدته عليها، وتذكر الكتب القديمة أن سيدنا نوح عليه السلام استخدم الزفت في تركيب سفينته، و قد عرفه إنسان العراق القديم والإنسان في منطقة باكو في الاتحاد السوفياتي و الهنود الحمر في قارة أمريكا الشمالية وفي مصر أيام الفراعنة الذين استخدموه في مواد التحنيط، وقد كانت معرفتهم له مرتبطة ببعض الظواهر التي شاهدوها من خلال الإنكسارات والشقوق في الأرض وانسياب تلك المادة، ويؤكد لنا تاريخ الحضارة البشرية إستعمال النفط الخام قديما للتشحيم و الإنارة، كما استخدم كإسلفت** في المباني و رصف الطرقات.

* - يعتبر الألماني أجريكولا أول من أطلق عليه هذه التسمية وكان ذلك في منتصف القرن 16 ميلاد و كان النفط يعرف باسم ميزوبوتيميا في العراق فيما قبل الميلاد بآلاف السنين.

** - الإسلفت: الحالة الصلبة للبترول المتواجد في الطبيعة.

ويقال أن أول بئر نفطية هي التي حفرت في جنوب إيران عام 500 قبل الميلاد تقريبا ، كما يعتقد أن الصينيين كانوا يستخرجون النفط بواسطة أنابيب الخيزران منذ القرن الثالث قبل الميلاد.¹

وفي منتصف القرن التاسع عشر زاد الطلب على زيت الصخر بسبب الثورة الصناعية فتوجه عدد من العلماء نحو حزمة من الإجراءات سمحت بإحداث استعمالات تجارية للنفط، فقد قدم الفيزيائي والجيولوجي الكندي Abraham Gessner عام 1852 وقودا للإضاءة يشتعل بدون مخلفات انطلاقا من النفط الخام، أما الكيميائي الأمريكي Benjamin Sillman أظهر تقريرا يشير إلى مجموعة من المنتجات المفيدة يمكن أن تؤخذ من فرز وتقطير البترول، ونتيجة لذلك أخذت فكرة المكامن البترولية تأخذ طريقها الطبيعي ونقبت أولى آبارها في ألمانيا عام 1857.

إلا أن المبادرة التي لاقت صدى قويا كانت من طرف المهندس الأمريكي أدوين ل. دريك (Edwin Drake) في 27 أوت 1859 في مدينة تيتسفيل Titusville بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بادر Drake إلى مجموعة من المكامن للبحث عن المنبع الأم فنجح في استخراج النفط بيسير وسهولة لأن البئر لم يكن عميقا جدا 69 متر، وكان معدل إنتاجه اليومي حوالي 20 برميلا، وقد كان هذا النجاح بداية الصناعة البترولية الحديثة وفجر هجوما قويا نحو الذهب الأسود.²

و تستمد كلمة البترول أصلها من اللغة اللاتينية وتعني زيت الصخر **Petr** صخر + **Oleum** زيت والبترول مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يحتوي كيميائيا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها، فالبتترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكاربونية المتقاربة التي يمكن أن تتحد في أشكال عديدة في تركيبها الجزيئي فينتج عنها في كل حالة منتج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى،³ أما فيما

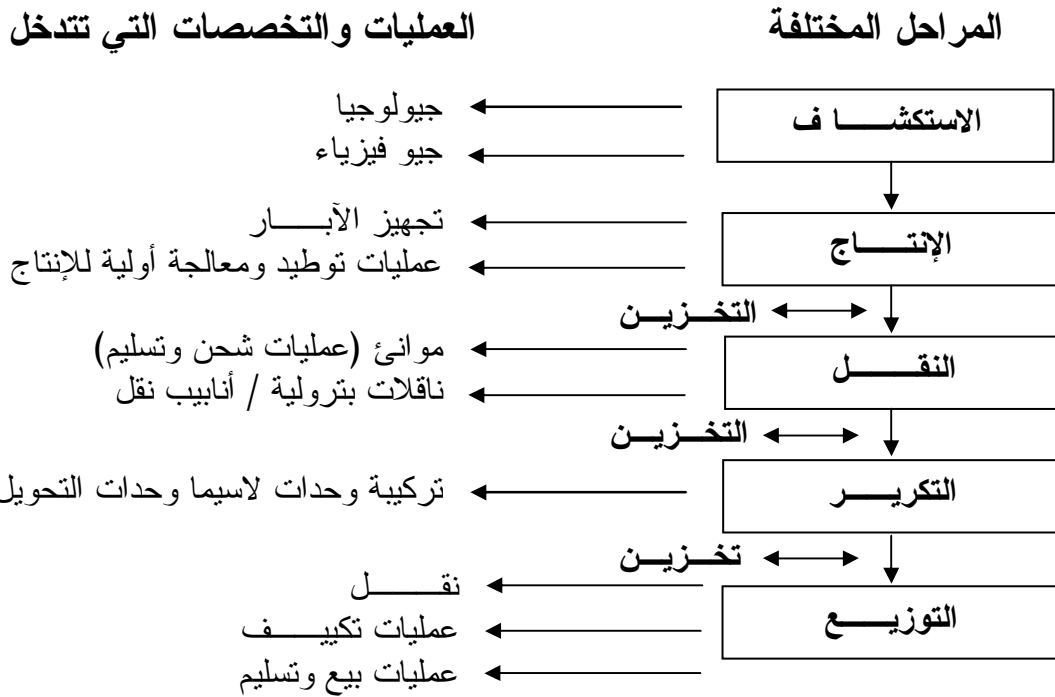
¹ - حسان خضر، "أسواق النفط، العالمية"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 57 ص 02.

² - www.monde diplomatique.fr/index/sujet/petrole.

³ - محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983، ص 08.

يخص موقعه من الموارد الاقتصادية فهو مورد اقتصادي طبيعي طارئ أوفاني لأنه يتمتع بمخزون أو احتياطي غير متجدد، ولا يترك بعد استعماله الأول أي أمل في استعماله ثانية.¹

وتتطوي دورة إنتاج النفط على خمس مراحل هي: التنقيب، الاستخراج، النقل، التكرير ثم التوزيع والتسويق يمكن إيضاحها في الشكل (1-2):
الشكل (1-2) دورة إنتاج البترول وعملياتها المختلفة.



المصدر: عبد المالك مباني، "الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط و الغاز الطبيعي دراسة استشرافية" مذكرة ماجستير فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 2007-2008، ص 24.

و يتنوع البترول الموجود في الطبيعة بالرغم من كونه مادة متجانسة من حيث العناصر المكونة له، إلا أنه يوجد على عدة أنواع تتأثر بالخصائص الطبيعية أو الكيمياءوية أو بدرجة الكثافة أو اللزوجة ، فهو يختلف من منطقة لأخرى ومن بلدة إلى أخرى وحتى داخل الحقل الواحد قد يتواجد عدة أنواع من البترول، و ينتج عن هذا التباين في أنواع البترول منتجات سلعية بترولية مختلفة فنميز بين:

¹- أحمد رمضان شقلية، " النفط العربي وصناعة تكريره "، دار تهامة للنشر، جدة ط1980، ص 31.

- 1- المنتجات الخفيفة: منها الغاز الطبيعي، بنزين الطائرات، بنزين السيارات، الكيروسين.
 - 2- المنتجات المتوسطة: نجد منها زيت الغاز، زيت الديزل، زيت التشحيم.
 - 3- المنتجات الثقيلة: مثل زيت الوقود، الإسفلت، الشمع.
- ويعتبر معيار الكثافة النوعية الصادر عن معهد البترول الأمريكي (API) أهم مؤشر للدلالة على جودة النفط الخام، و يحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{درجة معهد النفط الأمريكي لأي نـفـط خام (API)} = \frac{141.5}{\text{الوزن النوعي للنفـط الخام عند درجة حرارة 60 °ف}} - 131.5$$

ويقصد بالكثافة النوعية¹ "نسبة وزن حجم مادة معينة إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجتها الحرارية، أي درجة حرارة المادة المعبئة والماء"، ويعبر عنها باستخدام مقياس معهد البترول الأمريكي API، وتتراوح بين 1 و 60 درجة وتدل على جودة البترول، وتؤثر الكثافة النوعية على سعر البترول أيضا فارتفاعها يعني الجودة الجيدة للبترول وبالتالي ارتفاع سعره والعكس صحيح. وتنقسم درجات الكثافة النوعية إلى:

- الدرجات العالية: وهي رمز البترول الخفيف والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة، و تكون من 35 درجة فما فوق.
- الدرجات المنخفضة: رمز البترول الثقيل ويتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة، و تكون من 28 درجة وما دون.
- الدرجات الوسطى: هي رمز للبترول المتوسط ويكون مدى الدرجات النوعية بين 28 درجة و 35 درجة.

¹- محمد أحمد الدوري "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، مرجع سابق، ص 10.

كما تعتمد قيمة أنواع النفط المختلفة على نسبة مركبات الكبريت فيها ، ويطلق اسم النفط الحلو على النفط الذي يحتوي على نسبة منخفضة من الكبريت قد تصل إلى 1 % وعندما تفوق النسبة 1 % يسمى بالنفط الحامضي.

أما عن الوحدة القياسية للبتروول فتكون بموجب:

1- الحجم: يمكن أن نميز بين:

1-1 البرميل: هي وحدة القياس الأمريكية والأكثر شيوعا واستعمالا في العالم وهو ما يعادل 159 لتر.

1-2 المتر المكعب: يستعمل هذا المعيار في بعض البلدان مثل فرنسا، ألمانيا وهو ما يعادل 6.28 برميل.

2- الوزن: هي وحدة قياس شائعة أيضا ويعتمد مقياس الطن كوحدة قياسية ونميز بين:

2-1 الطن الطويل: أي ما يعادل 1006 كغ.

2-2 الطن المتري: ما يعادل 999 كغ.

2-3 الطن القصير: ما يعادل 906 كغ.

أما الغاز الطبيعي فقد شاع قياسه باستعمال القدم المكعب أو المتر المكعب، علما أن المتر المكعب (م³) يعادل حوالي 35.31 قدم³.

ولعل أهمية البترول و مكانته المتميزة التي يحظى بها نابعة أساسا من أهميته كسلعة ضرورية في تطوير وتقدم الحياة الإنسانية في العالم المعاصر، وتنعكس أهمية البترول في جوانب رئيسية متعددة نوجزها فيما يلي:

1- تشكل الطاقة عاملا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر، الأسهل و الأفضل، كما أن تبعية المجتمع العصري حيال البترول أصبحت وثيقة، واعتبر استهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي.

2- من الناحية الصناعية يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول فهو مصدر للحرارة، الطاقة المحركة وأغراض أخرى، وهو أساس الصناعة البتروكيمياوية حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف.

3- تكمن أهميته في القطاع الصناعي كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة.

4- أهميته تجارياً تكمن في كون البترول ومنتجاته يشكلان سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج في البلدان النامية ومن ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحاً خيالية.

5- أصبح البترول في قطاع المواصلات بمثابة شريان النقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35 % من مجموع البترول المستهلك في العالم، ويعتبر البنزين وقود السيارات، المازوت وقود الطائرات والبواخر، الكيروسين وقود الطائرات.

6- يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة.

7- استعمال البترول كسلاح ضغط سياسي و تجلى ذلك من خلال حرب أكتوبر 1973.

8- البترول مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية.

9- يبقى العامل الاقتصادي السبب الأهم وراء الحروب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي البترول في مقدمتها.

ثانياً: تطور أسعار النفط قبل نشأة الأوبك .

1-2- أنواع السعر البترولي:

إن المتتبع لتاريخ أسعار النفط وتطوراته يوقن أن سعر النفط لم يخضع لتوتيرة ثابتة إنما كان يتم وفقاً لمصالح الشركات النفطية، مما ساهم في تعدد أشكاله حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة هذه الشركات ، و يمكن أن نميز بين الأشكال التالية لسعر النفط وهي:

1- السعر المعلن: هو السعر الذي يتم إعلانه من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية ، و قد ظهرت هذه الأسعار لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1880 م أين تميزت السوق آنذاك بوجود عدد كبير من المنتجين وسيطرة شركة واحدة هي تساندرد وايل (Standard oil of new jersey) على عمليات إنتاج النفط، وقد كان

يحدد السعر المعلن من قبل الشركات النفطية الاحتكارية وفقا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها.

وما يميز السعر المعلن أنه سعر نظري لا يجسد تفاعل قوى العرض والطلب، كما أن الدول المنتجة لم يكن لها أي دور يذكر في تحديده ، وقد استخدم السعر المعلن كأساس لاحتساب عوائد الدول المنتجة للنفط وتحديد الضرائب على الأرباح.

2- السعر السوقي (الحقيقي): هو سعر السوق الفعلي بالنسبة لكميات النفط الخام المباعة والتي لا تدخل ضمن شبكة الكارتل الدولي، حيث يتم الاتفاق عليه من طرفين يتمتعان باستقلال تام، وقد كان هذا النوع من النشاط يتم بين الشركات الصغيرة المستقلة التي عجزت عن كسر الاحتكار المفروض من الشركات النفطية الكبيرة على عمليات بيع وشراء النفط ، ويقل السعر السوقي عن السعر المعلن بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع.

3- السعر الفوري:¹ هو عبارة عن قيمة السلعة البترولية نقدا في السوق الحر للبترول بصورة فورية أو آنية، وقد برز هذا السعر للوجود مع وجود السوق الحرة ، و يتميز بعدم ثباته بسبب ارتباطه بمدى الاختلال بين العرض والطلب على البترول الخام، فإذا كان الاختلال قليل يكون السعر الفوري أقل من السعر المعلن أو مقاربا له ويكون مستواه أكبر من الأسعار المعلنة إذا كان الاختلال كبير.

4- سعر التحويل: هو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أم واحدة، وهو سعر حسابي يهدف إلى جعل الضرائب على أرباح الشركات النفطية في الدول المسجلة فيها تبلغ حدا أدنى، ويمكن أن يستعمل سعر التحويل عند انتقال النفط من نشاط إلى آخر ضمن نفس الشركة الأم كأن تباع اكسون لاستخراج الخام إلى اكسون للتكرير، وقد رفضت الدول المنتجة الاعتراف بهذا السعر والتعامل به كأساس لاحتساب إيراداتها النقدية من النفط.

5- سعر الكلفة الضريبية: يمثل هذا السعر الكلفة التي تتحملها الشركات بموجب الاتفاقيات النافذة المفعول للحصول على برميل أو طن من النفط الخام، ويساوي سعر

¹ - Jean Pierre Angelier , « énergie international 1987-1988 » , Economica 1987, P 66.

الكلفة الضريبية كلفة الإنتاج مضاف إليها عائد الحكومة (الضريبة+الريع) أو أي مبالغ أخرى تدفعها الشركات للحكومة المعنية.

وتحصل الشركات المستغلة للبتروول على البتروول المنتج من قبلها في البلدان البتروولية كطرف مشتري له، ويعكس هذا السعر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البتروولية لحصولها على البتروول، ويمثل الأساس الذي تتحرك وفقه الأسعار.

6- سعر الإشارة أو المعدل: ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة الستينات ، وهو عبارة عن سعر البتروول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، ويتم احتسابه بناء على معرفة وتحديد متوسط السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات.¹

2-2- تحليل تطور أسعار النفط قبل إنشاء منظمة الأوبك:

إن تضارب مصالح الدول المنتجة، المستهلكة و الشركات النفطية الاحتكارية ساهم في تطور أسعار النفط وما صاحبها من تغيرات في حجم السوق الدولية وانعكاسات على الاقتصاد العالمي عامة وأطراف السوق خاصة.

فبعد الحرب العالمية الأولى تزايد الطلب العالمي على النفط ما أدى إلى ارتفاع سعره ، حيث أصبح النفط سلعة استراتيجية حلت محل الفحم كمصدر للطاقة وبديلاً عنه ، إضافة إلى دخوله كأحد مدخلات الإنتاج الأساسية في العديد من الصناعات ، وأدى ذلك إلى ارتفاع سعر البرميل من 1.98 دولار للبرميل سنة 1918 إلى 3.07 دولار للبرميل سنة 1920.

ومنذ بداية القرن العشرين برز اسم الشركات النفطية الكبرى الشقيقات السبع Seven Sisters في السوق النفطية عموماً ومنطقة الشرق الأوسط خصوصاً كأكبر تنظيم احتكاري كارتل CARTAL على المستوى العالمي، وجاء تشكيل هذا الكارتل النفطي العالمي في نهاية مؤتمر عقد في قلعة أكاناكري ACHANANCARY باسكتلندا، وعرفت هذه الاتفاقية باتفاقية أكاناكري* وقد تم الاتفاق في هذا المؤتمر على المبادئ

¹- محمد أحمد الدوري: " محاضرات في الاقتصاد البتروولي "، مرجع سابق، ص 199.

*- عقده رؤساء ثلاث شركات نفطية كبرى ستاندر دنيوجرسي، الانجوا الإيرانية، رويل داتش شل بتاريخ 17-09-1927.

الضرورية للصناعة النفطية العالمية ، وتركز اتفاق الشركات النفطية الكبرى في مجال تسعير النفوط وتقسيم الأسواق لصالح الشركات وحكوماتها الأم، وبذلك ظهرت طرقهم الجديدة في تسعير النفط الخام في السوق العالمية النفطية ، وتتمثل هذه الطرق في:

1- نظام نقطة الأساس في خليج المكسيك (الأسعار المعنونة):

يعرف هذا النظام أيضا بنظام خليج زائد **Golf Plus** ، و بموجبه يتم تسعير البترول الخام المنتج في أي منطقة في العالم كما لو كان منتجا في خليج المكسيك ثم تضاف إليه تكلفة الشحن من خليج المكسيك إلى منطقة الاستيراد.¹

وبدأ العمل بهذا النظام منذ سنة 1936 بسعر معن لبرميل النفط الخام بلغ 1,09 دولار للبرميل، و قد حمل هذا النظام أي نفط في العالم تكاليف شحن وهمية ما جعل أسعار نفط الشرق الأوسط أعلى من النفط الخام الأمريكي مما أضعف قدرته على المنافسة . ويمكن توضيح هذه الفكرة على أساس مساواة أسعار النفط الخام عالميا في موانئ التسليم (CIF) من خلال العلاقة التالية:²

$$س1 + 1ك = 2س = 2ك + 3س$$

حيث أن:

س1: تمثل سعر النفط من خليج المكسيك FOB باعتباره مركز للتصدير.

ك1: يمثل تكاليف النقل من خليج المكسيك إلى ميناء الدولة المستوردة.

س2: سعر نفط الشرق الأوسط FOB باعتباره مصدرا .

ك2: تكلفة نقل النفط من الشرق الأوسط إلى ميناء الدولة المستوردة.

س3: سعر النفط المستلم من قبل الدولة المستوردة CIF.

ويعود السبب في اختيار خليج المكسيك كسعر تأشيرتي إلى أن الولايات المتحدة تعتبر المستهلك الأول للنفط في العالم، إضافة إلى أن خليج المكسيك يعد المكان الوحيد في العالم

¹ - كامل بكري وآخرون، " الموارد واقتصادياتها"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط 1986، ص 184.

² - سالم عبد الحسن رسن، " اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة طرابلس، ط 1999، ص 194.

الذي يصل فيه عدد الصفقات إلى قدر كبير من الأهمية يكفي لتشكيل سوق حقيقية، وقد كان هذا النظام يهدف إلى:¹

1- إضعاف القوة التنافسية للنفط الغير أمريكي المتميز بكلف إنتاجية متدنية، و ذلك عن طريق رفع أسعاره بربطها بأسعار البترول الأمريكي.

2- تدعيم استمرار اعتماد الأسواق القريبة من الولايات المتحدة الأمريكية على البترول الأمريكي خاصة الأسواق الأوروبية.

3- حماية الاستثمارات البترولية للشركات الاحتكارية في الحقول الأمريكية ذات الكلف الإنتاجية العالية، و في نفس الوقت حصولها على أقصى عائد مالي من استثماراتها البترولية في مناطق أخرى.

4- الحد من نمو إنتاج البترول في المناطق ذات الكفاية الإنتاجية العالية الواقعة في نصف الكرة الشرقي خاصة منطقة الخليج العربي دون تأثيره على الصادرات الغربية.

ولقد حقق هذا النظام المفروض من قبل الشركات الكبرى في ذلك الوقت غرضه الأساسي والذي تجلى واضحا في استمرار سيطرة هذه الشركات وحكوماتها على سوق النفط العالمية، إضافة إلى تحقيق أرباح طائلة جراء تصديرها النفط الخام رخيص الكلفة إلى أسواق قريبة من مراكزه الإنتاجية والحصول على نفقات شحن خيالية، إضافة إلى فروقات الأسعار بين النفط الأمريكي الخام في الخليج المكسيكي والنفط العربي الخام في الخليج العربي بصورة خاصة.

إلا أنه نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية فقد هذا النظام أهميته و تم اختيار الخليج العربي كنقطة ثانية لتسعير النفط الخام على المستوى العالمي، والجدول رقم (2-1) يوضح تطورات أسعار النفط للفترة 1936 - 1945.²

¹ - محمد أحمد الدوري " محاضرات في الاقتصاد البترولي "، مرجع سابق ، ص 204.

² - نور الدين هرمز و آخرون، " تغيرات أسعار النفط و عوائده "، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 29، العدد 1 سنة 2007، ص 5.

الجدول رقم (2-1): تطور الأسعار المعلنة للنفط الخام الأمريكي 1936-1944.

السنوات	السعر المعين دولار / برميل
1935	0.97
1936	1.09
1937	1.18
1938	1.13
1940	1.02
1941	1.14
1943	1.20
1944	1.21

المصدر: نور الدين هرمز و آخرون، "تغيرات أسعار النفط و عوائده"، مرجع سابق، ص 08 - بتصرف -.

2- التسعير على أساس تساوي أسعار البترول CIF في ميناء نابولي بإيطاليا:

خلال الحرب العالمية الثانية تعذر وصول البترول الأمريكي إلى منطقة الشرق الأوسط بسبب العمليات العسكرية، وإزاء هذا الموقف اضطرت الحكومة الأمريكية والبريطانية إلى الاتفاق مع شركات البترول العاملة في منطقة الشرق الأوسط على تزويد جيوشها بالإمدادات البترولية اللازمة، إلا أن بريطانيا اعترضت على نظام التسعير المطبق Gulf Plus وطالبت أن يكون سعر البترول الخام الذي يتم تسليمه في مكان معين لا يرتكز على سعر تأشيرتي واحد وإنما يقوم على مساواة الأسعار Fob في مكانين هما: خليج المكسيك والشرق الأوسط.¹

و طبق هذا النظام سنة 1945 و بموجبه يصبح للأسعار المعلنة للبترول نقطتا أساس: خليج المكسيك والخليج العربي، حيث يتم تحديد أسعار نفط الخليج العربي بنفس أسعار نفط الخليج المكسيكي مضافا إليه الأجر الحقيقية للشحن إلى تلك الأسواق، واعتبر ميناء نابولي بإيطاليا نقطة تتعادل عندها الأسعار الآتية من خليج المكسيك والخليج العربي من منطلق تساوي المسافة بين كل من هاتين المنطقتين وميناء نابولي.

¹ - كامل بكري وآخرون "الموارد واقتصادياتها"، مرجع سابق، ص186.

ولقد برز سعر النفط العربي الخفيف منذ 1945 في ميناء رأس التتورة السعودي بالخليج العربي كأول سعر معلن في السوق النفطية العالمية، حيث ابتداءً بمستوى 1.05 دولار للبرميل وهو مساو بذلك لسعر برميل النفط الأمريكي في خليج المكسيك¹.
و قد ساهم هذا النظام المتبنى في تحقيق:

1- الزيادة في القدرة التنافسية لبتترول منطقة الشرق الأوسط تجاه البترول الأمريكي.

2- نقص تكلفة نقل بترول الشرق الأوسط مقارنة بالبتترول الأمريكي إلى نفس المناطق.

3- التحفيز على زيادة إنتاج البترول من منطقة الشرق الأوسط.

3- التسعير على أساس تساوي أسعار البترول (CIF) في ساوثمبتون في إنجلترا:

بعد الحرب العالمية الثانية شرعت الدول الأوروبية في إعادة إعمار ما دمرته الحرب من خلال تطبيقها لمشروع مارشال ، و في ذات الوقت فقدت الولايات المتحدة الأمريكية أهميتها كمصدر* رئيسي للبتترول إذ لم تستطع سد احتياجاتها المحلية بدءاً من عام 1947. ونتيجة لذلك حدث ارتفاع تدريجي في أسعار البترول الأمريكي الخام واختلف التساوي بين سعري البترول الأمريكي والعربي بين النقطتين التأشيريتين في خليج المكسيك ورأس التتورة في السعودية، لذلك حل ميناء ساوثمبتون Port southampton في إنجلترا محل ميناء نابولي كنقطة تتعادل فيها أسعار بترول الخليج المكسيكي مع أسعار بترول الشرق الأوسط.

ولقد أصبح سعر البرميل من البترول العربي الخفيف وفق هذا النظام² 3.77 دولار (السعر CIF في ساوثمبتون) ، ولما كان السعر المعلن Fob في ساوثمبتون هو 2.22 دولار للبرميل فذلك يعني أن هناك تكلفة قدرها 1.55 دولار لكل برميل ، أما بالنسبة للبتترول الأمريكي من نوع " وست تكساس سور " فإن سعره (CIF) في ساوثمبتون هو 3.77 دولار للبرميل أما سعره المعلن Fob هو 3.75 دولار معنى ذلك أن تكلفة نقل البرميل هي 1.02 دولار للبرميل وواضح من ذلك أن تكلفة نقل البترول العربي أكثر

¹- نور الدين هرمز و آخرون، " البترول العربي و عوائده"، مرجع سابق، ص 06.

*- كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنتج 61% من الإنتاج العالمي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

²- كامل بكري و آخرون، " الموارد واقتصادياتها"، مرجع سابق، ص 188.

ارتفاعاً * من تكلفة نقل البترول الأمريكي الأمر الذي يعني انخفاض أسعار البترول العربي الخفيف.

ويوضح الجدول رقم (2-2) الموضح أدناه تطورات الأسعار المعلنة لكل من النفط العربي الخام والنفط الأمريكي الخام في الخليجيين العربي والمكسيكي لفترة 1945-1960. الجدول رقم (2-2): تطورات الأسعار المعلنة للنفط العربي الخام والنفط الأمريكي الخام في الخليج العربي والمكسيكي للفترة 1945-1960.

السنوات	النفط الخام العربي في الخليج العربي دولار / برميل	النفط الخام الأمريكي في الخليج المكسيكي دولار / برميل
1945	1.05	1.36
1949	1.75	2.76
1950	1.75	2.76
1953	1.97	3.00
1956	1.97	3.00
1957	2.12	3.25
1959	1.94	3.14
1960	1.80	3.14

المصدر: نور الدين هرمز و آخرون " البترول العربي و عوائده " ، مرجع سابق، ص 08.

ففي عام 1953 بلغت أسعار النفط الخام العربي 1.97 دولار للبرميل بعد أن كانت تعاني من انخفاضات متتالية قبل ذلك مقارنة بالبترول الأمريكي الذي بلغ سعره خلال سنة 1953 ما قيمته 3 دولار للبرميل في خليج المكسيك، وقد قامت الشركات النفطية الكبرى بإقرار هذه الزيادة نتيجة لارتفاع تكاليف إنتاج برميل النفط الأمريكي الخام.

* - المسافة بين الشرق الأوسط و ساوثمبتون أقصر بكثير منها بين ساوثمبتون وخليج المكسيك.

وفي سنة 1956 ونتيجة لغلق قناة السويس عقب العدوان الثلاثي على مصر تأثرت الإمدادات النفطية المصدرة من الدول العربية عموماً ما أدى إلى ارتفاع سعر البرميل من النفط العربي إلى 2.12 دولار، بينما ارتفع سعر برميل النفط الأمريكي إلى 3.25 دولار. وفي سنة 1959 قامت الشركات النفطية العاملة في فنزويلا بتخفيض الأسعار المعلنة للنفط الخام الفنزويلي من 3.07 دولار للبرميل إلى 2,92 دولار للبرميل بسبب إقدام الحكومة الفنزويلية على تعديل ضريبة الدخل على الشركات النفطية لرفع حصتها من العوائد النفطية، ما تسبب في انخفاض سعر النفط الأمريكي ليصبح 3.14 دولار مقابل 1.94 دولار للبرميل من النفط العربي الخام.

ونتيجة لذلك دعت الدول العربية لعقد مؤتمر عربي لمواجهة الموقف السلبي إزاء ما صدر من الشركات النفطية بخصوص تخفيض أسعار نفوطها الخام ، و انعقد مؤتمر البترول العربي الأول في القاهرة عام 1959 نتج عنه قرار على شكل توصية موجهة للشركات من أجل التشاور مع الحكومات العربية المعنية قبل إجراء أي تعديل في هيكل الأسعار المعلنة ، إلا أن هذه الشركات تجاهلت مطالب الحكومات العربية واستمرت في استنزاف نفوطها الرخيصة بخفض السعر المعلن للنفط العربي مقابل ارتفاع في سعر النفط الأمريكي الخام ، ففي سنة 1960 انخفض سعر النفط العربي و أصبحت قيمته تعادل 1,80 دولار للبرميل مع ثبات سعر النفط الأمريكي في حدود 3 دولار ، وعلى إثر ذلك أدركت حكومات الأقطار المنتجة للنفط ضرورة إيجاد تجمع نفطي لمواجهة تلك الشركات من أجل الحفاظ على ثرواتها النفطية.

4- اتفاقية مناصفة الأرباح:

حتى عام 1950 كانت العوائد النقدية التي تحصل عليها الدول النفطية تحتسب بطريقة لا علاقة لها بالتغيرات التي تحدث في أسعار النفط و لا تأخذ بعين الاعتبار حجم الأرباح التي تحققها الشركات النفطية على ما تنتجه من النفط الخام، إنما كانت هذه الشركات تدفع على أساس ثابت لكل وحدة نفطية منتجة و هذا ما كان يسمى بالإتاوات.

أما فيما بين عام 1950 و 1953 تم توقيع اتفاقية بين الدول النفطية و الشركات المنتجة على أساس اقتسام ما يتحقق من أرباح عمليات الإنتاج بصورة متساوية بين حكومات هذه

الدول و الشركات المنتجة و ذلك في ضوء الأسعار المعلنة للنفط ، و كانت هذه الفترة بداية اهتمام الدول النفطية بأسعار البترول و كيفية تحديدها بسبب تدهور القوة التنافسية للبترول الأمريكي ، و قد ترتب على ذلك قيام الشركات الاحتكارية بتخفيضات عديدة للأسعار المعلنة مما أثر كثيرا على عوائد الدول النفطية، و قد كانت تدل هذه الأحداث على بداية مرحلة جديدة من الصراع بين الدول النفطية و كارتل النفط العالمي.

ثالثا: نشأة منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك).

أدت التخفيضات المستمرة والمتعمدة لأسعار البترول الخام في السوق الدولية من طرف الشركات البترولية الاحتكارية إلى عدم استقرار أسعار البترول الخام، و بالتالي تذبذب العوائد البترولية التي تحصل عليها البلدان المنتجة و التي تشكل مصدرا أساسيا في عملية التنمية، و لقد أدى اهتمام هذه الدول بمسائل الأسعار و ما يتعلق بها إلى التقارب فيما بينها و محاولة التوصل إلى تنظيم يحمي مصالحها ، فأنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC كجبهة موحدة للمنتجين.

ففي سبتمبر 1960 في مؤتمر بغداد تم إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، و قد حضر المؤتمر مندوبون من خمس دول هي: السعودية، العراق، الكويت، إيران، و فنزويلا وهي الدول التي وقعت على الاتفاق التأسيسي للمنظمة ، و تسعى الأوبك لتنسيق و توحيد السياسة البترولية للدول الأعضاء و حماية مصالحها من خلال السعي لتحقيق استقرار في الأسعار في أسواق البترول العالمية.¹

و يمكن رسم الخطوط العريضة الخاصة بالتسعير خلال الفترة 1960- 1970 على النحو التالي:

1- تقرر خلال المؤتمر الأول لأعضاء الأوبك في سبتمبر 1960 أن أي تعديل مستقبلي للأسعار من قبل الشركات البترولية يجب أن يلقى قبولا من حكومات الدول المنتجة للبترول، وخلال المؤتمر الرابع المنعقد في أبريل 1962 احتج أعضاء الأوبك على قيام الشركات بتخفيض الأسعار من جانب واحد، ودرس المؤتمر سياسة التسعير في الأجل

¹ - ماجد بن عبد الله المنيف، "منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) نشأتها و تطورها و التحديات التي تواجهها"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41 سنة 2008، ص 71-73 .

الطويل، و ضرورة ربط أسعار البترول الخام بالرقم القياسي لأسعار السلع المستوردة من طرف الدول الأعضاء.

2- في نوفمبر 1964 اتفق أعضاء الأوبك في مؤتمر جاكارتا بأندونيسيا مع الشركات البترولية على:¹

أ- تنفيذ الأتوة أي اعتبارها نفقة فعلية تتحملها الشركة البترولية صاحبة الامتياز وتخصم من السعر المعلن وتدرج في الحسابات بهذه الصفة، كما تم تحديد نفقات التسويق التي كانت تخصمها الشركات من أرباحها الصافية بمقدار 0.5 سنتا للبرميل.

ب- تطبيق الفرق بين الأسعار المعلنة والأسعار المحققة من خلال منح الشركات تخفيض من قيمة الأسعار المعلنة عند حساب ضريبة البترول بنسبة 8.5% سنة 1964، 7.5% سنة 1965 و 6.5% سنة 1966، وبخلاف ذلك تجرى تخفيضات على النفط وفقا لدرجة كثافته.

3- في سنة 1967 جرت مفاوضات بين أعضاء OPEC مع الشركات البترولية بخصوص التخفيضات التي تقرر في مؤتمر جاكارتا وانتهت إلى:²

أ- تخفيض نسبة مئوية من السعر المعلن على كل أنواع النفط الخام الذي ينتج في منطقة الخليج العربي أيا كانت كثافته على أن يتضاءل هذا التخفيض تدريجيا حتى يختفي تماما سنة 1972.

ب- تخفيض خاص بكثافة أنواع النفط الخام مع الأخذ في الاعتبار أن بعض الأنواع النفط الذي كثافته 27 درجة لا يوجد حد أعلى للتخفيض عليه، في حين أن البعض الآخر (كثافته 37 درجة) فيوجد حد أعلى للتخفيض عليه، وعموما وفي جميع الحالات يجب إلغاء هذه التخفيضات في سنة 1975.

4- تمكنت ليبيا سنة 1970* من تحقيق زيادة في الأسعار المعلنة لبترولها بمقدار 30 سنت للبرميل، و رفع معدلات الضريبة المفروضة على الشركات البترولية إلى حوالي

¹- كامل بكري وآخرون، "الموارد واقتصادياتها"، مرجع سابق ص 193.

²- نفس المرجع السابق ص 194.

*- في سنة 1970 قامت الجزائر بتأميم مواردها بنسبة 51% من مصالح الشركات البترولية و 100% من الغاز الطبيعي ثم تبعتها العراق سنة 1972 باسترداد مواردها البترولية.

55% بدلا من 50%، وقد أدى ذلك إلى تحقيق العراق، الكويت، إيران والسعودية لزيادة في أسعار بترولها بلغت 20 سنتا للبرميل مع رفع نسبة الضريبة إلى 55% في نفس السنة.

وقد ارتفع الطلب العالمي على النفط الخام بنسبة 8.5% سنة 1970 مقارنة بسنة 1965 كما انخفض المعروض النفطي بسبب تخفيض ليبيا إنتاجها من النفط مما أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات النفطية منذ 1969 خصوصا في اليابان، أمريكا وأوربا، وفي ظل هذه الأوضاع التي سادت في السوق عقدت الأوبك اجتماعا في كاراكاس بفرنزويلا في ديسمبر 1970 و تم اتخاذ قرار عرف بقرار كاراكاس تضمن تطبيق القرارات التالية:¹

- لا تقل الضريبة على الأرباح الصافية للشركات العاملة في الدول الأعضاء عن 55%.
- زيادة موحدة في الأسعار المحلية للنفط على أساس أعلى الأسعار التي يمكن الحصول عليها مع العمل على زيادتها بما يتناسب مع التحسن في ظروف سوق النفط، على أن تؤخذ درجة كثافة البترول والموطن الجغرافي للآبار بعين الاعتبار.

- وضع نظام جديد للتمايز السعري على أساس التمايز في درجة كثافة البترول. و خلال هذه الفترة استطاعت الدول المنتجة للنفط مجتمعة تحت هيئة دولية أن تؤثر على اتجاه أسعار البترول، فقد توصل أعضاؤها بعد مفاوضات طويلة إلى اتفاقية طهران في فبراير 1971 أعقبتها اتفاقيات أخرى مثل اتفاقية طرابلس، اتفاقية شرق البحر المتوسط واتفاقية لاجوس، أدت هذه الاتفاقيات كلها إلى رفع الأسعار المعلنة بمبالغ تتراوح بين 35 و 52 سنتا للبرميل وزيادة في نسبة الضريبة على الأرباح من 50% إلى 55%، إضافة إلى زيادة الأسعار المعلنة بـ 2.5% لمواجهة التضخم المالي في الدول الصناعية.²

وعلى إثر تدهور سعر الصرف الدولار بعد إعلان وقف تحويل الدولار إلى ذهب سنة 1970 تكبدت الدول المنتجة والمصدرة للبترول خسائر كبيرة ما جعلها تطالب الشركات النفطية بتعويضها عن خسائر التخفيض في سعر صرف الدولار، و قد أسفرت المفاوضات بين الجهتين إلى عقد اتفاقية جنيف الأولى في ديسمبر 1972 تم بموجبها

¹- كامل بكري وآخرون، "الموارد واقتصادياتها"، مرجع سابق، ص 193.

²- المرجع السابق، ص 197.

اعتماد مبدأ التعديل الفصلي للأسعار المعلنة في الخليج استنادا إلى صيغة حسابية تأخذ في اعتبارها معدل تغير أسعار صرف الدولار مقابل 9 عملات رئيسية * مما أدى إلى زيادة الأسعار المعلنة بمقدار 8.49% حسب هذه الاتفاقية، إلا أن الأزمة الخانقة التي كان يمر بها الاقتصاد الأمريكي دفعت الولايات المتحدة إلى إجراء تخفيض آخر للدولار سنة 1973 بنسبة 10% جعل دول الأوبك تدخل في مفاوضات جديدة مع الشركات النفطية أسفرت في يونيو 1973 بتوقيع اتفاقية جنيف الثانية تضمنت صيغة حسابية جديدة* لتعديل أسعار النفط على أساس شهري.

المطلب الثاني: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط بين 1973-1985.

أولا: الأزمة النفطية الأولى سنة 1973.

بإقدام الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفوطها تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى ، و نتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثلوا ست دول من أعضاء أوبك في الكويت وقرروا زيادة أسعار النفط بجانب واحد بنسبة 70% ، وتم اتخاذ هذا القرار وفقا للاعتبارات التالية:¹

1- حق السيادة الوطنية على الثروات والحرية المطلقة في تحديد الأسعار.

2- إعطاء قيمة فعلية للبتروول.

3- ربط أسعار البتروول بأسعار مصادر الطاقة المنافسة والبديلة.

4- ربط السعر البتروولي بمعدلات التضخم في الدول الصناعية.

5- تقليص الفارق بين أسعار النفط الخام وأسعار المنتوجات.

وتضمن مؤتمر الكويت قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن الدول الحليفة لإسرائيل (الولايات المتحدة، هولندا) بسبب مواقفها المعادية للقضية العربية والمساندة لإسرائيل، إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25% مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973 وتخفيضه

*- العملات هي: الفرنك الفرنسي، الفرنك البلجيكي، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الين الياباني، الجدر الهولندي،

الكرون السويدي، الجنيه الإسترليني، الفرنك السويسري.

**- تم إضافة عملتين جديدتين إلى التسع الأصلية هما: الدولار الكندي، الدولار الأسترالي.

¹- محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البتروولي"، مرجع سابق، ص 129.

شهرياً بنسبة 5% ابتداء من ديسمبر 1973، و قد أدى ذلك إلى نقص المعروض النفطي مقابل ارتفاع في الطلب عليه، فارتفعت الأسعار من 2.9 دولار للبرميل إلى 11.6 دولار للبرميل ، كما تم إقرار رفع الضريبة على أرباح الشركات من 55% إلى 85% ودخل العالم في أزمة طاغوية حقيقية.¹

إلا أن ذلك لم يكن السبب الرئيسي في تعميق الأزمة بل تضافرت مجموعة من العوامل والتي أدت إلى حدوث أزمة 1973 أهمها:

1- انخفاض قيمة الدولار: شهد الدولار الأمريكي انخفاضا سنة 1971 بـ 8% بسبب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار إلى ذهب، حيث استمر في الانخفاض حتى سنة 1973 بسبب المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد الأمريكي مما أثر على الأسعار الحقيقية للنفط.

2- المنافسة العالمية على الطاقة: إن ارتفاع المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على أكبر كمية من النفط الرخيص و الذي يسمح لها برفع مستوى نموها الاقتصادي والاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة، جعلها تجد نفسها أمام وضعية صعبة نتيجة تقلص التموينات النفطية، فأصبحت تستورد الكميات المتاحة من النفط لتلبية حاجياتها مقابل السعر المحدد من الدول المنتجة.

3- تضاعف قوة الأوبك: مع بداية السبعينات أصبح عدد أعضاء أوبك 13 دولة: 07 دول عربية لها طاقة إنتاجية عالية أبرزها السعودية بإنتاج يومي يقدر بـ 10 مليون برميل ما مكن الأوبك بامتلاك القدرة للتأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي. و لقد كان موقف الدول الصناعية الكبرى من أزمة الارتفاع الكبير في الأسعار و ما له من أثر سلبي على اقتصادياتها بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة (IEA) بموافقة 21 دولة صناعية كبرى للضغط على الارتفاع في الأسعار، و ذلك من خلال:

1- التخفيض من استهلاك الطاقة: سعت الدول الصناعية من خلال وكالة الطاقة الدولية إلى رفع التحدي في تخفيض نسب استهلاكها من البترول أي تخفيف تبعيتها لدول الأوبك ، حيث انخفض استهلاكها من 590 مليون طن عام 1973 إلى 561 مليون طن سنة 1974.

¹ -Maurice durousset , « Le marché du pétrole » , Edition ellips 1999, P47.

2- تكوين مخزون استراتيجي: بسبب ما خلفته الأزمة النفطية على اقتصاديات الدول الصناعية و التي وجدت نفسها مجبرة على شراء النفط بأسعار مرتفعة ناهيك عن نقص المعروض النفطي و الذي يجعل الدول تتسابق لشراء النفط لضمان تحقيق أهدافها، فقد تفتنت هذه الدول إلى ضرورة تكوين مخزون استراتيجي نفطي يكفيها لمدة 90 يوما حماية لنفسها من الضغوط.

3- تعويض النفط بمصادر طاقوية بديلة: أكد أعضاء الوكالة على ضرورة تطوير التكنولوجيا للاستفادة من المصادر البديلة للنفط خاصة الفحم، و تشجيع عمليات البحث في هذا المصدر، فقد ارتفعت الواردات الأوروبية من الفحم من 28 مليون طن سنة 1973 إلى 46 مليون طن عام 1975.

4- تشجيع الاستكشافات النفطية: حرص أعضاء الوكالة على ضرورة تشجيع عمليات البحث و التنقيب من أجل منافسة دول الأوبك عن طريق تخصيص استثمارات ضخمة لتحقيق هذا الهدف ، و قد تمكنت هذه الدول من اكتشاف آبار جديدة في مختلف مناطق العالم.

و لقد كان أبرز آثار أزمة 1973 ارتفاع في العوائد النفطية لدول الأوبك، و تمكن هذه الأخيرة من إثبات وجودها في الساحة الدولية و الجدول(2-3) يوضح الزيادة في المداخل لدول الأوبك.

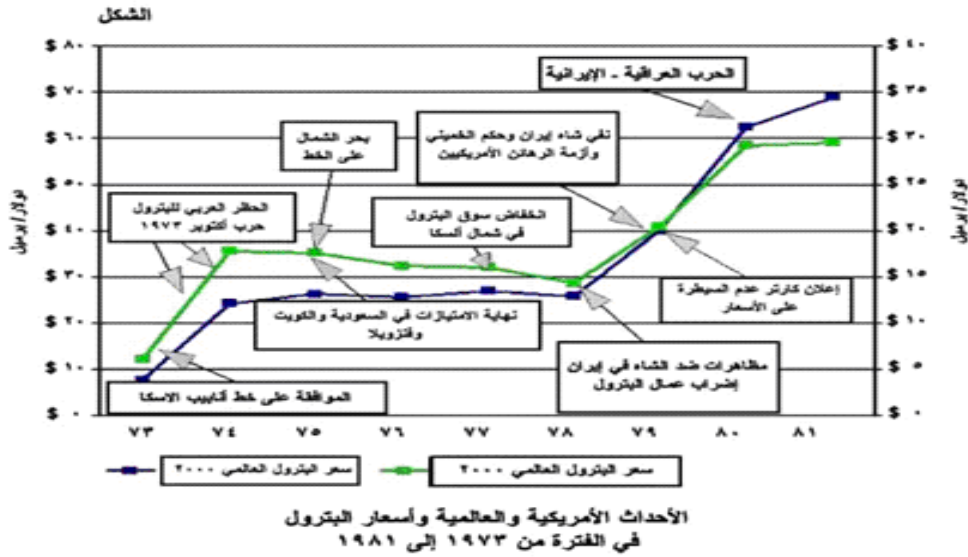
الجدول رقم(2-3): العوائد النفطية لبعض دول الأوبك خلال الفترة(1972-1975).

السنة	1972	1973	1974	1975
السعودية	3107	4340	22574	22676
الكويت	1657	1900	7000	7500
قطر	255	409	1600	1700
الجزائر	700	300	3700	3375
ليبيا	159	230	600	510
العراق	575	1843	5700	7500
الإمارات	551	900	5536	6000

Source: Abdelkader Sid Ahmed, « L' opep Passé présent et perspectives » ,Opu, 1980, p139.

و الشكل (2-2) يوضح التقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة 1973-1981 و أهم الأحداث المرافقة لها.

الشكل(2-2): تطور أسعار النفط و أهم الأحداث المرافقة لها خلال الفترة 1973-1981.



Source :www.moqatel.com

ثانيا: الأزمة النفطية الثانية سنة 1979.

بعد سنة 1973 تأكد أن عصر البترول الرخيص قد انتهى، وأن عصر السيطرة المطلقة للشركات البترولية على الأسعار انتهت أيضا وأن الدول المصدرة للبترول لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر بترولها، وبذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف وتصحيح الأسعار فيما يتلائم والاعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم النقدي العالمي.¹

و في سنة 1979 شهد العالم أزمة بترولية ثانية نتيجة ارتفاع الأسعار إلى حد أقصى بسبب إضراب العمال الإيرانيين في مصافي النفط في نوفمبر 1978، ثم أعقبها الثورة الإيرانية في بداية عام 1979 ما أدى إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل مما دفع بالأسعار إلى الارتفاع، وفي ظل هذه الأوضاع ارتفع سعر البترول العربي الخفيف من 12.7 دولار للبرميل في مارس 1979 إلى 24.5 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، وواصلت الأسعار ارتفاعها لتبلغ 36 دولار

¹ - صديق محمد عفيفي، "تسويق البترول"، مكتبة عين شمس، القاهرة، ط2003، ص275.

للبرميل في ديسمبر 1980 نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وتقلص العرض إلى مستويات خطيرة جداً، وفي ذات الوقت ارتفعت فوائض أموال الأوبك إلى 211.7 مليار دولار.¹

و يمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة النفطية الثانية سنة 1979 في النقاط التالية:

1- انخفاض الإنتاج الإيراني: أدت الأوضاع السياسية السائدة في إيران إلى تقلص إنتاجها النفطي من 5241.7 برميل يومي سنة 1978 إلى 3167.9 سنة 1979، و قد أدى نقص الإنتاج الإيراني إلى تسابق الدول الصناعية للحصول على الكميات اللازمة من النفط خوفاً من تأثير منطقة الشرق الأوسط بالأحداث التي تجري في إيران و بالتالي تأثر إنتاجه، و قد أدت هذه المنافسة إلى رفع الأسعار كما هو موضح في الجدول رقم (2-4).

2- تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي : إن تواصل انخفاض الدولار الأمريكي جعل دول الأوبك ترفع من أسعار النفط بنفس نسبة انخفاض الدولار لتعويض انخفاض القدرة الشرائية لعوائدها.

الجدول رقم(2-4): تطور أسعار النفط لدول الأوبك خلال الفترة 1970-1985.

السنوات	السعر دولار/برميل
1970	2.1
1971	2.6
1973	3.1
1974	10.4
1977	12.6
1978	12.9
1979	29.2
1982	31.7
1984	28.1
1985	27.5

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك العدد 34 سنة 2008.

¹-Maurice durosset , « Le marché du pétrole », Op_ cit, P49.

المطلب الثالث: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط بين 1986-2009.

أولاً: الأزمة النفطية العكسية سنة 1986.

في عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعياً منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عالٍ، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفوطها بدءاً من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقاً أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار سنة 1985. وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصاً أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.

الجدول رقم (2-5): تطور أسعار النفط خلال الفترة 1986-2000.

السنوات	السعر دولار/برميل
1986	13.0
1988	14.2
1989	17.3
1990	22.3
1992	18.4
1994	15.5
1995	16.9
1997	18.7
1998	12.3
1999	17.5
2000	27.6

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2008، مرجع سابق.

و تعتبر أزمة سنة 1986 سببا رئيسيا في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط ، فقد عرف الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة قدرت بـ 127 مليار دولار للفترة (1982-1985) ¹، كما تراجعت العائدات البترولية لدول الأوبك لفترة 1982-1986 حيث بلغت 134 مليار دولار، و كانت الدول المنتجة للنفط ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة المتضرر الأكبر في هذه الحالة لأنها تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لصادراتها. وفي نفس الوقت ونتيجة لانخفاض الأسعار عرفت الدول الصناعية معدلات نمو عالية نظرا للانخفاض الكبير في أسعار النفط، حيث زادت من استهلاكها للنفط كما ساهم هذا في خفض معدلات التضخم العالمي.

و لعل أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع الأزمة النفطية العكسية سنة 1986 تتمثل في:

1- الغش الممارس بين أعضاء الأوبك: في بداية الثمانينات طبقت الأوبك نظام الحصص للضغط على الأسعار بما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي و حددت سقف الإنتاج بـ 17 مليون برميل يومي، إلا أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحددة و رفعت إنتاجها، فعلى سبيل المثال رفعت نيجيريا و ليبيا حصصهما بزيادة قدرها 200000 برميل في اليوم كما أبرمت السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج يقدر ب 1,25 مليون برميل في اليوم. ²

2- المنافسة بين دول الأوبك و دول خارج الأوبك : إن ظهور دول جديدة منتجة للبترو و بطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا و النرويج إلى جانب تشجيع الاستكشافات و التنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية كل ذلك أدى إلى تراجع نسبة سيطرة دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط، حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15% من إجمالي الاستهلاك العالمي.

3- انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط و تعويضه ب مواد بديلة : عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 تحولت العديد من الدول الصناعية لتعويض النفط بمصادر طاوية بديلة كالفحم، ففي كندا مثلا تراجعت نسبة استهلاك النفط من 41 % سنة 1979 إلى 30%

1- Maurice durousset, « Le marché du pétrole », Op_ cit, P54.

2- Chems Eddine Chitour , « La politique et le nouvel ordre pétrolière international » , Ed Dahleb 1995, p171.

سنة 1985 ، في مقابل ذلك ارتفع استهلاك الفحم خلال نفس السنة من 8 % إلى 13% سنة 1985.

و قد كان من نتائج أزمة 1986 على دول الأوبك خصوصا الدول العربية تراجع في قيمة الصادرات البترولية العربية إلى 71 مليار دولار سنة 1987 أي ما يعادل 43 % من قيمتها بداية الثمانينات، كما انخفض الناتج الإجمالي الحقيقي للدول العربية مجتمعة حوالي 14 % عن مستواه سنة 1980 و شهدت موازين المدفوعات العربية عجزا قدر بـ11,6 مليار دولار سنة 1986 و تفاقمت المديونية العربية لتصل إلى 118 مليار دولار سنة 1986 بعد أن استقرت في حدود 82 مليار دولار بداية الثمانينات.

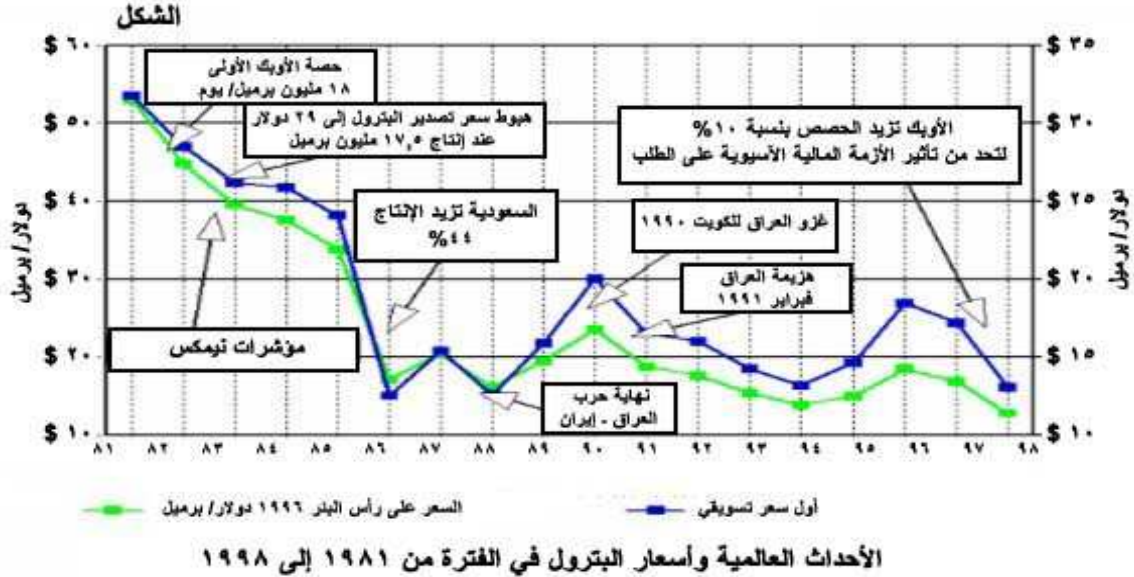
وعلى إثر أزمة 1986 عقدت الأوبك عدة اجتماعات للخروج من الأزمة في فترة 1987-1989 تراوح السعر من خلالها ما بين 14.2 و 17.7 دولار للبرميل، وفي نهاية جويلية 1990 ارتفع السعر ليبلغ 21 دولار للبرميل ثم 22.3 دولار للبرميل بسبب زيادة الطلب على النفط تحسبا لحرب الخليج (الكويتية، العراقية)، ثم انخفضت الأسعار إلى حدود 18 دولار للبرميل باندلاع الحرب سنة 1991 ، و بقيت الأسعار دون مستوى 20 دولار بين 15 و 16.6 دولار للبرميل خلال فترة (1991-1995).

ثانيا: الأزمة النفطية سنة 1998.

في سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض و الطلب ، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب ، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27,5 مليون برميل يومي، و قد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلى حدود 12,3 دولار للبرميل.

وَأثرت أزمة النفط عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4 % عام 1997 إلى 1.8 % عام 1998.

و بداية 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى 17.5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك ودول من غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى 27.6 دولار للبرميل.¹ الشكل رقم (2-3): تقلبات أسعار البترول و أهم الأحداث المرافقة لها خلال فترة 1998-1981.



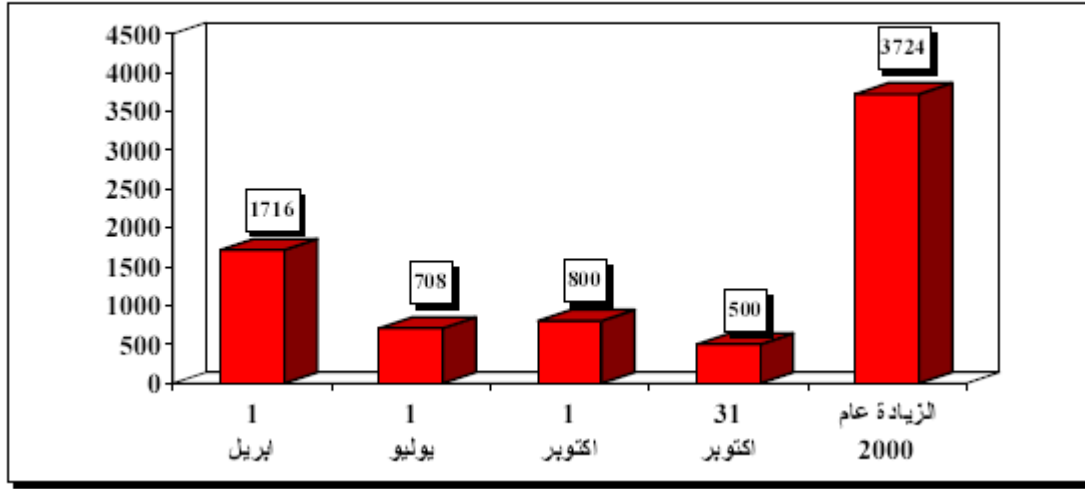
Source :www.moqatel.com

ثالثاً:تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2009.

لقد كان للزيادة في الإمدادات التي أقرتها الأوبك أثر فعال للتخفيض من حمى المضاربات التي سيطرت على السوق عام 2000، و ذلك من أجل الحفاظ على معدلات النمو في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي مهد الطريق لزيادة مساحة التفاهم بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة، و الشكل (2-4) يوضح الزيادات الأربعة في عام 2000 التي أقرتها الأوبك .

¹ - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 28 سنة 2001.

الشكل (2-4): الزيادات المقررة من طرف الأوبك سنة 2000.
(ألف برميل / يوم)



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك ، العدد 27 سنة 2000.

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة أوبك انخفاضا في مستوياتها حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل لينخفض بـ 5.3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001،¹ وشهدت السوق النفطية عام 2002 العديد من العوامل والتي كان لها الأثر الواضح في تحسن مستويات الأسعار كالاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية عام 2002 ، كل ذلك ساهم في رفع أسعار سلة خامات الأوبك إلى 24.3 دولار للبرميل.²

وفي عام 2003 ارتفعت أسعار سلة الأوبك لتصل إلى 28,2 دولار للبرميل، ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الأسعار أهمها:³

1- الخوف من حدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط.

¹ - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2001، مرجع سابق.

² - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 29 سنة 2002.

³ - التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2002- 2003، ص 127.

2- استمرار انقطاع الإمدادات من فنزويلا نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلاد سنة 2002.

3- الاضطرابات العرقية و القبلية في نيجيريا و التي حجت جزء كبير من إمداداتها النفطية.

4- برودة الطقس في الدول المستهلكة الرئيسية.

وشهد عام 2004 ثورة في أسعار البترول، إذ ارتفع السعر من 28 دولار للبرميل عام 2003 ليبلغ معدل 36 دولار لبرميل ثم 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير لعام 2004.¹

وخلال نفس السنة حصلت زيادة غير مسبوقه في الطلب على النفط، إذ بلغ 2.4 مليون برميل مقابل 1.5 مليون برميل خلال السنوات الماضية ، وأمام هذا الوضع قررت الأوبك رفع سقف إنتاجها إلى 2 مليون برميل في اليوم ابتداء من أوت 2004 متجاوزة بذلك السقف المحدد رسميا المقدر بـ 1.5 مليون برميل في اليوم، مما أفقد الأوبك السيطرة على عامل التوازن في الأسواق النفطية والمحافظة على استقرار أسعار النفط. ولعل السبب الرئيسي في حدوث هذه الطفرة في الطلب هو تلبية حاجات النمو المتحقق في اقتصاديات الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى العمليات العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة خارج حدودها و معدلات النمو المتزايدة في كل من الدول الآسيوية والصين.

وقد شهدت سنة 2004 عدة أحداث ساهمت في ارتفاع الأسعار أهمها:²

1- الاضطرابات السياسية في نيجيريا واستهداف عمال النفط كل هذا أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10 % سنة 2004.

2- المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروض عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23 % أي قرابة 8.3 دولار للبرميل.

3- الاضطرابات السياسية في كل من فنزويلا والعراق.

¹ - ضياء مجيد الموسوي، "ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ط 2005، ص17-21.

² - المرجع السابق، ص 03.

4- إعصار إيفان في خليج المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارص.

5- تزايد معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا أوروبا، الصين، الهند ودول جنوب شرق آسيا وغيرها.

6- ارتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من انقطاع إمدادات البترول لأي سبب من الأسباب المذكورة، وقد لعب عامل المضاربة في الأسواق الآجلة دورا فعالا في لعبة ارتفاع الأسعار.

واستمر سعر النفط بالارتفاع إلى أن وصل إلى مستويات مرتفعة تخطت عتبة 60 دولار للبرميل، حيث بلغ معدل سعر سلة أوبك 57.9 دولار للبرميل كحد أقصى خلال شهر سبتمبر 2005، وتخطى سعر الخام الأمريكي الخفيف سقف 70 دولار للبرميل خلال نفس السنة.

وفي سنة 2005 بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي نسبة 4.4 %، و وصل إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى 83.3 مليون برميل أي بزيادة قدرها 1.5 % مقارنة بعام 2004 ووصلت إمدادات دول الأوبك خلال نفس السنة إلى 84.3 مليون للبرميل يوميا.

وبهذا الصدد شكلت ظاهرة ارتفاع الأسعار وتذبذبها فرصة مغرية للمضاربين في سوق البورصة، كما حفز ارتفاع الأسعار عملية تخزين كميات من النفط لغرض بيعها بأسعار أعلى لاحقا مما يساهم في زيادة إضافية للأسعار، مما جعل المضاربات عاملا أساسيا لوصول الأسعار إلى مستويات قياسية وزيادة درجة تذبذبها.¹

وقد بلغت أسعار النفط سنة 2006 أرقاما غير مسبوقة تخطت عتبة 78 دولار للبرميل في جويلية 2006 لتتخفض إلى 53,37 دولار للبرميل بنهاية أكتوبر 2006.

وقد تضافرت مجموعة من العوامل كانت وراء الارتفاع الغير مسبوق للأسعار خلال الأشهر الأولى لسنة 2006 أهمها التوترات في منطقة الشرق الأوسط والاضطرابات وأعمال العنف في نيجيريا وتوقف إنتاج شركة البترول البريطانية إضافة إلى تعطل الإنتاج الروسي، إلا أن هناك عوامل أخرى أدت إلى تراجع أسعار البترول خلال الربع

¹ - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 32 سنة 2005.

الأخير لسنة 2006 أهمها ارتفاع الإنتاج في دول خارج الأوبك كمنطقة خليج المكسيك وتباطؤ معدل نمو الطلب العالمي على النفط خلال هذه السنة.¹

وشهدت سنة 2007 استمرارا في ارتفاع الأسعار، إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة أوبك حاجز 90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007، كما وصلت إمدادات دول الأوبك إلى 85 مليون برميل يوميا،² ووصل السعر سنة 2008 إلى 92.7 دولار للبرميل خلال الفصل الأول ثم إلى 113.5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السعر إلى 52.5 دولار للبرميل خلال الفصل الرابع، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال و المؤسسات المصرفية كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد وبمعدلات أسرع لأسعار النفط،³ و استقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل بنسبة انخفاض تقدر بـ 35،4% مقارنة بعام 2008.⁴

ولعل هذا الانخفاض السريع في أسعار النفط خلال فترة قصيرة طرح التساؤل عن العوامل الأكثر أهمية في تفسير التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط الخام وتؤدي إلى تذبذبها، وأهم هذه العوامل تتمثل في:

- 1- المضاربة: وذلك من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة والسريعة.
- 2- الاضطرابات السياسية والأمنية في دول منتجة للنفط: ذلك أن حدوث مثل هذه الاضطرابات يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض والعكس صحيح في حال عدم حدوث اضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة للنفط.
- 3- الكوارث الطبيعية وخصوصا ما ينجم عن الأعاصير في خليج المكسيك: حيث تؤدي هذه الكوارث إلى آثار سلبية على المنشآت النفطية القائمة هناك مما يؤثر على عرض النفط الأمر الذي ينعكس في ارتفاع الأسعار والعكس صحيح في حال عدم حدوث كوارث طبيعية.

¹ تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة، الأوبك العدد 33 سنة 2006.

² تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 34 سنة 2007.

³ تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2008، مرجع سابق.

⁴ تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 36 سنة 2009.

4- الطلب على النفط: ذلك أن التغير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية.¹

5- موقع البترول ضمن مصادر الطاقة المختلفة: إن دور النفط يتعزز يوم بعد يوم بين مصادر الطاقة المختلفة لأنه أرخص و قادر على الاستجابة لجميع أوجه الاستعمالات، إذ يشكل حوالي 95 % من الطاقة المستعملة في وسائل المواصلات، إضافة إلى أنه يشكل أساس لصناعات عديدة تتجاوز الثلاثة آلاف منتج.

6- زيادة الطلب على النفط في السنوات الأخيرة في كل من الصين، الهند وروسيا.

7- العامل السياسي واستمرار تأثيره مستقبلا.²

المطلب الرابع: آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي.

أولاً: الآثار المترتبة في حالة ارتفاع أسعار النفط.

ينعكس ارتفاع أسعار البترول على اقتصاديات الدول المصدرة، الدول الصناعية المستهلكة وأيضاً على اقتصاديات الدول المستوردة كما يلي:

1-1- آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط:

تتلخص أهم هذه الآثار في:

- زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد: حيث بلغت العوائد النفطية لهذه الدول 90 مليار دولار عام 1974 لتصل إلى 278 مليار دولار عام 1980 ثم إلى 167 مليار دولار عام 2001، وقد أتاحت هذه العوائد فرصاً لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول، وعززت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

- زيادة حجم الفوائض المالية النفطية: حيث ارتفعت الفوائض المالية في هذه الدول من 5 مليار دولار سنة 1973 إلى 106 مليار دولار عام 1980 ، وتوجه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتنظيم معونات مالية أو قروض للدول النامية،

¹ مهداوي هند وآخرون: " الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على أسعار النفط حالة الجزائر "، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بسطيف بعنوان: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية بتاريخ 20-21 أكتوبر 2009، ص 14.

² نور الدين هرمز و آخرون، "البترول العربي و عوائده"، مرجع سابق، ص 14.

استثمارات في الدول الصناعية ، إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل، أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.¹

1-2- آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية:

تتلخص آثار ارتفاع الأسعار على هذه المجموعة فيما يلي:

- زيادة أعباء موازين المدفوعات: تتحمل موازين المدفوعات لدول هذه المجموعة عبء كبير جراء ارتفاع أسعار النفط يساوي الزيادة في قيمة واردتها من البترول الخام، إضافة إلى ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة.

- احتواء الفوائض المالية النفطية: إذ أن معظم هذه الفوائض تتسرب من خارج الدول المصدرة للنفط سواء في صورة استثمارات أو إيداعات أو في صورة واردات متنوعة، إضافة إلى زيادة أسعار المواد و السلع المصنعة والتجهيزات، وبذلك نجد أن الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيد من زيادة العائدات المالية للدول النفطية، و يعكس هذا الوضع مدى عجز الدول المصدرة للبترول من استيعاب هذه الفوائض نتيجة ضعف فرص التوظيف داخلها.

1-3- آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول النامية المستوردة للبترول:

تتمثل أهم آثار ارتفاع أسعار النفط على دول هذه المجموعة في:

- تفاقم عجز موازين مدفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي.

- زيادة المديونية الخارجية: ارتفعت الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط فبلغت 86 مليار دولار سنة 1971 لتصل إلى 524 مليار دولار عام 1981، إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون، ولعل الاقتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزمتها الاقتصادية.

- الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانية.

¹ - كامل بكري وآخرون، "الموارد واقتصادياتها"، مرجع سابق، ص 223.

ثانيا: الآثار المترتبة في حالة انخفاض أسعار النفط.

ينعكس انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي على النحو التالي:

2-1- آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للبترو:

تتلخص هذه الانعكاسات في:¹

- انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي: انخفضت العوائد النفطية للدول المصدرة بصورة واضحة سنة 1982 لتبلغ 202 مليار دولار بعد أن تجاوزت 279 مليار دولار سنة 1980 بسبب الظروف السائدة في تلك المرحلة، و لقد ترتب على ذلك انخفاض الإنفاق العام في هذه الدول وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي.

- انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية: ترتب على هذا الانخفاض لجوء العديد من الدول البترولية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض ، و تراجعت هذه الفوائض من 106 مليار دولار عام 1980 إلى 59 مليار دولار عام 1981.

- تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول و اتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازن مدفوعاتها.

- انخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية وإطالة عمر البترول لديها.

- انخفاض أسعار النفط يشجع الدول على ترشيد الإنفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو شبه كلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة.

2-2- آثار انخفاض أسعار النفط على الدول الصناعية:

تتمثل أهم آثار الانخفاض في:

- انخفاض قيمة الواردات من البترول و تحسن موازين مدفوعات هذه الدول، إضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية.

- تخفيض الاستثمارات المخصصة للبحث عن البترول.

¹ - أحمد منذور، أحمد رمضان، " اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية "، الدار الجامعية للطباعة، بيروت ط 1990، ص 193.

- انخفاض صادرات دول هذه المجموعة نتيجة تراجع العوائد النفطية للدول المصدرة للبتروول خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية والكمالية.
- تخفيض قدرة البنوك وأسواق المال على ممارسة أنشطتها: إن تراجع عوائد البتروول يؤدي إلى قيام الدول البتروولية بتخفيض القروض والتسهيلات التي تقدمها إلى السوق المالية وتصفية جانب من استثماراتها في الدول الصناعية.

2-3 آثار انخفاض أسعار النفط على الدول النامية المستوردة للبتروول:

تتمثل هذه الآثار في:

- انخفاض قيمة الواردات من البتروول لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على البتروول المستورد.
- انخفاض من أعباء خدمة الديون الخارجية.
- تأثر هذه الدول بانخفاض العوائد المالية النفطية للدول البتروولية والتي بدورها ستخفض من وارداتها من هذه الدول وبالتالي سوف تتخفض صادرات هذه الدول.
- انخفاض المعونات التي تقدمها الدول البتروولية للدول النامية.
- التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتنقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

المبحث الثاني: محددات الأسعار البتروولية في الأسواق العالمية للنفط.

تتحدد أسعار البتروول في السوق العالمية كباقي السلع و الخدمات، و تختلف سوق البتروول عن باقي الأسواق بتعلقها بسلعة إستراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم، إضافة لكونها سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها.

المطلب الأول: الأسواق العالمية للنفط : الأنواع و المميزات.

أولاً: أنواع الأسواق العالمية للنفط.

نميز بين نوعين من أسواق البترول:

1-1- الأسواق الفورية للنفط :

عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية (مواقع الأسواق الفورية: سوقي خليج المكسيك وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوروبا) من القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل ، ولم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي 15 % من حجم التجارة العالمية في النفط، وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيراً محسوساً في الأسعار المعلنة.¹

وفي منتصف الثمانينات أدى الاختلال الحاصل إلى وجود فائض كبير في العرض البترولي العالمي دفع بالأسواق الفورية إلى مرتبة متزايدة الأهمية حتى صارت أسعار التعامل فيها سبباً رئيسياً من أسباب عدم استقرار هذه الأسواق، فالأسعار الفورية لا تخضع فقط للقوى الاقتصادية والسياسية التي تخضع لها أسعار البترول عامة بل تؤثر عليها عوامل تنظيمية ونفسية مما يجعلها عرضة للتذبذب السريع.

1-2- الأسواق المستقبلية للنفط (الآجلة):

عرفت الأسواق المستقبلية (الأسواق المستقبلية هي: بورصة نيويورك التجارية، مجلس شيكاغو التجاري، البورصات الدولية للبترول ومقرها لندن) في منتصف الثمانينات، وقد عرفت هذه الأسواق قديماً ولكن في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية، وتوفر تلك الأسواق لمن يشتري السلعة التحوط من مخاطر تغير السعر في المستقبل، وتعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار.

وقد ارتفعت نسبة التعامل في الأسواق المستقبلية، إذ بلغ عدد العقود المستقبلية المتداولة في بورصة نيويورك سنة 1982 ما يقارب 7.3 ألف عقد ليرتفع إلى 467 ألف عقد خلال

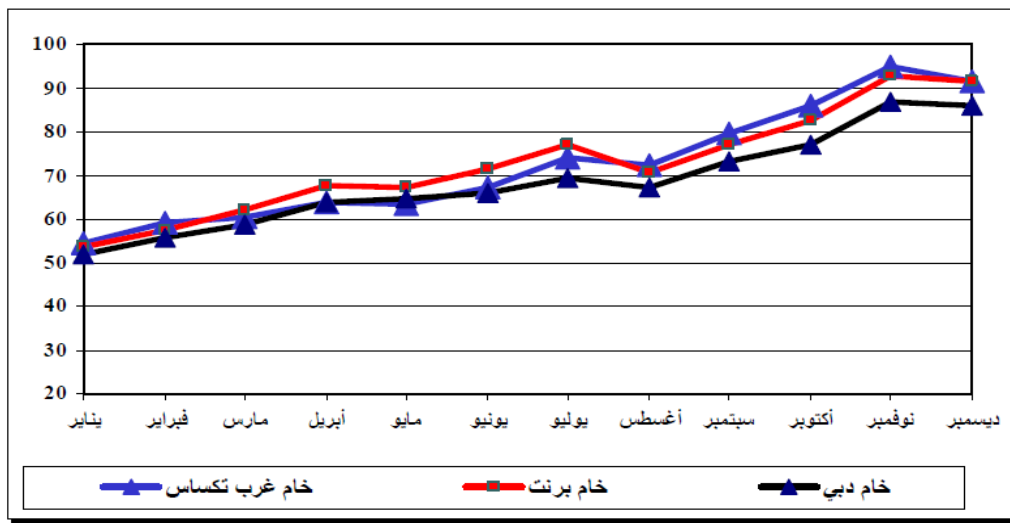
¹ - حسين عبد الله " مستقبل النفط العربي "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط 2006 ، ص 247.

النصف الأول من عام 2002 ، وهذا يدل أن هذه الأسواق لم تعد مقتصرة على من يرغب في اقتناء النفط لمواجهة احتياجاته الفعلية، بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار بما يخدم مصالحهم على مدار الساعة باستخدام شاشات الكمبيوتر في نيويورك ، لندن وسنغافورة.

الشكل (2-5): تقلبات الأسعار الفورية في السوق البترولية.

الأسعار الفورية لخامات دبي وبرنت وغرب تكساس، 2007

(دولار/ برميل)



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2007، مرجع سابق.

و يمكن أن نميز في الأسواق الآجلة بين:

أ- السوق البترولية المادية الآجلة: تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق البائع و المشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للبترول الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم و البائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15 يوماً.

ب- السوق البترولية المالية الآجلة: هذه الأسواق عبارة عن بورصات، فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية و لكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء و بيع البترول الخام و المنتجات البترولية بواسطة التزامات، و من أهم هذه الأسواق نجد

سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي و سوق المبادلات البترولية العالمية بانجلترا.

ثانيا: مميزات الأسواق العالمية البترولية.

تتميز الأسواق البترولية من حيث العرض والطلب بخصائص مهمة هي:¹

- ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري: أخذت مختلف دول العالم تتركز في شكل منظمات تسعى من خلالها للدفاع على مصالحها، كالدول المنتجة والمصدرة للنفط من خلال منظمة الأوبك، الدول الصناعية المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي OCDE.

- عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير: يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته، فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا، ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.

- تأثير السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: تتأثر السوق العالمية للنفط بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط. وبصورة عامة تتميز الأسواق البترولية بخصائص مهمة تتمثل في:

- أنها سوق أكثر تنافسية: حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء البترول أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية، كما أنه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات.

- أنها سوق شفافة: أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.

- أنها سوق غير مستقرة: يرجع عدم استقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب ، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول ويزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في

¹ - سالم عبد الحسن رسن، "اقتصاديات النفط"، مرجع سابق، ص 166.

السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات والتلاعب في السوق النفطية والتي تترك أثرا واضحة على الأسعار، ولهذا الأمر أسباب كثيرة أهمها:¹

1- انتقال سلطة تسعير النفط إلى السوق المستقبلي الذي يعيش على وقع المضاربات والتلاعب وغيرهما.

2- إن للتأثير النفسي والعوامل السيكولوجية دورا أكبرا من أساسيات العرض والطلب ودون أسباب منطقية، وقد يصل هذا التأثير أحيانا إلى حد بلوغ التغيرات اليومية في الأسعار أكثر من دولارين في اليوم.

المطلب الثاني: الطلب البترولي ومحدداته.

أولا: مفهوم الطلب البترولي.

يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية.²

و نظرا لكون الحاجات الإنسانية متزايدة فقد شهد الطلب على النفط نموا متزايدة سواء في شكله الخام أو في صورة منتجات بترولية ، ويعتبر الطلب على النفط مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها، ومن ثم أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وبالتالي في الطلب على النفط.

ثانيا: محددات الطلب البترولي في السوق النفطية.

يتأثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل نجد منها:

1- النمو الاقتصادي العالمي: تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، فقد شهد الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 4.7 % عام 2000 ليرتفع إلى 5.9 % عام 2004.

¹ - منذر المصري " قضايا عربية معاصرة "، المؤسسة العربية للنشر، ص 76.

² - هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، " اقتصاديات الموارد الطبيعية "، بغداد 1992، ص 320.

و قد صاحب هذا التطور زيادة في الطلب العالمي على النفط، فقد شهد عام 2000 ارتفاعا في إجمالي الطلب ليصل إلى 75.7 مليون برميل يومي، أما سنة 2004 بلغ إجمالي الطلب على النفط 82.2 مليون برميل يومي، ما يعني وجود ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي و إجمالي الطلب البترولي.¹

2- الاستقرار السياسي في العالم: يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات، ففي الوقت الحالي² شهدت أسعار النفط مستويات عالية فاقت 70 دولار للبرميل وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والهجمات المتكررة على منشآت النفط في العراق، إضافة إلى الاضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا وغيرها ما يثير التخوف بين الحين والآخر حول انقطاع إمدادات النفط وما يترتب على هذا التخوف من استغلال السوق من قبل المضاربين في السوق النفطية للحصول على الأرباح، وعلى هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاكاً وفي مقدمتها أمريكا لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاث أشهر لمواجهة العجز المتوقع بالرغم من أن تكاليف تخزين النفط تعتبر مرتفعة ومكلفة.

3- المناخ: يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب البترولي، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع وغيرها ، وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم، و في فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية والتي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبزين، ويرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.

¹ - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوبك، أعداد مختلفة.

² - ضياء مجيد الموسوي، " ثورة أسعار النفط " ، مرجع سابق، ص 29.

4- النمو السكاني:¹ يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي، حيث كلما كان عدد السكان كبيراً ومنتزاعاً فإن ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد، ويؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم وتطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة 1950 كان عدد السكان العالم 2.5 مليار نسمة استهلكوا 11.7 مليار برميل نفط، أما سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 96.2 مليار برميل نفط، ويتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة 2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم لحوالي 200 مليار برميل نفط.

و بالرغم من أن العامل السكاني عامل مهم غير أن تأثيره على الطلب العالمي للنفط يكون نسبياً و متكاملًا مع بقية العوامل الأخرى خاصة الإنتاج والدخل القومي، فالمناطق المتقدمة صناعياً يشكل سكانها 18 % من سكان العالم غير أنهم يستهلكون حوالي 70 % من بترول العالم، أما بقية سكان العالم والذين يشكلون 72 % فإنهم يستهلكون 30 % فقط من بترول العالم.

5- أسعار السلع البديلة: تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجاباً أو سلباً على الطلب العالمي للنفط، إيجاباً في حالة تعذر منافستها لسعر البترول وبالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي أو سلباً في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على النفط، ومن أهم السلع البديلة والمنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية والطاقة الذرية، وتتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف إنتاجها و تطلبها لمهارات فنية وتكنولوجية وأساليب متطورة ومتقدمة لاستغلالها وإنتاجها واستعمالها، إضافة إلى صعوبة نقلها كل هذه الأسباب وغيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف ومحدود على المدى القصير والمتوسط مقارنة بالنفط.

¹ - صباح نعوش، " إلى أين أسعار النفط " مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة أكتوبر 2000،

متوفرة على الموقع التالي: www.moenr.gov.ae

المطلب الثالث: العرض البترولي ومحدداته.

أولاً: مفهوم العرض البترولي.

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فردياً لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضاً كلياً لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد،¹ و يتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.

ثانياً: محددات العرض البترولي في السوق النفطية.

توجد العديد من العوامل والأسباب والتي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر، وأهم هذه العوامل نجد:

1- الاحتياطات والطاقة الإنتاجية: تعتبر الاحتياطات و الطاقة الإنتاجية عاملاً هاماً في التأثير على العرض العالمي للنفط ، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثاً أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

2- السعر: تلعب الأسعار دوراً هاماً في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلاً عن المدى الزمني.

3- المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج: يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دوراً هاماً في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، و بالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.

4- المصادر البديلة للنفط وأسعارها: تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دوراً هاماً في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار و جودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي و بالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلاً عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

¹ - هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، "اقتصاديات الموارد الطبيعية"، مرجع سابق، ص 311.

5- الحروب والأحداث السياسية: كانت وما زالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي ، فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ثم 1979، 1980، و مع بداية الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان و ملف إيران النووي وغيرها من القضايا.

6- السياسات النفطية للدول المنتجة:¹ تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في الآتي:

أ- سياسة تغليب المتطلبات المالية (1973-1985): تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسباً للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي، أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض.

ب- سياسة تغليب السوق (1986-1999): تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه، وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق و التي فقدتها بداية الثمانينات.

ج- سياسة تثبيت الأسعار (ابتداء من عام 2000): تجمع هذه السياسة بين السياسيين السابقين، حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول OPEC حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق 22-28 دولار لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل / يوميا.

المبحث الثالث: المنتجون و المستهلكون: الواقع و آفاق المستقبل.

شهدت صناعة المحروقات تطورات تقنية هامة في مجال البحث و الاستكشاف و الاستخراج و التي ساهمت في الكشف عن احتياطات جديدة في مناطق يصعب الوصول إليها، في المقابل شهد الاستهلاك العالمي من النفط ارتفاعا سريعا من قبل اقتصاديات

¹ - عبد المالك مباني، " الاقتصاد العالمي للمحروقات : دراسة تحليلية استشرافية "، مرجع سابق، ص 61.

الدول الصاعدة كالصين و الهند إلى جانب اقتصاديات الدول الصناعية، و لعل ترقية الحوار بين المنتجين للنفط و المستهلكين له من أهم الأسباب التي قد تساهم في استقرار هذه السوق.

المطلب الأول: جهة المنتجين و دورها في تحديد الأسعار.

أولاً: الاحتياطات و الإنتاج العالمي من المحروقات.

يعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمية و حجم النفط المحزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلائه بالوسائل التقنية المعروفة و المتاحة في الوقت الذي يتم به الاستكشاف، و يتغير الاحتياطي النفطي مع الزمن و حسب الظروف الاقتصادية و التقنية السائدة.

و يمكن التمييز بين:¹

1- الاحتياطي النفطي المؤكد أو المثبت: و هو كميات النفط التي تشير المعلومات الجيولوجية و الهندسية إلى إمكانية استخراجها بصورة تقريبية دقيقة من المكامن النفطية و بالظروف الاقتصادية و التقنية المتوفرة، ويرمز لها بعض الصناعيين المختصين برمز P 90 و يعني ذلك أنها يمكن أن تنتج بنسبة 90%.

2- الاحتياطي المرجح وجوده: هي تلك الكميات من النفط الممكن الحصول عليها من المكامن النفطية المجاورة لتلك المكامن التي تم تطويرها و التأكد من احتياطها الثابت.

3- الاحتياطات الممكنة: هي تلك الكميات من النفط التي يمكن الحصول عليها ضمن الاحتياطي المرجح وجوده، أو هي الكميات الممكن الحصول عليها في المناطق البعيدة الممكن تطويرها لتضيف كميات مناسبة من الاحتياطي الممكن استغلاله.

4- الاحتياطي المحتمل: هي تلك الكميات من النفط المتوقع الحصول عليها و استخلائها من المكامن التي لم يتم تطويرها أو حفرها بعد و التي يعتقد علماء الجيولوجيا باحتمال وجودها ضمن طبقات الأرض ثبت وجود النفط فيها.

1-1- تطور و توزع الاحتياطي العالمي من المحروقات:

شهدت صناعة المحروقات تطورات معتبرة في تقنيات البحث عن المحروقات و استخراجها و التي أدت إلى اكتشاف مناطق جديدة لم يكن بالإمكان الوصول إليها ، و بالرغم من غزارة الإنتاج العالمي من المحروقات لا تزال العديد من مناطق العالم تحتوي

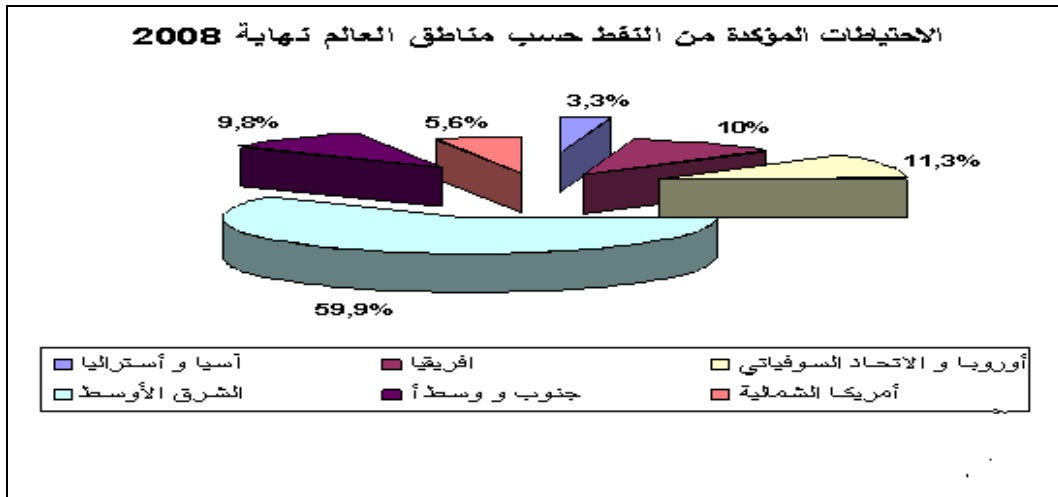
¹ -حسان خضر، "أسواق النفط العالمية"، مرجع سابق، ص5 .

على احتياطات ضخمة جدا تكفي لعقود من الزمن، و الجدول رقم(1) من الملاحق الإحصائية يوضح تطور الاحتياطات العالمية من المحروقات من 1980 حتى نهاية 2008.

أ- بالنسبة للنفط الخام:

تشير الإحصائيات الواردة في الجدول رقم(1) من الملاحق الإحصائية أن حجم الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام قد ارتفعت من 6671 سنة 1980 إلى 125800 ألف مليون برميل يومي نهاية سنة 2008، و لعل السبب الرئيسي في هذا الارتفاع راجع أساسا إلى الأهمية التي احتلها النفط كأساس للحياة المعاصرة و التي أدت إلى تكثيف الجهود و زيادة البحوث الجيولوجية و الجيوفيزيائية عبر مختلف مناطق العالم، و التي سمحت بزيادة الكشف عن التجمعات البترولية إضافة إلى استخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة في مجال البحث و التنقيب، أما عن توزيع و تواجد هذه الثروات من النفط عبر مختلف مناطق العالم يوضح الشكل البياني رقم(2-6) ذلك:

الشكل(2-6): توزيع الاحتياطات النفطية عبر مختلف مناطق العالم.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم(2) من الملاحق الإحصائية.

من خلال الشكل البياني تتوفر منطقة الشرق الأوسط على أكبر احتياطي من النفط الخام في العالم بنسبة 59.9% أي بما يعادل 7541 ألف مليون برميل نهاية 2008 من مجموع احتياطي عالمي قدر بـ 12202 ألف مليون برميل، في حين أن أمريكا الشمالية

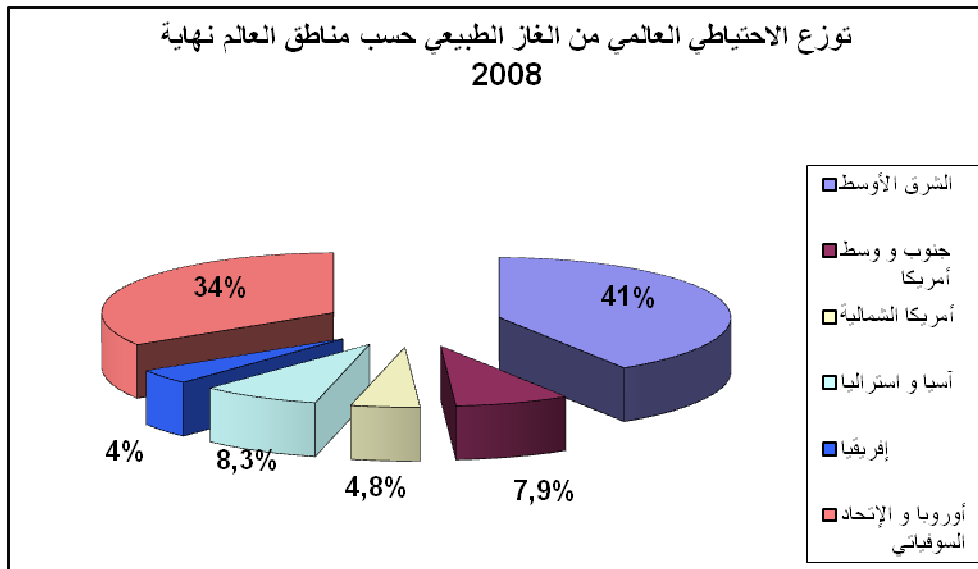
تملك 5,6% فقط من الاحتياطي العالمي أي ما قيمته 709 ألف مليون برميل يومي، أما دول أوروبا و الاتحاد السوفيتي و الدول الأخرى تتفاوت حجم احتياطياتها من دولة إلى أخرى.

ب- بالنسبة للغاز الطبيعي:

ظل الغاز الطبيعي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية منتجا ثانويا للنفط و من ثم لم تهتم أكثر الدول بالبحث عنه مستقلا عن النفط كما لم تهتم بتقدير و نشر احتياطياته التي لم تبدأ بصورة منتظمة إلا في عام 1945، و باحتلال الغاز الطبيعي المركز الأول في سلم الطاقة النظيفة و تلقيه باسم الذهب الأبيض أصبحت مختلف الدول تتسابق من أجل تجميع احتياطياتها الغازية.

و من خلال الأرقام الواردة في الجدول رقم (1) من الملاحق الإحصائية نلاحظ أنه في سنة 1980 قدر الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي بـ 8469 ترليون متر مكعب ليرتفع سنة 1990 إلى 13170 ترليون متر مكعب ثم إلى 18502 ترليون متر مكعب نهاية سنة 2008.

أما عن توزيع هذه الاحتياطيات عبر مناطق العالم يمكن توضيحها في الشكل البياني التالي: الشكل رقم (2-7): توزيع الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي حسب مناطق العالم.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (3) من الملاحق الإحصائية.

تبقى منطقة الشرق الأوسط تحتل المركز الأول في امتلاكها لأكبر احتياطي من الغاز الطبيعي بالرغم من صغر مساحتها بنسبة 41 % من احتياطات العالم بما يعادل 7591 ترليون متر مكعب ممرزا خاصة في كل من إيران و قطر، في حين تحتل الاتحاد السوفياتي سابقا روسيا حاليا المرتبة الثانية بنسبة 34 % لتسيطر هاتين المنطقتين على 74% من الاحتياطات العالمية، و يتوقع أن تمتد تلك السيطرة على الصادرات العالمية من الغاز خاصة بعد إنشاء منتدى الدول المصدرة للغاز سنة 2001 كخطوة في اتجاه التوصل إلى إقامة منظمة لمصدري الغاز على نهج الأوبك.

1-2- تطور و توزع الإنتاج العالمي من المحروقات:

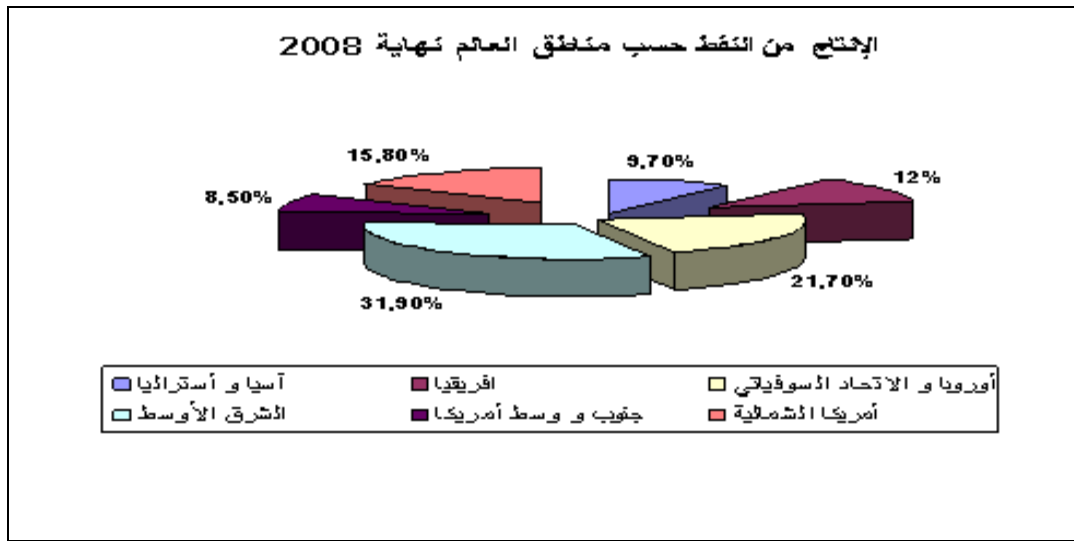
في ظل السيطرة شبه المطلقة لشركات النفط العالمية خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية و حتى مطلع السبعينات كان حجم الإنتاج يتحدد بما تقرره تلك الشركات استجابة للطلب العالمي المتسارع بقصد إعادة بناء اقتصاديات الدول الصناعية التي دمرتها الحرب.

أ- بالنسبة للنفط الخام:

ساهم تطور وسائل الإنتاج عبر مختلف الشركات البترولية العالمية تكنولوجيا و فنيا عبر الزمن في رفع القدرة الإنتاجية للنفط ناهيك عن ضخامة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع، و ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية و الآسيوية كل ذلك كان له الأثر في رفع الإنتاج العالمي من النفط.

ففي سنة 1980 بلغ الإنتاج العالمي من النفط الخام ما قيمته 62946 ألف مليون برميل ليرتفع سنة 2007 إلى 81443 ألف مليون برميل ثم 81820 ألف مليون برميل نهاية 2008 بمعدل نمو بلغ 0,4% و الجدول رقم(2) من الملاحق الإحصائية يوضح ذلك، و يشهد توزع النفط تمركزا جغرافيا عبر مناطق العالم، و يمكن توضيح ذلك:

الشكل رقم (2-8): توزيع الإنتاج العالمي من النفط حسب مناطق العالم.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (2) من الملاحق الإحصائية.

يتضح من الشكل أن منطقة الشرق الأوسط و بالرغم من ضخامة احتياطاتها لا تساهم سوى بـ 31 % من الإنتاج العالمي للنفط و التي وصلت نهاية 2008 بما يقدر بـ 26200 ألف برميل يومي، بينما تساهم أمريكا الشمالية بـ 15 % من الإنتاج العالمي لتفوق جنوب و وسط أمريكا و إفريقيا من حيث الإنتاج بالرغم من ضخامة احتياطاتها و من جانب آخر يؤدي تحليل العلاقة بين حجم الاحتياطيات العالمية من المحروقات و حجم إنتاجها خلال فترة ما إلى إبراز عدة مؤشرات أهمها العمر الافتراضي لتلك الاحتياطيات، فحسب تقديرات الشركة البريطانية للبتترول يمتد عمر الاحتياطيات العالمية من النفط الخام نحو 40,5 سنة على أساس إنتاج 2006 (يبلغ العمر الافتراضي لاحتياطيات الشرق الأوسط ما يقارب 79,5 سنة).

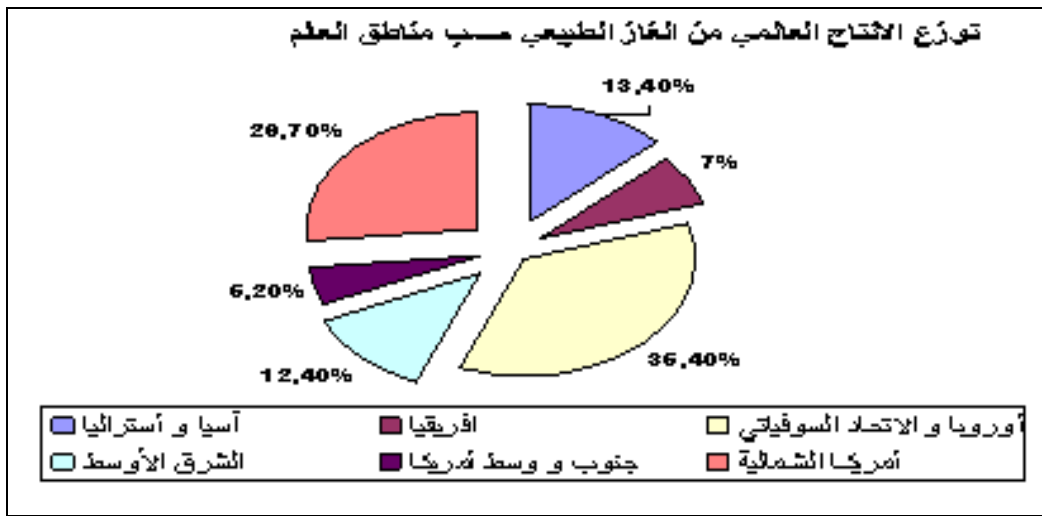
ب- بالنسبة للغاز الطبيعي:

شهد العالم خلال العقد الأخيرين اهتماما متزايدا بحماية البيئة، في نفس الوقت حققت التجارة العالمية للغاز الطبيعي معدل نمو متوسط سنوي يقدر بـ 6 % خلال الفترة 1975 و 2004¹ و ارتفع الإنتاج العالمي من الغاز عبر الزمن و لكن بصفة ملحوظة

¹ - حسين عبد الله " مستقبل النفط العربي" مرجع سابق، ص 167

منذ مطلع تسعينات القرن الماضي تماشيا مع زيادة الطلب العالمي فمن 14485 ترليون متر مكعب سنة 1980 إلى 29435 ترليون متر مكعب سنة 2007 ثم إلى 30656 ترليون متر مكعب نهاية 2008، و الأرقام الوارد في الجدول رقم (1) من الملاحق الإحصائية توضح ذلك.

الشكل رقم (2-9): توزيع الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي عبر مناطق العالم.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (3) من الملاحق الإحصائية.

و تنفرد كل من روسيا و كندا و النرويج و الجزائر هولندا و اندونيسيا و ماليزيا و قطر بنحو 78 % من صادرات العالم بينما يتركز 0,7 % من الواردات في 9 دول أهمها الولايات المتحدة ، ألمانيا ، اليابان ، ايطاليا ، فرنسا ، كوريا الجنوبية و اسبانيا، أما عن العمر الافتراضي للغاز الطبيعي فحسب الشركة البترولية البريطانية يبلغ 63,3 سنة، و يتباين هذا العمر من منطقة إلى أخرى فهو يفوق 100 سنة بالنسبة للشرق الأوسط ، 78,6 سنة بالنسبة لإفريقيا، 78 سنة لروسيا بينما لا يتعدى 11 سنة بالنسبة لأمريكا الشمالية.

ثانيا: المنتجون و دورهم في التأثير على أسعار البترول.

يمكن التمييز بين الأعوان المنتجين في السوق النفطية كما يلي:

2-1- منظمة الدول المصدرة للنفط و دورها في تحديد الأسعار:

تمكنت الشركات الاحتكارية* من السيطرة على أكبر صناعة في العالم وأكثرها حساسية لفترة طويلة مشكلة بذلك احتكارا عالميا لإنتاج النفط، نقله وتكريره ، و لم تستطع الدول المنتجة للنفط الفكاك من هذا الاحتكار لاسيما أنها تواجه هذه الشركات بصورة انفرادية ، فقررت إنشاء منظمة الأوبك.

(Organisation of the pétroleur O.P.EC expoting countries).

أ- لمحة عن منظمة الأوبك:

ظهرت فكرة إنشاء هذه المنظمة سنة 1959 بسبب التخفيضات التي أجرتها الشركات الكبرى المستغلة للنفط في الأسعار المعلنة، مما تسبب في هبوط حصيلة مبيعات النفط خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي يشكل لها هذا التخفيض خطرا على دخلها القومي، وقد بادرت فنزويلا في أبريل 1959 في القاهرة بدعوة الدول العربية المنتجة للنفط للاشتراك في منظمة واحدة هدفها الأساسي: ¹ تحقيق الاستقرار لأسعار النفط في المستوى الذي يحمي اقتصاديات الدول المصدرة من أخطار تقلبات الأسعار.

وفي 10 سبتمبر 1960 ببغداد اتفقت كل من السعودية، الكويت، العراق، إيران وفنزويلا على إنشاء منظمة الأوبك، ثم انضمت لاحقا كل من: قطر(1961)، إندونيسيا وليبيا (1962)، الإمارات العربية المتحدة (1967)، الجزائر (1969)، نيجيريا (1971)، الإكوادور (1973)، الغابون (1975) وانسحبت هاتين الأخيرتين سنتي 1993، 1995 على التوالي، وقد انضمت أنغولا للمنظمة سنة 2007 ، و يتراوح إنتاج الأوبك ما يقارب 44.8 % من مجمل الإنتاج العالمي للبترول لسنة 2008.

* - أهم هذه الشركات " الأخوات السبع " وتضم: خمس أمريكية هي: أسو (أكسون)، موبيل جلف، تكساكو، سوكال (شيقرون) وشركة بريطانية: برينيث بتروليوم وشركة بريطانية هولندية هي شركة شل.

¹ - حسين عمر، " المنظمات الدولية "، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ط 1993، ص 563.

وتسعى الأوبك لتحقيق الأهداف التالية:¹

- 1- التنسيق بين الدول الأعضاء في السياسات البترولية وتقرير ما يحقق ويحفظ مصالحها الفردية.
- 2- إيجاد السبل والوسائل التي تضمن استقرار الأسعار في أسواق البترول العالمية للتغلب على التقلبات الضارة.
- 3- احترام مصالح الدول المنتجة وضمان حصولها على دخل ومراعاة إمداد الدول المستهلكة بانتظام واعتدال.
- 4- المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.

و تتمثل شروط العضوية في هذه المنظمة في النقاط التالية:

- 1- حسب المادة السابعة من اتفاقية إنشاء المنظمة: أن يكون البترول هو المصدر الرئيسي والأساسي للدخل القومي.
- 2- تم تعديل المادة السابقة وأصبح شرط العضوية أن يكون البترول مصدرا هاما للدخل القومي.
- 3- قبول العضو الجديد بمصادقة 3/4 من أعضاء المنظمة بما فيهم الدول الخمس المؤسسة.

ب- دور الأوبك في تحديد الأسعار ومواجهة التحديات:

تعد منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC الفاعل الرئيسي في سوق النفط العالمية، حيث تساهم بحوالي 80 مليون برميل يومي ، ووصل معدل إنتاجها ما يعادل 25 % من الإنتاج العالمي اليومي البالغ 8 ملايين برميل، ومن المتوقع أن يرتفع إنتاجها ليصل إلى نحو 65 مليون ب.ي عام 2030 أي بنسبة 54.1 % من حجم الإمدادات النفطية وهذا نظرا للزيادة التي سيعرفها الطلب العالمي على النفط في المستقبل لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي الكبيرة التي سوف تشهدها العديد من مناطق العالم خاصة الصين والبلدان المحيطة بها، وتشير توقعات الوكالة الدولية للطاقة أن دول الشرق الأوسط سوف تلعب

¹ - www.opec.org.

دورا رئيسيا في زيادة إنتاج أوبك والتي من الممكن أن ترتفع نسبة مساهماتها في إنتاج أوبك من 28.7 % حاليا إلى 42.9 % خلال عام 2030.¹

وتلعب الأوبك دورا حاسما في الحفاظ على مستوى مستقر لأسعار النفط، حيث حددت لنفسها آلية لضبط الأسعار تقوم على تعديل الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا إذا خرجت الأسعار عن نطاق السعر المستهدف الذي حددته أوبك والذي يتراوح بين 22 و 28 دولار للبرميل، ولعل ذلك هو ما يجعل للأوبك دورا كبيرا في تحديد أسعار النفط في الأسواق الدولية من خلال تحكمها في كمية المعروض النفطي في هذه الأسواق، فضلا عن دورها المتواصل في ضبط الأسواق أثناء الأزمات والحروب التي قد يترتب عليها حدوث نقص أو انقطاع في الإمدادات النفطية العالمية.²

وعلى العموم فإن التوقعات المستقبلية تشير إلى أن أوبك سوف تلعب الدور الريادي في تحديد الأسعار، إلا أنها قد تتعرض لعدة ضغوط من طرف الدول الصناعية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول تفكيك هذا الكارتل الاقتصادي حتى لا يكون قوة فعالة في المستقبل، وعموما تتمثل التحديات التي تواجهها الأوبك في:

1- التحديات الداخلية: هي التي يمكن أن تتدخل فيها المنظمة أو دولها من خلال قرارات جماعية أو خاصة بالدول لحماية مصالحها وضمن شروط ومحددات سيادتها،³ وتتمثل في:

التحدي الأول: التعامل مع أزمات انقطاع الإمدادات.

يشكل هذا العنصر أحد تحديات الأجل القصير التي تواجهها المنظمة بسبب انقطاع الإمدادات النفطية لأي دولة عضو لأي سبب كان من خلال تغطيتها بالطاقات الإنتاجية المتوفرة لدى بعض دول الأوبك، و الجدول التالي يوضح ذلك:

¹ - شلبي مغاوري علي، " أوبك ومستقبل أمن الطاقة "، مجلة السياسة الدولية، العدد 164 أبريل 2006، متوفرة على الموقع التالي: www.siyassa.org.

² - مدحت العراقي، " ارتفاع أسعار النفط الأسباب، التداعيات، التوقعات "، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثامن سنة 2006، ص 19.

³ - ماجد بن عبد الله المنيف، " OPEC: المنشأة، التطور والتحديات "، مرجع سابق، ص 80.

الجدول (2-6): أزمات انقطاع الإمدادات البترولية والطاقة الإنتاجية الفائضة لدى أوبك.
الوحدة : مليون برميل يومي.

الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى أوبك	حجم الإنتاج المتأثر	أزمة انقطاع الإمدادات بسبب:
1.8	6	الحرب العراقية الإيرانية 1980
4.0	5	غزو الكويت 1990
3.5	2.5	إضرابات فنزويلا 2009
2.3	1.5	الحرب على العراق 2003
1.8	2.0	أعاصير خليج المكسيك 2005

المصدر: ماجد بن عبد الله المنيف، " OPEC: المنشأة، التطور والتحديات، مرجع سابق، ص 81.

التحدي الثاني: تحقيق التوازن والاستقرار في الأسواق.

يتميز الطلب على البترول بالتغير الموسمي خصوصا في نصف الكرة الشمالي حيث يرتفع الطلب في الربعين الأول و الرابع من السنة، بينما ينخفض في الربعين الثاني و الثالث، و لذلك على الأوبك أن تتماشى مع هذه التغيرات من خلال تعديل إنتاجها بما يساير هذه التغيرات، و تعتمد هذه المرونة على دقة تقديرات أوبك و تحليلاتها و متابعتها للسوق النفطية.

التحدي الثالث: القوة الشرائية للبرميل وعملة المبادلات.

يتعلق هذا التحدي بقدرة الأوبك على المحافظة على مستويات الأسعار بقيمتها الحقيقية أي تعويض قيمة الانخفاض في سعر البترول الناتج عن ارتفاع معدلات التضخم العالمية و كذلك من انخفاض أسعار صرف الدولار، بحيث تستطيع الأوبك أن تؤثر في ذلك من خلال قراراتها الإنتاجية و تأثيرها في أسعار البترول الاسمية ولكن في حالة ضعفها فإن الأثر هو انخفاض القدرة الشرائية للبرميل.

2- التحديات الخارجية التي تواجه الأوبك:

التحدي الأول: النظام البيئي الكوني.

يتمثل هذا التحدي في مجموع الاتفاقيات الدولية و الإقليمية التي تؤثر في استهلاك البترول و تجارته، و أهم هذه الاتفاقيات برتوكول كيوتو و الذي يسعى إلى تخفيض انبعاث غازات الاحتباس الحراري التي تساهم في التغير المناخي، و أهم هذه الغازات هو ثاني أكسيد الكربون الناتج من حرق أنواع الوقود الأحفوري، إذ تشير الدراسات التي أجرتها الأوبك أن أسعار البترول و بالتالي عائداتها ستتأثر سلبا من جراء تطبيق التزامات كيوتو الذي يسعى إلى التقليل من استهلاك البترول، و لذلك تؤكد الأوبك في كل المناسبات الدولية استجابتها للتحديات البيئية و مساندتها للجهود الدولية المتعلقة بتلك القضايا بأقل التكاليف الممكنة.

التحدي الثاني: التطورات التقنية.

تشكل التطورات التقنية تحديا للآمد الطويل يؤثر في استخراج البترول و تكريره و اللذان يتطلبان استثمارات و معرفة تقنية عالية و التي تتمركز في الدول الصناعية، و لذلك فإن الأوبك تشجع التعاون و تبادل الخبرات في المجالات التقنية و تكوين الموارد البشرية، كما تحت الدول المتقدمة على تسهيل حرية حصول الدول النامية على التقنيات الحديثة ذات التكلفة و الجدوى المعقولة و المقبولة، إضافة إلى التأكيد على استخدام تقنيات بترولية أنظف و أكثر كفاءة من أجل حماية البيئة المحلية و الإقليمية و الدولية.

التحدي الثالث: سياسات الطاقة في الدول المستهلكة.

تسعى الدول المستهلكة للدفاع عن مصالحها و استراتيجياتها من خلال مفاوضاتها في نظامي التجارة و البيئة العالمي إضافة إلى دعمها للأبحاث التقنية ، و لذلك فإن الأوبك قد دعت الدول المستهلكة و حكوماتها إلى تبني سياسات تجارية و مالية و بيئية و سياسات طاقة تتسم بالشفافية و الوضوح و عدم التمييز، لأن الإجراءات التي تعمل على المساس بروح التعاون بين المنتجين و المستهلكين ستؤثر لا محالة في استقرار السوق و أمن الطاقة.

التحدي الرابع: قوانين وعلاقات منظمة التجارة العالمية.

لقد تم التعرض لتجارة البترول في المادة العشرين -استثناءات عامة- من اتفاقية الغات ، إذ تم الإشارة في معرض القيود على صادرات الموارد الطبيعية في الفقرة "ج" فيما يتعلق بتقييد صادرات الموارد الطبيعية بهدف الحفاظ عليها إذا كان هذا مرتبطا بتقييد الاستهلاك المحلي أيضا، فاحتمال أن تؤثر قوانين منظمة التجارة العالمية على الأوبك مما يشكل لها تحديا حقيقيا في تطبيق سياساتها المتعلقة بنظام الحصص و سقف الإنتاج .

2-2- الشركات النفطية العالمية:

منذ اكتشاف النفط ظهرت عدة شركات عالمية متخصصة في هذا المجال، و قد استطاعت هذه الشركات أن تفرض سيطرتها على السوق البترولية آنذاك منها شركة (Exxon) الأمريكية،

Royal dutch shell (هولندا)، شركة Mobil (و.م.أ.)، شركة TEXACO (و.م.أ.)، شركة " British pétroleum (بريطانيا)، شركة Standard oil of california ، شركة Oil gulf (و.م.أ.)، وكانت تعرف هذه الشركات باسم الشقيقات السبع Seven sisters.

وقد كانت هذه الشركات تسيطر على حوالي 80 % من الإنتاج النفطي العالمي وتسيطر على أكثر من 70 % من صناعة النفط العالمية وتمتلك أكثر من 50 % من ناقلات النفط، فقد كانت موارد الثروة النفطية في معظم البلدان المنتجة للنفط خاضعة لسيطرة هذه الشركات مشكلة بذلك أداة استعمار في مجال الصناعة النفطية، كما استطاعت هذه الشركات توقيع اتفاقيات امتياز حصلت بموجبها على حق التنقيب عن البترول في العديد من الدول المنتجة لمدة زمنية طويلة مكنتها من امتلاك سلطات واسعة في تحديد الأسعار ومعدلات الإنتاج والصادرات خاصة قبل ظهور OPEC.

و تبقى هذه الشركات حتى عام 2006¹ تسيطر على نحو 27 مليون برميل يومي من المنتجات النفطية المكررة أي ما يقارب 40 % من الاستهلاك العالمي للنفط، كما تمتلك هذه المجموعات من المصافي ما يمكنها من تكرير أكثر من 16 مليون برميل يوميا لحسابها.

¹ - Annual statistical bulltein, Opec, 2006 at: www.opec.org.

2-3- الدول المنتجة خارج أوبك:

إلى جانب دول الأوبك تساهم مجموعة من الدول بنصيب كبير في إنتاج وتصدير النفط في السوق العالمي، كما تمتلك احتياطات هامة من بينها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ودول الاتحاد السوفياتي سابقا.

الجدول (2-7): إنتاج النفط بمناطق خارج OPEC 2005-2006.

المنظمات والدول	الإنتاج (ألف برميل يومي)		حصة الدولة من الإنتاج العالمي لسنة 2006
	2006	2005	
دول Non opec	35162	35343	43 %
دول OECD	19398	19825	23.3 %
الاتحاد الأوروبي (27 دولة)	2412	2649	2.9 %
دول الاتحاد السوفياتي سابق	12299	11840	15.3 %
الولايات المتحدة الأمريكية	6871	6895	8.0 %
كندا	3147	3041	3.9 %
المكسيك	3683	3760	4.7 %
البرازيل	1809	1715	2.3 %
النرويج	2776	2969	3.3 %
المملكة المتحدة	1636	1809	2.0 %
الصين	3684	3627	4.7 %

Source: BP Stastical review of world energy june 2007 at:www.bp.com.

و حسب معطيات الجدول السابق تتمتع هذه الدول بحصة هامة من إجمالي العرض العالمي، وتحل روسيا المرتبة الثانية في ترتيب منتجي النفط بعد السعودية بنسبة 12.3% خلال سنة 2006.

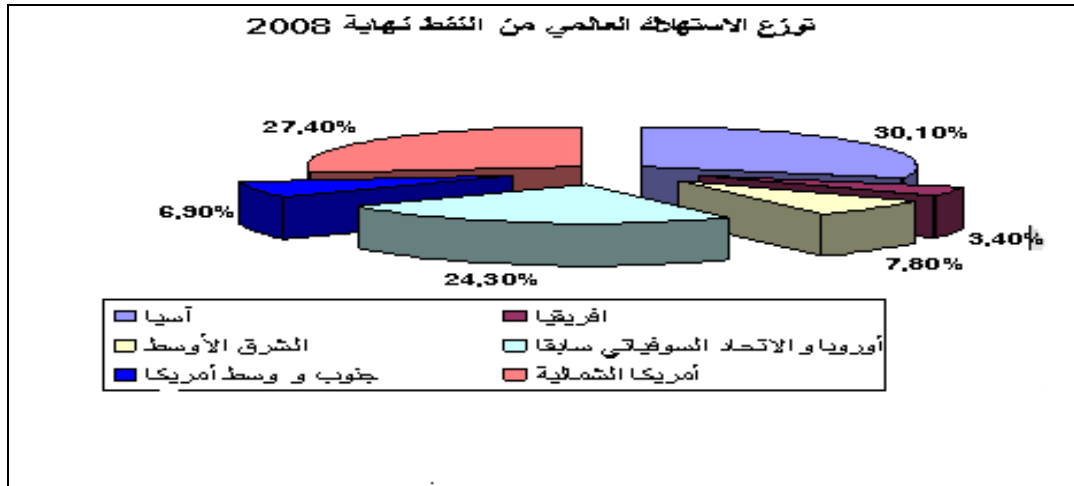
المطلب الثاني: جهة المستهلكين و دورها في تحديد الأسعار.

أولاً: توزيع الاستهلاك العالمي من المحروقات.

1-1- بالنسبة للنفط الخام.

ساهمت معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة و زيادة التصنيع في الدول الصناعية إلى زيادة الاستهلاك العالمي من النفط خاصة مع بروز دول جديدة كالهند و الصين يرتفع فيها معدل الاستهلاك، و وفقاً للجدول رقم (4) من الملاحق الإحصائية نجد أن استهلاك النفط ارتفع من 61731 ألف مليون برميل سنة 1980 إلى 84455 ألف مليون برميل سنة 2008.

و لعل خريطة الاستهلاك العالمي من النفط تختلف تماماً عن سابقتها، إذ تستحوذ الدول الصناعية على أكبر نسب استهلاك مقارنة بدول الشرق الأوسط كما هو موضح. الشكل (2-10): خريطة الاستهلاك العالمي من النفط نهاية 2008.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم(4) من الملاحق الإحصائية.

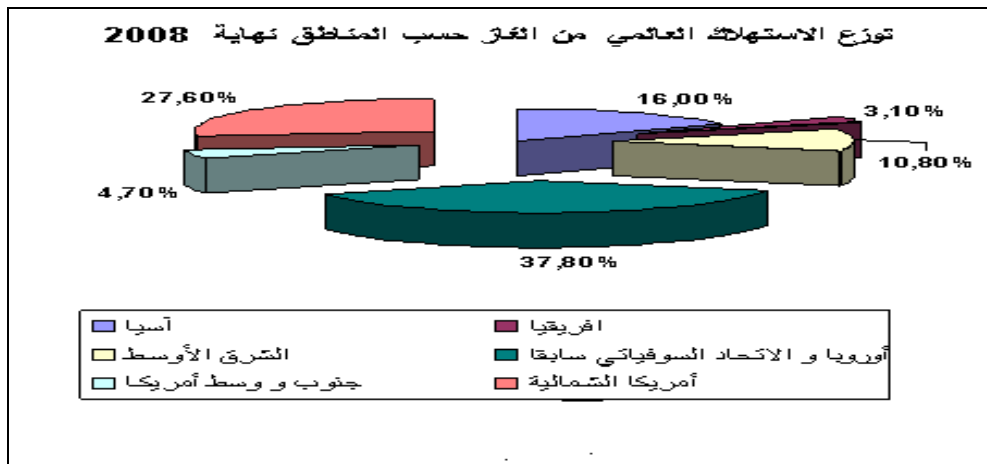
و مع بداية الألفية الجديدة توسع الاستهلاك العالمي من قبل أسواق دول الاقتصاديات الصناعية كالصين التي احتلت المرتبة الثانية في الاستهلاك العالمي بنسبة 9 % و الهند بنسبة 3% كل هذا التوسع كان له الأثر الإيجابي على ارتفاع أسعار النفط ، و من المتوقع أن يبلغ معدل استهلاك جمهورية الصين الشعبية التي تعد أول مستهلك في الدول النامية الآسيوية بحدود 6,1 % خلال الفترة 1999-2020.

1-2- بالنسبة للغاز الطبيعي.

سجل الاستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي معدلات نمو مرتفعة خاصة سنة 1984 بنسبة 8,5 % و ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى تزايد أهميته كمصدر نظيف للطاقة، مما يؤكد أن الغاز الطبيعي يمكن أن يكون سلعة منافسة للنفط في المستقبل و بديلة له في هيكل الاستهلاك العالمي للطاقة.

و قد ارتفع الاستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي من 14485 ترليون متر مكعب سنة 1980 إلى 30187 ترليون متر مكعب سنة 2008 (انظر تطور الاستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي الجدول رقم 5 في الملاحق الإحصائية).

الشكل(2-11): خريطة الاستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي نهاية 2008.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم(5) من الملاحق الإحصائية.

و قد بلغ استهلاك دول منطقة التعاون الاقتصادي تقريبا نصف الاستهلاك العالمي بنسبة 49,7% تأتي الولايات المتحدة في المركز الأول بـ 22% نهاية 2008 تليها روسيا بنسبة 13,9% ثم تأتي بريطانيا و كندا و ألمانيا و اليابان بنسب متفاوتة، و سجلت إفريقيا أضعف نسبة استهلاك من الغاز الطبيعي بـ 3,1% على الرغم من الاحتياطات الموجودة بالجزائر ، ليبيا و نيجيريا ، و لعل السبب في ذلك هو ضعف القطاع الصناعي في هذه المناطق.

ثانيا: المستهلكون و دورهم في التأثير على أسعار البترول.

2-1- الوكالة الدولية للطاقة:

هي منظمة ذات سمة احتكارية تمثل احتكار المستهلك تأسست في 15 أكتوبر 1974 بدعوى من الولايات المتحدة الأمريكية، وتتكون من الأعضاء المؤسسين وهم: الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، كندا، الدانمارك، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، تركيا، السويد، إسبانيا، لوكسمبورج، النرويج، سويسرا، هولندا، بلغاريا و النمسا سنة 1974 ثم انضمت كل من: استراليا (1979)، التشيك (2001)، فنلندا (1992)، فرنسا (1992)، اليونان (1977)، هنغاريا (1997)، سلوفاكيا (2007)، بولندا (2008)، نيوزيلاندا (1977)، جمهورية كوريا (2002) و البرتغال سنة (1981) ليصل عدد أعضاء المنظمة إلى 28 عضو.¹

ونشأت هذه الوكالة بسبب الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 والموقف العربي بخفض الإنتاج وحظر التصدير لبعض الدول التي ساعدت إسرائيل في الحرب ، وتمثل أهداف هذه الوكالة في:²

- 1- تخفيف استهلاك النفط بما يساعد على تنظيم الطلب، واتجاه الأسعار لصالح المستهلكين بسبب احتمال زيادة الإنتاج عن مستوى الاستهلاك، ويتحقق ذلك من خلال التشجيع على استعمال مصادر الطاقة البديلة والإقلال من استهلاك النفط.
- 2- تسعى الوكالة لتكثيف الجهود والاستثمارات في الاستكشاف والتنقيب عن النفط في مناطق جديدة خارج منطقة دول الأوبك خاصة في بحر الشمال وسواحل الولايات الأمريكية واليابان وغيرها على الرغم من ارتفاع هذه التكاليف.
- 3- الإسراع في تطوير مصادر الطاقة البديلة كالتقنية النووية.
- 4- السعي لضم شركات النفط الكبرى والمستقلة في لجنة استشارية بغية الاستفادة من إمكانياتها الفنية و الإدارية الهائلة وخبراتها الطويلة في التعامل مع المنتجين.
- 5- تكوين وتنمية مخزون من النفط بما يكفي استهلاك 90 يوما على الأقل على أساس متوسط الاستهلاك اليومي دون أن تكون بحاجة للاستيراد.³

¹ - www.iea.org

² - Chemseddine chitour, « économie pétrolière », Ecole nationale polytechnique ,1999,P 92.

³ - محمد زاهر السماك، " اقتصاديات النفط"، المكتبة الوطنية بغداد، ط 1980، ص 157-158.

وقد سعت الدول الأعضاء في الوكالة إلى تحقيق هذا الهدف على أرض الواقع ، فمثلا في سنة 1981 استطاعت أمريكا، اليابان، ألمانيا والسويد من تكوين مخزون نفطي يكفيها على التوالي لمدة: 86، 106، 105، 303 يوم، كما استطاعت الوكالة بالتنسيق مع شركات النفط العالمية من إعداد تقارير عن واقع ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتمكين دول هذه الأخيرة من اتخاذ التدابير اللازمة، إذ كشف التقرير أن الارتفاع بنسبة 10 دولار في البرميل يكلف دول OCDE تراجع بـ 0.4 نقطة من النمو.

و قد تضمنت المادة (44) من الاتفاقية المنشأة للوكالة مواد تنص على إقامة علاقات مع الدول المصدرة للنفط ، أما المادة 47 فقد نصت على الالتزام بتبادل المعلومات ووجهات النظر حول العلاقات التي تقيمها كل دولة عضو مع الدول المنتجة للنفط، إلا أن الهدف الأساسي من إنشاء وكالة الطاقة الدولية هو منع أي إجراء من قبل الأوبك باتخاذ النفط كسلاح وأداة للضغط.

المطلب الثالث: التعاون العالمي في مجال الطاقة.

أولاً: ترقية الحوار بين المنتجين و المستهلكين.

بزغت في أكثر من مناسبة فكرة الحوار بين منتجي النفط من جانب و مستهلكيه من جانب آخر، و ترجع فكرة هذا الحوار إلى سنة 1973 أين تم تصحيح أسعار النفط، و كان أول من دعا إلى هذا الحوار فرنسا في يناير 1974 و تطوعت لاستضافته ، و في الجزائر سنة 1975 أعلن وزراء المالية و النفط في دول الأوبك أثناء اجتماعهم موافقتهم على الحوار بشرط أن لا يقتصر على الطاقة وحدها بل يشمل المواد الأولية و التنمية بصفة عامة ، و هكذا بدأ الحوار تحت اسم مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي أو حوار شمال - جنوب سنة 1975 إلى أن أصبح يعرف باسم منتدى الطاقة العالمي سنة 2002، و يمكن أن نستعرض أهم الموضوعات التي دار حولها النقاش في:

- تغلب صفة العولمة على الصناعة النفطية خاصة في مجال التسعير الذي يتحدد بمقتضاه سعر النفط الخام على مستوى العالم، و الذي يتأثر بالتوازن بين العرض و الطلب العالمي على النفط، فلا تكاد تخلو تجارة دولة من بند النفط كصادرات و كواردات

و من هذا المنطلق تتبثق الحاجة إلى التعاون و الاعتماد المتبادل بين منتج النفط و مستهلكيه.

- سيظل النفط من أهم مصادر الطاقة إذ يمثل حوالي 39 % من الاستهلاك العالمي للطاقة و سيظل يحتل المكانة نفسها خلال المستقبل المنظور، و من ثم فالعلاقة بين الدول المصدرة و المستهلكة سوف تظل ممتدة ووثيقة على مدى هذا المستقبل.

- إن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في العالم و ما يتبع ذلك من زيادة الطلب العالمي على النفط سيتطلب بالضرورة استثمار أرصدة متزايدة لتوسيع الطاقة الإنتاجية في صناعة النفط، و لذلك وجب تهيئة المناخ الاستثماري الملائم و تأمين الاستثمارات المطلوبة بإتاحة أكبر قدر ممكن من الشفافية حول الاحتياجات العالمية.

- إن استقرار أسعار النفط في أسواقه العالمية و تلافي التقلبات الغير ضرورية يحقق مصالح المستهلك و المنتج معا، لذلك ينبغي أن تلتزم الدول المستهلكة بكل ما يضمن تحقيق هذا الهدف و عدم عرقلة تحقيقه بممارسة ضغوط سياسية.

- إن حماية و تحسين البيئة صارت قضية عالمية يشارك في الاهتمام بها منتج النفط و مستهلكوه على حد سواء ، إذ ترى الدول الصناعية فرض المزيد من الضرائب على الوقود الأحفوري بما في ذلك النفط و الغاز الطبيعي، بينما ترى الدول المنتجة أن المشتقات النفطية تتحمل ضرائب باهظة في الدول المستهلكة لها.

- إطلاق العديد من الدعوات لمعالجة أمور تهم أطراف معينة كالدعوة إلى الاهتمام بتجارة الغاز الطبيعي و إزالة المعوقات التي تواجهه، و كذلك الدعوى للاستجابة لمتطلبات العولمة بتحرير التجارة العالمية في مصادر الطاقة من مختلف المعوقات، إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على تحمل مسؤوليات متزايدة في مجال الطاقة.

و لعل أهم ما يلاحظ في هذه الحوارات غياب عنصر السعر و توزيع الربح النفطي إضافة إلى غياب مناقشة الضرائب التي تثقل كاهل النفط في الدول الصناعية و المستهلكة له، كما يلاحظ غياب خطط لتبادل المعلومات و الخطط الخاصة بمستقبل الطلب و العرض النفطي و التي تضمن توفير الاستثمار المناسب لتوسيع الطاقة الإنتاجية للنفط دون فائض أو عجز تذبذب معه الأسعار.

ثانيا: التعاون في مجال ترشيد استهلاك الطاقة.

يعتمد ترشيد استهلاك الطاقة على الاستهلاك الأمثل وفق تدابير و أساليب رشيدة في عملية الاستهلاك تجنباً للهدر و توفيراً للتكاليف، مما يؤدي في النهاية إلى إنتاج أكبر قدر من الخدمات مع استعمال نفس الكميات من الطاقة. فالاستخدام العقلاني و الفعال للطاقة في الاستهلاك النهائي يعتبر من الأساليب المهمة للتحكم في الطلب خاصة من جانب الدول الصناعية التي تمتلك التكنولوجيا و التقنية المتطورة و التي تسعى إلى تخفيض استخدام كميات من المحروقات تصل إلى نسب تتراوح بين 20% و 40% من أجل إنتاج نفس الخدمات و لذلك و من أجل تحقيق هذا الهدف يجب إتباع سياسات ترشيد ترتكز على أسس منها:

1- توفير الأطر القانونية و التشريعات لضبط استخدام الطاقة و نوع الآلات الواجب

استعمالها في الصناعة و النقل، و نسب استهلاكها و نوع الطاقة المستخدمة.

2- تقديم تحفيزات و إعانات مالية للمتعاملين خاصة في مجال القطاع العمومي من أجل توجيههم نحو ترشيد استعمال الطاقة.

3- تبادل الخبرات على المستوى الدولي و تقديم المساعدة التكنولوجية في إطار من التعاون يؤدي في النهاية إلى المحافظة على الطاقة.

المطلب الرابع: تجارة النفط العالمية: الرهانات و الآفاق المستقبلية.

أولاً: استهلاك الوقود الأحفوري و مشكلة تلوث البيئة.

إن التحول لطاقة بديلة صديقة للبيئة أصبح مطلباً عالمياً تتادي به كل دول العالم، و لذا ارتفعت أصوات الهيئات الدولية إلى ضرورة التدخل العاجل لوقف التدهور الحاصل في مجال البيئة، و قد تجسدت هذه المطالب فعلياً من خلال التوقيع على عدة اتفاقيات أبرزها اتفاق كيوتو.

فأثناء مؤتمر الأعضاء الثالث المنعقد بكيوتو اليابانية من 1 إلى 11 ديسمبر 1997 و بحضور ممثلي 160 دولة جرى التفاوض بهدف وضع قيود ملزمة على انبعاثات الكربون في الدول المتقدمة، و انتهى المؤتمر باعتماد هذا البرتوكول الذي وضع أهدافاً محددة كمياً لانبعاثات الكربون في الدول المتقدمة و دعا إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيقها خلال الفترة

2008-2012، و يلزم هذا البرتوكول متى أصبح نافذا الدول الصناعية المصنفة تحت الملحق الأول (39 بلد صناعي أو متحول) بتخفيض انبعاثاتها من الكربون بما يتراوح من 5,2% إلى 10% بحلول الفترة 2012 عن مستوى سنة 1990 (سنة الأساس) و تلتزم دول الاتحاد الأوروبي بخفض انبعاثاتها بـ 8%، الولايات الأمريكية بـ 7% كندا بـ 6%، و وضع المؤتمر شروطا في دخول كويتو حيز التنفيذ تمثل في ضرورة مصادقة 55 دولة من الملحق 1 يبلغ حجم انبعاثاتهم نسبة 55% من إجمالي انبعاثات الأعضاء عام 1990، و دخل البرتوكول حيز التنفيذ بتاريخ 16-02-2005 بعد أن صادقت عليه أغلب الدول لتصبح ملزمة بفرض قيود على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون و غازات أخرى و العمل على تخفيضها إلى مستويات محددة في ظل البرتوكول الذي يفتح للدول إمكانية التحول إلى الغاز و الطاقة المتجددة للوصول إلى إبقاء متوسط حرارة الأرض أدفء عما كانت عليه قبل عصر الصناعة.

أما عن الانعكاسات الاقتصادية لبرتوكول كويتو خاصة على الدول المنتجة و المصدرة للنفط، فترى الأوبك أن حجم الخسائر التي ستلحق بها من جراء تطبيق ضريبة الملوث يتحمل الكلفة التي أقرها برتوكول كويتو أنها ستفقد 7% من عائدات النفط من تجارتها النفطية العالمية، و قد صرح السكرتير العام للأوبك أن المنظمة غير قلقة بشأن تطور مصادر طاقة جديدة إذا كانت تعمل على المحافظة على البيئة، بل إن تخوف الأوبك يدور حول المبالغ الاستثمارية الضخمة التي تنفقها بصدد رفع إنتاجها، و ترى الأوبك أن مشكلة الغلاف الجوي لا يمكن مواجهتها بمزيد من ضرائب الطاقة و إنما بإجراء المزيد من الأبحاث العلمية التي توصل لوضع خطط تساهم في تنفيذها كل دول العالم.

ثانيا: آفاق تجارة النفط العالمية في ظل الأزمة المالية العالمية.

أ- آثار الأزمة المالية العالمية على سوق النفط:

شهد عام 2008 أسوأ أزمة مالية عرفها العالم منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وقد ازداد عمق هذه الأزمة في أوت 2007 مع انهيار سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تكن السوق النفطية بمنأى عن التطورات الحاصلة في الاقتصادي العالمي إذ انعكست تلك التطورات بشكل واضح على الطلب العالمي على النفط الذي أخذ

في الانخفاض وعلى أسعار النفط الذي اتجهت إلى الانخفاض أيضا لتصل إلى منعطف لم يسبق له مثيل.

فسوق النفط كغيره من الأسواق ليس بمعزل عن تداعيات الأزمة المالية لأن النفط سلعة شأنه شأن أي سلعة أخرى تتأثر بالتطورات التي تحدث في سوقه، و قد أكدت الأوبك في تقاريرها الشهرية التي تهتم بمراقبة أداء السوق و أسعار و كميات إنتاج النفط و الطاقة بشكل عام على أن أهم الآثار المباشرة للأزمة العالمية تمثلت في تذبذب الطلب العالمي على النفط نتيجة لتراجع أداء الاقتصاد العالمي.

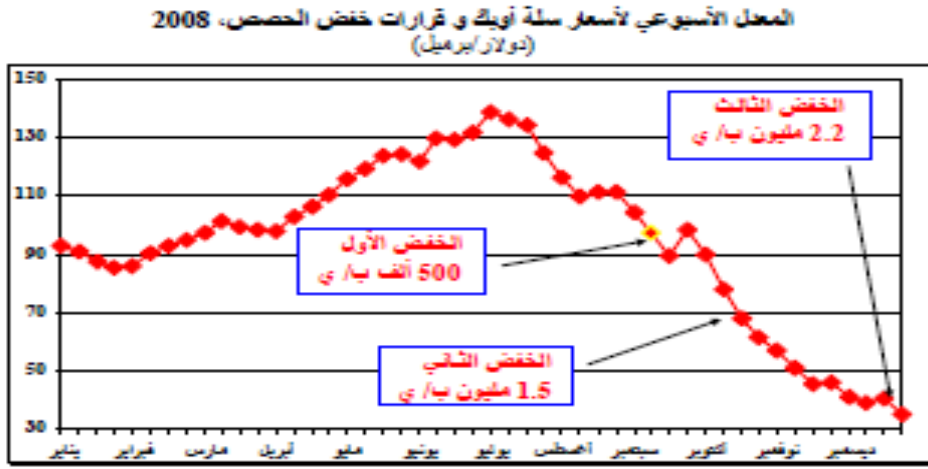
و عموما فإن أبرز ملامح سوق النفط في ظل الأزمة تمثل في:

- شهدت الإمدادات النفطية لدول الأوبك انخفاضا بـ 4.2 مليون برميل نتيجة تقلص الطلب العالمي على النفط الذي تراجع بمقدار 100 مليون برميل أي بمعدل سالب يقدر بـ 0.1 % ، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي الذي بلغ 3.8 % في عام 2008 مقابل 5.0 % عام 2007 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية.¹

- بلغ متوسط أسعار سلة الأوبك ما قيمته 54.55 دولار للبرميل خلال الربع الأول لسنة 2007 لترتفع إلى 64,84 دولار للبرميل خلال الربع الثاني من نفس السنة، ثم 85,19 دولار للبرميل خلال الربع الأخير من نفس السنة، و واصلت الأسعار ارتفاعها سنة 2008 لتبلغ في متوسط الربع الثاني ما يعادل 117,6 دولار للبرميل لتهوي في شهر سبتمبر إلى حدود 96 دولار ثم إلى 38,6 دولار للبرميل في شهر ديسمبر 2008.

¹ -النشرات الشهرية لأسواق النفط، أعداد مختلفة متوفرة على الموقع الإلكتروني www.opec.org

الشكل (2-12): حركة أسعار سلة الأوبك و قرارات خفض الحصص سنة 2008.



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2008 ، مرجع سابق.

ب- آفاق تجارة النفط العالمية:

حسب التقرير الصادر عن أوبك تحت عنوان " توقعات النفط في العالم 2009 " ترى أن يبلغ متوسط النمو الاقتصادي العالمي لعام 2030 سيبلغ نحو 3 % سنويا و سيستأنف نموه بعد عام 2010 ولكن بمعدل سنوي متوسط قدره 2,3% فقط.

أما الطلب العالمي على النفط سيحقق زيادة بنسبة 42% بين 2007-2030، إذ من المتوقع انخفاض الطلب على النفط في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ليصل إلى 45.5 مليون برميل يومي عام 2013، أما الطلب العالمي على النفط فمن المرجح أن يبلغ 106 مليون برميل يومي سنة 2030.

أما جانب العرض فمن المتوقع أن يبلغ إنتاج الأوبك 41 مليون برميل عام 2030 مسجلة بذلك نسبة 48 % من إنتاج النفط العالمي، أما إنتاج النفط خارج أوبك سيرتفع بمقدار 1 مليون برميل خلال 2008-2013.

وبالنسبة للأسعار فإن أوبك تتوقع تشكلها بناء على أساس تكاليف عمليات التنقيب والإنتاج، ولذلك يفترض أن تكون بين 70-100 دولار للبرميل.

و أوضحت الأوبك أن هناك العديد من العوامل قد أخذت بعين الاعتبار أهمها: سياسات الطاقة في الدول المستهلكة خاصة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي ترمي إلى التقليل من التبعية للبتروال الخام وتسعى إلى تحسين مستويات الكفاءة وتغلغل الوقود الحيوي والطاقة المتجددة للحد من الطلب على النفط.¹

و حسب التقرير الصادر عن وكالة الطاقة الدولية عن توقعات السوق النفطية² فإن الطلب العالمي على الطاقة سيرتفع بمعدل 1,6 % سنويا خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2030 مرتفعا بذلك من 11730 مليون طن من النفط أو ما يعادله إلى أكثر من 17010 مليون طن، أي أن الارتفاع الإجمالي سيكون بنسبة 45% ، حيث كان ازدياد الطلب بعد عام 2007 بمعدلات أبطأ مما كان متوقعا نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة من جهة و من جهة أخرى بسبب تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي بسبب الأزمة العالمية.

و ستظل المحروقات تمثل 80 % من خليط الطاقة الأولي في العالم سنة 2030 و سيبقى النفط بمثابة الوقود المسيطر، حيث سترتفع حصة استهلاكه من 7900 مليون طن سنة 2006 إلى حدود الثلثين أو ثلاث أرباع سنة 2030 بالنظر إلى استمرار النمو الاقتصادي القوي للصين و الهند، و سوف يرقى إسهام هذين البلدين في رفع الطلب العالمي على الطاقة الأولية بين 2006 و 2030 إلى ما يتجاوز النصف، و ستساهم بلدان الشرق الأوسط بتلبية 11 % من مجمل الطلب العالمي المتزايد ، أما بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية سترتفع حصتها من الطلب العالمي على الطاقة من 51 % إلى 62 % . و بالنسبة للطلب العالمي على النفط سيرتفع بمعدل 1 % سنويا من 85 مليون برميل يومي سنة 2007 إلى 106 مليون برميل يومي سنة 2030 حيث أن مجمل الزيادة في الطلب العالمي على النفط مصدرها من بلدان خارج منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (الزيادة مصدرها الصين و الهند).

أما الطلب العالمي على الغاز الطبيعي سيرتفع بـ 1,8 % سنويا إذ سترتفع حصته من إجمالي الطلب على الطاقة إلى 22 %، و سيتقدم الطلب العالمي على الفحم الحجري بمعدل 2 % و سترتفع حصته من الطلب الشامل على الطاقة من 26 % سنة 2006 إلى

¹ - world oil outlook 2009 at: www.opec.org

² - world energy outlook 2008 at: www.iea.org

29 % سنة 2030 حيث أن 85 % من الزيادة في الاستهلاك العالمي للفحم راجعة إلى قطاع الكهرباء في الصين و الهند.

أما الطاقة النووية فحصتها من الطلب العالمي على الطاقة الأولية ستتراجع تدريجيا من 6 % حاليا إلى 5 % سنة 2030.

و فيما يتعلق بالزيادة في الإنتاج العالمي على النفط فمن المتوقع أن تأتي معظم الزيادة من بلدان الأوبك، إذ سترتفع الحصة الجماعية لهذه البلدان من 44 % سنة 2007 إلى 51 % سنة 2030، و ستبقى السعودية هي المنتج الأكبر في العالم و سيقفز إنتاجها من 10,2 مليون برميل يومي سنة 2007 إلى 15,6 مليون برميل يومي سنة 2030 ، و من المتوقع أيضا أن يصبح إنتاج الغاز الطبيعي أكثر تركزا في المناطق الأكثر غنى بالموارد فحوالي 46 % من النمو المتوقع للإنتاج العالمي من الغاز في حقبة 2006-2030 مصدره الشرق الأوسط، و من المتوقع أن يناهز إنتاجه ترليون من الأمتار المكعبة في موعد لا يتجاوز سنة 2030.

أما عن تقديرات الاحتياطات الباقية من النفط إذ تتراوح ما بين 1,2 و 1,3 ترليون برميل، و هذه الكمية كافية لتزويد العالم بالنفط مدة 40 سنة بمعدلات الاستهلاك الحالية، و بالنسبة للغاز الطبيعي فالاحتياطي الباقي يرقى إلى 180 ترليون متر مكعب أي ما يساوي 60 سنة بمعدلات الاستهلاك الحالية.

خاتمة الفصل

تتميز السوق النفطية بعدم الاستقرار نتيجة لخضوعها لتضارب مصالح مختلف الفاعلين فيها، و لعل هذا ما نلمحه من خلال الأزمات المتتالية التي مرت بها و التي انعكست تارة بالإيجاب و تارة أخرى بالسلب على مختلف اقتصاديات دول العالم. و تعتبر سنة 1973 بمثابة منعرج تاريخي في الصناعة النفطية فقد كانت نهاية عصر النفط الرخيص و بداية عصر جديد تمتلك فيه الدول المنتجة و المصدرة للبترول الحق في تولي زمام التصحيح سعري و إعطاء ثرواتها النفطية العالية الجودة قيمتها الحقيقية، و إنهاء عصر احتكار الشركات النفطية لحق التسعير دون مراعاة مصالح هذه الدول التي تعتبر البترول مصدرا رئيسيا في تكوين مواردها المالية. و سوق النفط كغيره من الأسواق لم يكن بمنأى عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تذبذب الطلب العالمي على النفط ، فتهافت أسعار البترول بعد بلوغها مستويات قياسية كل ذلك أثر سلبا على العوائد النفطية للدول العربية خاصة تلك التي يشكل النفط موردها الأساسي مثل الجزائر.

مقدمة الفصل

يعتبر قطاع المحروقات المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري، فهو يمثل ثلث الناتج الإجمالي للبلد و يمدّه بثلاثي موارد ميزانيتها العامة و يهيمن على قطاع التجارة الخارجية بنسبة 98%، و قد تفتنت الجزائر منذ الاستقلال لمدى أهمية النفط في التطور الاقتصادي و تحقيق الرفاه الاجتماعي، فقامت بتبني إستراتيجية شاملة لاستغلاله في تحقيق التنمية الشاملة التي لم يكن من الممكن مباشرتها دون فرض السيطرة على ثرواتها النفطية و استثمارها بفعالية، و يعتبر الدولار الأمريكي العملة الأساسية التي تتم بها أغلب المعاملات البترولية، و بالتالي فإن التقلبات التي يشهدها أمام العملات الرئيسية الأخرى سيكون لها تأثيرا مباشرا على الاقتصاد الجزائري، فالجزائر تتلقى مبيعات نفطها بالدولار الأمريكي في مقابل أنها تستورد أغلب منتجاتها من منطقة الأورو، ما يجعلها تتكبد خسائر كبيرة خاصة عند انخفاضه مقابل العملات الرئيسية أهمها الأورو.

و تناولنا في هذا الفصل العوائد النفطية بين ما يشهده الدولار (باعتباره عملة تسعير النفط) من تقلبات و بين ما يمثله الأورو من تحدي، تناولنا في المبحث الأول مكانة الدولار الأمريكي في الاقتصاد العالمي ، إذ تطرقنا إلى أهم العوامل التي جعلته عملة تسعيرية للبترول و الوضع الحالي الذي يعيشه في ظل الأزمة المالية العالمية، و تحدي العملات القوية له خاصة الأورو، إضافة إلى أهم تأثيرات تقلبات الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي عامة، أما المبحث الثاني تناولنا قطاع المحروقات في الجزائر منذ اكتشاف النفط مرورا بالإمكانيات التي تملكها الجزائر من المحروقات و جودتها و مكانتها أمام منافسيها، و الفوائض النفطية ، أشكال استثمارها، المخاطر و مشكلة تآكل الربح البترولي ، أما في المبحث الثالث تطرقنا لأثر تقلبات الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري عامة و العوائد النفطية خاصة تأثيره على القوة الشرائية للعوائد النفطية الجزائرية، ثم تناولنا تحديات الاقتصاد الجزائري و آفاق القضاء على التبعية للبترول.

المبحث الأول: مكانة الدولار في الاقتصاد العالمي.

لقد ظل الدولار الأمريكي ولفترة زمنية معينة العملة الدولية المهيمنة والمسيطرة على الاقتصاد العالمي، و قد اتسع استعماله منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وجاء نظام بريتين وودز سنة 1944 ليعمق تداول الدولار عالميا حيث أصبح أداة لتسديد الجزء الأعظم من الصفقات الدولية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للدولار الأمريكي.

أولا: تحليل التطور التاريخي للدولار الأمريكي خلال الفترة (1945 - 1971).

إن كلمة الدولار DOLLAR هي تحريف باللغة الانجليزية لكلمة Thaler (تالير) و هي عملة نمساوية قديمة من الفضة، وقد شغلت هذه العملة مكانة متميزة منذ صكها في بومبا عام 1519، ومع ظهور القانون المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية تم لأول مرة إصدار عملة ورقية نقدية موحدة الصفات في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية وهي الدولار، والتي أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية عملة عالمية تتمتع بقوة اقتصادية كبيرة وأصبحت أكثر رواجاً وتداولاً في جميع أنحاء العالم.¹

فخلال الفترة (1945-1950) تدفقت المساعدات الأمريكية إلى أوروبا في إطار خطة مارشال، و قد سادت حالة من ندرة الدولار لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت المصدر الوحيد للسلع الاستهلاكية والرأسمالية، و قد سمح صندوق النقد الدولي بتخفيض لبعض العملات الأوروبية مقابل الدولار من أجل دعم نمو صادرات هذه البلدان، كما سمح لها بإعادة تكوين احتياطياتها بالدولار والذهب، وقد شهد ميزان المدفوعات الأمريكي عجزاً مستمراً سببه تزايد الإنفاق العسكري وارتفاع المساعدات والقروض الخاصة، كما أن الثقة المتناهية بالدولار جعلت المصارف المركزية تقدم على اكتناز النقد الأمريكي دون أن تقوم بتحويله إلى ذهب.

¹ - هشام متولي "الدولار تاريخ النظام النقدي الدولي 1945 - 1977"، دار طلاس للدراسات والنشر 1985، ص 39.

وبدءاً من عام 1958 تدهور ميزان المدفوعات الأمريكي بمتوسط 3 مليارات دولار في السنة بسبب الخروج الكثيف لرؤوس الأموال الخاصة إلى أوروبا للبحث عن معدلات مردودية مرتفعة، و قد لاحظت البنوك المركزية أن نسبة الدولار في احتياطياتها أصبحت ترتفع أكثر فأكثر مقابل تقلص نسبي للذهب النقدي في تكوين الاحتياطيات، ما دفع بالبنوك المركزية إلى تحويل جزء من احتياطياتها بالدولار إلى ذهب ما أدى إلى انخفاض المخزون الذهبي للولايات المتحدة الأمريكية من 70% عام 1948 إلى 28% عام 1971 مما أدى إلى ازدياد الشكوك حول إمكانية أمريكا لإبدال كل الأرصدة بالذهب، وتسبب ذلك الوضع في ضعف الثقة بالدولار، وبتاريخ 15 أوت 1971 أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون عن تعليق قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وتخفيض قيمته بنسبة 8%¹.

ثانياً: تحليل التطور التاريخي للدولار الأمريكي خلال الفترة 1973 – 2009.

أدى إعلان الرئيس الأمريكي لوقف تحويل الدولار إلى ذهب إلى حدوث تقلبات كبيرة في أسعار صرف العملات الدولية مما أثر سلباً على الأداء التجاري العالمي، و أدى ذلك إلى عدم استقرار في الأسواق والسياسات النقدية والمالية داخل كل دولة، ففي 18 ديسمبر 1971 عقدت اتفاقية سميثونيان و تم تخفيض الدولار مقابل الذهب و ارتفع سعر أوقية الذهب من 35 دولار إلى 38 دولار، و قد سعت الدول الرئيسية من خلال هذه الاتفاقية إلى البحث عن استقرار في أسعار صرف العملات، فتم تخفيض قيمة الدولار بالنسبة للذهب بنسبة 7,89% و رفع قيمة الفرنك السويسري بـ 7%، وجعل هوامش تقلب أسعار العملات أكثر اتساعاً بنسبة تصل إلى 2,25% بعد أن حددتها اتفاقية بريتن وودز بـ 1% فوق أو دون معدل التكافؤ بالنسبة للذهب أو الدولار، إلا أن هذه الاتفاقية فشلت في محاولة إعادة تأسيس نظام سعر صرف ثابت، حيث أن تزايد العجز في الميزان التجاري الأمريكي وتسرب معلومات عن إمكانية تخفيض الدولار أدى إلى نشوب الأزمة النقدية خلال شهري فيفري ومارس 1973 نتيجة البيع الكثيف للدولار الأمريكي، وخلال المؤتمر النقدي المنعقد في باريس بتاريخ 16-03-1973 تقرر تعويم العملات الأوروبية

¹ - المرجع السابق، ص 60.

وإعفاء بنوكها المركزية من دعم الدولار مع الاحتفاظ بإمكانية التدخل إذا ما رأيت ضرورة لذلك في حال المضاربة على الدولار.¹

وفي عام 1973 شهد العالم أزمة نفطية تمثلت في تخفيض دول الأوبك للمعروض النفطي و رفع أسعار النفط من جانب واحد، في المقابل شهدت قيمة الدولار الأمريكي تدني خلال فترة 1973-1978 بالنسبة للعملة الرئيسية الأخرى، فقد شهد الدولار الأمريكي تخفيضا ثان سنة 1973 بنسبة 10 %، وعرفت الولايات المتحدة خروجاً كبيراً لرؤوس الأموال ، وتتلخص أهم أسباب أزمة الدولار في العجز الكبير في ميزان المدفوعات الأمريكي وحصول ندرة في الذهب نتيجة لتحويل معظم الدول لأرصدها الدولارية إلى ذهب، إضافة إلى تحقيق ألمانيا فائضا تجاريا بسبب دخول رؤوس الأموال والذهب تجاهها ما أدى إلى ارتفاع المارك الألماني ، كل ذلك أضعف مركز الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على الجزء الأكبر من التجارة الدولية.

وفي عام 1976 تم التصديق على اتفاقية جامايكا والتي تم بموجبها تعديل المادة الرابعة من اتفاقية بريتين وودز ، وأهم ما جاءت به هذه الاتفاقية تمثل في حرية الدول الأعضاء في اختيار ما تشاء من نظم الصرف بما في ذلك التعويم ، كما تستطيع هذه الدول أن تنسب قيمة عملتها إلى حقوق السحب الخاصة أو إلى عملات أخرى أو أن تعوم عملتها في سوق الصرف، كما تقرر أيضا من خلال هذه الاتفاقية أن تصبح وحدات حقوق السحب الخاصة هي الأصول الاحتياطية الأساسية في نظام النقد الدولي ، و بالرغم من ذلك لم تستطع اتفاقية جامايكا منع تزايد العجز في الموازنة العامة و ميزان المعاملات الجارية للولايات المتحدة، وقد تسبب ذلك في إغراق العالم بالدولارات لسد هذا العجز، و قد استمر الدولار في القيام بدوره كعملة احتياط.

و خلال النصف الأول من حقبة الثمانيات ارتفع الدولار الأمريكي بشكل غير عادي، إذ وصل سعر صرفه في فيفري 1985 ما يقارب 3.47 دوتش مارك و 10.61 فرنك فرنسي بعد أن كان سنة 1979 يعادل 1.7 دوتش مارك و 4 فرنكات فرنسية، وخلال فترة

¹ - محمود يونس ، "اقتصاديات دولية" ، الدار الجامعية، ط2007 ، ص358.

(1980-1985) ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية بنسبة 50% بالقيمة الاسمية بسبب ارتفاع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغت سنة 1981 ما يقارب 15,9% ، 10,4% سنة 1984 و 8% سنة 1985 مما أدى إلى جذب الاستثمارات في الأدوات المالية الأمريكية، فارتفع الطلب على الدولار فارتفعت قيمته.

غير أن الارتفاع الذي عرفه الدولار خلال هذه الفترة لم يدم طويلا ، إذ بدأ الدولار بالانخفاض منذ مارس 1985 بتوقيع اتفاقية بلازا في 22 سبتمبر 1985، حيث وقع وزراء مالية الدول الصناعية الخمس الكبرى (G5) (أمريكا، ألمانيا الغربية، فرنسا، بريطانيا واليابان) بفندق بلازا نيويورك هذه الاتفاقية ، إذ يتم بموجبها التدخل في سوق الصرف لتخفيض قيمة الدولار عن طريق رفع قيم العملات الخاصة بالدول الصناعية اتجاه الدولار وإتباع الأساليب الكفيلة بتحقيق هذا الغرض.¹

وكنتيجة لانخفاض أسعار الفائدة في أمريكا وبلوغ المعروض النقدي مستويات عليا خاصة سنة 1985 و 1986 أدى ذلك كله إلى حدوث انخفاض قيمة الدولار استمرت إلى غاية 1988، حين أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على رفع معدلات الفائدة مما أتاح تصحيحا محدودا للدولار استمر إلى غاية منتصف عام 1989.

و منذ عام 1991 وحتى سنة 1994 تراجع الدولار الأمريكي مقابل المارك الألماني والين الياباني، وبلغ هذا التراجع أقصاه عام 1995 حيث وصل الدولار إلى 80.15 ين ياباني ، و ببداية الألفية² عرف الدولار مستويات منخفضة أمام العملات الأخرى خاصة أمام الأورو، و بدا ذلك واضحا منذ سنة 2002 أين انخفض الدولار بنسبة 5,3% مقابل الأورو و 4% أمام الإسترليني ليشهد هبوطا أكثر عام 2003 بنسبة 15.9% مقابل الأورو و 7.5% مقابل الإسترليني، و في سنة 2004 واصل الدولار في الانخفاض حيث بلغ ما قيمته 0,80 أورو لينخفض إلى 0,79 أورو سنة 2005، و في سنة 2008 بلغ

1- Philippe d'arvisenet , J. pierre petit, « échange et économie international », CFPB-Banque Editeur, Paris 1997 , P90.

2 - www.aljazeera.net/nr/exerces/9e085161-Ec4c-4Edb

سعر صرف الأورو 1,47 دولار أمريكي ثم إلى 1,46 دولار أمريكي في ديسمبر 2009.

المطلب الثاني: الدول المحوري للدولار عالميا.

أولا: الدولار الأمريكي وعوامل استخدام العملة دوليا.

لا شك أن الدولار الأمريكي يتمتع بقوة اقتصادية كبيرة جعلت منه العملة الأكثر تداولاً و رواجاً في جميع أنحاء العالم، فالمكانة التي بلغها الدولار تعكس تمتعه بمزايا و توفره على شروط على غرار أي عملة دولية، ولا تختلف الخصائص التي تتميز بها العملة في النظام النقدي الدولي عن خصائص العملة المحلية، إذ تبين مبادئ الاقتصاد أن النقود تؤدي ثلاث وظائف أساسية، فهي تستعمل كوسيط للتبادل، مخزن لقيمة و وحدة للحساب.

فمن حيث استخدام العملة الدولية كوسيط للتبادل نجدها تتمتع بنفس خصائص استخدام العملة محلياً، فالمبادلات بين الأطراف من أقطار مختلفة بعملة واحدة لا يتم إلا بالاتفاق على عملة للتسوية، و هذا إما باختيار عملة أحد البلدين أو عملة ثالثة تستعمل وسيط بينهما.

أما استعمالها كوحدة للحساب فيكون لتحديد قيمة السلع و الخدمات محل التبادل و تحديد الفوائير السلعية، و تستخدم العملة لتحديد تعادل سعر الصرف، و تعتبر النقود كمستودع للقيمة مثلاً عند الاستثمار خاصة في السوق المالي، حيث يتم اختيار الأصول المالية بالعملة الدولية لغير المقيمين، و تستخدمها البنوك المركزية كاحتياطي للصرف و كمقابل للعملة المحلية، و تختلف العملة المحلية عن العملة الدولية في كون الأولى لا تعطي لصاحبها الخيار في حرية قبول التعامل بها داخل إقليم الدولة الواحدة، بينما في المعاملات الدولية لا بد من اختيار العملة المستعملة لتسوية المبادلات و يكون ذلك بالتفاوض بين الطرفين أو يمكن الاتفاق على استخدام عملة ثالثة حسب قوانين السوق.¹

¹ - جورج تافلاس، "الإستخدام الدولي للدولار الأمريكي و الأورو"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 02 سنة 1998، ص

و تمنح العملة الدولية مزايا اقتصادية و سياسية للدولة التي تصدرها كتخفيض الرسوم على سلع بلد العملة الدولية، و فسخ المجال لها للقيام بمبادرات دبلوماسية أو عسكرية خارج حدودها، و عموما تتمثل أهم العوامل التي تستوجب استخدام العملة دوليا في النقاط التالية:

1- توفر الثقة في قيمة العملة: إذ يجب أن تتوفر الثقة في أداء التضخم في البلد المصدر للعملة، كما يجب أن تكون لها قيمة مستقرة حتى تكون وحدة للحساب ووحدة للتبادل. فالتضخم المتغير والمرتفع يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف ، وفي هذا الإطار كان أداء التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية أفضل مقارنة بأدائه في البلدان الصناعية الكبرى منذ الأخذ بأسعار الصرف المعمومة سنة 1973.¹

2- ضرورة توفر الثقة في الاستقرار السياسي لحكومات البلد المصدر للعملة: تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية مثلا باستقرار سياسي كبير في ظل عدم تجرؤ أي دولة على الاعتداء عليها، وغياب النزاعات الداخلية وحركات التحرر ما عدا أحداث 11 سبتمبر والتي اعتبرت أحد العوامل التي بدأت في هز عرش الدولار الأمريكي على المستوى الدولي.

3- الخصائص الاقتصادية للبلد المصدر للعملة كحصة البلد في التجارة العالمية، حجم اقتصاده.

4- تتوفر البلد المصدر للعملة على أسواق مالية متحررة و واسعة - تملك مجموعة كبيرة من الأدوات المالية- وعميقة - لها أسواق ثانوية ومنتطورة -.

ثانيا: المكانة الدولية للدولار الأمريكي.

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية من تولي القيادة الاقتصادية العالمية بسبب تظافر مجموعة من العوامل تمثلت في:

1- تميز الاقتصاد الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية باحتفاظه بمعظم هيكله الاقتصادي سليمة دون تدمير، إضافة إلى تمتعه بثروات هائلة من الموارد الطبيعية و الزراعية.

¹ - المرجع السابق ص 48.

2- انفراد الدولار الأمريكي بالقيام بدور العملة الدولية ليحل محل نظام الذهب في النظام النقدي الدولي باتفاقية بريتن وودز عام 1944، و بذلك استطاع أن يتحكم في السيولة الدولية.

3- أدى امتلاك الاقتصاد الأمريكي للقوة الاقتصادية و السيولة النقدية إلى تشكيل الصندوق النقد الدولي و البنك العالمي للإنشاء و التعمير كمؤسستين دولتين تسيطران على النظام الدولي، حيث تمتلك فيهما الولايات المتحدة قوة التأثير على القرارات الصادرة عنهما بقوة أصواتها (حق الفيتو).

4- ارتفاع معدلات الادخار و الاستثمار إضافة إلى التفوق التكنولوجي، كل ذلك جعل الولايات المتحدة أكبر مصدر لرؤوس الأموال.

5- كانت الولايات المتحدة أغنى دولة في العالم، ففي سنة 1950 وصل ناتجها القومي الإجمالي أكثر من 50% عن مثيله في كندا و ثلاث أمثال نظيره في بريطانيا و أربعة أمثال نظيره في ألمانيا الغربية و بمقدار خمس عشر مثيله في اليابان.

إلا أنه ومع بداية السبعينات و خلال عقد الثمانينات و النصف الأول من التسعينات بدأت تظهر مؤشرات و دلالات تنبؤ بأن الاقتصاد الأمريكي سيتراجع دوره في النظام الاقتصادي العالمي الجديد خلال القرن الحالي، و ظهرت عوامل ضعف في الاقتصاد الأمريكي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر تمثلت في:¹

1- زيادة معدلات البطالة: أدت أحداث 11 سبتمبر إلى زيادة نسبة البطالة إلى نحو 4.5%، حيث وصل عدد من فقدوا مناصب عملهم إلى نحو 700 ألف فرد خلال شهري أكتوبر و نوفمبر اللذان تليا الأحداث فانخفض الاستهلاك و الإنتاج إلى أدنى مستوياته.

2- انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي إزاء الأورو و الفرنك السويسري و الين الياباني إلى أدنى مستوى له بعد الهجمات، ما أدى إلى تصاعد حدة القلق إزاء أداء الاقتصاد الأمريكي.

¹- عبد المطلب عبد المجيد، "النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر"، مجموعة النيل العربية، طبعة 2003، ص 167.

3- ارتفاع حجم الخسائر التي تكبدتها البورصة من جراء التوقف عن العمل لمدة أسبوع تقريبا، حيث وصلت خسارتها إلى نحو 4 مليارات دولار، إضافة إلى انخفاض مؤشرات البورصة (انخفض مؤشر الداوجونز للشركات الصناعية بنسبة 7%) بالرغم إجراءات بنك الاحتياطي الأمريكي بخفض سعر الفائدة لمحاولة دعم الثقة في أسواق المال العالمية.

4- تدهور الناتج الإجمالي في الولايات المتحدة بنسبة 1.1% خلال شهر أكتوبر 2001 وهي أعلى نسبة تدهور منذ سنة 1990 ، كما تأثر قطاع السياحة، الطيران و تعرضت كبرى الشركات لأزمات مالية.

و لقد شكلت أحداث 11 سبتمبر في مجموعها معالم أزمة للاقتصاد الأمريكي في بداية الألفية الثالثة، فمنذ سنة 2002 شهد الدولار الأمريكي انخفاضات متتالية أمام العملات الرئيسية إذ فقد بين 2002-2004 ما يقارب 20% من قيمته أمام الأورو ما يجعل واقع الدولار نتاج تضافر عوامل عديدة متشابكة و معقدة.

المطلب الثالث: أسباب الانخفاض في قيمة الدولار الأمريكي.

أولا: الأسباب الداخلية لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي.

إن الانخفاض المتتالي للدولار منذ 2002 راجع لعدة أسباب داخلية تتمثل في:

1- عجز الميزانية العامة : أدت السياسة الخارجية المنتهجة من الإدارة الأمريكية إلى إجهاد الاقتصاد الأمريكي من حيث هياكله و استنزاف موارده من خلال الإنفاق على الحروب و سباق التسلح النووي و سباق الفضاء، فأصبح الاقتصاد الأمريكي يعاني من اختلالات هيكلية انعكست بصورة واضحة في تزايد العجز في الميزانية العامة ، فخلال سنة 2003¹ بلغت قيمة العجز في الميزانية العامة الأمريكية ما قيمته 377,6 مليار دولار لترتفع سنة 2003 إلى 412,7 مليار دولار بسبب الحرب على العراق و ارتفاع نفقات التسلح، لتشهد تراجعا ملحوظا سنة 2006 إلى 248,2 مليار دولار ثم 160.7 مليار دولار سنة 2007.

¹ - www.cbo.gov (Congressional Budget Office, Office of Management and Budget).

2- عجز ميزان المدفوعات الأمريكي: يعاني ميزان المدفوعات الأمريكي من تدهور نتيجة لارتفاع مستوى الاستهلاك المحلي من السلع المستوردة خاصة من الأسواق الآسيوية، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط كل ذلك أدى إلى تدهور الميزان التجاري الأمريكي، غير أن ذلك يقابله نسبة كبيرة من التحويلات الرأسمالية على شكل استثمارات مباشرة أو مالية في أسواق الأسهم أو في أدوات الخزانة الأمريكية، و استمرار العجز يؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي.

3- ارتفاع حجم المديونية: أدت العجوزات المالية للميزانية الأمريكية إلى زيادة حجم الديون بهدف سد العجز القائم، فقد بلغ حجم الدين الأمريكي حوالي 6.22 ترليون دولار سنة 2002 ليرتفع سنة 2005 إلى 7,93 ترليون دولار ثم إلى 9.01 ترليون دولار سنة 2007.

4- انخفاض أسعار الفائدة: أدى التراجع في سعر الفائدة إلى التراجع في قيمة الدولار الأمر الذي جعل المستثمرون يجدون عائدا أفضل لاستثماراتهم خارج الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في الأسواق الأوروبية.

ثانيا: أسباب ضعف دولية.

استطاعت إدارة كلينتون أن تعمل على جذب تدفقات ضخمة من رأسمال الدولي بلغت 2300 مليار دولار من عام 1991 إلى عام 2000، لكن بعد سنة 2001 انخفض الرأسمال الدولي المتدفق إلى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب انخفاض معدلات الفائدة الأمريكية مما أدى إلى ضغوط إضافية على الدولار الأمريكي .

و لعل الدور الذي تلعبه الصين خاصة في ممارستها لضغوط على الدولار من خلال تدخلاتها في سوق الصرف لمحاولة منع عملتها من الارتفاع مخافة على تنافسية صادراتها، و يقدر حجم التدخل الصيني في سوق الصرف من 10 إلى 15 مليار دولار شهريا و تقدر احتياطياتها الدولارية سنة 2007 بـ 1,5 ترليون دولار أمريكي.

و لعل تدخلات الصين في سوق الصرف شجعت تدخلات البنوك المركزية الآسيوية خاصة اليابانية في سوق الصرف بهدف دعم منافسة الصادرات اليابانية، و جلب الاستثمارات المباشرة الأجنبية بصفة خاصة اليابانية بشراء الدولار للحفاظ على الين عند مستويات منخفضة.

المطلب الرابع: الأورو ينافس الدولار الأمريكي.

أولاً: ميلاد العملة الأوروبية الموحدة.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت فكرة إقامة نوع من الاتحاد بين بعض الدول الأوروبية بالتبلور لمنع حدوث أية حروب أو دمار كبير كالذي عانت منه أوروبا في تلك الفترة، و قد تم طرح هذه الفكرة منذ سنة 1950، ورأت الدول الأوروبية ضرورة تحقيق درجة معينة من التقارب الاقتصادي في الأداء بين الأعضاء كشرط أساسي لتحقيق الوحدة النقدية، وحددت اتفاقية ماستريخت الموقعة سنة 1992 والتي دخلت حيز التنفيذ في 01 نوفمبر 1993 الشروط التي يجب إستفاؤها من جانب الدول التي ترغب في الانضمام للوحدة حرصاً على قوة العملة.¹

وتتلخص أهم بنود الاتفاقية فيما يلي:²

- 1- أن لا يتجاوز نسبة العجز السنوي للموازنة العامة 3 % من الناتج المحلي الخام.
- 2- أن لا يتجاوز نسبة الدين العام 60 % من الناتج المحلي الخام.
- 3- أن لا يتجاوز نسبة التضخم 1.5 % فوق متوسط معدل التضخم في أفضل ثلاث دول تتمتع باستقرار الأسعار في الاتحاد.
- 4- أن لا يتجاوز معدل الفائدة طويل الأجل أكثر من 2 % عن مثيله في الدول الثلاث السابق المشار إليها.
- 5- على الدول المشاركة في العملة الجديدة أن تكون قد انضمت إلى نظام سعر الصرف الأوروبي قبل سنتين على الأقل، وظلت نسبة تقلب عملتها في إطار الهامش المنصوص عليه دون أية انحرافات.

¹- صلاح الدين حسن السيسي، "الاتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة ، اليورو - السوق العربية المشتركة الواقع والطموح"، عالم الكتب ط2003، ص 12-13.

²- قدي عبد المجيد، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سابق، ص 56.

وقد مرت عملية إنشاء العملة الموحدة بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى: (1990 - 1993).

تمثل الهدف الأساسي من هذه المرحلة في زيادة التعاون الاقتصادي والمالي بين الدول الأعضاء، وتوفير الحرية الكاملة لانتقال رؤوس الأموال من أجل تحقيق تقارب في السياسات الاقتصادية و النقدية فيما بين هذه الدول، إضافة إلى تجنب حدوث عجز كبير في الموازنة العامة لأي دولة من دول الاتحاد، حيث تقوم اللجنة الأوروبية بمتابعة التطورات الحاصلة في الموازنات العامة للدول الأعضاء باستخدام معايير محددة، كما تضمنت هذه المرحلة البدء بتشكيل المؤسسات المشتركة أهمها المصرف المركزي الأوروبي الذي يتولى مهمة إصدار العملة و مراقبتها.

المرحلة الثانية: (1994 - 1998).

تمثل هذه الفترة مرحلة انتقالية يتم خلالها اتخاذ الإجراءات التنظيمية من قبل المؤسسات القانونية الكفيلة ببدء اعتماد الأورو عملة رسمية ، ومن جملة ما انطوى عليه ذلك تأسيس مؤسسة النقد الأوروبية التي تحولت قبل نهاية 1998 إلى المصرف المركزي الأوروبي، كما تم خلال هذه الفترة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق معايير معاهدة ماستريخت الخاصة بشروط الانضمام إلى نادي الأورو.

المرحلة الثالثة: (1999 - 2002) .

شهدت هذه المرحلة بداية إطلاق الأورو في 01-01-1999* والشروع في تداوله في شكل صكوك وبطاقات ائتمانية إلى غاية إنزاله في الأسواق كأوراق وقطع ابتداء من الفاتح يناير 2002، وتم تحديد الأورو مقابل كل عملة من عملات البلدان الأوروبية التي وافقت على اعتماده.

وتتمتع العملة الأوروبية الموحدة بعدة مزايا تستفيد منها دول منطقة الأورو مما يشجع استخدامها في المعاملات الدولية كاختفاء تكاليف ومخاطر الصرف والوضوح الأكثر في الأسعار، إضافة إلى سهولة نقل رأس المال ومنع حملات المضاربة على الأقل بين عملات المجموعة بعضها البعض، إلا أنها طبعا لا تخلو من عيوب ومخاطر متعلقة

*- اعتمده الدول التالية: بلجيكا، ألمانيا ، فلندا، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النمسا، البرتغال، إسبانيا.

أساسا بالشروط التي يفرضها المصرف المركزي الأوروبي من قيود فيما يخص المحافظة على استقرار الأسعار، هذا إلى جانب مخاطر الصدمات التي يمكن أن تتعرض لها دول الاتحاد خاصة إذا كانت العمليات داخلية تؤثر على قيمة العملة مما قد يحدث هبوط مفاجئ في الاستثمارات.

ثانيا: الأورو والبحث عن الدور الدولي.

سيطر الدولار الأمريكي لمدة تفوق نصف القرن على النظام النقدي الدولي، إذ تحتفظ به البنوك المركزية كعملة لاحتياطياتها بحوالي 60 % من احتياطيات العالم ، إلا أن ظهور الأورو والاستقرار الذي يتمتع به جعله يلعب دورا مهما في معالم النظام النقدي الدولي الجديد ، وقد تم اعتماده كمستودع القيمة وعملة لاحتياطيات البنوك المركزية وأصبح وسيلة لتقديم القروض والمنح ووسيلة لعقد الصفقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول العالم، واحتل وزنا أكبرا من الدولار الأمريكي في احتياطيات الدول لما يتمتع به من استقرار و أصبح المنافس الأول للدولار الأمريكي.¹

و قد تراجع استخدام الدولار نسبيا بمجرد إطلاق الأورو لأن الدول الأوروبية التي كانت تستخدم العملة الأمريكية في بعض مبادلاتها التجارية البينية أصبحت مجبرة على تسويتها بالأورو، هذا ما سيؤدي إلى زيادة الطلب على الأورو خاصة من طرف الدول التي تعتبر الاتحاد الأوروبي شريكها الأول مثل دول شرق آسيا والدول العربية ومعظم الدول الإفريقية، كما تشير البيانات المتاحة أن الأورو هو أهم عملة في إصدار قوانين التجارة في منطقة الأورو والبلدان غير المنظمة إلى منطقة الأورو في أوروبا، لكنه نادرا ما يستخدم في معاملات التجارة الدولية خارج منطقة الأورو.² و يحظى الأورو كعملة دولية جديدة بأهمية كبيرة على الصعيد الأوروبي والعالمي و يعد المنافس الأول للدولار الأمريكي خاصة إذا تطرقنا إلى الوضع الاقتصادي الحالي لدول منطقة الأورو، إذ يمكن المقارنة بين منطقتي الأورو والدولار فيما يلي:

¹- شريط عابد " موقع اليورو في النظام النقدي الدولي وأثره على الاقتصاديات العربية "، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول الأورو واقتصاديات الدول العربية - فرص وتحديات -، جامعة الأغواط 18-20 أبريل 2005، ص 298.

²- أكسل بيرتوش و آخرون، " اليورو الأكثر عالمية دائما "، مجلة التمويل والتنمية ، العدد مارس 2007، ص 44.

- 1- تتفوق دول الاتحاد الأوروبي في خدمات المواصلات والنقل والسياحة والأعمال المصرفية بنحو الضعف، وقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في منطقة الأورو خلال شهر سبتمبر 2007 حوالي 2.6 %، بينما قدر في الولايات المتحدة بـ 2 %، وتملك أوروبا من الأساطيل التجارية ما حمولته 65 مليون طن، أما حمولة الأسطول التجاري الأمريكي فلا يزيد على 18 مليون طن، وتقدر نسبة احتياطي الصرف خارج الذهب في منطقة الأورو بـ 5 % من الاحتياطي العالمي، في حين لم تتعدى نسبة 2.4 % للسداسي الأول من عام 2007 في الولايات المتحدة.
- 2- تستحوذ منطقة الأورو على 16 % من الصادرات العالمية مقابل 10 % للولايات المتحدة، 6.6 % و 3.5 % لكل من الصين واليابان على التوالي.
- 3- في المجال المصرفي تمتلك مصارف الاتحاد الأوروبي مصادر خاصة من رأسمالها تقدر بحوالي 555 مليار دولار مقابل 233 مليار دولار للمصارف الأمريكية، ومن بين 1000 مصرف عالمي يوجد 330 مصرفاً أوروبياً مقابل 156 مصرفاً أمريكياً، وتستحوذ البورصات الأوروبية على 49.5 % من النشاط الاقتصادي العالمي، وتتفوق الولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد الأوروبي في قطاع النفط، إذ ينتج هذا الأخير ما يعادل 121 مليون طن في حين يبلغ الإنتاج الأمريكي سنوياً 414 مليون طن، و لذلك يتوقع الخبراء للعملة الأوروبية مكانة سوف تغير من الأوضاع الاقتصادية في العالم وتخلق منافسة قوية للدولار الأمريكي.¹
- و قد شهد الأورو معدلات صرف منخفضة أمام الدولار الأمريكي بداية مرحلة العمل به لكن منذ سنة 2003 بدأ في الارتفاع مسجلاً أرقاما قياسية أمام الدولار الأمريكي، و الشكل التالي يوضح ذلك.

¹- نبيل علي، نزار قنوع، "صراع الأورو دولار في إطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية الأمريكية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 29 العدد 2 سوريا 2007، ص127.

الشكل (3-1): تقلبات الدولار الأمريكي مقابل الأورو خلال الفترة (1999-2009).



Source :<http://sdw.ecb.europa.eu/quickview.do.USD.EUR.SP00.A&periodSortOrder>.

المطلب الخامس: آثار انخفاض الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد العالمي.

أولاً: آثار انخفاض الدولار على اقتصاديات الدول المتقدمة.

يعتبر الدولار الأمريكي محركاً مهماً من محركات الاقتصاد العالمي، إلا أنه ومنذ مطلع الألفية شهد تقلبات أمام العملات الرئيسية، ففي سنة 2003 انخفض سعره بنسبة 15% مقابل الأورو و 7.5% مقابل الإسترليني مما أثر على اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى .

فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى من خلال انتهاج سياسة الدولار الضعيف إلى زيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية وتقليل العجز المتراكم في ميزانها التجاري، مما يعني تقليل المديونية الخارجية وزيادة فرص العمل، و تقيد هذه السياسة في جذب المستثمرين الأجانب إلى سوق رأس المال، إلا أن هذه السياسة وإن كانت تحقق للولايات المتحدة منافع فهي تعود عليها بمساوئ أيضاً، فانخفاض الدولار يعني ارتفاع كلفة الواردات فتصبح أعلى مما قد يؤدي إلى حدوث تضخم، فضلاً عن انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الولايات المتحدة وتسرب رأس المال إلى الخارج وتراجع أسعار السندات والأسهم.

و إذا كانت الدول الأوروبية واليابان يستفيدان من تراجع الدولار الذي يساهم في خفض كلفة النفط وزيادة الثقة في الأورو بالنسبة للدول الأوروبية، إلا أن ارتفاع الأورو أمام الدولار يضعف القدرة التنافسية للصادرات الأوروبية في الأسواق العالمية.

ويمتد تأثير الدولار المنخفض على الاقتصاد الياباني،¹ فارتفاع الين يرفع سعر البضائع اليابانية دولياً و هذا من شأنه الإضرار باليابان فتصبح صادراتها أعلى سعراً و أقل قدرة على المنافسة، ويؤكد الخبراء الاقتصاديون أن الين الضعيف هو أفضل وسيلة لتجنب حالة الركود الاقتصادي كما فعلت الصين حيث تمارس ضغطاً واضحاً على الدولار من خلال منع عملتها من الارتفاع .

ثانياً: آثار انخفاض الدولار على الدول النامية.

ينعكس انخفاض الدولار المتتالي سلبيًا على المصالح الاقتصادية للدول النامية، فبالنسبة للدول النفطية فقد ساهم انخفاض قيمة الدولار في خفض القوة الشرائية لعوائد النفط مقارنة مع العملات الأخرى خاصة الأورو، كما ساهم أيضاً في انخفاض العملات المثبتة بالدولار وتلك التي لها روابط به مما أدى إلى تفاقم مشاكل التضخم في هذه الدول، فضلاً عن انخفاض القوة الشرائية لعوائد الاستثمار المقومة بالدولار و قد أدى كل هذا إلى ارتفاع فاتورة الواردات.

ففي الدول الخليجية² تعالت الأصوات بضرورة فك الارتباط* بين الدولار و عملاتها لأن الوضع الحالي للدولار الأمريكي أدى إلى انخفاض قيمة عملات دول الخليج مقابل العملات الرئيسية الأخرى ، حيث انخفضت قيم عملات دول مجلس التعاون الخليجي فعليا بنسبة 12.5% بين عامي 2003 و 2006، وارتفع معدل التضخم في هذه الدول وانخفضت القيمة الحقيقية لعوائدها النفطية إضافة إلى تآكل احتياطياتها الرسمية بالدولار.

أما بالنسبة للدول الغير نفطية فانخفاض الدولار يؤدي إلى زيادة كلفة ديونها المقومة بالعملات التي ارتفعت قيمتها مقابل الدولار، إضافة إلى زيادة كلفة السلع الرأسمالية والاستهلاكية المستوردة من منطقة الأورو وارتفاع تكاليف الاستثمار وزيادة حدة التضخم المستورد.

¹ - سوارس براساد، " الخطوات القادمة أمام الصين "، مجلة التمويل والتنمية، العدد الثالث سنة 2005، ص 45.

² - www.aljazeera.net.

*- في 19 ماي 2007 تحولت الكويت من الربط بالدولار إلى سلة عملات.

المبحث الثاني: قطاع المحروقات في الجزائر.

تطلق صفة الدولة النفطية على بلد ما عندما:

- يكون منتجا ومصدرا صريحا لكميات هامة من البترول الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات.

- يعتمد الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم له بصفة أساسية على الريع البترولي.

- يعتمد من أجل استغلال النفط في جميع مراحلها - استكشاف، استخراج ونقل - بصفة كبيرة على تقنيات الشركات العالمية، أي دولة تفتقر إلى التطور التكنولوجي.

فعنصر إنتاج البترول وتصديره لا يعطي صفة " الدولة النفطية " لأن هناك دولا منتجة ومصدرة للبترول والغاز ولا تعتبر دولا نفطية مثل النرويج ، هولندا و روسيا لأن اقتصادياتها قائمة على تنوع النشاطات الاقتصادية وتتحكم في تكنولوجيا الاستغلال، ولذلك فالجزائر وبهذه الصفات تعتبر إحدى الدول النفطية بالرغم من امتلاكها ثروات طبيعية متنوعة يمكن أن تشكل لها ركائز قوية للاقتصاد الوطني إلى جانب ثروة النفط.¹

المطلب الأول: النفط في الجزائر.

أولا: تاريخ النفط في الجزائر.

إن النفط في الجزائر موجود جيولوجيا منذ القدم و تمت ملاحظته على الطبيعة من قبل الفينيقيين، الرومان، العرب و الأتراك، إلا أن بداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر كانت مع بداية القرن 20.

ففي شمال البلاد ظهرت مؤشرات نفطية على سطح الأرض مثل بئر تليوانت (جنوب غرب غليزان) الذي تم اكتشافه سنة 1915، إضافة إلى واد قطرين (جنوب سور الغزلان)، وقد كانت سنة 1956 هي بداية الإنتاج الفعلي للنفط في الجزائر، إذ بلغ إنتاج واد قطرين (بئر بترولية) ما يعادل 308,7 ألف طن خلال الفترة (1949-1956).

وبعد الحرب العالمية الثانية برزت أهمية النفط كمصدر أساسي واستراتيجي من مصادر الطاقة ما جعل فرنسا تسعى إلى استغلال الثروة البترولية في الجزائر، فتولت الشركة الفرنسية للبترول CFPA، الشركة الوطنية للبترول SNREPAL وشركة التنقيب

¹ - مقلد عيسى، " قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2007-2008 ، ص 31.

واستغلال البترول في الصحراء CREPS مهام التنقيب عن آبار نفطية خاضعة للسيطرة الفرنسية، وفي يناير 1956 تم اكتشاف " حقل عجيلة " كأول بئر بترولية هامة في الصحراء، وفي جوان 1956 تم اكتشاف " حقل حاسي مسعود" أكبر الحقول البترولية في الجزائر، وفي نوفمبر 1956 تم اكتشاف "حقل حاسي الرمل" للغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية أولية قدرت بمليون متر³.¹

وقد شجعت هذه الاكتشافات الحكومة الفرنسية على إعداد تشريع أكثر ملائمة لتأمين استغلال الصحراء على أفضل وجه، فجاء " قانون البترول الصحراوي " في نوفمبر 1958 يشجع رؤوس الأموال الخاصة سواء كانت أجنبية أم فرنسية للاستثمار في الميدان البترولي في الجزائر، وبعد الاستقلال السياسي للجزائر سنة 1962 اتجهت السلطات السياسية إلى وقف نهب الثروة البترولية بإنشاء شركة وطنية تحمي مصالحها، فتأسست سونا طراك بتاريخ 31-12-1964 تتولى مهمة كسر الاحتكارات الأجنبية من خلال قيامها بجميع أنشطة التنقيب ، الإنتاج ، النقل والتسويق بالنسبة المحروقات الجزائرية في ظل سياسة بترولية مستقلة .

و قد استطاعت سونا طراك في نهاية سنة 1967 أن تفرض وجودها إذ تمكنت من التحكم في جميع النشاطات البحث ،التنقيب،التحويل إلى النقل والتسويق ، و تمكنت الجزائر أن تبسط نفوذها كليا على ثرواتها بالإعلان عن التأميم الكلي للموارد الوطنية بتاريخ 24-02-1971 لتتحول ممتلكات الشركات الفرنسية الأجنبية لصالح الشركة الوطنية سونا طراك، و يمكن ملاحظة سيطرة سونا طراك على القطاع النفطي في الجزائر في الجدول الموضح أدناه .

¹ -Rabah Mahiout ,« le pétrole algérien »,Enap , Alger1974 , p 106-113.

الجدول (3-1) : ديناميكية سيطرة سونا طراك على القطاع النفطي وتطوره.

الوحدة: نسبة مئوية.

نوع السيطرة	1966	1967	1969	1970	1972
مناطق الاستثمار حيث تتولى سونا طراك تنفيذ الأعمال	12	21	65	92	100
إنتاج النفط	11,5	11,8	17,75	35	77
احتياطي الغاز الطبيعي تحت سيطرة سونا طراك	18	19,5	19,5	23,5	100
النقل بالأنابيب	38	38	40	50	100
تكرير النفط	20,4	44	66	90	100
التوزيع في الجزائر	0	48,6	100	100	100

المصدر : بلقاسم ماضي، "العوائد البترولية مشاكل و آفاق"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة سنة 2007، ص 61 .

وما يمكن الإشارة إليه أن الجزائر وقعت اتفاقية مع فرنسا سنة 1965 تحصلت فرنسا من خلالها على امتيازات كبيرة حولت لها السيطرة على أكثر من ثلثي النفط الجزائري ، ومع أن إنتاج الغاز ارتفع من 806 مليون م³ في سنة 1964 إلى 2342 مليون م³ سنة 1968، و انتقل إنتاج النفط من 26,2 مليون طن سنة 1964 إلى 42,3 مليون طن سنة 1968¹، إلا أن ذلك لم يعد بالفائدة على الجزائر بسبب هيمنة الشركات البترولية لذلك شرعت السلطات الجزائرية في مفاوضات مع فرنسا لإعادة النظر في السياسة الاستغلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر لكنها لم تتوصل معها إلى نتائج مرضية فقررت السيطرة المباشرة على ثرواتها النفطية ووضعها تحت ملكية ورقابة الدولة لتعلن في تاريخ 24-02-1971 التأميم الكلي للموارد الوطنية وإلغاء الامتيازات المعطاة للشركات الأجنبية وتحويل حقوقها إلى الشركة الوطنية سونا طراك، مع التأكيد على مواصلة تزويد السوق الفرنسية بالنفط وبسعر السوق السائد ليدعم الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي.

¹ - مقلد عيسى، "قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 38.

ويعتبر تأمين الجزائر لمواردها النفطية خطوة أساسية وأولية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ، فمن جهة تركز أغلب الصناعات الرئيسية في الاقتصاد على القطاع النفطي، ومن جهة أخرى لما يوفره هذا القطاع من موارد مالية تستعمل لتمويل قطاعات الاقتصاد، و قد أقرت الجزائر مجموعة من القواعد تضمنتها مراسيم تشريعية حول قضية الأسعار تناولت سعر البترول في الجزائر* الذي أصبح يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة تمتلك سلطة تصليح الأسعار المحددة إذا وقع تعديل جوهري لمعطيات الاقتصاد الدولي للبترول، أي إخضاع السعر لمبدأ تغير الظروف، وبانضمام الجزائر إلى منظمتي الأوبك و الأوابيك أصبح تحديد الأسعار المعلنة يخضع لقرارات تنظمية تتفق عليها حكومات الدول الأعضاء، كما وفرت الأوبك خصوصا حماية لأعضائها من خلال المحافظة على مصالحهم من استغلال الشركات العالمية .

و تسيطر سوناطراك حاليا على 80 % من إجمالي الإنتاج الجزائري من النفط الخام و 43 % في قطاع المناجم ، و بلغت نسبة إنتاج سوناطراك ما يقارب 39 % من إجمالي الإنتاج سنة 2005 لترتفع إلى 57 % سنة 2008، وبلغت قيمة استثمارات سوناطراك خلال 2004-2008 ما قيمته 21 مليار دولار ، أما الغاز الطبيعي فقد بلغ إنتاج سوناطراك سنة 2004 ما يقارب 140,8 مليار متر مكعب ليشهد ارتفاعا سنة 2008 إلى 171,1 مليار متر مكعب.¹

و تتمثل مزايا التفضيل لمنتوج النفط بين أنواعه في المزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل نوع من أنواع البترول والتي تتدخل في تحديد إحدى مكونات قوته التنافسية ، ويتميز

البترول العربي - الشرق الأوسط - عموما بالمميزات التالية:²

1- الموقع الجغرافي للبلاد العربية و توسطه لأكبر منطقتين تستوردان البترول و هما أوروبا الغربية و اليابان.

*- تم تحديد سعر البترول الجزائري بـ 2,77 دولار للبرميل من ميناء الشحن بجاية ابتداء من يناير إلى مارس 1971 .

¹ -Abdellatif benachenhou , « Algérie :la modernisation maitresée », Alpha design ,p 15-16.

² - محمد عجلان، " البترول و العرب"، دار الفارابي ، بيروت ، ص68.

2- الوضع الجغرافي المتميز للشرق الأوسط حتى نهاية عصر البترول، إضافة إلى انخفاض في نفقات النقل التي تلعب دورا هاما مع اعتبارات أخرى في تدعيم الموقف التنافسي للبترول أمام مصادر الطاقة الأخرى.

3- ضخامة الاحتياطي البترولي العربي الأمر الذي يشجع على الاستثمار، و غزارة إنتاج الحقول العربية عامة، الأمر الذي يخفض من تكلفة الاستثمار المبدئي و من ثم يشجع عليه كما أن عديدا من آبار الشرق الأوسط يتدفق منها الزيت تلقائيا دون الحاجة إلى مضخات مما يضيف إلى رصيد الفرق بين تكلفة استخراج بترول الشرق الأوسط و أي منطقة أخرى.

4- الفوارق النوعية التي يتميز بها البترول العربي مما يهيء ميزة كبيرة للمستثمر إضافة إلى سهولة استكشافه، مما يجعل الاستثمارات في البحث عنه أو استخراجها بسيطة للغاية إذا قورنت بغيرها من كافة مناطق العالم.

و يتميز البترول الجزائري خاصة بالخصائص التالية:

1- القرب من الأسواق : إن الموقع الجغرافي للجزائر يعطيها أفضلية كبيرة لقربها من الأسواق الأوروبية خاصة مقارنة بدول الشرق الأوسط، مما يجعل منتجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل، فمن ناحية البترول الخام وجدت الجزائر البترول الليبي منافسا لها بسبب قربة من موانئ التسليم الإيطالية، ومن ناحية الغاز الطبيعي يبقى المنافس الكبير للجزائر هو الغاز الروسي من حيث الاحتياطي (بما يعادل 47650 مليار م³ سنة 2006) وسهولة نقله عبر الأراضي الأوروبية إلى شمال وشرق أوروبا فيصبح أقل كلفة لأن عملية النقل تتم برا عبر أنابيب الغاز عكس الغاز الجزائري الذي يتم نقله عبر الأنابيب البحرية .

و قد كانت الجزائر تعاني أيضا من منافسة الغاز الهولندي والنرويجي بسبب قربهما من بعض المناطق الأوروبية إذ يتم الربط بينهم بشبكات توزيع الغاز فقط، و بالمقارنة مع هذه الدول تبقى الجزائر من حيث الموقع الجغرافي في وضع أفضل، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): تقدير المسافة من مناطق الاحتياطات الغازية إلى أوروبا الغربية.

البلدان	مناطق الاحتياطات ضمن شعاع الدائرة
هولندا، النرويج ، الجزائر	200 كلم
قطر ، نيجيريا	400 كلم
روسيا، أبو ظبي، فنزويلا	600 كلم

المصدر : مقيلد عيسى، " قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية"، مرجع سابق ص 53.

إن الجدول أعلاه يوضح ميزة قرب الجزائر من أسواق الاستهلاك الأوروبية بتواجدها في محيط شعاع دائرة جغرافية أقصاها 200 كلم ، فميناء أرزيو يبعد عن بعض مدن السواحل الأوروبية بـ 1410 كلم عن فرنسا، 1540 كلم بالنسبة لانجلترا ، أما بالنسبة للسوق الأمريكية فتصل المسافة بين موانئ الجزائر والسواحل الشرقية الأمريكية بين 3300 كلم و 4000 كلم مقارنة بالشرق الأوسط وروسيا مما يجعل الجزائر تستفيد من الفرق في التكلفة والمدة الزمنية لتوصل النفط إلى مناطق الاستهلاك، وتؤمن الجزائر الآن للسوق الأمريكية ما يقارب 22% من حاجيات الغاز الطبيعي عكس البترول الجزائري في هذه السوق والذي لم يستطيع منافسة بترول المكسيك ، فنزويلا و نفط الخليج العربي .

أما السوق الآسيوية فتبقى بعيدة جغرافيا عن الجزائر، و يتميز البترول الجزائري بصعوبة وصوله إلى هذه الأسواق ما يجعله في وضع أقل تنافسية مقارنة مع دول الشرق الأوسط ودول وسط آسيا، وتبقى السوق الأفضل للبترول الجزائري هي أوروبا بالرغم من أن البعد الجغرافي لا يعكس عدم إمكانية الوصول إلى الأسواق إلى أنها من أسباب ارتفاع التكاليف وانخفاض الربح المحصل.

أما من حيث الجودة و النوعية فإن النفط الجزائري يتميز بنوعية جيدة مقارنة بأنواع النفط المصدرة من قبل دول الأوبك ، فالبتترول المستخرج من واد قطرين بلغت كثافة 0,83 فهو يحتوي على 34% بنزين، 24%غازوال، 32% وقود التدفئة و 8% زيت و 1% برفين.¹

¹ - Rabah Mahiout , « le pétrole algériens », op_ cit , p 109.

ويتضمن بترول الجزائر الأساسي المعروف بـ "صحاري بلند" خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة بالنفط العربي الخفيف، كما أنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال، والجدول التالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من البترول لبعض دول الأوبك .

الجدول رقم (3-3) : مقارنة بين البترول الجزائري و بعض نفوط دول أوبك.

البلد	نوع البترول	درجة الكثافة API* النوعية	نوع المنتجات البترولية المستخرجة		
			ثقيل	متوسط	خفيف
السعودية	متوسط	34,2	48,50	31,00	20,5
	ثقيل	27,3	60,75	23,25	16,00
الكويت	متوسط	31,3	55,23	25,30	19,36
إيران	متوسط	34,3	47,50	30,25	22,25
	ثقيل	31,3	52,00	26,85	21,15
العراق	خفيف	36,1	44,4	30,60	25,00
	متوسط	34,0	50,0	28,00	22,00
الجزائر	خفيف	44,0	29	36	35
نيجيريا	ثقيل	27,1	48,00	40,00	12,00

المصدر : محمد أحمد الدوري ، " محاضرات في الاقتصاد البترولي "، مرجع سابق ، ص 12-13.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه تتضح الميزة النوعية للبترول الجزائري، إذ يتميز بدرجة كثافة عالية تجعله من بين أفضل النفوط إنتاجا للمشتقات الخفيفة، إضافة إلى قلة نسبة الكبريت فيه وهي مميزات جيدة ، و قد بلغ سعر البترول الجزائري "صحاري بلند" ما يقارب 38,4 دولار للبرميل سنة 2004 ليرتفع إلى 66,1 دولار للبرميل سنة 2006 ، 74,7 دولار للبرميل سنة 2007 ثم إلى 98,9 دولار للبرميل سنة 2008 أي بزيادة سنوية قدرها 32,4%¹.

* مقياس المعهد الأمريكي للدلالة على درجة الكثافة النوعية : فوق 35 درجة بترول خفيف ، دون 28 درجة بترول ثقيل بين 28 و 35 درجة بترول متوسط.

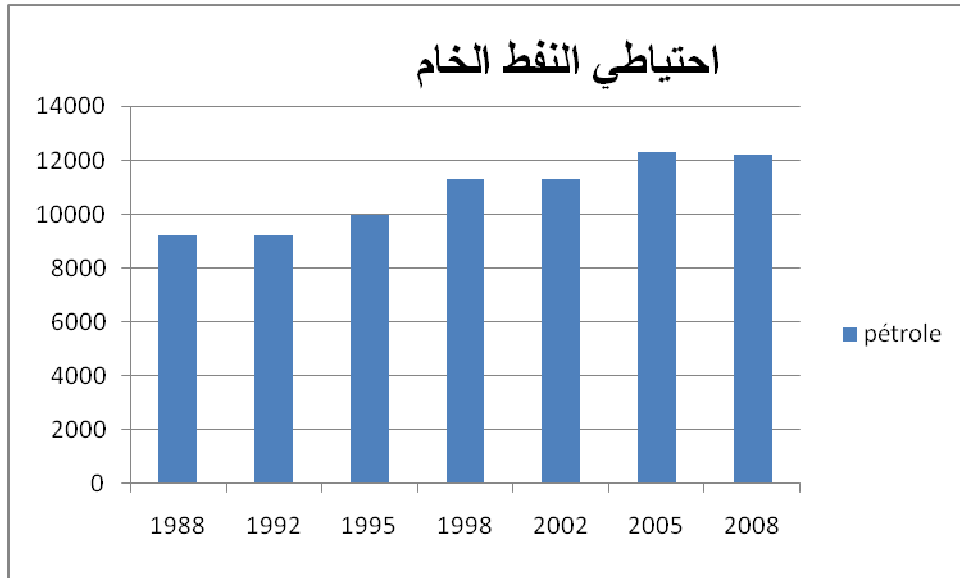
¹- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2008، مرجع سابق .

ثانيا: الإمكانيات النفطية الجزائرية .

1-2- بالنسبة للنفط الخام: تزخر الجزائر بإمكانات نفطية هائلة تجعل لها وزنا مهما في السوق البترولية العالمية ، فهي تحتل المركز السابع عربيا من حيث احتياطات البترول بمعدل 1% من الاحتياطي العالمي حسب إحصائيات الشركة البريطانية للبترول سنة 2007، و يوضح الشكل التالي تطور الاحتياطات النفطية المؤكدة من البترول الخام للفترة 1988-2008.

الشكل رقم (3-2): تطور الاحتياطات من النفط الخام خلال الفترة (1988-2008).

الوحدة: مليون برميل



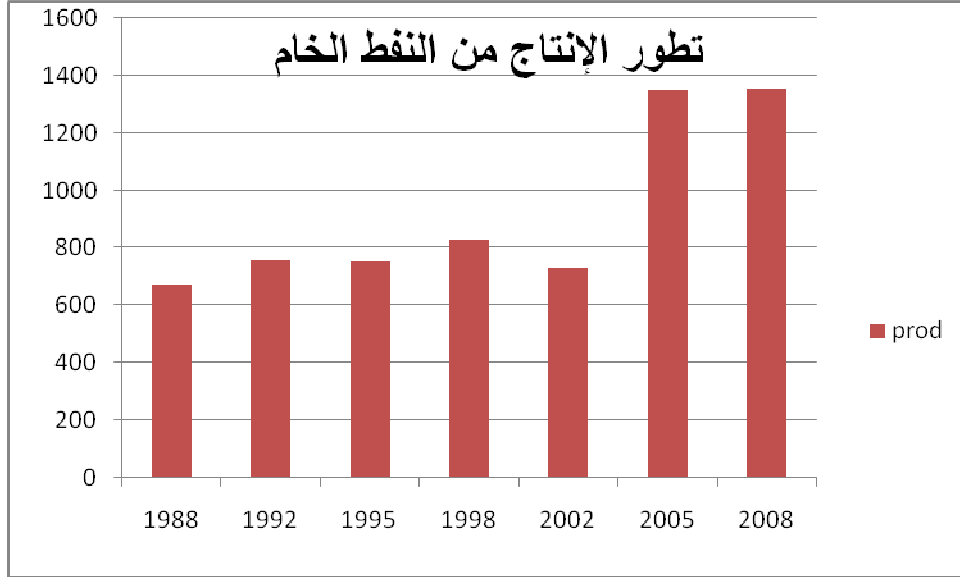
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات منظمة الأوبك 2008 .

من خلال الشكل (3-2) تتضح لنا الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر، فمن حيث البترول الخام ارتفع مقدار الاحتياطي المؤكد من النفط الخام من 9979 مليون برميل سنة 1995 إلى 11800 سنة 2003 ثم 12200 مليون برميل سنة 2008 ، و تحتل الجزائر المركز السابع عربيا من حيث احتياطات البترول بمعدل 1% من الاحتياطي العالمي للبترول حسب الشركة البريطانية للبترول.

أما من حيث الإنتاج يمكن رصد تطوره من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): تطور الإنتاج من النفط الخام خلال الفترة (1988-2008).

الوحدة: ألف مليون برميل



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات منظمة الأوبك 2008.

من خلال الشكل رقم (3-3) يتضح لنا تطور الطاقة الإنتاجية للبتروال الخام في الجزائر ولعل ذلك راجع إلى الجهود المبذولة في الاستكشاف و البحث و التنقيب، و لأن صناعة البتروال تتطلب مهارات فنية و تكنولوجية عالية إضافة إلى ضخامة رأس المال، فتحت السلطات الجزائرية المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات من خلال قانون المحروقات سنة 2005، و الذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب من خلال المناقصات، و قد بلغ عدد هذه الشركات ما يفوق 50 شركة تنشط بالشراكة مع سوناطراك، و حسب تقارير منظمة الأوبك ارتفع الإنتاج الجزائري من 776 ألف مليون برميل يومي سنة 2001 ليبلغ 1,356 مليون برميل يومي سنة 2008، و تسعى الجزائر إلى زيادة طاقتها الإنتاجية إلى 2 مليون برميل يومي بحلول سنة 2012، و خلال الفترة الممتدة من 2004-2009 تم اكتشاف عدة حقول من النفط الخام و الغاز الطبيعي في الجزائر يمكن أن نوضحها في الجدول التالي:

الجدول(3-4): الاكتشافات البترولية في الجزائر خلال الفترة (2004-2009).

السنة	نفط	غاز
2004	4	9
2005	5	3
2006	12	7
2007	5	15
2008	2	9
2009	8	8

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابيك سنة 2009، مرجع سابق.

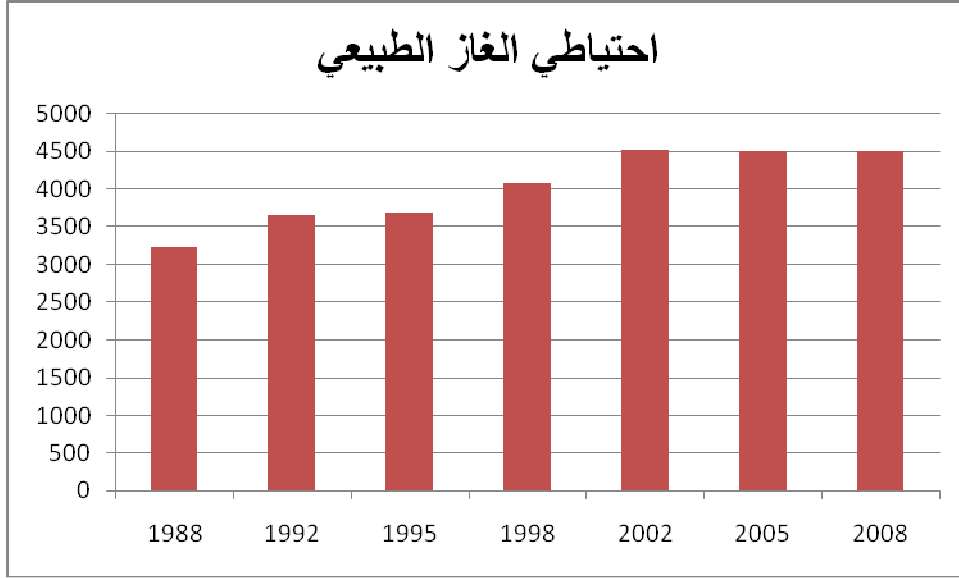
من خلال الجدول السابق نلاحظ تطور الاكتشافات البترولية في الجزائر ، فخلال سنة 2007 رصدت الجزائر ميزانية 3,5 مليار دولار مخصصة لشركة سونا طراك في مجال الاستكشاف والإنتاج لترتفع إلى 4,9 مليار سنة 2008 أي بنسبة مئوية تقدر بـ 40%، إضافة إلى إبرام عقود مع شركات أجنبية في مجال الاستكشاف والإنتاج.

2-2- بالنسبة للغاز الطبيعي:

تختلف ظروف الغاز الطبيعي عن ظروف البترول الخام ، ففي الوقت الذي يتصف فيه البترول بالقابلية التجارية في السوق العالمية و سهولة نقله، نجد أن الغاز لا يتصف بمثل هذه السهولة من القابلية التجارية و لا يمكن تخزينه، و بالتالي لا يمكن الحديث عن الاستخدام التجاري لحقوق الغاز إلا من خلال توفر شبكة نقل و توزيع و تسويق و كذلك مصانع تمييع الأمر الذي يتطلب تكاليف رأسمالية عالية جدا على صعيد تكاليف النقل بأنابيب أو على صعيد التمييع و النقل البحري، و تشير الإحصاءات أن صناعة الغاز الطبيعي تتطلب استثمارات ذات كلف عالية تتراوح من 10-15 مرة أكثر من تكلفة استغلال النفط ، و يمكن توضيح تطور الاحتياطات من الغاز الطبيعي في الجزائر في الشكل التالي:

الشكل (3-4): يوضح تطور احتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي (1988-2008).

الوحدة: مليون متر مكعب



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات منظمة الأوبك 2008.

تملك الجزائر احتياطات مهمة من الغاز الطبيعي قدرت سنة 1998 بـ 4077 ترليون م³ لترتفع سنة 2008 إلى 4504 ترليون م³ ، و تعد الجزائر ثاني ممون لأوروبا بحاجياتها من الغاز بعد روسيا، وأهم الحقول التي تضمن الإنتاج الجزائري هو حقل حاسي الرمل الذي ينتج 70% من الغاز الطبيعي الجزائري ، وتؤمن صناعة الغاز نحو 90% من إيرادات التصدير في الجزائر و 30% من الناتج المحلي ، وتعتبر الجزائر ثاني أكبر مصدر عالمي للغاز المسيل إضافة إلى تصديرها للغاز الطبيعي بواسطة الأنابيب إلى كل من إيطاليا واسبانيا والبرتغال.¹

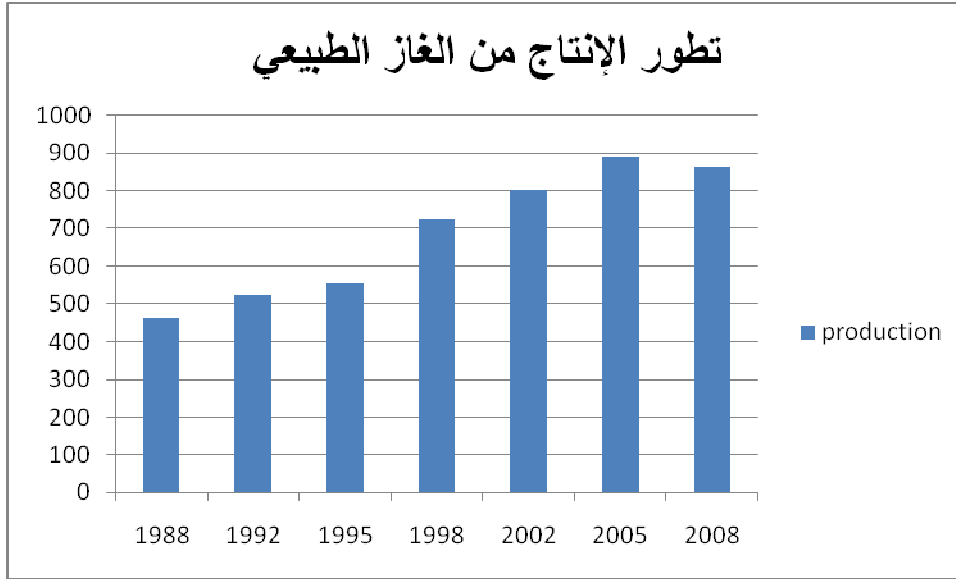
و تتميز الجزائر باحتياطي متواضع من البترول وتكمن ثروتها الحقيقية في المواد الغازية إذ تحتل المرتبة الرابعة من حيث تصدير الغاز الطبيعي بنسبة 7% من إجمالي التصدير العالمي، بالرغم من أنها تمتلك احتياطات متواضعة مقدره بـ 2,5% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي في حين تساهم بـ 3,2% من الإنتاج العالمي ، ويتكون هيكل التصدير الجزائري في قطاع المحروقات سنة 2007 من: 14,5% من الغاز

¹ - مجلة الاقتصاد والأعمال ، عدد خاص أكتوبر 1999.

الطبيعي و7,6% من غاز البترول المميع GPL و 11,3% من الغاز الطبيعي المميع و 42,6% من بترول الخام و 14,3% من المكثفات و 9,8% من المنتجات المشتقة.¹

و الشكل رقم (3-5) :تطور الإنتاج من الغاز الطبيعي في الجزائر (1988-2008).

الوحدة: مليار متر³



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات منظمة الأوبك 2008.

ارتفعت الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي في الجزائر من 72 مليار م³ سنة 1998 إلى 86 مليار م³ سنة 2008 حسب إحصاءات منظمة الأوبك ، و تبلغ الطاقة التصديرية الجزائرية للغاز الطبيعي ما قيمته 60 مليار متر مكعب في السنة اتجاه أوروبا منها أكثر من النصف في حالة سائلة GNL، و قد سعت سوناطراك للفوز بالمرتبة الرئيسية في تزويد السوق الأوروبية على غرار منافسيها المباشرين لاسيما إنجلترا، هولندا و روسيا، و بالفعل و علاوة على الاستهلاك المحلي تمت تغطية تقريبا كامل أوروبا الجنوبية بالغاز الطبيعي ابتداء من سنة 1996 من خلال خطوط الأنابيب عبر البحر المتوسط " ترانس مديتيرانية " (Enrico Mattei) إلى إيطاليا و " المغرب - أوروبا " (Farell Pedro Duran) إلى إسبانيا و البرتغال.

¹ - Abdelatif benachanhou , « la fabrication de l'algerie »,Alpha design, p222.

و قد ارتفع الطلب على الغاز الجزائري من أوروبا خاصة، إذ قفز من 350 مليار متر مكعب سنة 1992 إلى 480 مليار متر مكعب سنة 2000 ليصل حسب التقديرات إلى حوالي 600 مليار متر مكعب سنة 2010 و 900 مليار متر مكعب سنة 2030 ، و يتوقع معظم الخبراء ارتفاعا معتبرا للطلب على الغاز الطبيعي المسال مقابل الموارد الطاقوية الأخرى خلال الثلاثين سنة المقبلة، إذ سيتضاعف استهلاك أوروبا من الغاز الطبيعي من 425 مليار م³ سنة 2001 إلى 736 مليار م³ في سنة 2025، و بحدود 766 مليار م³ للولايات المتحدة الأمريكية بحلول 2010 ليرتفع إلى 910 مليار م³ بحلول سنة 2020.¹

المطلب الثاني : تطور العائدات النفطية في الجزائر وأهميتها في الاقتصاد الوطني.

أولاً: تطور العائدات النفطية خلال الفترة (1973-2009).

خلال سنوات السبعينات ارتفعت الأسعار في الأسواق النفطية بشكل كبير حققت من خلاله الدول النفطية عامة والجزائر خاصة تدفقات مالية ضخمة سمحت لها بتكوين أرصدة نقدية تفوق الطاقة الاستيعابية لهذه البلدان، و قد نجم عن سوء التخطيط للاستفادة من هذه الأموال تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة.

و يمكن رصد تطور العائدات النفطية في الجزائر على مرحلتين:

1-1- المرحلة الأولى: قبل أزمة 1986.

تزايدت العائدات المالية لدول الأوبك - الجزائر - خلال فترة السبعينات حيث استطاعت الدول المنتجة للنفط أن تبسط نفوذها في السوق البترولية من خلال السيطرة على الإنتاج والأسعار خاصة بعد حرب أكتوبر سنة 1973 و استخدام النفط كسلاح ، كما كانت للحرب الإيرانية سنة 1979 دورا كبيرا في تزايد هذه العائدات و يمكن رصد تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر في الجدول أدناه.

1- بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، "الغاز الطبيعي الجزائري و رهانات السوق الغازية"، مجلة شمال إفريقيا العدد الثاني ماي 2005 ، ص165.

الجدول رقم(3-5) : تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر (1970-1985).

الوحدة : مليون دولار

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
قيمة الصادرات النفطية	681	614	1.030	1.522	4.267	4.295	4.791
السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
قيمة الصادرات النفطية	8.746	12.91	13.06	11.149	9.655	9.778	9.668

Source : Opec annual statistical bulltein 2005 at : www.opec.org

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ التطور الكبير في المداخيل بعد سنة 1973، فقد بلغت سنة 1974 قيمة 4.267 مليون دولار ثم 13.06 مليون دولار سنة 1981، وقد صاحب هذا التطور في المداخيل النفطية تطورا في الجباية البترولية¹ فمن 880 مليون دينار جزائري سنة 1967 إلى 1350 مليون دج سنة 1970 ثم إلى 4194 مليون دج سنة 1974، وشكلت الضرائب النفطية قبل سنة 1974 نسبة 20% من الموازنة العامة لتشهد ارتفاعا في بداية الثمانينات إلى نسبة 63%. وتمثل هذه المداخيل المالية المتأتية من قطاع المحروقات محركا للتنمية في الجزائر، وقد كان لتزايد العائدات المالية تأثيرا إيجابيا على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر و يمكن ذكرها كما يلي :

1- التجارة الخارجية : بعد سنة 1973 ارتفعت الصادرات من 1,01 مليار دولار سنة 1970 إلى 4,6 مليار دولار سنة 1974، 9,55 مليار دولار سنة 1979 و 12,79 مليار دولار سنة 1984² بسبب ارتفاع أسعار البترول من جهة ومن جهة أخرى بسبب السياسة الاقتصادية التي تبنتها الجزائر مع بداية مرحلة ما بعد التأميمات، والتي سعت إلى نشر عملية التصنيع في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني في إطار المخطط الرباعي الأول

¹ - عيسى مقلد، "تطور قطاع المحروقات في ظل التحولات الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 65.

²-www.imfststatistics.org

(1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) من خلال تأمين العملة الصعبة اللازمة لاستيراد المعدات الصناعية، في المقابل ارتفع حجم الواردات من 1,25 مليار دولار سنة 1970 إلى 4,03 مليار دولار سنة 1974، 4,8 مليار دولار سنة 1979 و 10,28 مليار دولار سنة 1984 ، وذلك راجع إلى تنفيذ مجموعة من المشاريع الضخمة خلال فترة (1970-1977) على غرار مصنع تكرير النفط بأرزويو، مصنع تمييع الغاز المستخلص و أنبوب نقل النفط إلى ميناء سكيكدة وغيرها من المشاريع التي تتطلب معدات وتجهيزات ضخمة، وهذا ما يفسر تزايد الواردات بنسب متفاوتة خلال هذه الفترة .

2-الميزان التجاري: حقق الميزان التجاري رصيذا موجبا سنة 1974 بمقدار 0,57 مليار دولار نتيجة زيادة الصادرات الجزائرية بسبب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973، لكن شهد عجزا خلال فترة 1971-1978 ما عدا سنتي 1974 و 1976 إذ سجل 0,57 مليار دولار و 0,17 مليار دولار على التوالي و ذلك راجع إلى ارتفاع الواردات الجزائرية من جهة ومن جهة أخرى إلى الزيادة في أسعار السلع المصنعة بنسب غير متساوية مع ارتفاع أسعار البترول ، وبقي رصيد الميزان التجاري موجبا طيلة فترة (1979-1984) بنسب متفاوتة.

3-الناتج الداخلي الخام: عرف الناتج الداخلي الخام خلال فترة 1970-1984 ارتفاع مستمر فقد حقق ما قيمته 7,5029 مليار دولار سنة 1973 ثم 25,1239 مليار دولار سنة 1978 و 51,5127 مليار دولار سنة 1984 بسبب ارتفاع المداخل المتأتية من قطاع المحروقات خاصة منذ سنة 1973 و التي ساهمت في تنفيذ استثمارات ضخمة، حيث تم تخصيص 55% من ميزانية المخطط الرباعي الأول للاستثمارات في القطاع الصناعي.

4- الميزانية العامة : تركز الميزانية العامة في الجزائر على الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات لتغطية نفقات التسيير و التجهيز ، و قد حقق رصيد الميزانية العامة سنة 1970 فائضا بمقدار 0,430 مليار دولار ليتضاعف سنة 1974 في حدود 10.030 مليار دولار بسبب الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 و ما عرفته من تصحيح لأسعار

النفط، و في سنة 1978 انخفض رصيد الميزانية العامة ليصل إلى 6,676 مليار دولار سنة 1978 بسبب ارتفاع في النفقات.

و استطاعت الجزائر أن تستفيد من الطفرة النفطية الأولى من خلال العوائد المالية التي حققتها، إلا أن الأمر السلبي من ارتفاع العوائد البترولية تمثل في ارتفاع تكلفة الواردات الجزائرية نتيجة سوء التخطيط ، فالفكرة القائمة آنذاك هي " التنمية بأي ثمن " كما أن إنتاجية القطاع الصناعي الذي صرفت عليه أموالا طائلة تميزت بالضعف بسبب معاناته من التبعية للإطارات والخبراء الأجبيين، وقد انعكس سوء تسيير هذه الموارد المالية المتأتية من البترول على الاقتصاد الجزائري كما يلي :

1- المديونية : تراكمت الديون الجزائرية خلال فترة السبعينات وهي نفس الفترة التي ارتفعت فيها الإيرادات البترولية ، فحسب صندوق النقد الدولي فإن أزمة الديون الخارجية تنبع من وجود خلل نتيجة لسياسات اقتصادية خاطئة¹ وهذا ما وقعت فيه الجزائر آنذاك هو الرغبة في بلوغ تنمية اقتصادية بأي ثمن، و قد ارتفعت المديونية الجزائرية خلال فترة 1970-1984 من 4,093 مليار دولار سنة 1973 إلى 11,976 مليار دولار سنة 1977 ، ولعل السبب في ذلك هو نموذج التنمية الذي تنبته السلطات الجزائرية حينها والذي يعطي الأولوية للقطاع الصناعي وإنتاج السلع الإنتاجية ، وقد كان اللجوء للاقتراض الخارجي هو الحل من أجل تمويل جزء من هذه الاستثمارات الضخمة لذلك نجد أن مخزون الديون ارتفع من 15,005 مليار سنة 1978 إلى 20,078 مليار دولار سنة 1979.²

2- التضخم : شهد معدل التضخم خلال فترة (1970-1984) تزايدا مستمرا وذلك راجع للسياسة المتبعة في التنمية آنذاك والتي تحتاج إلى تمويل نقدي ضخم أمام عجز الادخار الوطني على تلبية تلك الاحتياجات، و قد بلغ التضخم سنة 1970 نسبة 3,7% ليلعب ذروته سنة 1977 بـ 12% وذلك نتيجة لتوسع الإصدار النقدي آنذاك من جهة ومن جهة أخرى نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

¹ - مجدي محمود شهاب ، " الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديوان الخارجية " ، الإسكندرية 1990 ، ص 21.

² - Abdelatif benachanou , « la fabrication de l'algerie », op_cit, p59.

1-2-1- المرحلة الثانية: تطور العائدات النفطية في الجزائر 1986-2009 .

يمكن تناول هذه الفترة على مرحلتين:

1-2-1- الأزمة النفطية العكسية سنة 1986 و آثارها على الاقتصاد الجزائري:

فاجأت أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986 أغلب صناعات القرار في الاقتصاد الجزائري فقد هوى السعر من 36 دولار للبرميل سنة 1980 إلى 13 دولار للبرميل سنة 1986 ليشهد ارتفاع طفيفا سنة 1987 إلى 17,7 دولار للبرميل ليعاود الانخفاض إلى 14,2 دولار للبرميل سنة 1988، وقد صاحب انخفاض أسعار البترول سنة 1986 تراجع سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية ولهذا كانت الأزمة مزدوجة على الاقتصاد الجزائري¹.

ولقد كانت أسرع الآثار الملموسة لهذا الانهيار هو تراجع العوائد البترولية وبالتالي انحصار مصادر تمويل الاقتصاد الوطني المعتمدة بشكل كبير على المداخل البترولية، و يمكن توضيح ذلك في الجدول الموضح أدناه.

الجدول (3-6) : تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية (1986-2000).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1986	1987	1988	1989	1991	1993
قيمة الصادرات النفطية	5.161	6.555	5.725	6.815	8.464	6.902
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
قيمة الصادرات النفطية	6.938	8.826	8.352	5.691	8.314	14.204

Source : Opec annual statistical bulletin 2005,Op -cit.

¹ -ibid, p85-86.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع العائدات النفطية الجزائرية سنة 1991 بسبب الحرب العراقية الإيرانية ، فقد بلغت ما قيمته 8,464 مليار دولار لتتخفص بعد ذلك سنة 1994، 1993 و 1995 إلى مستوى 6 مليار دولار أمريكي ثم إلى 5,691 مليار دولار سنة 1998 بسبب الأزمة النفطية لتشهد تحسنا ملحوظا بداية سنة 2000.

وقد تبين مباشرة بعد أزمة 1986 سوء تقدير السلطات الاقتصادية للواقع الدولي والإمكانيات المحلية، وعدم اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هكذا تدنى في الأسعار، وقد ترتب على هذه الأزمة عدة آثار نوجزها فيما يلي:

1- أزمة الديون : إن انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينات فاقم حجم الدين الخارجي بسبب ارتفاع فاتورة الاستيراد الاستهلاكي، إضافة إلى نموذج التنمية المتبنى القائم على الصناعة، وقد اعتمدت الجزائر بصفة كلية على عائدات النفط لتمويل برامج التنمية إلا أن انهيار الأسعار المفاجئ و السريع اضطر الجزائر إلى اللجوء للهيئات المالية للاقتراض و بشروط قاسية ما أدى إلى رفع حجم مديونيتها و فرض عليها اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل إعادة جدولة ديونها.

ففي سنة 1986¹ بلغت المديونية الجزائرية ما يقارب 22,906 مليار دولار، و عرفت اتجاهها متزايدا بـ: 26,745 مليار دولار سنة 1988، 28,574 مليار دولار سنة 1989 و 29,794 مليار دولار سنة 1990 ، وشهدت الديون استقرار خلال سنوات 1991، 1992 و 1993 حيث قدرت على التوالي بـ 28,636 مليار دولار ، 27,083 مليار دولار و 26,540 مليار دولار، لتشهد ارتفاعا سنة 1994 إلى 29,898 مليار دولار وبدأت الديون الخارجية بانخفاض متواصل منذ سنة 1996 من 33,650 مليار دولار إلى 25,561 مليار دولار سنة 2000 ، وقد لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي سنة 1994 لفك الاختناق عن الخزينة العمومية ، كما توجهت إلى جهات اقتراض أخرى على غرار نادي باريس و نادي لندن.

أما خدمة الدين فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال فترة (1987-1991)، إذ انتقلت من 5,041 مليار دولار سنة 1985 إلى 9,822 مليار دولار سنة 1991 بسبب ارتفاع أسعار الفائدة مع نهاية الثمانينات ، وفي سنة 1995 قدرت خدمة الدين بـ 4,24 مليار

¹ - www.imfstatistics.org

دولار بعد أن كانت 9,460 مليار دولار سنة 1994، وكننتيجة لإعادة جدولة الديون سجلت خدمة الدين انخفاضا متتاليا منذ سنة 1995 حتى سنة 2000 ما عدا سنة 1998 بسبب آثار الأزمة النفطية والتي قلصت من الإيرادات البترولية.

2 - تأثر الميزانية العامة: اضطرت الحكومة الجزائرية إلى مراجعة ميزانية 1986 نظرا لاستحالة تنفيذ الميزانية الابتدائية بسبب انخفاض الجباية البترولية التي وضعت على أساس 24 دولار للبرميل، و تمت مراجعتها و وضع قانون المالية الإضافي على أساس 17.5 دولار للبرميل، و قد حدث خلال الفترة 1984-1986 انخفاض في حصيله عائدات البترول بلغت 50% بسبب انخفاض الأسعار إلى أدنى مستوياتها، و قد اضطرت الدولة إلى ترشيد النفقات و العمل على زيادة الإيرادات من الجباية العادية، فرفعت

الضرائب بنسبة 20% للضرائب المباشرة و بنسبة 19.4% للضرائب المفروضة على الشركات و 28.5% بالنسبة للضرائب الغير المباشرة¹، و قد تفاقم العجز في رصيد الميزانية العامة بعد أزمة 1986 بـ 27,4 مليار دولار ليستقر سنة 1990 في حدود 17,7 مليار دولار بسبب أزمة الخليج و ارتفاع إيرادات البترول، أما سنة 1993 بلغ العجز حدود 70,4 مليار دولار ما أجبر الجزائر على تخفيض لعملتها، فانخفض العجز سنة 1994 إلى حدود 57,4 مليار دولار، و قد شهدت سنة 1995، 1996 و 1997 رصيذا موجبا للميزانية العامة بسبب استفادة الجزائر من اتفاق التمويل الموسع و تقليص المديونية و إعادة بعث النشاط الاقتصادي ، أما سنة 1998 انخفضت إيرادات المحروقات بسبب الأزمة النفطية و سجل رصيد الميزانية العامة عجزا مقدرا بـ 101,4 مليار دولار، و لقد أدى التراجع في رصيد الموازنة العامة إلى تأثيرها على البرامج الاستثمارية المسطرة و التي تم تقليص بعضها منها أو تأجيله أو إلغاؤه.

1-2-2- تطور العائدات المالية (2000-2009):

في مطلع سنة 2000 حققت السوق النفطية العالمية ارتفاعا محسوسا لأسعار النفط انعكست إيجابا على تطور الإيرادات النفطية لدول الأوبك عامة و الجزائر خاصة ، و بات من المؤكد أن الجزائر لن تستطيع أن تتخلى عن الاعتماد الكلي للمواد البترولية في

¹ -عيسى مقلبد، "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 85 .

دفع عجلة الاقتصاد الوطني، و الجدول التالي يوضح تطور سعر البترول الجزائري.

الجدول رقم(3-7): تطور سعر البترول الجزائري(2000-2009).

السنوات	2000	2002	2004	2005	2007	2008	2009
البترول الجزائري	28.8	24.8	38.4	54.6	74.7	98.9	61.0

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوبيك، أعداد مختلفة.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول نلاحظ بلوغ أسعار النفط الجزائري مستويات قياسية منذ مطلع سنة 2000، و قد تطورت العوائد البترولية تطورا ملحوظا خاصة منذ سنة 2004 و التي عرفت بـ " ثورة أسعار النفط" ، و قد سجلت أسعار النفط منذ سنة 2004 مستويات قياسية بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008، و لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط، فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009 ، و قد انعكس ارتفاع أسعار البترول إيجابا على الميزانية العامة للدولة فقد ارتفعت الجباية البترولية التي تعتبر أساسا في تمويل الميزانية العامة للدولة حيث بلغت 453,2 مليار دولار سنة 2001 لترتفع سنة 2003 إلى 449 مليار دولار ثم 1284 مليار دولار سنة 2008¹، مما شجع الجزائر على زيادة استخدام هذه الأموال لتنشيط الاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ثانيا: أهمية العائدات النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

تتمثل أهمية البجوحة المالية المحققة بفضل قطاع المحروقات منذ مطلع سنة 2000 في تحسن مؤشرات المستوى الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر، حيث تحقق ما يلي:²

¹ - Abdelatif benachanhou , « la fabrication de l'algerie », Op_cit , p119.

² -www.elmouradia.dz/ economic de l'Algérie/donnée économique et social .

1- ارتفع الناتج المحلي الخام (PIB) من 85.1 مليار دولار سنة 2004 إلى 102.8 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 116.5 مليار دولار سنة 2006 ليصل سنة 2007 إلى 135 مليار دولار.

2- انخفض معدل التضخم من 3.6% سنة 2004 إلى 1.6% سنة 2005 و هذا ما يعبر عن استقرار في أسعار المواد الاستهلاكية ليشهد ارتفاعا طفيفا سنة 2006 إلى 2.5% .

3- ارتفعت الاحتياطات من العملة الأجنبية حيث بلغت سنة 2003 ما قيمته 43.11 مليار دولار ، 56.18 مليار دولار سنة 2005 لتصل إلى 110.3 مليار دولار سنة 2007.

4- انخفض معدل البطالة خلال الفترة 2004-2007 فقد بلغ سنة 2004 نسبة 17.7% لينخفض إلى 15.3% سنة 2005 ثم 11.8% سنة 2007.

5- أما النشاط الاقتصادي خارج المحروقات فقد نمت الزراعة بـ 3.1% سنة 2004 ثم 4.9% سنة 2006 ثم 5.9% سنة 2007 ، أما القطاع الصناعي فقد سجل نسبة نمو تقدر بـ 0.1% سنة 2004 في الصناعات النصف مصنعة و مواد التجهيز، أما قطاع الحديد و الصلب فقد تراجع بنسبة 6.9- % سنة 2004 و تراجعت الصناعات الخفيفة بنسبة 2.1- % سنة 2004، و يبقى هذا القطاع الرهان الذي تسعى الجزائر لكسبه و الذي يسمح لها بخلق فرص العمل و تطوير الزراعة و النقل.

6- انخفضت المديونية من 28.3 مليار دولار سنة 1999 إلى 16.4 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 4.7 مليار دولار سنة 2006 من خلال تبني الدولة لسياسة الدفع المسبق للديون.

و ما ينبغي الإشارة إليه أن ما حققته الجزائر من عائدات مالية بسبب طفرة الأسعار قابله انخفاض في سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية خاصة الأورو، فانخفاض الدولار بنسبة 33% خلال فترة 2002 و 2006 تسبب في ازدياد الكلفة الواردات الكلية لأن انخفاض سعر النفط بمقدار دولار واحد يكلف الجزائر خسارة تقدر بنصف مليار دولار سنويا.

المطلب الثالث: الفوائض النفطية و أشكال استثمارها.

أولاً: تعريف الفائض البترولي. Surplus Pétrolier

يمثل الفائض البترولي " الفرق الموجب بين العائدات من الصادرات النفطية أساسا وبين مجمل الواردات" ¹ أي هو الفرق الموجب لميزان المدفوعات والذي لا تتاح له فرصا للتوظيف داخل الاقتصاد أي تعجز إمكانيات الاقتصاد الوطني عن استيعابه في أنشطة استثمارية حقيقية و منتجة، وحسب مفهوم ريكاردو فالفائض " دفع غير مستحق" ² لأنه لا يعبر عن ثروة حقيقية ناتجة عن نشاط اقتصادي تتحكم فيه عناصر الإنتاج والتكاليف عبر آلية السوق، بل هي أرباح ناتجة عن احتكار و تملك سلعة البترول ، فالفائض من عوائد النفط هو " فائض رأسمال ظاهري جاء لقاء تصدير ثروة طبيعية غير متجددة أي لقاء اندثار أصل إنتاجي وغير قابل بطبيعته للتعويض، وبذلك يعتبر الرأس المال النقدي المتحصل معادلا موضوعيا لمورد إنتاجي ناضب ، لكنه اعتبر فائضا لأن الكميات المتوفرة تتجاوز الاحتياجات المحلية وهو فائض ظاهري لأنه لم يتولد عن الإنتاج الجاري لسلعة متكررة وإنما عن اهتلاك لمورد طبيعي غير متجدد".³

ثانيا: الفوائض البترولية: أشكال الاستثمار و المخاطر.

لقد حققت دول الأوبك - الدول العربية- فوائض بترودولارية نتيجة للطفرة النفطية خلال الفترة (1973-1981)، و قد نشأت الفوائض البترودولارية* نتيجة تحويل الموجودات النفطية إلى أموال مالية سائلة لموجودات ناضبة غير متجددة ، فهي تختلف عن الفوائض المالية الصناعية الناتجة أساسا عن تطور وتوسع الهياكل الاقتصادية . و تدوير الفوائض البترودولارية يعني تحويل الفوائض المالية المتراكمة في ميزان مدفوعات الدول النفطية لبقية دول العالم ، وتتم هذه العملية من خلال استثمار هذه الأموال

¹ -Antoin Ayoub « le pétrole: économie et politique » Economica, Paris, e 1996 , p 275

² - عبد القادر سيد أحمد، " الأوبك ماضيها ، حاضرها ومستقبلها " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1982 ص 160.

³ - عيسى مقلد ، " تطور قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية" ، مرجع سابق، ص 61.

*- فوائض البترودولار : هي دولارات أمريكية تم اكتسابها من بيع البترول غير أنها لم تستوعب لتلبية احتياجات التنمية الداخلية.

أو توظيفها في أسواق الدول الصناعية¹ ، و تسمح هذه العملية بامتصاص جزء كبير من هذه الفوائض خاصة في ظل الفوارق بين عملات الدول الموردة، فبالنسبة للجزائر مثلا نجد أنها تستورد معظم سلعها من الأسواق الأوروبية في حين أنها تتلقى مداخيل صادراتها بالدولار ولذلك سوف تفقد الجزائر جزءا من مداخيلها بسبب الانخفاض في أسعار الصرف بين قيمة الصادرات والواردات، ولعل أبرز أسباب نشوء ظاهرة الفوائض نجد :

1- ضعف الطاقة الاستيعابية * لدول الفائض المالي، فبالنسبة للدول الخليجية مثلا نجد أن السبب الرئيسي في ذلك هو صغر مساحاتها وقلة عدد سكانها إضافة إلى ندرة الموارد الاقتصادية باستثناء الغاز الطبيعي والبترو، فمثلا الطاقة الاستيعابية للسعودية تبلغ 30% و بالتالي فإن 70% من هذه الأموال لا تجد لها فرصا للتوظيف داخليا، أما بالنسبة للجزائر فإن مشكلة الطاقة الاستيعابية فيها ترجع إلى عجزها عن تحويل هذه الفوائض إلى وسائل إنتاج قادرة على تحقيق قيمة مضافة تحقق تحولات هيكلية اقتصادية و اجتماعية.

2- نمط التنمية الصناعية المتبع في هذه الدول والذي يقوم على إقامة مشروعات صغيرة لا تتطلب استثمارات كبيرة ، فالمشاريع الصناعية الموجهة للتصدير تشرف عليها شركات أجنبية من خلال قنواتها الإدارية، التقنية والفنية ، كما أن معظم الإنفاق في هذه الدول متجه إلى قطاع الخدمات .

3- شكلت أسواق الدول الصناعية عناصر جذب لهذه الفوائض لتوفرها على مؤسسات مالية ذات درجة عالية من الكفاءة، الخبرة، توفر عنصر الحرية والعائد إضافة إلى تنوع أدوات الاستثمار.

¹- Antoin Ayoub , « le pétrole: économie et politique » ,op_cit ,p 296 .

*- تدور الطاقة الاستيعابية حول قدرة اقتصاد الدولة على استخدام موارده المالية المتوفرة أو المقترضة بشكل منتج وتحقيق النمو اللازم فيها.

2-1- أشكال استثمار الفوائض البترولية:

تشكل الفوائض المالية المتراكمة لدى البلدان المصدرة للنفط عبئا بسبب محدودية مساهمتها في خلق ثروة حقيقية ، وتصبح هذه الموارد المالية هدفا أساسيا للدول الصناعية تسعى لا ستراجعها بأساليب مختلفة ولذلك فإن¹ :

- جل الفوائض البترو دولارية مستثمرة إما في أدونات الخزانة الأمريكية أو غيرها من الأدوات قصيرة الأجل أو أنها مودعة في بنوك أمريكية أو أوروبية ، وعموما نجد توزيع هذه الأموال حسب طبيعتها كما يلي:

-48% من هذه الفوائض مستثمرة في شكل ودائع مصرفية في بنوك الدول الصناعية .

-20% من هذه الفوائض مستثمرة في محافظ مالية واستثمارات مباشرة .

-12% من هذه الفوائض مستثمرة في أوراق حكومية من سندات وأدونات خزانة .

-13% من هذه الفوائض مقدمة في شكل قروض للدول النامية.

-4,6% من هذه الفوائض مقدمة في شكل قروض لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويوجه أيضا جزء من هذه الفوائض المستثمرة خارجيا إلى تنمية احتياطات دول الأوبك من الذهب و العملات الحرة لدى المؤسسات النقدية الدولية، و من بين وسائل امتصاص هذه الفوائض أيضا زيادة واردات الدول النفطية من السلع الاستهلاكية والكمالية لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، والذي يتم من خلال خلق أنماط استهلاكية جديدة تستعيد الدول الصناعية من خلالها الأموال التي أنفقتها في فاتورة النفط .

وخلال سنة 2006² قدرت الفوائض المالية المستثمرة في الخارج للدول العربية بـ 5,1 ترليون دولار أي ما يفوق مجموع الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية في سنة 2005، فبالنسبة للجزائر³ فقد تم توظيف سنة 2007 ما قيمته 43 مليار دولار من

¹- www.al moquatel.com

²- مجلة الاقتصاد و الأعمال، العدد 313 يناير 2006 ، ص 55 .

³- الجوزي جميلة، قدي عبد المجيد، "الأزمة المالية الراهنة و تداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة الجزائر" ورقة مقدمة في الملتقى الدولي أثر الأزمة العالمية على اقتصاديات دول المينا بتاريخ 08-09 ديسمبر 2009 الأوراسي، ص 9.

الاحتياطات الأجنبية في سندات الخزانة الأمريكية بمعدل فائدة لا يتجاوز 2% ، إضافة إلى توظيف جزء من هذه الاحتياطات - دون تحديد دقيق للمبالغ- في بنوك خاصة - لم يذكر اسم البنوك-.

2-2- مخاطر استثمار الفوائض البترودولارية:

إن توظيف هذه الأموال لا يخلو من مخاطر تنشأ بسبب صعوبة التنبؤ بالتغيرات المستقبلية ، ونجد من هذه المخاطر :

- مخاطرة متعلقة بالسوق المالية : تنشأ هذه المخاطر من حيث التقلبات في أسعار صرف العملات والأوراق المالية.

- مخاطر متعلقة بالتضخم: حيث تفقد هذه الأصول جزءا هاما من قيمتها أو من قيمة الفوائد المتوقعة.

- مخاطر سياسية: تتعلق بتجميد هذه الأموال المودعة لدى الهيئات المالية كقضية إيران مثلا.

و عموما نجد أن الدول النفطية تفضل أن تتكون محافظها الاستثمارية من أصول سائلة وقد تضحى بالعائد المرتفع مقابل التملك المأمون ولو بأقل عائد، إضافة إلى الحرص على السرية التي تدفعها للاستثمار في الودائع والسندات.

ثالثا: مشكلة تآكل الربح البترولي.

يتسم النفط باعتباره موردا طبيعيا ناضبا بوجود ما يعرف اصطلاحا بالربح النفطي، ويعتبر توزيعه موضع خلاف رئيسي بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له ، إذ كلما انخفض سعر النفط الخام تضائل نصيب الدول المنتجة من ذلك الربح والعكس صحيح ، ويعرف الربح النفطي أنه " الفرق بين الكلفة الكلية (إنتاج ونقل وتكرير وتسويق) وسعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي ، ويتوزع الربح النفطي - بعد استبعاد جميع التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة - بين الدول المصدرة (معبرا عن نصيبها بالفرق بين كلفة الإنتاج و سعر النفط الخام) و بين حكومات الدول المستوردة) معبرا عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات

المكررة)¹، وترى الدول المنتجة للنفط أن ما تحصل عليه كنصيب من الربح يعوضها جزئياً عن نزوب ثرواتها، ولذلك فهي تطالب دوماً بنصيب عادل لثرواتها باعتبارها ثروة ناضبة يجب أن يكون لها سعر مستقل لا يربط بتكلفة الإنتاج التي لا يعتد بها في تسعير المواد الناضبة، والجدول التالي يوضح توزيع الربح النفطي بين الدول المصدرة والمستوردة خلال الفترة 2000-2004.

الجدول (3-8) : توزيع الربح النفطي خلال الفترة 2000 - 2004.

السنة	السعر النهائي للمستهلك	صافي الربح	نصيب الدول المصدرة		نصيب الدول لمستوردة	
			نسبة	دولار	نسبة	دولار
2000	103,20	79,9	25	20,20	75	59,70
2001	98,00	72,9	22	16,70	78	56,80
2002	97,9	74,70	22	16,50	78	58,20
2003	103	84,30	25	21,10	75	63,20
2004	116,6	11,90	34	33,90	66	66,00

المصدر : حسين عبد الله ، " مستقبل النفط العربي " ، مرجع سابق ، ص 528.

إن توزيع الربح النفطي بين الدول المصدرة والمنتجة يتم تبعاً لارتفاع أو انخفاض في سعر النفط ، فمن خلال الجدول (3-8) نلاحظ أن نصيب الدول المنتجة للنفط منخفض مقارنة بالدول المستهلكة قبل سنة 1973 وهي الفترة التي شهدت تحكماً للشركات العالمية في الأسعار والتي كانت تشهد انخفاضات متتالية ، ولكن بعد حرب أكتوبر 1973 استردت الدول المصدرة للنفط زمام تحديد الإنتاج و الأسعار و تحول الربح النفطي لصالحها ليبلغ سنة 1975 نسبة 52% من صافي الربح، و يصل إلى ذروته سنة 1980

¹ - حسين عبد الله، " مستقبل النفط العربي " ، مرجع سابق ص 236

بنسبة 64% ، وفي فترة الثمانينات تأكلت أسعار النفط وبلغت أدنى مستوياتها وانخفض معها نصيب الدول المصدرة من الربح النفطي الذي شهد ارتفاعا بدءا من عام 2000 نتيجة تطبيق آلية ضبط الأسعار التي تبنتها الأوبك.

و تميزت سنة 2004 بثورة في أسعار النفط حيث ارتفع نصيب الدول المصدرة للنفط من صافي الربح من 25% عام 2003 إلى 34% عام 2004، إلا أنه من الخطأ النظر إلى الزيادة في الأسعار النفطية كأرقام مطلقة لأنها لا تعكس الزيادة الحقيقية في القدرة الشرائية لهذه العائدات ، فالسعر الحقيقي¹ " يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغير في معامل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية " ، ويلزم السعر الحقيقي إلى سنة معينة هي سنة الأساس ثم يتابع تطوره عبر الزمن للوقوف على قيمته الحقيقية.

المبحث الثالث: تقلبات الدولار أمام الأورو و أثرها على العوائد النفطية في

الجزائر.

توفر العوائد المتأتية من قطاع المحروقات تدفقا للسلع الرأسمالية و الخدمات كاستيراد الآلات و التجهيزات الحديثة و المواد الغذائية الضرورية للسكان التي تبقى آليات الاقتصاد الوطني عاجزة عن توفيرها و التي يتم استيراد أغلبها من منطقة الأورو، و تتأثر هذه العوائد بتقلبات الدولار الأمريكي خاصة في حالة انخفاضه مما يؤدي إلى ضرب القوة الشرائية للعوائد النفطية، و لذلك فإن التجارة الخارجية الجزائرية تتميز بخاصية التصدير بالدولار الأمريكي و الاستيراد بالأورو مما يحمل الجزائر خسائر تتمثل في تكلفة الفوارق بين العملات.

المطلب الأول: أثر تقلبات الدولار الأمريكي مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري.

أولا: أثر تقلبات الدولار الأمريكي على احتياطي الصرف و العملة الجزائرية.

تؤثر تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو على احتياطي الصرف و على العملة الوطنية في الجزائر كما يلي:

¹ - حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مرجع سابق، ص 240.

1-1 - أثر الدولار على احتياطي الصرف:

استطاعت الجزائر أن تستفيد من ارتفاع أسعار النفط على الصعيد العالمي ، فتمكنت من تكوين احتياطات مالية ضخمة بلغت سنة 2006 ما قيمته 77.91 مليار دولار لتقفز سنة 2007 إلى 110.31 مليار دولار¹ ثم إلى 147 مليار دولار نهاية 2009، و تمثل هذه الاحتياطات دعما للاقتصاد الجزائري و وسيلة لتعزيز الاستقرار المالي و دعم للقدرة على التعامل مع الصدمات الخارجية و الحفاظ على سعر صرف الدينار الجزائري و تغطية العجز الطارئ في ميزان المدفوعات .

و قد كان الدولار الأمريكي يشكل العملة الأساسية في تكوين الاحتياطات الدولية و التي ترتبط كثيرا بتقلبات سعر الصرف، و أمام ما عرفه الدولار من انخفاضات متتالية مقابل الأورو جعل الجزائر تشكل احتياطا نصفه بالأورو بنسبة 51% و نسبة 49% بالدولار الأمريكي، و ذلك لضمان هامش أوسع من الحركة بعد أن كان الاحتياطي يتشكل أساسا من الدولار.

ففي سنة 2004² بلغ سعر صرف الدولار مقابل الأورو 0,80 و بلغت الاحتياطات الرسمية الحقيقية ما يقارب 43,11 مليار دولار ، مقابل احتياطات رسمية اسمية مقدرة بـ 46,95 مليار دولار أي بمقدار تراجع قيمته 3,485 مليار دولار، أما سنة 2005 ارتفعت قيمة الانخفاض في الاحتياطات الرسمية المحققة في الجزائر إلى 5,966 مليار دولار بسبب ارتفاع قيمة التراجع في سعر صرف الدولار مقابل الأورو (بلغ سعر صرف الدولار مقابل الأورو 0,791)، و في سنة 2007 بلغت الاحتياطات الرسمية الحقيقية ما يقارب 110,18 مليار احتياطات اسمية مسجلة مقدرة بـ 130,47 مليار دولار.

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2007 متوفر على الموقع الإلكتروني: www.ima.org.ae

² - www.banque-of-algeria.dz

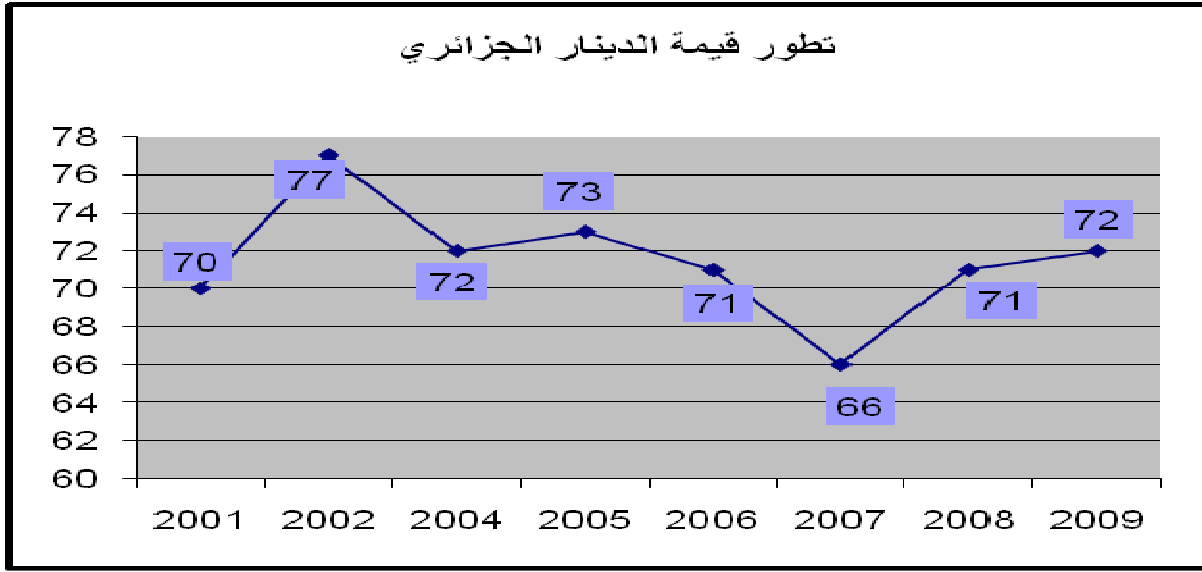
و كانت الجزائر تفقد ما قيمته 150 مليون إلى 200 مليون دولار سنويا كمتوسط بسبب تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو ، فمستوى الاحتياطي لسنة 2006 و البالغ 77 مليار دولار يمكن الجزائر من تغطية 24 شهرا من الواردات السلعية، فما تحتاج الجزائر إليه كاحتياطات دولية ملائمة و كافية هو 6 مليارات دولار إذا كانت الواردات السلعية تدور في حدود 12 أو 13 مليار دولار، ما يعني أن هناك فائضا في الاحتياطات تستطيع الجزائر الاستفادة منه في تمويل الاقتصاد من أجل الرفع من مستوى الإنتاج و النمو و الاستثمار و القضاء على معدلات البطالة في ظل وجود احتمالات قوية لسرعة استنزاف هذا الرصيد في مجالات أقل أهمية، لذا فان هذا الفائض يمكن أن يوجه للدفع المسبق للديون(في عام 2004 انطلقت الجزائر في تسديد المسبق للديون و دفعت 1.6 مليار دولار لدائنيها، و في سنة 2006 سددت الجزائر ما قيمته 4.3 مليار دولار لدائنيها من نادي باريس) و للمساهمة في تمويل النفقات العمومية، و تنفيذ الخطط المسطرة ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي.¹

1-2- أثر الدولار على العملة الوطنية:

يتأثر الدينار الجزائري بالتقلبات التي تحدث في الدولار ذلك لأن الجزائر تقبض مداخيلها بالدولار الأمريكي فتحولها إلى دينارات جزائرية و تطرحها في التداول ، فارتفاع الدولار معناه ارتفاع في قيمة العملة الوطنية و العكس صحيح، و لعل انخفاض قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية كان له الأثر الايجابي في ارتفاع قيمة الصادرات خارج المحروقات و التي بلغت قيمة مليار دولار سنة 2006 حسب وزارة التجارة الخارجية ، و في إطار السياسة المتبعة لترقية الصادرات سمح بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري من أجل الرفع من قدرة الصادرات الغير نفطية على المنافسة، و منذ سنة 2004 ارتفعت قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي و ذلك راجع أساسا إلى ضعف الدولار في حد ذاته أمام العملات الرئيسية خاصة الأورو .

¹ زايري بلقاسم، " إدارة الاحتياطات الدولية و تمويل التنمية في الجزائر "، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41 سنة

الشكل رقم (3-6): تطور الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (2000-2009).



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات بنك الجزائر .

ثانيا: أثر تقلبات الدولار الأمريكي على المديونية و التجارة الخارجية.

2-1- أثر تقلبات الدولار على المديونية الجزائرية:

تؤثر تغيرات سعر صرف الدولار على قيمة المديونية الخارجية الجزائرية باعتبار أن العملة الأمريكية تمثل جزءا لا يستهان به من هذه المديونية في إطار سياسة الاستدانة المنتهجة من قبل الجزائر، و يمكن رصد أثر الدولار على المديونية الخارجية من خلال النقاط التالية:

1- في منتصف الثمانينات ارتفعت المديونية الخارجية الجزائرية بأكثر من 10 مليار دولار، و يرجع ذلك إلى تراجع المداخل المتأتية من قطاع المحروقات بسبب أزمة 1986 من جهة، و من جهة أخرى بسبب تراجع قيمة الدولار الأمريكي حيث فقد 50% من قدرته الشرائية سنة 1985، فارتفع عبء الدين العام بحوالي 7 مليار دولار و وصل حجم الديون إلى 28.5 مليار دولار.

2- خلال فترة التسعينات تراجعت الديون الخارجية الجزائرية خلال فترة (1990-1993) بنسبة 9.38% (انخفض مخزون الديون ليصل إلى 2.664 مليار دولار) في المقابل سجلت خدمة الديون قيمة إجمالية تقدر بـ 36 مليار دولار ، و لعل

الانخفاض الحاصل في حجم الديون راجع إلى التحسن الذي شهده الدولار الأمريكي خلال هذه الفترة إضافة إلى التزام الجزائر بتسديد ديونها في وقتها ، و تميزت سنة 1994 بالتوقف شبه كلي للجزائر عن تسديد ديونها مما أسفر على توقيعها لاتفاقية "ستاند أند باي"، استفادت الجزائر من خلالها بتعبئة مواردها بـ 2.6 مليار دولار من طرف صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ، و قد وصل مخزون الديون خلال هذه الفترة ما قيمته 7.762 مليار دولار أي بزيادة قدرها 30.17% ، و لعل السبب في تفاقم حجم الديون هو تأجيل استحقاقات الدين الرئيسية مضافا له الفوائد و ضعف العملة الأمريكية ما بين 1994 و 1995 خصوصا، و قد تراجعت الديون الجزائرية بمعدل 15.3% خلال فترة (1997-1999) بمبلغ 5.09 مليار دولار بسبب تراجع عملية تعبئة القروض الخارجية و تحسن في سعر صرف الدولار الأمريكي.

3- في سنة 2000 ظل الدولار الأمريكي متربعا على أكبر نسبة في إجمالي الديون الخارجية بنسبة 42.5%¹ (مقابل 12.8% للين الياباني ، 5.2% للمارك الألماني) إلى غاية سنة 2004 أين شرعت الجزائر في عملية إعادة التوازن لمديونيتها الخارجية و تقاسم الأورو مع الدولار نفس النسبة من إجمالي الديون الخارجية و المقدرة بـ 39% و لعل السبب الرئيسي الذي دفع الجزائر لذلك هو ضعف أداء الدولار الأمريكي في سوق العملات و الذي حمل الجزائر تكلفة الفارق بين العملات خصوصا منذ سنة 2003، أين فقد الدولار الأمريكي من 10 إلى 40% من قيمته أمام الأورو، و قد بلغت الديون الخارجية الجزائرية خلال سنة 2003 ما يعادل 23.353 مليار دولار في حين بلغت خدمة الدين 4.358 مليار دولار فالمدونية تراجعت بالدولار في حين ارتفعت بالأورو.

2-2- أثر تقلبات الدولار على التجارة الخارجية:

يمكن رصد تطور الصادرات و الواردات الجزائرية كما يلي:

¹ - www.banque-of-algeria..dz

الجدول رقم(3-9): تطور الصادرات و الواردات خلال الفترة 2000-2009.

الوحدة : مليار دولار

السنة	2002	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات خارج المحروقات	0.61	0.66	0.74	1.13	0.98	1.40	0.77
الصادرات من المحروقات	18.11	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19	44.42
إجمالي الواردات	12.01	17.95	19.86	20.68	26.35	38.07	37.40
احتياطي العملة	23.11	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10	147.22

-Source : www.mf.gov.dz

-Bulletin banque of Algeria 2009 at : www.bank-of Algeria.dz .

يتضح من الجدول أن:

- التجارة الخارجية الجزائرية قائمة على تصدير منتج وحيد هو النفط، فحسب سنة 2007 قدرت الصادرات الإجمالية بـ 60.30 مليار دولار منها 59.61 مليار دولار متأتية من قطاع المحروقات ، إذ يوفر هذا القطاع 98 % من الإيرادات الخارجية و يمثل 3/1 الناتج الإجمالي للجزائر و يمدّه بـ 3/2 من إيرادات الموازنة العامة .

- تساهم الصادرات خارج المحروقات بنسبة 2 % فقط من إجمالي الصادرات الجزائرية (حسب سنة 2005 قدرت قيمة الصادرات خارج المحروقات بـ 769 مليون دولار أي ما يعادل 20 يوما مما تستورده الجزائر)¹، إذ تظل مساهمة القطاع الزراعي و الخدماتي في الناتج الداخلي الخام محدودة ، و تبقى الجزائر بعيدة عن الاندماج في الاقتصاد العالمي إذا استمر الوضع على حاله من تبعية للمحروقات و غياب التوظيف

¹ - سفيان بوعياض، "الصادرات خارج المحروقات" جريدة الخبر العدد4688 بتاريخ 26-04-2006، ص 06.

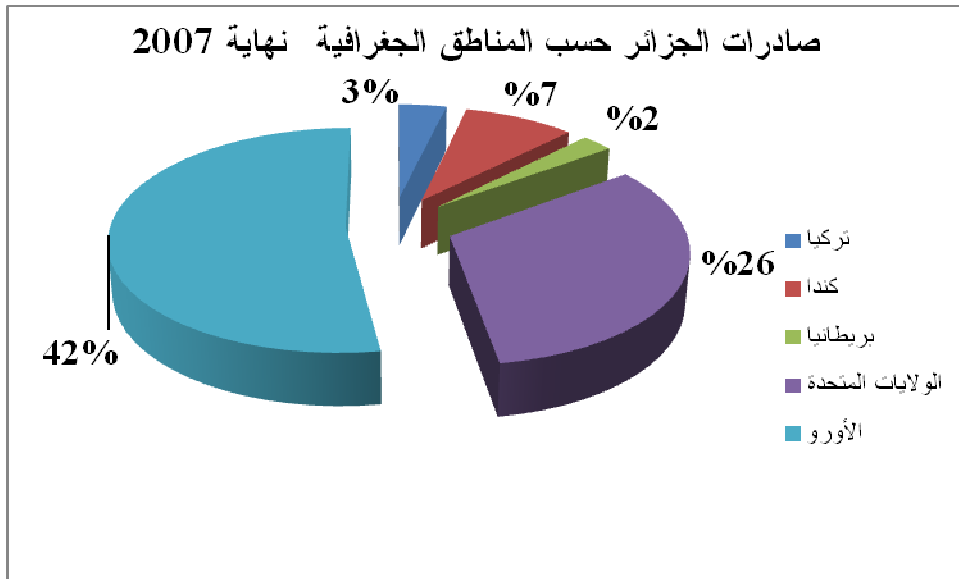
الأمتل للموارد و غياب الدعم للقدرة التنافسية للمنتجات المصدرة و عدم الاستفادة من التكنولوجيا.

2-2-1- تحليل بنية الصادرات و الواردات الجزائرية:

1- بالنسبة للصادرات: زبائن الجزائر.

كما أشرنا سابقا فإن قطاع المحروقات هو المعبر الذي تمر منه الجزائر إلى السوق الدولية، فإذا نظرنا إلى التجارة الخارجية لسنة 2007 نجد أن المحروقات تتصدر أهم مبيعات الجزائر بنسبة 97.80% من الحجم الكلي للصادرات بنسبة ارتفاع تقدر بـ 8.94% عن سنة 2006، و يمكن تصنيف صادرات الجزائر حسب المجموعات الدولية سنة 2007 كما يلي:

الشكل رقم (3-7): صادرات الجزائر حسب المناطق الجغرافية.



المصدر: المركز الوطني للإحصائيات و الجمارك CNIS.

من خلال الشكل نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي هو أهم زبون للصادرات الجزائرية، إذ يستقطب نسبة 42% من مجمل قيمة الصادرات سنة 2007 البالغة 29.027 مليار دولار مع العلم أن الجزائر توفر نسبة 11.5% فقط من الحاجيات الطاقوية للاتحاد الأوروبي.

إن نسبة 91% من الصادرات الجزائرية من الغاز تذهب إلى الاتحاد الأوروبي، 5% إلى تركيا، 2% إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما تحتل الجزائر المرتبة الثانية بعد

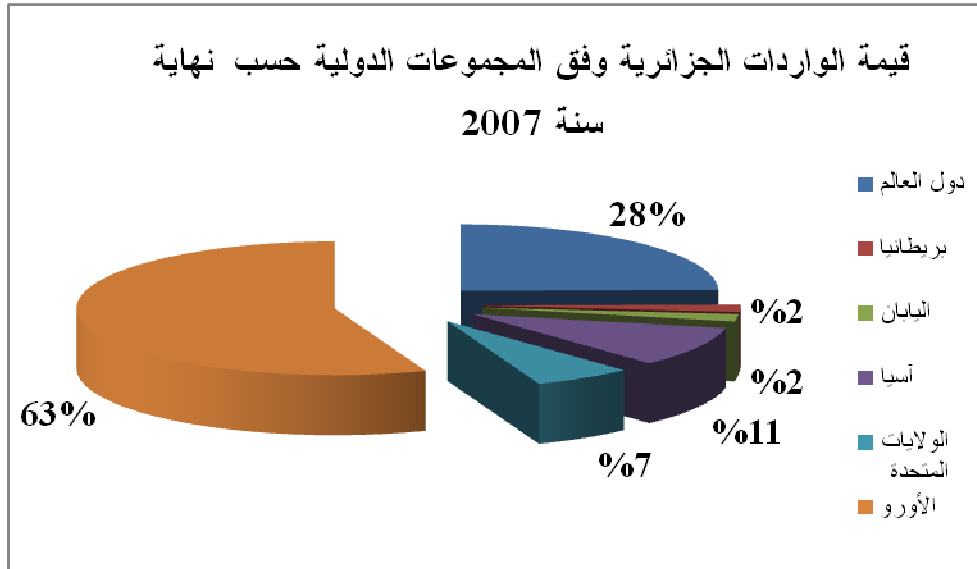
روسيا لتموين السوق الأوروبية من الغاز ، إذ توفر 24 % من احتياجات فرنسا من الغاز الطبيعي ، 67% من احتياجات اسبانيا و 40% من احتياجات إيطاليا. و كما يتضح لنا فإن الجزائر تصرف نسبة 90 % من منتجاتها الغازية و 50 % من البترول الخام إلى السوق الأوروبي، أي اعتمادها على أسواق دول الاتحاد الأوروبي لتصريف منتجاتها ما يعني التبعية المتزايدة للجزائر لهذه الدول.

2- بالنسبة للواردات: ممونون الجزائر.

تتصدر المواد الغذائية ، مجموعة المواد الاستهلاكية و تشكيلة التجهيزات الصناعية و الفلاحية قائمة واردات الجزائر ، و قد سجلت الواردات الجزائرية نسب نمو معتبرة نتيجة ارتفاع أسعار أغلب المواد و المنتجات الصناعية و الزراعية، إذ قاربت سقف 28 مليار دولار عام 2007 مقابل 23 مليار دولار سنة 2006، في حين بلغت الصادرات قيمة 60 مليار دولار سنة 2007.¹

و يمكن توضيح نمط توزيع الواردات الجزائرية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(3-8): نمط الواردات الجزائرية وفق المجموعات الدولية.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات وزارة التجارة الخارجية.

¹- www.mincommerce.gov.dz

من خلال الشكل يتضح أن دول الاتحاد الأوروبي تعتبر الشريك التجاري الأول للجزائر، فقد بلغت قيمة الواردات الجزائرية من منطقة الأورو ما يقارب 6344 مليون دولار سنة 2007 في حين تباينت قيمة حصة الواردات من المجموعات الدولية الأخرى، فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بلغت قيمة حصة الواردات سنة 2006 ما قيمته 7326 مليون دولار، أما اليابان سجلت قيمة 2858 مليون دولار و 11382 مليون دولار بالنسبة للدول الآسيوية و 2075 بالنسبة لبريطانيا ، و لعل ارتفاع الواردات الجزائرية من منطقة الأورو يكبد الميزانية العامة خسارة كبيرة في ظل الاستيراد بعملة مرتفعة (الأورو) و التصدير بعملة منخفضة (الدولار) .

2-2-2- أثر تقلبات الدولار مقابل الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية:

إن ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار منذ سنة 2003 أضحى يمثل عبئا كبيرا يتمثل في ارتفاع كلفة الواردات الجزائرية من منطقة الأورو لا سيما المواد الرئيسية كالقمح و الأدوية بنسب تتراوح ما بين 20% و 30% من قيمتها السابقة ، و تتشكل معظم واردات الجزائر من مواد التجهيز الصناعية و الزراعية، المواد الفلاحية و الأدوية و المواد الغذائية، مقابل تصدير المحروقات بالدولار الأمريكي، فمثلا ما تم استيراده من منطقة الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2006 قدر بعملة الأورو بـ 8949 مليون أورو في حين بلغ بالدولار الأمريكي ما قيمة 11729 مليون دولار، أما سنة 2007 بلغت قيمة الواردات بعملة الأورو ما يقارب 10261 مليون أورو مقابل 14212 مليون دولار أمريكي، و تزداد تكلفة الواردات كلما انخفض الدولار أمام الأورو، و تمثل تقلبات الصرف المتواصلة مصدر قلق بالنظر إلى مضاعفاته على مستويين ، الأول تضخيم قيمة الواردات بصورة معتبرة بنسبة تتراوح ما بين 5% إلى 20% حسب تقديرات الخبراء جراء ارتفاع العديد من المواد المستوردة من منطقة الأورو ، و هو ما لاحظناه مع القمح و الأدوية و المواد الفلاحية و حتى مواد التجهيز التي ارتفعت قيمتها كثيرا ، مقابل تراجع

مداخل المواد المصدرة بما فيها مداخل المحروقات جراء تراجع قيمة الدولار، و إمكانية أن ينعكس ذلك على مستويات التضخم.¹

أما قطاع الصادرات الجزائرية الذي يعتمد بصفة شبه كلية على قطاع المحروقات الذي يسعر بالدولار الأمريكي، ففي سنة 2004 سجلت قيمة الصادرات من قطاع المحروقات بالدولار الأمريكي ما قيمته 31302 مليون دولار، في حين بلغت خلال نفس السنة ما قيمته 25229 مليون أورو ، أما سنة 2006 بلغت قيمة الصادرات من قطاع المحروقات مقيمة بالدولار الأمريكي ما قيمته 53429 مليون دولار مقابل 40766 مليون أورو و ما يمكن ملاحظته هو انخفاض قيمة الصادرات النفطية عند تحويلها من الدولار إلى الأورو بسبب التراجع الذي يشهده الدولار أمام الأورو.

ثالثا: شروط التبادل ليست في صالح الجزائر.

تتم الصفقات النفطية للصادرات الجزائرية و التي تفوق 98% من مجمل الصادرات حصريا بالدولار الأمريكي، في حين أن 60% من الواردات من مختلف السلع بالعملة الأوروبية الأورو، و هذا في صالح الدول الأوروبية لأنها تدفع المشتريات النفطية من الجزائر بالدولار المنخفض القيمة أمام الأورو ، و قد شهد الدولار مستويات منخفضة أمام الأورو منذ 2001 تركت آثارا واضحة على القوة الشرائية للعائدات النفطية في إطار سياسة أمريكية لتشجيع الصادرات و محاولة إحداث التوازن في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية، بينما تزداد الضغوط على الصادرات الأوروبية.

و يتضح لنا أن الدولار الأمريكي في انخفاض مستمر أمام الأورو المنافس القوي ، فإذا كانت أسعار البترول المرتفعة تساعد الجزائر على تحمل الخسارة المتأنية من هذا الانخفاض إلا أنها تتكبد خسارة دون فائدة من جراء تدهور أسعار الصرف.

و لذلك فإن تغيير الموردين أو التقليل من الاستيراد من منطقة الأورو يبدو أمرا واردا بالتحول إلى الأسواق الآسيوية أو أسواق الدولار كالولايات المتحدة الأمريكية ، كندا أو أمريكا اللاتينية و غيرها ، إلا أن احتمال تغيير الأورو كمصدر للتمويل ليس سهلا بسبب:

¹ - رفيقة صباغ و آخرون، "أثر الدولار و الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43 سنة 2009.

1- العلاقات التاريخية لتجارة الجزائر الخارجية مع أوروبا.
 2- الأسباب الجغرافية لأن منطقة الاستيراد القريبة سيكون دون شك نحو مناطق بعيدة عن الجزائر (آسيا أو أمريكا) مما سيدعي تكاليف إضافية في النقل (مع ملاحظة أن دول آسيا استطاعت أن تعوض زبائنها عن تكاليف النقل بطريقة غير مباشرة بتوفير سلع بأسعار منخفضة جدا)، غير أن أهم الأسباب هو ارتباط الجزائر باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ 2005، و التي تلزمها بإقامة علاقات تجارية مع الاتحاد و التي أصبحت تضر بمصالح الجزائر، حيث تستورد أغلب السلع من الدول الأوروبية و لا تصدر لها تقريبا أي شيء عدا النفط و هو يتم بالدولار، و عليه فان شروط التبادل تأتي لصالح الأقطار المتطورة و خاصة الاتحاد الأوروبي الذي يستفيد من وضعيته كأول مورد للجزائر بما يحتاجه الاقتصاد الوطني من مختلف السلع.

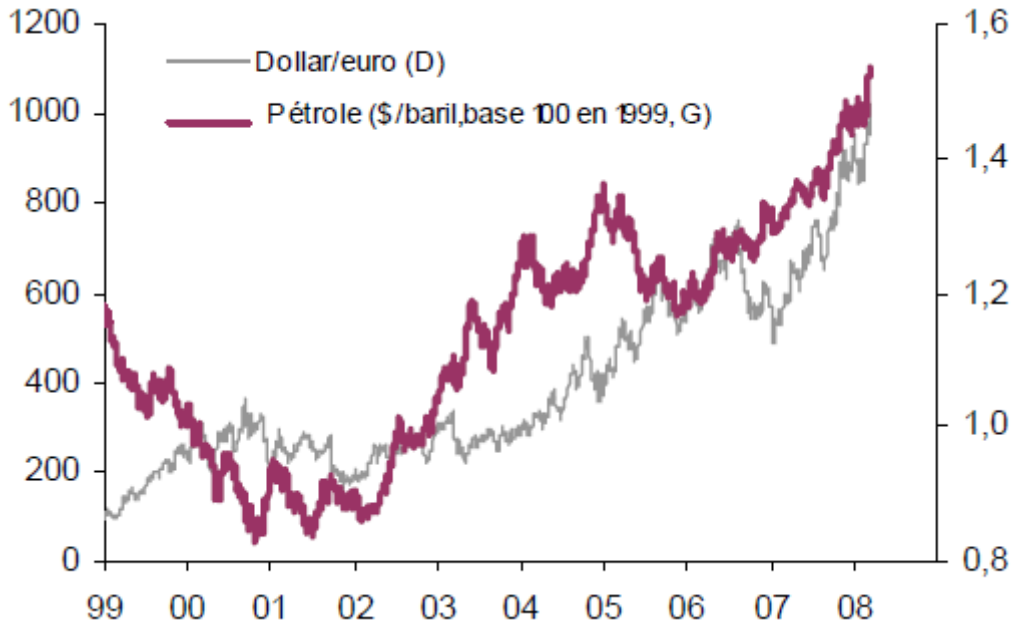
و إذا ما علمنا أن الدولار الأمريكي قد فقد خلال الخمس سنوات الماضية أكثر من ربع قيمته أمام الأورو، يمكن أن نتصور الخسارة التي تتحملها الجزائر، فهي تتفق ما تستقيده من ارتفاع أسعار البنترول في شراء الواردات من منطقة اليورو بنسبة تفوق 60% من إجمالي الواردات.

المطلب الثاني: واقع العائدات النفطية في الجزائر بين تدهور الدولار و تحدي الأورو.

أولا: تحليل العلاقة بين سعر النفط و سعر صرف الدولار.

أثارت التغيرات المتلاحقة في أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية اهتمام العديد من الباحثين في مجال الاقتصاد الدولي، و التي تزامنت -التقلبات- في نفس الوقت مع تقلبات أكثر حدة في أسواق البنترول العالمية مع بداية السبعينات ، الأمر الذي أدى إلى التركيز على هاذين السوقين لما يمثلانه من أهمية في مجال التمويل الدولي و التجارة الدولية، و لعل العلاقة تبدو واضحة كون الدولار الأمريكي هو عملة المبادلات البترولية، فارتفاعه يعود بالإيجاب على العوائد المالية التي تحققها الدول النفطية، و العكس في حالة انخفاضه فإنه يكبدها خسائر مالية تمثل الفرق في القوة الشرائية لمداخلها، و الشكل التالي يوضح التقلبات المترامنة في كل من سوق صرف الدولار الأمريكي و سوق النفط.

الشكل رقم (3-9): تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي و سعر النفط.



Source :cib.matixis.com./flushdoc.aspx ?id=36780

و يوضح الشكل أن هناك تقلبات متزامنة بين سعر النفط و سعر صرف الدولار الأمريكي، فكلما ارتفع سعر النفط انخفض الدولار و العكس صحيح، هذا ما يجعلنا نبحث في طبيعة العلاقة بين سعر النفط و سعر صرف الدولار.

و تتصف العلاقة بين هاذين المتغيرين بالعكسية¹، إذ أن انخفاض سعر الدولار يؤدي إلى ارتفاع سعر النفط، و تشير الإحصاءات أن احتمالات ارتفاع أسعار النفط بانخفاض مؤشر الدولار تبلغ 90%، فانخفاض الدولار على المدى القصير يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط حيث يتجه الأفراد إلى استبدال دولاراتهم بأصول عينية أهمها النفط، فيرتفع الطلب على النفط بسبب زيادة المضاربات في أسواق النفط الآجلة حيث يتم تداول 1000 مليون برميل في الأسواق المالية في حين أن احتياجات العالم تبلغ 86 مليون برميل.

أما على المدى الطويل فانخفاض الدولار يخفض من الاستثمارات المخصصة في مجال الاستكشاف، التنقيب و الصيانة و التي تتطلب استثمارات مالية ضخمة، كما أن الشركات النفطية التي تستثمر في أوروبا ستتكدب خسائر مالية معتبرة لأنها تدفع تكاليفها

¹ عية عبد الرحمان، " دور الدولار في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية"، ورقة مقدمة ضمن الملتقى العلمي العاشر: الاقتصاديات العربية و تطورات ما بعد الأزمة العالمية، لبنان ديسمبر 2009، ص 14.

و أجور عمالها بالأورو في حين تتلقى مداخيلها من الأسواق العالمية بالدولار، و حسب دراسة أجراها صندوق النقد الدولي عام 1996 فإن كل ارتفاع في أسعار النفط بنسبة 10% يقابل ذلك انخفاض في سعر صرف عملات الدول الأعضاء في الأوبك بنسبة 2% ذلك لأن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع واردات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية، و هو بدوره يؤدي إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري و الحساب الجاري الأمريكي، و من ثم انخفاض قيمة الدولار.

و يستفيد الاقتصاد الأمريكي من ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول في الحالتين، فإذا كانت الولايات المتحدة قلقة بشأن ارتفاع أسعار النفط ترفع من قيمة سعر صرف الدولار لتحصل على نفط رخيص ، أما إذا كانت قلقة بشأن أمن الطاقة فإن عليها تبني سياسة دولار قوي و الذي يخفض الطلب العالمي على النفط، أما منطقة الأورو فتستفيد من انخفاض سعر صرف الدولار لانخفاض تكاليف إنتاجه و استيراده إضافة إلى انخفاض أسعار السلع و الخدمات الأمريكية مقابل السلع و الخدمات الأوروبية.

و بالنسبة لدول الأوبك فإن انخفاض أسعار النفط نتيجة ارتفاع الدولار سيرفع في مبيعاتها النفطية على المدى القصير، و يساهم في تعظيم هذه العائدات مقابل العملات الأخرى، أما في حالة انخفاض الدولار و ارتفاع أسعار النفط تتحقق الدول النفطية مداخيل مهمة لكنها تفتقد للقوة الشرائية أمام العملات الأخرى.

إلا أنه لا يمكننا التسليم مطلقا بالعلاقة العكسية بين أسعار النفط و سعر صرف الدولار فقد تحدث استثناءات يتوافق فيها انخفاض الدولار مع انخفاض أسعار النفط، كما أن ارتفاع الدولار قد يساهم في رفع أسعار النفط.

ففي سنة 1979 ارتفعت أسعار النفط إلى 29 دولار للبرميل بسبب قيام الثورة الإيرانية ثم ارتفعت سنة 1980 نتيجة للحرب العراقية الإيرانية، لتشهد تراجعا مستمرا بداية من سنة 1981 بسبب الظروف السائدة في السوق البترولية من ارتفاع لإنتاج النفط لدول خارج الأوبك، إضافة إلى تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب الركود الاقتصادي ، كما تراجع دور الأوبك كمسيطر في السوق النفطية مع وفرة حجم المخزون النفطي لدى بلدان وكالة الطاقة الدولية و شركات النفط الاحتكارية، و نتيجة للظروف السابقة عقدت

الأوبك اجتماعا في أوت 1981 قررت فيه خفض الإنتاج لدعم الأسعار و انخفض السعر ليصبح 27.5 دولار للبرميل سنة 1985 و هي نفس السنة التي قررت فيها الدول الصناعية إجراء تخفيض على الدولار الأمريكي للخروج من حالة الركود الاقتصادي فانخفضت العائدات النفطية للدول الأعضاء لتصل إلى أدنى مستوياتها سنة 1986 بعد أن بلغ سعر البرميل أقل من 13 دولار، كما أنه قد يحدث توافق بين ارتفاع سعر صرف الدولار و ارتفاع في أسعار النفط و قد حدث ذلك سنة 2001 عندما سجل الدولار الأمريكي أعلى مستوى له مقابل عملات الدول الصناعية الكبرى خاصة أمام الأورو، حيث أن ذلك لم يمنع من ارتفاع أسعار النفط بعد أحداث 11-09-2001 نتيجة المضاربة و الخوف من انقطاع الإمداد النفطي بالرغم من أن هذا التوافق كان لفترة قصيرة إلا أن الدولار و النفط سجلا ارتفاعا مشتركا.

ثانيا: أثر تقلبات الدولار على العوائد النفطية في الجزائر .

تتميز التجارة الخارجية الجزائرية بالاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97,5% من الصادرات الجزائرية، إذ يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة من خلال المداخيل التي يوفرها في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، و قد استطاعت الجزائر تكوين احتياطات صرف فاقت 110 مليار دولار نهاية 2007 بفضل الارتفاع الغير مسبوق لأسعار النفط التي تخطت سقف 100 دولار للبرميل، إلا أنه و في المقابل شهد الدولار الأمريكي مستويات منخفضة أمام العملات الرئيسية خاصة الأورو مما ساهم في الحد من القدرة الشرائية للعائدات النفطية الجزائرية.

و تعرف القوة الشرائية لبرميل النفط أنها: مقدار السلع و الخدمات العينية التي يمكن الحصول عليها مقابل ما يدره برميل النفط المصدر من مال، و يعني ذلك أن السعر النقدي ينبغي أن يكون بالمقدار الذي يستطيع شراء نفس كمية السلع و الخدمات التي كان من الممكن الحصول عليها بالقياس إلى نقطة زمنية محددة هي سنة الأساس.¹

¹ - عبد الفتاح دندي، "تقلبات أسعار صرف الدولار و انعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء"، مجلة النفط و التعاون العربي، العدد 125 سنة 2008، ص 40.

و قد بدأت الدول النفطية تولي اهتماما كبيرا للقوة الشرائية للبرميل المصدر لنفوطها، ففي الفترات التي تشهد انخفاضا في القيمة الحقيقية الدولار تنخفض القوة الشرائية للبلدان المصدرة للنفط عندما تقوم هذه الأخيرة باستيراد السلع من مناطق لا تتخذ الدولار الأمريكي عملة لمبادلاتها التجارية و العكس صحيح، فمثلا انخفاض الدولار أمام الأورو يحمل الدول المرتبطة تجاريا بمنطقة الأورو خسائر تتمثل في تكلفة الفوراق بين العملات إذ لن تسمح تلك العائدات النفطية المحققة بشراء نفس السلع التي يتم شرائها من قبل و العكس صحيح.

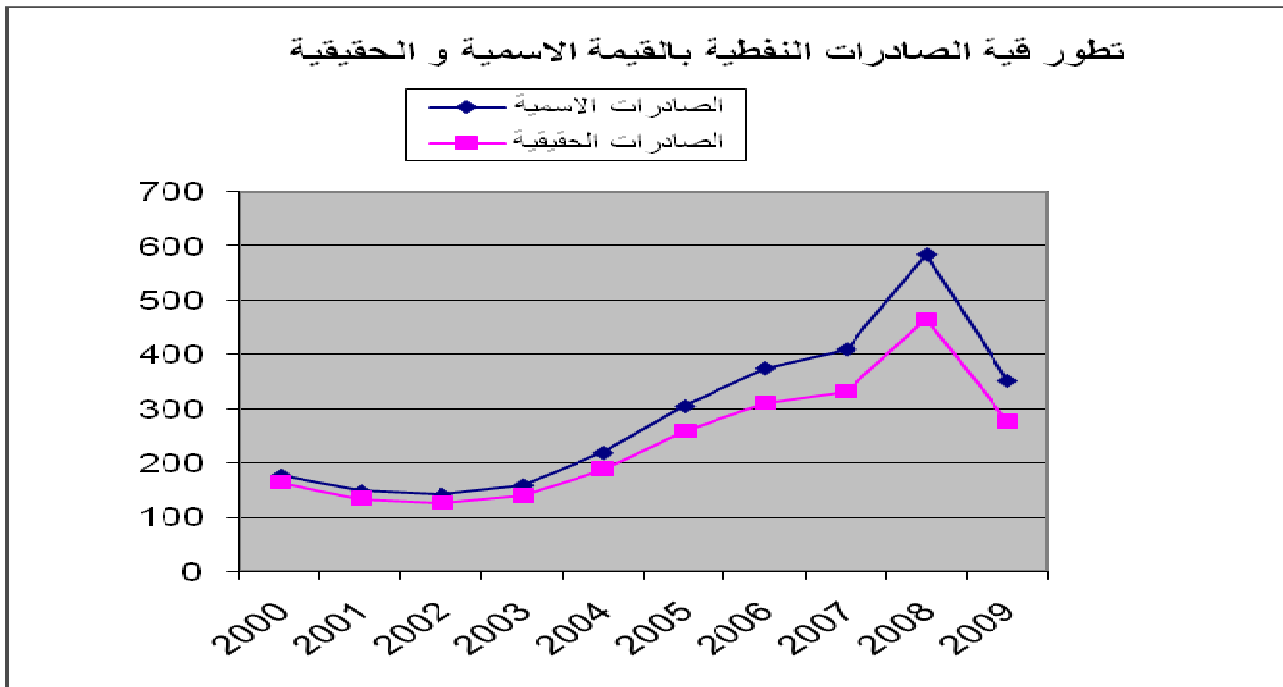
و قد شهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في مستويات الأسعار الاسمية للنفط الخام مقابل انخفاض في القوة الشرائية لهذه العوائد بسبب انخفاض سعر صرف الدولار الحقيقي ، فقد ارتفعت الأسعار الاسمية لسلة خامات أوبك من 27,6 دولار للبرميل عام 2000 إلى 69,1 دولار للبرميل عام 2007 أي بمعدل نمو سنوي بلغ 14%، في المقابل بلغ السعر الحقيقي لسلة خامات أوبك ما قيمته 25,7 دولار للبرميل سنة 2000 و 56,5 دولار للبرميل سنة 2007، أما سنة 2008 فقد بلغ السعر الاسمي لسلة خامات أوبك ما قيمته 94,1 دولار للبرميل مسجلا نسبة ارتفاع تقدر بـ 36,2% عن عام 2007 لينخفض في منتصف عام 2008 بشكل حاد لم يسبق له مثيل بمقدار 27,7 دولار للبرميل خلال شهر أكتوبر ثم إلى 38,6 دولار للبرميل في شهر ديسمبر 2008 بسبب تداعيات الأزمة العالمية على سوق النفط ، أما السعر الحقيقي للنفط فقد بلغ سنة 2008 ما يقارب 75,3 دولار للبرميل ، و في سنة 2009 بلغ سعر سلة خامات أوبك ما يقارب 61 دولار للبرميل مقابل 48 دولار للبرميل كسعر حقيقي.

و بالنسبة للجزائر فقد ارتفع سعر النفط الجزائري صحاري بلند من 38,4 دولار سنة 2004 إلى 66,1 دولار للبرميل سنة 2006، ليرتفع إلى 98,9 دولار للبرميل سنة 2008 و قد كانت قيمة الارتفاع في سنة 2008 لوحدها قاربت 24,5 دولار مقارنة بسنة 2007، و قد شهدت سنة 2009 تراجع سعر النفط الجزائري إلى 61,1 دولار للبرميل أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 35,4%، و قد ساهم هذا الارتفاع الغير مسبوق في أسعار النفط في زيادة الصادرات النفطية في الجزائر، فمن 21029 مليون دولار سنة 2005 إلى 27757

سنة 2007 ثم 38543 مليون دولار سنة 2008، لتتخفص العائدات النفطية الجزائرية بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية إلى حدود 21497 مليون دولار سنة 2009.

و قد رافق ارتفاع أسعار النفط انخفاض في سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو، ففي سنة 2000 وصلت أسعار صرف الدولار إلى 1,09 أورو لكل دولار ثم 1,10 أورو لكل دولار سنة 2001، و خلال عامي 2002-2003 شهدت أسعار صرف الدولار انخفاضات وصلت إلى 0,87 أورو لكل دولار لتستقر عند حدود 0,80 يورو دولار خلال الفترة 2004-2006 لتعاود الانخفاض بعد ذلك إلى 0,73 يورو لكل دولار سنة 2007 كل ذلك أدى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للعائدات النفطية.

الشكل رقم(3-10): تطور قيمة الصادرات النفطية الاسمية و الحقيقية* (2000-2009).



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات منظمة الأوبك.

* تم حساب الأسعار الحقيقية باعتبار سنة 1995 سنة الأساس.

ثالثا: آفاق تسعير النفط بغير الدولار الأمريكي.

إن هبوط سعر صرف الدولار الأمريكي المتتالي أثار فكرة تسعير النفط بالأورو (مثل إيران) أو بسلة من العملات، و لعل جذور هذه الفكرة تاريخيا تعود إلى سنة 1971 عند إعلان الرئيس الأمريكي نيكسون وفق تحويل الدولار إلى ذهب و قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض لقيمة عملتها في نفس السنة بنسبة 7.85% ثم 10% سنة 1973 مما ساهم في تآكل القوة الشرائية لبرميل النفط الواحد مقارنة بالعملات الأخرى.

و على إثر هذه التغيرات قامت الأوبك بعقد اتفاقية جنيف لعام 1972-1973 تم من خلالها اختيار تسع عملات رئيسية كمؤشر للمقارنة مع قيمة الدولار، بحيث يزيد السعر المعلن بنسبة انخفاض الدولار إزاء معدل تلك العملات. و في عام 1977 عرفت قيمة الدولار الأمريكي انخفاضا آخر بنسبة 20% مقابل العملات الأخرى خاصة الين و المارك الألماني ، فقامت الأوبك بتجميد الأسعار في مؤتمر كاراكاس، و تدهورت القوة الشرائية للعائدات بحوالي 40% في فترة 1973-1977.

و من خلال ما شهده الدولار الأمريكي من انخفاضات متتالية في قيمته مقابل العملات الأخرى عادت الفكرة لتطرح من جديد مما أثار احتمالية تسعير النفط باليورو أو وبسلة من العملات غير الدولار وفقا لأهمية دول تلك العملات في هيكل واردات الدول النفطية مما يجعل السعر أكثر استقرارا و يجنب هذه الدول تحمل الفوارق في العملات ، إضافة إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد و ارتفاع تكاليف المعيشة، فضلا عن تدهور القدرة الشرائية للإيرادات النفطية و ارتفاع معدلات التضخم.

فإيجاد نظام جديد للتسعير مسألة ذات حساسية بالغة و لا يمكن إقرارها من طرف معين، فالموضوع يعود للدول المنتجة و المستهلكة التي يتعين عليها أن تتوصل لرؤية مشتركة للتخلص من الآثار السلبية الناجمة عن انخفاض الدولار، الأمر الذي يحتاج إلى أبحاث علمية معمقة و متخصصة في الاقتصاد و السياسات المالية بشأن البدائل المطروحة لاستبدال تسعير النفط بالدولار.

المطلب الثالث : تحديات الاقتصاد الجزائري و آفاق القضاء على التبعية للبتروول.
أولا: إعادة تأهيل القطاع الصناعي.

حسب الخبير الاقتصادي الأمريكي ادوارد نيل المحروقات التي تمتلكها الجزائر لا تعني التنمية و ليست التنمية في حد ذاتها بل تظل ثروة فحسب ، و هذا ما أكده "روبرت ماندل" الخبير الاقتصادي الأمريكي الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد، حيث يرى أن الاقتصاد الجزائري مازال مغلقا على الرغم من الامتيازات التي تتوفر عليها الجزائر و موقعها الجغرافي المتميز.¹

و يظل مستقبل القطاع الصناعي في الجزائر مرهونا بقدراته على إيجاد منافذ له في السوق الدولية، إلا أن وضع المؤسسة الصناعية الجزائرية يعرف محدودية قدرتها على خلق منتجات وفقا للمعايير الدولية كالجودة العالية و نقص التكلفة و الابتكار و القدرة على مواكبة التطورات التقنية و التكنولوجية و الطرق المستعملة في الإنتاج، مما يجعل منتجاتها مهددة بقوة المنافسة الأجنبية خاصة بعد فتح السوق المحلية أمام المؤسسات الأجنبية.

و بإبرام الجزائر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و ما يترتب عليها من زيادة انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي، بات لزاما على الجزائر وضع برنامج لإعادة تنشيط قطاعها الصناعي من خلال إعادة تأهيل مؤسساتها الصناعية لتصبح قادرة على خلق منتجات ذات جودة و قدرة تنافسية عالية تتماشى و المعايير الدولية، أو على الأقل تقترب من مستوى مثيلاتها الأجنبية المنافسة لها، و من أجل تحقيق كل ما سبق تبنت الجزائر سنة 1998 بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI برنامجا لتأهيل المؤسسات الصناعية العمومية و الخاصة و كذا مؤسسات الخدمات المتعلقة بالقطاع الصناعي تحت عنوان " البرنامج المدمج لدعم إعادة الهيكلة و تحسين القدرة التنافسية الصناعية في الجزائر" ، و من بين أهداف هذا البرنامج تحديث و تطوير المحيط الصناعي لهذه المؤسسات سواء تعلق الأمر بتهيئة المناطق الصناعية و تجديد البنيات، أو بالعراقيل البيروقراطية التي قد تواجهها هذه المؤسسات ، إضافة إلى تحديث آليات الإنتاج

¹ "المحروقات التي تملكها الجزائر لا تعني التنمية"، جريدة الخبر العدد 4418 بتاريخ 11-06-2005، ص 4.

أو الطرق المستعملة في العملية الإنتاجية المستخدمة من قبل المؤسسة الجزائرية، و من أجل تسهيل مهمة تجسيد ذلك تم استحداث هيئات خاصة تتولى مهتمتي التنفيذ و التسيير لهذا البرنامج، مهمتها الأساسية تقديم المساعدات المالية من بينها المديرية العامة لإعادة الهيكلة و الصناعة، اللجنة الوطنية للمنافسة الصناعية، صندوق ترقية المنافسة، صندوق ترقية الصادرات .

ثانيا: دعم الاستثمار الأجنبي المباشر.

تصنف الجزائر من بين 141 دولة في المرتبة 109 من حيث استقبال الاستثمارات الأجنبية ، و لعل أبرز أسباب ذلك هو التردد في اكتشاف السوق الجزائرية بسبب الأوضاع الغير مستقرة و العراقيل البيروقراطية التي يعاني منها المستثمر الأجنبي بصورة أكبر في الجزائر مقارنة مع دول الجوار على سبيل المثال و التي هي وليدة سوء التسيير ، و من أجل تحقيق ذلك تم تهيئة البنية القانونية للمستثمرين من خلال تعديل قانون الاستثمار و إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و وكالة ترقية الاستثمار و التي تمنح للمستثمرين مزايا عديدة، و حسب الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي في الجزائر في مختلف القطاعات ما قيمته 2363 مليون دولار سنة 2006 منها 7000 مشروع في قطاع المحروقات و 2500 مشروع خارج قطاع المحروقات، ما يجعلنا نقول أن الاستثمار خارج قطاع المحروقات لا يزال ضعيفا بالنظر إلى الإمكانيات الطبيعية ، البشرية و السياحية التي تزخر بها الجزائر، و لعل العراقيل التي يواجهها المستثمر في الجزائر في ظل غياب الرقابة و الشفافية في تطبيق الإجراءات ساهمت في تخوفه من المغامرة في ظل ما توفره له دول الجوار كتونس و المغرب من مزايا و تسهيلات عديدة .

ثالثا: تنمية مصادر الطاقة المتجددة.

يعتبر تطوير الطاقة المتجددة من أهم التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كبديل للطاقة الحفرية الكلاسيكية ، و تتميز الجزائر بإمكانيات هامة من مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية ، الطاقة الهوائية، الطاقة الحرارية الجوفية و طاقة الكتلة السيولوجية.

فبالنسبة للطاقة الشمسية فالجزائر تقع في حزام الصحراء الكبرى ما يجعلها تستقبل ضوء الشمس بما يزيد عن 3000 ساعة شمس سنويا، و الذي تتمكن التكنولوجيا الحديثة من تحويله إلى طاقة شمسية حرارية أو شمسية كهربائية/ ضوئية¹ ، و في هذا الصدد جاء قانون الكهرباء و توزيع الغاز عبر القنوات الذي يسعى لإنتاج حجم أدنى من الكهرباء انطلاقا من مصادر الطاقة المتجددة أو عن طريق نظام التوليد المزدوج.

و تجدر الإشارة أن 18 قرية تجمع حوالي ألف مسكن هي مزودة الآن بالكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية في ولايات الجنوب الكبير، و هناك برنامجا سيتم تنفيذه يرمي إلى تزويد 16 قرية أخرى تجمع حوالي 600 مسكن، كما هناك دراسات جارية لتعميم استعمال الطاقة المتجددة في كل المواقع المنعزلة و البعيدة عن الشبكة الكهربائية لإعطاء أهمية قصوى للطاقة المتجددة ، كما سيتم إنشاء شركات متخصصة في هذا المجال هدفها الأساسي تنمية الطاقة الغير ملوثة و المتجددة.²

و في مجال الطاقة النووية تشير الدراسات إلى وجود توضعات عرقية و رملية لليورانيوم في الطاسيلي و منطقة الهقار بكميات معقولة تصل إلى 28000 طن و كميات إضافية محتملة تقدر بـ 5490 طن ، مع العلم أن الجزائر تملك مفاعلين نوويين في "درارية" و "عين وسارة" لأغراض البحث العلمي و الاستخدام السلمي للطاقة النووية، و تملك الجزائر إمكانات أخرى لم تلق الرعاية الكاملة بعد في مجال إنتاج الطاقة منها توليد الطاقة من حركة الرياح التي تحتاج إلى البحث و التطوير التكنولوجي، و مصادر للطاقة من الحرارة الجوفية. حيث تمتلك الجزائر ما يقرب من 200 نبع في مناطق مختلفة من البلاد.³

و لعل الرهانات التي تواجه الاقتصاد الجزائري من أجل تأهيله لمواكبة الاقتصاد العالمي تتمثل في إصلاح المنظومة البنكية و ابتعادها عن التسيير الإداري، و إتباعها لقواعد التسيير البنكي الدولي و العمل على تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

¹ عيسى مقلبد، "قطاع المحروقات في ظل التحولات الاقتصادية"، مرجع سابق ص 180 .

² موقع وزارة الطاقة و المناجم في الجزائر: www.mem-algeria.org/actu /interv-min- hawadeth.pdf

³ عيسى مقلبد، " قطاع المحروقات في ظل التحولات الاقتصادية"، مرجع سابق ، ص 181.

لما لهذه المؤسسات من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية و امتصاص البطالة، و إعادة الاعتبار لقطاع الزراعة من خلال سياسة استثمارية جريئة بإنشاء السدود و تشجيع البحث الزراعي، و إعطاء الأولوية للقطاع السياحي و تطوير السياحة لضمان استقطاب السياحة و زيادة الدعم المقدم لهذا القطاع، إضافة إلى دعم برامج البحث و التطوير. (لا تتجاوز نفقات البحث و التطوير في الجزائر نسبة 0,3% إلى الناتج الوطني الإجمالي).¹

¹- بن لوصيف زين الدين، "تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني بعنوان: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بتاريخ 22 ماي 2003 البليدة، ص 17.

خاتمة الفصل

إن استمرار اعتماد الجزائر على العوائد النفطية في فترة الثمانينات جعلت من الاقتصاد الجزائري يتكبد خسائر كبيرة من خلال انخفاض هذه العوائد ، و قد بدى ذلك واضحا و جليا بعد أزمة 1986 و تأثيرها السلبي على المتغيرات الاقتصادية الكبرى في الجزائر مما اضطرها إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها القيام بعمليات التصحيح الهيكلي للاقتصاد الوطني.

و شهد الاقتصاد الجزائري مع مطلع التسعينات تحولات شاملة من جراء تطبيق عدة إصلاحات من خلال برامج مختلفة أهمها برنامج الإنعاش الاقتصادي، و الذي تزامن مع ارتفاع غير مسبوق في أسعار البترول منذ سنة 2000 ما يجعل الفضل الأكبر في الحصيلة الايجابية لهذه البرامج للعوائد البترولية.

و لأن تحضير الجزائر لعصر ما بعد النفط يعد أصعب تحدي يواجه صناع القرار في الجزائر، فإن بدائل تشجيع القطاع الخاص و تشجيع القطاع الزراعي و الصناعي و الاستثمار الأجنبي المباشر و إصلاح المنظومة البنكية و غيرها تعتبر أوراقا رابحة في يد من يستطيع استغلال الإمكانيات المادية و البشرية و المالية التي حظى الله بها الجزائر عن غيرها من البلدان، و التي استطاعت و في ظرف وجيز أن تحقق ما لم تستطع الجزائر تحقيقه .

مقدمة الفصل

لم يعد حاليا علم الاقتصاد مسرحا لاستعراض النظريات الاقتصادية المختلفة التي تبني أحكامها على الاستنباط و المنطق، حيث أصبحت المهمة الأساسية للاقتصادي هي محاولة النفاذ إلى البيئة الاقتصادية لتفهم متغيراتها وضبط اتجاهاتها، و يمكن إنجاز ذلك عن طريق استخدام أساليب الاقتصاد القياسي والتي قد تؤدي إلى التوصل إلى نظريات جديدة أو إلى ضرورة تعديل النظريات القائمة.

و قد تعددت الطرق المستعملة لتقدير معادلات نماذج الانحدار، ففي أواخر الثمانينات ظهرت طريقة التكامل المتزامن و أصبحت الأكثر شيوعا و استعمالا لتقدير نماذج الانحدار كونها تأخذ الاتجاه العشوائي للسلاسل الزمنية المدروسة في الحسبان، مما يجنبنا الوقوع في الانحدار الزائف.

و لأن هيكل الاقتصاد الجزائري يرتكز بصفة شبة كلية على قطاع المحروقات فإن تقلبات سعر صرف الدولار انخفاضا أو ارتفاعا تؤثر في القوة الشرائية للعائدات النفطية في الجزائر، و لذلك في هذا الفصل حاولنا تطبيق طريقة التكامل المتزامن لاختبار وجود علاقة في المدى الطويل بين سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو و سعر البترول (اقتصرنا على متغيرين اثنين لصعوبة تقدير المتغيرات الأخرى) للفترة ما بين جانفي 1999 و التي تعبر عن إطلاق عملة الأورو و ديسمبر 2009، و البيانات الشهرية مأخوذة من البنك الفدرالي الأمريكي و منظمة الأوبك على التوالي.

و قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول أدبيات التكامل المتزامن من حيث مفهومه، شروط تطبيقه و استقرارية السلاسل الزمنية و طرق اختبارها و اختبارات التكامل المشترك، أما المبحث الثاني فقد تناولنا نموذج تصحيح الخطأ من حيث صيغته و طريقة تقديره، و خصصنا المبحث الثالث للدراسة التطبيقية حيث حاولنا اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو باستعمال برنامج EViews.

المبحث الأول: أدبيات التكامل المتزامن.

يتميز علم الاقتصاد حالياً بتجميع البيانات الاقتصادية المختلفة و محاولة النفاذ إلى أعماق البيئة الاقتصادية من أجل فهم متغيراتها و ضبط اتجاهاتها، فالنظرية الاقتصادية يجب فحصها باستخدام أساليب معينة لمعرفة مدى قدرتها على تفسير البيئة الاقتصادية الفعلية، و يمكن انجاز هذه المهمة باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي.

المطلب الأول: التكامل المتزامن: مفهومه، شروطه.

أولاً: ماهية الاقتصاد القياسي.

تنقسم كلمة الاقتصاد القياسي "Econometrics" إلى جزئين: metrics أو "Measurements" و تعني قياس، و "Econo" أي "of Economic variables relationships" تعني المتغيرات الاقتصادية والعلاقة فيما بينها، وبالتالي فإن قياس وتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية هو الذي يشكل أساس الاقتصاد القياسي.

و يعرف الاقتصاد القياسي بأنه: ¹ " العلم الذي يدرس العلاقات الاقتصادية بأسلوب كمي مستخدماً النظرية الاقتصادية و الأسلوب الإحصائي و الحقائق المعبر عنها بإحصاءات، و يعتبر الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد التي تستخدم الأدوات الإحصائية و الرياضية للحصول على قيم رقمية لمعاملات المتغيرات و التي تعبر عن العلاقات الاقتصادية".

و يمكن تعريفه أيضاً أنه " أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتقدير العددي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمداً في ذلك على النظرية الاقتصادية و الرياضيات و الإحصاء للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض و التقدير، و من ثم التنبؤ بالظاهرة الاقتصادية".²

و يمكن أن نميز بين:³

1- الاقتصاد القياسي النظري: و الذي يهتم بدراسة و تطوير الطرق و الأساليب الإحصائية الخاصة بقياس العلاقات الاقتصادية التي يتضمنها النموذج الاقتصادي القياسي،

¹ - محمد صالح تركي القرشي ، "مقدمة في الاقتصاد القياسي"، مؤسسة الوراق للنشر عمان، ط 2004، ص13.

² - حسين علي بخيت، سحر فتح الله، "الاقتصاد القياسي"، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، ط2009، ص18

³ - عبد المحمود محمد عبد الرحمن، "مقدمة في الاقتصاد القياسي"، جامعة ملك سعود الرياض 1997، ص23.

ومن بين هذه الطرق نذكر على سبيل المثال طريقة المربعات الصغرى، كما أنه يناقش الافتراضات التي تقوم عليها هذه الطرق، وخصائصها الإحصائية ومشاكلها القياسية، هذا بالإضافة إلى وسائل علاج هذه المشاكل.

2- الاقتصاد القياسي التطبيقي: و الذي يختص بتطبيق الطرق القياسية النظرية في مجال معين من مجالات النظرية الاقتصادية مثل الطلب، العرض، الإنتاج والاستهلاك وغيرها، و لعل الهدف من ذلك هو قياس العلاقات الاقتصادية في الواقع واختبار مدى التوافق بين النظرية والواقع، بالإضافة إلى التنبؤات الخاصة بتطور الظاهرة الاقتصادية في المستقبل. و ما يمكن الإشارة إليه أن احتواء الاقتصاد القياسي على هذين الفرعين لا يعني أن هناك فصلا تاما بينهما، فالاقتصاد القياسي التطبيقي يستخدم طرق القياس التي يتضمنها الاقتصاد القياسي النظري، وهذا في كثير من الأحيان يساعد على الوصول إلى طرق قياس جديدة للتغلب على بعض المشاكل التي تواجه طرق قياس الاقتصاد القياسي النظري.

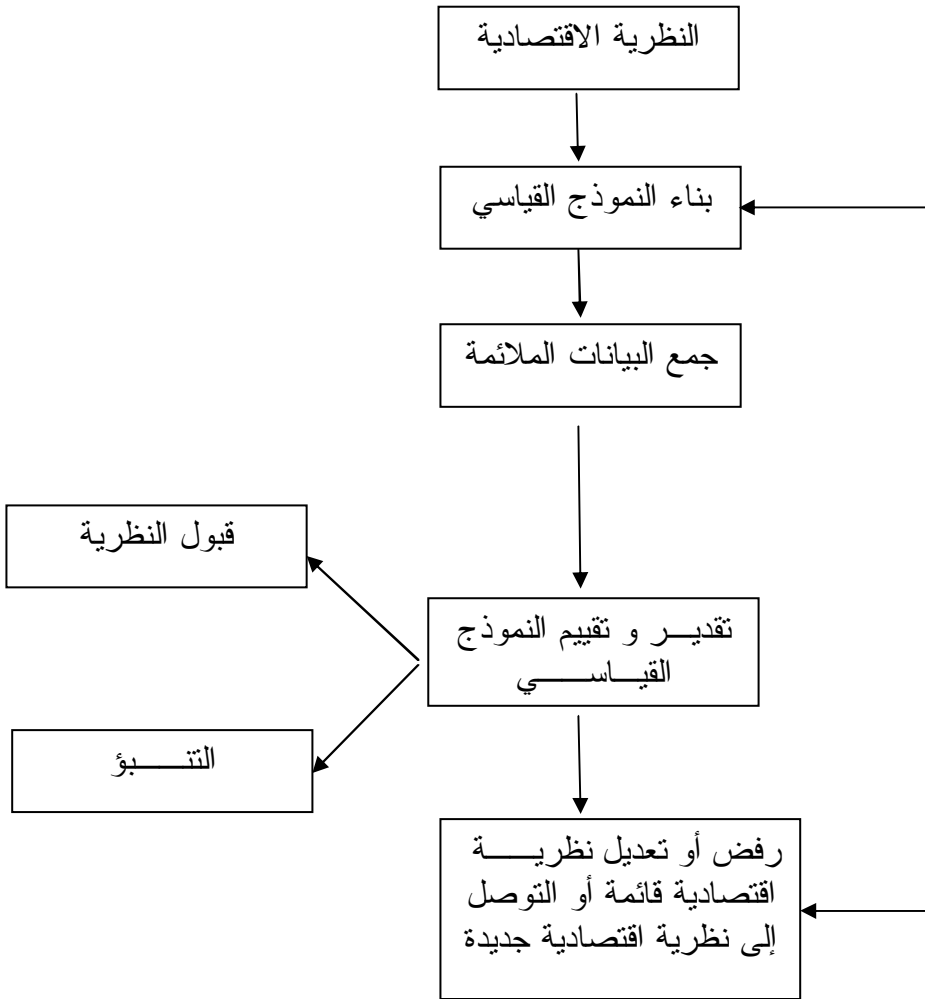
و يهدف الاقتصاد القياسي (مجالات عمله) إلى:

- اختبار النظرية الاقتصادية: تعتمد النظرية الاقتصادية في جزء كبير منها على طريقة الاستنباط في التوصل لنتائجها، و تبدأ طريقة الاستنباط من افتراضات مبسطة يضعها الباحث بهدف تبسيط الواقع ثم يستنبط منها فروضا مفسرة عادة ما تقدم تفسيراً للظاهرة الاقتصادية محل البحث، و يكمن دور الاقتصاد القياسي في القيام بمهمة القياس لغرض اختبار مدى صحة النظرية الاقتصادية.
- تفسير بعض الظواهر الاقتصادية: تتلخص مهمة الاقتصاد القياسي في قياس العلاقات الاقتصادية بغرض اختبارها، و عليه فإن القياس لا يمكن أن يتم إلا بناء على نظرية، حيث تقدم هذه الأخيرة العلاقات التي يمكن قياسها، و من ثم فإن مهمة النظرية الاقتصادية تأتي قبل مهمة الاقتصاد القياسي، كما تحدد النظرية الاقتصادية للباحث المتغيرات التي يتعين جمع البيانات بشأنها.
- التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية: يساعد استخدام الطرق القياسية في تحديد القيم المتوقعة لبعض المتغيرات الاقتصادية في فترات مقبلة بالاعتماد على

البيانات الواقعية المتاحة عن فترات ماضية، و يستفيد صانع القرار من عملية التنبؤ من أجل رسم خطط اقتصادية ملائمة و اتخاذ خطوات مبكرة لإنجاح الخطط الاقتصادية في المستقبل.

- وضع و تقييم السياسات الاقتصادية: يساعد الاقتصاد القياسي على تحديد القيم الرقمية لمعاملات العلاقات الاقتصادية، و التي تفيد في رسم سياسات اقتصادية سليمة، فإذا أرادت الدولة أن ترسم سياسة صرف أجنبي ملائمة للقضاء على العجز في ميزان مدفوعاتها فلا بد من معرفة القيم الرقمية لمرونة الصادرات السعرية و مرونة الواردات السعرية اللتان تحددان مدى استجابة كل من الصادرات و الواردات للتغير في سعر السلعة الناجم عن التغير في سعر الصرف.
- و يمر مجال البحث القياسي بأربعة مراحل يمكن إيجازها بالترتيب كما يلي:
- المرحلة الأولى: تعيين النموذج "Spécification du model" و يتم في هذه المرحلة تحديد المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، و تعد هذه المرحلة من أصعب و أهم المراحل في بناء النموذج.
- المرحلة الثانية: تقدير معاملات النموذج "Estimation des paramètres" و يتم في هذه المرحلة تقدير معالم العلاقة التي تم وصفها و صياغتها رياضياً من خلال المرحلة السابقة.
- المرحلة الثالثة: تقييم المعلمات المقدرة للنموذج "Evaluation des estimations" إذ يتم اختبار قوة و معنوية النموذج المقدر باعتماد طرق إحصائية معينة للتأكد من صلاحية النموذج و قدرته على التنبؤ.
- المرحلة الرابعة: اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ "Evaluation de la validité des prévisions du model" إذ لا بد من اختبار مدى استقرار المعلمات المقدرة عبر الزمن.

و عموما يمكن توضيح منهجية البحث في الاقتصاد القياسي كما في الشكل التالي:
الشكل (4-1): منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.



المصدر: حسين علي بخيت، سحر فتح الله، "الاقتصاد القياسي"، مرجع سابق، ص30.

و يمكن القول أن النموذج القياسي هو نموذج جبري احتمالي لاحتوائه على متغيرات عشوائية تجعل العلاقات بين المتغيرات احتمالية وليست مؤكدة، ومنه يحتوي النموذج القياسي على متغيرات تابعة، متغيرات مستقلة ومتغيرات عشوائية.

أما اقتصاديا فالنموذج يعبر عن مجموعة من العلاقات بين متغيرات اقتصادية لتمثيل ظاهرة معينة خالية من التفاصيل و التعقيدات، و لكنها ممثلة للواقع بهدف تحليلها أو التنبؤ بها و السيطرة عليها، فتمثيل النموذج الاقتصادي يكون إما رياضيا عن طريق المعادلات

و رسوم بيانية وإما قياسيا.¹

و عموما للنموذج عدة تقسيمات تعتمد على معايير مختلفة، فمن حيث طريقة صياغة النموذج يمكننا التفرقة بين عدة أنواع نذكر منها:²

- النماذج اللفظية أي المنطقية وهي تستخدم الأسلوب اللفظي القائم على المنطق لتفسير ظاهرة معينة، وأكبر مثال على ذلك فكرة اليد الخفية التي قدمها "آدم سميث" والتي أصبحت أساسا لما نعرفه الآن بـ "نموذج السعر".

- النماذج الهندسية ودلالة على اسمها تكون الصياغة هندسية، ومن أبرز الأمثلة عليها نموذج الهندسي للسوق الذي يعبر هندسيا عن سعر التوازن بين الكمية المطلوبة والكمية المنتجة.

- النماذج الجبرية وهي تمثل ظاهرة معينة في عدد من المعادلات الرياضية، هذا النوع من النماذج يتمتع بمرونة كبيرة نظرا لقدرتها على احتواء أي عدد من المتغيرات، وتتصف المعادلات الرياضية بأنها تعبر عن علاقات محددة أو مؤكدة و ليست احتمالية.

و تتوفر في النموذج الاقتصادي القياسي مجموعة من الخصائص حتى يكون متماشيا مع قواعد وافترادات النظرية الاقتصادية، و لكي يصف بدقة الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة، ومن هذه الخصائص نجد:³

- أن يكون النموذج قادرا على تفسير الظواهر التي تحدث في الواقع.
- أن تكون تقديرات المعاملات دقيقة كي تمثل أفضل تقريب للقيم الحقيقية للمعاملات.
- أن يكون النموذج قادرا على التوقعات المستقبلية.
- أن يقدم النموذج العلاقة بين المتغيرات بأبسط طريقة ممكنة.

¹ - نعمة الله نجيب إبراهيم، "مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2002، ص30.

² - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط 2005، ص42.

³ - نعمة الله نجيب إبراهيم، "مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي"، مرجع سابق ص30.

و عموما يمكن التمييز بين أنواع النماذج القياسية الاقتصادية التالية:

1- النماذج الاقتصادية الكلية و الجزئية: تتعامل النماذج الاقتصادية الكلية مع المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تخص الاقتصاد الكلي، أي تتصل بالسلوك العام و البنية العامة للاقتصاد كالدخل القومي، الاستثمار العام.... أما النماذج الاقتصادية الجزئية فتتعامل مع المتغيرات الاقتصادية التي تخص الوحدات الاقتصادية الجزئية كعلاقة الطلب و العرض على سلعة معينة.

2- النماذج الاقتصادية الساكنة و المتحركة: تعتبر النماذج الاقتصادية الساكنة هي تلك النماذج التي لا يكون الزمن أحد متغيراتها أو مؤثرا في تغيير قيم أحد المتغيرات الداخلة فيها، أما النماذج المتحركة تتضمن عنصر الزمن كأحد متغيراتها أو مؤثرا في أحد متغيراتها، حيث توضح كيفية تأثير الزمن في المتغيرات الاقتصادية الكلية و تعد هذه النماذج أكثر واقعية.

أما عن مكونات النموذج يمكن التمييز بين:

1- معادلات النموذج: يتضمن النموذج مجموعة من المعادلات الهيكلية و التي توضح الهيكل الأساسي للنموذج المراد بناؤه، و تتكون من معادلات سلوكية تعبر عن العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية، و معادلات تعريفية أو مما يعرف بالمطابقات و هي العلاقة التي تحدد قيمة المتغير التابع بتحديد تعريف له في صورة علاقة مساواة.

2- متغيرات النموذج: تتكون معادلات النموذج من متغيرات داخلية تؤثر في النموذج و تتأثر به و تتحدد قيمتها من داخل النموذج، و متغيرات خارجية تؤثر في النموذج لكن لا تتأثر به و تتحدد قيمتها بعوامل خارجة عن النموذج ، و متغيرات مرتدة زمنيا حيث تنتمي هذه المتغيرات إلى فترة زمنية سابقة أو التي تؤخذ قيمها من الفترات السابقة.

و تتوجه الدراسة القياسية في تحديد نوع المتغيرات و اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بإدخال فرضية وجود الجذر الأحادي، و لإيجاد العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل و تقاديا للانحدار الزائف بين المتغيرات نستخدم في الاقتصاد القياسي اختبار التكامل المشترك، إذن في العمل القياسي يوجد خطوات يجب إتباعها منها تحليل البيانات التي تكون على شكل سلاسل زمنية بدراسة استقراريتها و نوعية عدم الاستقرار إن كان على

شكل DS أو TS لأن لكل نوع طريقة لإرجاعها مستقرة باستعمال عدة اختبارات منها DF ، ADF و PP ، وهذه الخطوة ضرورية في الاقتصاد القياسي لأن التحليل القياسية تتطلب استقرارية السلاسل الزمنية وهي أول شرط في التكامل المشترك.

ثانياً: تعريف التكامل المتزامن.

إن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينها لا تتباعد عن بعضها بشكل كبير في الأجل الطويل مع إمكانية أن تتباعد هذه المتغيرات عن التوازن في الأجل القصير، و يصحح هذا التباعد بقوى اقتصادية تقوم بإعادة هذه المتغيرات للتحرك نحو التوازن في الأجل الطويل.

و تقوم فكرة التكامل المتزامن على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية، وقد تم الربط بين مفهوم التكامل المشترك ومفهوم النظرية الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالعلاقة التوازنية في الأجل الطويل، حيث ينص نموذج التكامل المشترك على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينها في الأجل الطويل إمكانية أن تتباعد عن التوازن في الأجل القصير و يصحح هذا التباعد عن التوازن بقوى اقتصادية تقوم بإعادة هذه المتغيرات الاقتصادية للتحرك نحو التوازن في الأجل الطويل.

و يعرف التكامل المتزامن على أنه تصاحب association بين سلسلتين زمنيتين (X_t, Y_t) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن.¹

و يعرف التكامل المتزامن أيضاً بأنه " ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعملة".²

و لقد قدمت هذه الطريقة من طرف أنجل و جرانجر Angel/Granger في سنة 1987، ثم بعد ذلك اعتمدت كمفهوم جديد و مهم في الاقتصاد القياسي من طرف العديد من

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق"، مرجع سابق، ص. 670

² - Régie Bourbonnais, « Econometrie », Dunod 5^{eme} édition , Paris 2003 , P277.

الاقتصاديين، فقد قام Granger بإدخال مفهوم التكامل المتزامن و إنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء للسلاسل الزمنية التي تمنح فيها المتغيرات توجهها مشتركاً، و قد أثبت كل منهما أن السلاسل الزمنية المتكاملة زمنياً يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الخطأ، و في نفس الوقت فإن هذه النماذج تنتج سلاسل زمنية تربط بينهما علاقة تكامل مشترك.

وتقتضي طريقة التكامل المتزامن أنه إذا كان لدينا متغيرين X_t, Y_t متكاملان من الدرجة الأولى أي مستقرين بعد تفاضلهما من الدرجة الأولى، فنقول أن X_t, Y_t متكاملان تزامنياً إذا كانت هناك معادلة خطية وحيدة من الشكل:

$$X_t = A + B y_t + Z_t$$

حيث أن:

A, B : أعداد حقيقية.

Z_t : متغير مستقر بمتوسط معدوم (تشويش أبيض).

فإذا كانت المعادلة $X_t = A + B y_t + Z_t$ تمثل علاقة توازن اقتصادي فإن (Z_t) يسمح بقياس الفرق بين المتغير X و قيمته التوازنية في اللحظة (t) ، أما إذا كانت (Z_t) لا تشكل تشويش أبيض فإن المتغيرين مرتبطين بعلاقة اقتصادية ثابتة.

و عموماً فإن مصطلح التكامل المشترك يحدد لنا إحصائياً المفهوم الاقتصادي للتوازن في المدى الطويل بين متغيرين متكاملين من نفس الدرجة.

ثالثاً: شروط التكامل المتزامن.

تكون السلسلتان الزمنيتان (X_t) و (Y_t) متكاملتان زمنياً إذا تحقق الشرطان التاليان:

1- أن تكون السلسلتين متكاملتان من نفس الدرجة.

2- أن تكون سلسلة البواقي (ε_t) تشكل سلسلة مستقرة من درجة أقل.

فإذا كانت (X_t) سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة (d) أي أن: $X_t \rightarrow I(d)$

و إذا كانت (Y_t) سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة (b) أي أن: $Y_t \rightarrow I(b)$

فإن مجموع السلسلتين يكون متكامل بدرجة تكامل أقل أي:

$$\begin{matrix} x_t \rightarrow I(d) \\ y_t \rightarrow I(b) \end{matrix} \implies \alpha_1 x_t + \alpha_2 y_t \rightarrow I(d-b)$$

حيث:

$$d \geq b \geq 0$$

فإذا وجدت سلسلتين متكاملتان من الدرجة الأولى $I(1)$ على الشكل:

$$Y_t = a + b x_t + \varepsilon_t$$

نتوقع أن تكون هذه العلاقة علاقة تكامل مشترك بحيث تكون العلاقة: $\varepsilon_t = Y_t - a - b x_t$ و التي تمثل البواقي عبارة عن سلسلة مستقرة أي متكاملة من الدرجة الصفر $I(0)$ عندها نقول أنه يوجد تكامل مشترك بين X_t و Y_t .

و نتحقق من وجود التكامل المشترك عن طريق اختبار الجذر الأحادي على سلسلة البواقي ε_t باستخدام اختبارات الاستقرار مثل DF, ADF و PP. **المطلب الثاني: استقرارية السلاسل الزمنية.**

أولاً: السلاسل الزمنية المستقرة.

تعتبر السلسلة الزمنية مجموعة من المشاهدات لمؤشر إحصائي معين وفق ترتيب زمني بحيث كل فترة زمنية تقابلها قيمة عددية للمؤشر، و تعد استقرارية السلاسل الزمنية شرطاً أساسياً في دراسة علاقة التكامل المترامن، فغياب الاستقرارية يؤدي إلى مشاكل قياسية مثل مشكلة الانحدار الزائف و التي تجعل معظم الاختبارات الإحصائية مضللة، و من أجل ذلك يجب دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المراد دراستها من أجل تفادي كل هذه المشاكل.

و تطلق الاستقرارية في المفهوم الإحصائي على السلسلة الزمنية التي يكون وسطها الحسابي و تباينها ثابتان عبر الزمن،¹ و تعرف الاستقرارية أيضاً أنها مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذ خلال فترات زمنية متتالية و التي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن،² و السلسلة الزمنية المستقرة هي التي لا تحتوي على اتجاه عام و لا على مركبة فصلية.³

¹ - مكيديش محمد، ساهد عبد القادر، "دراسة قياسية لأسعار البترول باستخدام نماذج GARCH"، مجلة الاقتصاد المعاصر، خميس مليانة العدد 3 أبريل 2008.

² - مكيد علي، "الاقتصاد القياسي، دروس و مسائل محلولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007، ص 279.

³ - Regis Bourbonnais, « Econométrie », Op_cit, P 225.

وتعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن أي $E(Y_t)$ مستقل عن الزمن (t) .
- ثبات التباين عبر الزمن أي $Var(Y_t)$ مستقل عن الزمن (t) .
- أن يكون التغاير (Covariance) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدة على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير، أي $Var(Y_t)$ مستقل عن الزمن (t) .

و خلاصة الأمر أن السلسلة تكون مستقرة إذا كانت كل الخصائص الثلاث مستقلة عن الزمن (t) ¹.

و بذلك فإن الاستقرار يعني أن السلسلة تتجه إلى التذبذب حول متوسطها الحسابي و أنها تسعى إلى العودة إلى هذا المتوسط خلال فترة زمنية قصيرة، و لذلك وجب تحويل السلاسل الزمنية الغير مستقرة إلى سلاسل مستقرة، و يمكن أن نميز بين نوعين من المسارات الغير مستقرة:

1- المسارات من نوع "Trend Stationary" TS :

وهو يمثل عدم الاستقرار من نوع الاتجاه المحدد "Deterministe" تكون فيه السلاسل الزمنية غير المستقرة متكونة من مركبتين على الشكل التالي :

$$x_t = f_t + \varepsilon_t$$

حيث أن f_t هي دالة خطية محددة بدلالة الزمن، و ε_t هو متغير عشوائي يمثل مسار احتمالي مستقر *un processus stochastique stationnaire* وهو عبارة عن الخطأ أو الضجيج الأبيض "White Noise" أي "Le bruit blanc"، و مسار TS هو مسار غير مستقر فهو لا يحقق الخصائص الإحصائية للاستقرار، لأن متوسط القيم $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن (t) ².

¹ - عبد القادر محمد عطية، "الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق"، مرجع سابق ص 648 .

² - Herlin ,« Economie appliqué des series temporelles » , Univerisité de Paris, Dauphine 2003, p35 .

و من أحد خصائص المسارات من نوع TS نجد :

- أنه إذا تأثر بصدمة عشوائية في اللحظة (t) يكون المفعول هذه الصدمة عابرا بمعنى يختفي أثر الصدمة بمرور الزمن، وتسمى هذه الخاصية بعدم إصرار الصدمات " La *Propriété de non persistance des chocs*"، و تبين هذه الخاصية وجود اتجاه غير احتمالي أي غير عشوائي، فالاتجاه هو محدد وأكد ولا يسبب أي انقطاع، هذا معناه إذا كان لدينا مسار من نوع TS فإنه عند أي صدمة إيجابية أو سلبية يتساوى الأمر في كل الحالات، لأن أثر الصدمة له اتجاه يختفي بمرور الزمن.

- أما اقتصاديا يفسر هذا الأمر بأن المسار طويل المدى للسلسلة لا يتأثر بالتحويلات الظرفية، أما عن الطريقة الخاصة بعملية إجراء استقرار للسلسلة من نوع TS هي نزع أو التخلص من الاتجاه العام أي الاتجاه المحدد من السلسلة عن طريق الانحدار.

2- المسارات من نوع "Differency Stationary" DS:

وتسمى هذه السلاسل بسلاسل المسار الاحتمالي أو العشوائي "Random walk" أي "Marche aléatoire" و يكتب على الشكل التالي :

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

و على عكس مسار TS الذي يتميز بالاتجاه المحدد، فالمسار العشوائي يوضح لنا أن مسار Y_t عند اللحظة الزمنية (t) يبدأ عند توقف مسار (Y_{t-1}) ويتبع اتجاه الصدمة (ε_t) ، بحيث (ε_t) تمثل الضجيج أو الخطأ الأبيض، و تكون في مسار DS علاقة الاتجاه غير واضحة أي غير أكيدة حيث أن أي صدمة غير متوقعة في لحظة من الزمن تؤثر في مسار الاتجاه في المستقبل، وبعبارة أخرى أي صدمة عابرة في لحظة ما لها أثر دائم على مستوى المسار بما أن المسار لا يعود إلى حالته الأولى بسبب الصدمة.

إذن مسار DS يتميز بخاصية إصرار الصدمات التي لا توجد في مسار TS، بحيث أن أثر الصدمة يكون له مفعول دائم على مستوى السلاسل المدروسة وأغلبية السلاسل الماكرو اقتصادية هي من نوع DS.

ومما سبق نُعرف المسار DS بأنه مسار غير مستقر أي لا يحقق أحد خصائص الاستقرار، ولكن يمكن إرجاعه مستقرا باستعمال الفروق أي التكامل أو التفاضل " La difference"، يعني نقول أن المسار DS هو متكامل عند الدرجة (d) ، حيث (d) تمثل درجة التكامل أي (التفاضل أو الفروق).

و يفيد التمييز بين DS و TS على كل من المستوى الإحصائي والمستوى التحليل الاقتصادي في:

1- على المستوى الإحصائي التمييز يساعد في اختيار الطريقة القياسية المناسبة لاستقرار كل نوع، لأن عدم تمييز وتجاهل نوعية المسار يجعلنا لا نهتم باختيار الطرق القياسية المناسبة، فقد نطبق طريقة تكون غير مناسبة لنوع المسار ويؤدي هذا إلى نتائج خاطئة وبالتالي تحليل خاطئ.

2- أما على المستوى الاقتصادي فالتمييز جد ضروري، فقبل اكتشاف التحليل من نوع DS كان أغلب الاقتصاديين يحلون السلاسل الزمنية الغير مستقرة على شكل مسار TS ، ولكن بعد أزمة السبعينيات حصل تباطؤ وتراجع في معدل النمو الاقتصادي للدول المتقدمة مما أدى إلى تساعل في غاية الأهمية عن طريقة تحليل TS ، و التي هي ذات اتجاه عام و لا تسمح بأخذ هذه التطورات بعين الاعتبار، و قد تم التوصل بأن التخلص من الاتجاه العام الخطي مطبق على المسار العشوائي يؤدي إلى خلق ارتباط ذاتي قوي، وهذا من المشاكل القياسية التي تضلل النتائج، ومن تم أصبح التساؤل يطرح عن معرفة ما إذا كانت السلاسل المستعملة في الاقتصاد الكلي هي سلاسل ناتجة عن مسار TS أو مسار DS ، وللإجابة على هذا السؤال كانا "Plosser و Nelson" هم الأوائل في إجراء اختبار الجذر الأحادي، حيث فرضا مسار DS على 14 سلسلة ماكرو اقتصادية سنوية أمريكية تمتد على فترة 60 سنة إلى غاية 1970، والنتيجة كانت أن كل سلاسل هي من نوع DS وليس TS ماعدا سلسلة معدل البطالة، إذن اقتصاديا السلاسل من نوع DS تأخذ بعين الاعتبار التحولات الظرفية للظواهر الاقتصادية المدروسة.

ثانياً: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية.

تعتبر دراسة الاستقرارية أحد الشروط المهمة عند دراسة التكامل المتزامن لأن غيابها يسبب عدة مشاكل قياسية، وتكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية ومعرفة نوعية عدم الاستقرار ما إذا كان من نوع (Trend Stationary) TS، أو من نوع (Differency Stationary) DS، وتعد اختبارات جذر الوحدة The unit root test of Stationary كفيلة بإجراء اختبارات الاستقرارية، ونقوم بهذه العملية من أجل تفادي الانحدار الزائف و النتائج المضللة، ويجب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، و يعد هذا أحد الشروط الضرورية لإجراء اختبار التكامل المشترك وإلا فلن تكون هناك علاقة بين المتغيرات في المدى الطويل.

و هناك العديد من الطرق التي تستخدم في اختبار سكون السلسلة الزمنية وهي إما كيفية أو كمية:

1- الاختبارات الكيفية: ومنها الرسم البياني الذي قد لا يعطي نتائج قاطعة بشأن طبيعة و خصائص السلسلة الزمنية، كما يمكن الاستدلال على سكون السلسلة الزمنية لأي متغير بفحص دالة الارتباط الذاتي ACF " *Auto Corrélation Function* "، حيث تقترب الدالة من الواحد إذا كانت السلسلة غير ساكنة، وتتناقص بالتدرج مع زيادة الفجوة الزمنية، وتعتمد هذه الطريقة على الفحص النظري ولكنها قد لا تؤدي إلى نتائج قاطعة.

2- الاختبارات الكمية: وهي أكثر دقة في تحديد الاستقرارية للسلسلة الزمنية، ومن أهم هذه الاختبارات نجد اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) DF، *Augmented ADF*، *Dickey-Fuller* ديكي فولر الموسع، فيليبس بيرون *Philips Perron (PP)*، حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة و خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، و يمكن تناول هذه الاختبارات كما يلي:

1-2- اختبارات الجذر الأحادي : The unit root test of stationary

أ- اختبار ديكي- فولر البسيط: DF "Dickey Fuller"

قدم هذا الاختبار لأول مرة من قبل فولر في عام 1976، و تم مواصلة البحث من طرف "Dickey و Fuller" سنة 1979، و يبحث اختبار DF في التحقق من استقرارية أو عدم استقرارية السلسلة في حالة وجود نموذج ذو انحدار ذاتي من الرتبة الأولى "AR(1) First-order Autoregressive Model"،¹ و يركز هذا الاختبار على فرضيين و ثلاث نماذج.²

الفرضيتان هما:

الفرضية العدمية: $H_0 : \Phi = 1$

الفرضية البديلة: $H_1 : \Phi \neq 1$

إذا تحققت الفرضية العدمية معناه السلسلة تحتوى على الجذر الأحادي وبالتالي هي غير مستقرة، وإذا تحققت الفرضية البديلة معناه عدم وجود الجذر الأحادي وبالتالي السلسلة الزمنية هي مستقرة، و نقوم بتطبيق هذه الفرضيات على ثلاث نماذج، ومنه يمكن كتابة النموذج الانحدار الذاتي: $Y_t = \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t$ على شكل $\Delta Y_t = \Phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$ حيث Δ تمثل الفروق الأولى أو التفاضل الأول، وحسب اختبار DF نقوم باختبار الفرضيات في ثلاثة صيغ أي ثلاث نماذج:

النموذج الأول: $\Delta X_t = \Phi X_{t-1} + \varepsilon_t$

النموذج الثاني: $\Delta X_t = \Phi X_{t-1} + c + \varepsilon_t$

النموذج الثالث: $\Delta X_t = \Phi X_{t-1} + c + B_t + \varepsilon_t$

¹- DICKEY D.A. , FULLER W.A., "distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root", Journal of the american statistical association, Vol. 74, n°366, 1979, p 431.

²- Régis bourbonnais , « Econometrie », Op_cit, p 225.

بحيث:

c : تمثل الثابت.

B_t : تمثل الاتجاه الزمني.

ε_t : هو حد الخطأ العشوائي.

X_t : متغيرة عند الزمن (t) .

X_{t-1} : متغيرة عند الزمن $(t-1)$.

- في النموذج الأول صيغة السير العشوائي هي بسيطة (Simple Random Walk) لا يوجد بها اتجاه زمني و لا حد ثابت (processus sans Trend et sans constante).
- في النموذج الثاني صيغة السير العشوائي بدون اتجاه زمني و مع حد ثابت (processus sans Trend avec constante).
- في النموذج الثالث صيغة السير العشوائي مع اتجاه زمني و حد ثابت (processus avec Trend et avec constant).

و يتبع اختبار DF الخطوات التالية:

- يبدأ بإجراء اختبار الفرضية على النموذج الثالث ثم الثاني ثم الأول، ويتم مقارنة قيم Φ المقدرة مع القيم الجدولية في جداول معدة خصيصا لذلك من قبل "Dickey و Fuller" ويوجد بها ما يسمى بالقيم الحرجة "Critical values" عند حجم عينة معين (n) ومستوى معنوية معين (1%، 5%، 10%)، وعند استخدام برامج متخصصة مثل "Eviews" فإنها تعطي القيم الحرجة ضمن النتائج دون الحاجة للبحث عنها في الجداول.
- فإذا كانت قيمة Φ المقدرة أكبر من القيم الحرجة نقبل الفرضية العدمية (H_0) و يعني هذا وجود جذر أحادي وبالتالي السلسلة غير مستقرة.
- أما إذا كانت قيمة Φ المقدرة أصغر من القيم الحرجة نرفض الفرضية العدمية (H_0) و نقبل الفرضية البديلة (H_1) يعني عدم وجود جذر أحادي وبالتالي استقرار السلسلة.
- و بالرغم من أن اختبار DF هو من أولى اختبارات الجذر الأحادي، إلا أنه يتصف ببعض النقائص منها:

▪ أنه لا يصبح ملائماً إذا وجد ارتباط ذاتي في الحد العشوائي (ε_t) أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي، وذلك بالرغم من كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدره قد تكون مستقرة.

▪ لا يأخذ بعين الاعتبار فرضية مسار TS ومن جهة أخرى لا يستطيع التعرف على عدم الاستقرار في المتغيرات الاقتصادية، لأن السلاسل الاقتصادية تتميز بارتباط ذاتي.

وهذا ما دفع "Dickey و Fuller" إلى توسيع المجال إلى اختبار ما يسمى بـ ديكي فولر الموسع "Augmented Dickey-Fulle".

2-2- اختبار ديكي فولر الموسع: "Augmented Dickey Fuller ADF"

طور العالم ديكي فولر عام 1981¹ اختبار لتحليل طبيعة و خصائص السلاسل الزمنية أطلق عليه *Test Augmented Dickey-Fuller (ADF)*، والذي أصبح يعد من أكفأ الاختبارات لجذر الوحدة محاولاً تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عدداً معيناً من فروقات المتغير التابع.

و يعتبر اختبار ديكي- فولر الموسع 1981 (*ADF*) اختبار لوجود الجذر الأحادي ، ويعتمد على نفس عناصر اختبار (*DF*) ولكنه يقوم بتحويل نموذج من نوع $AR(1)$ إلى نموذج من نوع $AR(p)$ للتخلص من الارتباط الذاتي للحد العشوائي، وبهذا يصبح له قوة للكشف على استقرارية السلاسل الزمنية، والقدرة على تحديد نوع عدم الاستقرارية إن كانت من مسار TS أو DS ، وهو كذلك يعتمد على ثلاثة صيغ أي ثلاثة نماذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (*MCO*):

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^k \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1) \text{النموذج}$$

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^k \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2) \text{النموذج}$$

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^k \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3) \text{النموذج}$$

¹ - DICKEY D.A , FULLER W.A. "Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root", Econometrica, Vol 49, 1981, p 1072.

بحيث:

$$\Phi = (1 - \rho)$$

k تمثل درجة التأخر.

وتتمثل الفروض المراد اختبارها حسب كل نموذج كما يلي:

- في النموذج (1): لا تحتوي صيغة هذا النموذج على اتجاه زمني ولا على حد ثابت وتمثل الفروض في هذه الحالة كما يلي:

$$H_0: \Phi = 0 \text{ الفرضية العدمية}$$

$$H_1: \Phi < 0 \text{ الفرضية البديلة}$$

- في النموذج (2): لا تحتوي صيغة هذا النموذج على اتجاه زمني ولكن تحتوي على حد ثابت وتمثل الفروض في هذه الحالة كما يلي:

$$H_0: \Phi = 0 \text{ و } c = 0 \text{ الفرضية العدمية}$$

$$H_1: \Phi < 0 \text{ و } c \neq 0 \text{ الفرضية البديلة}$$

- في النموذج (3): نلاحظ أن الصيغة تحتوي على اتجاه زمني و على حد ثابت وتمثل الفروض في هذه الحالة كما يلي:

$$H_0: \Phi = 0 \text{ و } c = 0 \text{ و } b = 0$$

$$H_1: \Phi < 0 \text{ و } c \neq 0 \text{ و } b \neq 0$$

وتتمثل خطوات ADF كما يلي:¹

- نقوم بتقدير النموذج الثالث أي الصيغة ذات الاتجاه الزمني والحد الثابت، ثم نجري اختبار الفرضية الخاصة بهذا النموذج، فإذا تم قبول الفرضية (H_0) فإن هذا يعني أن السلسلة غير مستقرة أي يوجد بها جذر أحادي، وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل (b) باستعمال اختبار ستودنت (t)، فإذا كان يختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار TS و أفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي تقدير معادلة الاتجاه العام لإجراء الدراسة على البواقي، أما إذا رفضنا الفرضية العدمية (H_0) و قبلنا الفرضية البديلة (H_1) فإننا نمر إلى تقدير النموذج الثاني.

¹ - عبد القادر محمد عطية، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، مرجع سابق، ص 623.

- في النموذج الثاني إذا تم قبول الفرضية العدمية (H_0) هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، و بالتالي يتم اختبار معنوية المعامل الثابت (c) باستعمال اختبار ستودنت (t)، فإذا كان (c) مختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار DS بانحراف، وأحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات مع إضافة الثابت (c)، أما إذا كان (c) يساوي الصفر فهذا يعني أن السلسلة من المسار DS دون انحراف، وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات دون إضافة الثابت (c)، أما إذا رفضنا الفرضية العدمية (H_0) و تم قبول الفرضية البديلة (H_1) نمر إلى تقدير النموذج الأول.

- في النموذج الأول إذا تم قبول الفرضية العدمية (H_0) هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة من المسار DS دون انحراف و أفضل طريقة لارجاعها مستقرة طريقة الفروقات، أما إذا تم قبول الفرضية البديلة (H_1) فإن السلسلة الزمنية مستقرة في مستواها الأصلي.

يعتمد اختبار ADF على عدد التأخر أي درجة التأخير k وتحدد باستعمال معيار $chwartz$ 1978 ومعيار $Akaike$ 1974 .

معيار $Akaike$ (AIC) يتحدد بالعلاقة: $Aic(k) = T \log(\hat{\theta}_{\varepsilon_i}^2) + 2(k)$

ومعيار $Scwartz$ (SC) يتحدد بالعلاقة: $SC(k) = T \log \hat{\theta}_{\varepsilon_i}^2 + k \log(T)$

و باستعمال البرامج المتخصصة مثل برنامج *Eviews* يتم إعطاء عدد التأخر الأمثل ($lags\ optimal$) لهذين المعاملين.

2-3- اختبار فيليب بيرون: " Philips Perron "

طور فليبس اختبارا للتخلص من آثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة، وذلك بإجراء تعديل معلمي لتباين النموذج حتى يأخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي الذي يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، و قد اقترح كل من *Phillips* و *Perron* (1988) طريقة غير معيارية *non paramétrique* لتصحيح وجود الارتباط الذاتي على عكس ADF الذي يستعمل الطريقة المعيارية.¹

¹ - Phillips Peter C. B., & Perron Pierre, "Testing for a unit root in time series regression" *Biometrika*, Vol 75, Jun 1988, p346.

و يقوم اختبار PP على اختبار الفرضية العدمية للجذر الأحادي في ثلاث نماذج. الفرضيتان هما:

$$H_0: \Phi = 0 \text{ الفرضية العدمية}$$

$$H_0: \Phi < 0 \text{ الفرضية البديلة}$$

و تتمثل صيغ النماذج في:

$$\Delta Y_t = \Phi Y_{t-1} + \varepsilon_t \text{ النموذج الأول:}$$

$$\Delta Y_t = \Phi Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \text{ النموذج الثاني:}$$

$$\Delta Y_t = \Phi Y_{t-1} + c + B_t + \varepsilon_t \text{ النموذج الثالث:}$$

النموذج الأول بدون اتجاه زمني و لا حد ثابت .

النموذج الثاني بدون اتجاه زمني و بحد ثابت .

النموذج الثالث باتجاه زمني و بحد ثابت.

و يستخدم اختبار PP اختبار الفرضية العدمية ابتداء بالنموذج الثالث ذو اتجاه زمني وحد ثابت، ثم النموذج الثاني ذو حد ثابت وأخيرا النموذج الأول بدون اتجاه زمني ولا حد ثابت، ونقارن القيم المقدرة Φ مع القيم الجدولية بنفس طريقة كما في اختبار ADF ، و يتميز اختبار PP بإعطاء نتائج جيدة وقوية أحسن من نتائج ADF.

2-4- اختبار الاستقرار لـ $kpss$:¹

تم اكتشاف هذا الاختبار من طرف الباحثين *Kwiatkowski, Philips, Schmidt and Shin* (1992) ، و يأخذ هذا الاختبار بعين الاعتبار الحالة التي يكون فيها التباين للبواقي غير ثابت عبر الزمن، و أيضا الحالة التي يتواجد فيها أكثر من جذر أحادي للوحدة و ذلك عن طريق اختبار الفرضيتين السابقتين كما في اختبار ديكي فولار، ثم حساب مربع البواقي كما يلي:

$$S_t = \sum_{i=1}^t e_t$$

¹- مكيديش محمد، ساهد عبد القادر، "دراسة قياسية لأسعار البترول باستخدام نماذج GARCH"، مرجع سابق، ص 176-175.

ثم بعد ذلك يتم حساب التباين في المدى الطويل عن طريق تقدير العلاقة التالية:

$$S_{\varepsilon}^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n \varepsilon_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+i}\right) \times \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n \varepsilon_t \varepsilon_{t-1}$$

ليتم فيما بعد حساب الإحصائية LM (معامل لاغرانج) كما يلي:

$$LM = \frac{1}{S_{\varepsilon}^2} \sum \frac{s_t^2}{n^2}$$

فإذا كانت:

$LM_{cal} < LM_{tab}$ فهذا يعني أن السلسلة مستقرة و العكس إذا كانت $LM_{cal} > LM_{tab}$

المطلب الثالث: اختبارات التكامل المتزامن

أولاً: اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل جرانجر. Engle and Granger. قام Granger سنة 1983 بإدخال مفهوم التكامل المتزامن وإنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء للسلاسل الزمنية التي تتبع فيها المتغيرات توجهها مشتركا، وقد أثبت كل من Engle و Granger سنة 1985 أن السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الأخطاء، وفي نفس الوقت فإن هذه النماذج تنتج سلاسل زمنية تربط بينهما علاقة تكامل مشترك، وفي سنة 1986 وسع Granger بحثه بتقديم طريقة لتقدير واختبار المتغيرات التي تربط بينهما علاقة تكامل مشترك، وتتم مراحل اختبار التكامل المتزامن وفق مرحلتين أساسيتين هما:

- المرحلة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرات.

إن تكامل السلاسل من نفس الدرجة يعتبر شرطا مهما لاختبار التكامل المتزامن، فإذا كانت السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الدرجة فلا يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل متزامن بين هاتين السلسلتين، ويتم تحديد درجة تكامل كل سلسلة باستعمال اختبار (DF) , (ADF) و (PP).

- المرحلة الثانية: تقدير العلاقة في المدى الطويل.

بعد تحقق الشرط الأول والمتمثل في الاستقرارية، نقوم بتقدير المتغيرين في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، ولكي تتحقق علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرين X_t و Y_t يجب أن تكون بواقي هذا الانحدار مستقرة أي:

$$e_t = y_t - \hat{a}_1 x_t - \hat{a}_0$$

و يسمى هذا الاختبار أحيانا بأسلوب الخطوتين: Two Step Engle –Granger test

cointegration، ويتمثل هذا الاختبار في خطوتين يمكن إجرائهما على النحو التالي:

1- التحقق من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدام أي نوع من اختبارات جذر الوحدة " Unit Root Test "، فإذا كانت السلاسل ساكنة في مستواها الأصلي فهذا يعني أن المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا، وفي حالة العكس فالمتغيرات متكاملة من درجات مختلفة ومنه عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ومن ثم يجب استخدام الأساليب الإحصائية و الاقتصادية الحديثة للحصول على الاستدلالات المطلوبة.

2- اختبار الجذر الأحادي على بواقي علاقة التكامل المشترك ε_t الذي يقدر العلاقة بين المتغيرين في المدى الطويل عن طريق المربعات الصغرى العادية (MCO)، وبعدها يطبق اختبار ADF أو اختبار PP بوضع الفرضية العدمية: السلسلة (ε_t) لها جذر أحادي وبالتالي لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين والفرضية البديلة: السلسلة (ε_t) مستقرة وبالتالي يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين، وبعد ذلك يتم مقارنة Φ المقدر بالقيم الجدولية بنفس الطريقة المشروحة سابقا، و يستعمل اختبار $Engel$ و $Granger$ في حال متغيرين فقط و هذا يعد من أحد عيوب هذا الاختبار.

ثانيا: اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة $Johanson$

يعتبر هذا الاختبار أوسع من المنهجية المطبقة من طرف اختبار $Engel$ و $Granger$ ، فهو يسمح بتحديد عدد علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، و تعتمد منهجية $Johanson$ على طبيعة العلاقة بين رتبة المصفوفة وجذورها بشكل أساسي، ويقوم هذا الاختبار بحساب عدد علاقات التكامل المشترك من خلال حساب

عدد أشعة التكامل المشترك والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المشترك، و تتمثل صياغة النموذج في:

$$\Delta y_t = u + \sum_{i=1}^{p-1} \pi_i \Delta y_{t-p} + \pi y_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

y_t متجه من الدرجة $(n \times I)$ و يتضمن بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج.

I مصفوفة الوحدة من الدرجة $(n \times n)$

ε_t متجه من الحدود العشوائية الموزعة توزيعاً طبيعياً من الدرجة $(n \times I)$

u حد ثابت

π_i مصفوفة معاملات النموذج من الدرجة $(n \times n)$

و توضح منهجية جوهانسن رتبة المصفوفة π فإذا كانت مساوية للصفر فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة لها جذور وحدة مما يدل على عدم وجود تكامل مشترك بين عناصر y مما يستوجب استخدام الفروق، أما إذا كانت المصفوفة تامة الرتبة حيث p تساوي عدد متغيرات النموذج المقدر فإن جميع عناصر y ساكنة في مستواها.

أما الحالة التي يكون لدينا فيها نموذج قياسي مكون من (k) متغير يتم اختبار التكامل المتزامن وفق الخطوات التالية:

1- يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_{1t} + \beta_2 x_{2t} + \dots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

2- يتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المدروسة و المكونة للنموذج.

3- نقوم بتقدير معادلة البواقي بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO).

$$e_t = y_t - \hat{B}_0 - \hat{B}_1 x_{1t} - \dots - \hat{B}_k x_{kt}$$

ويتم اختبار استقرارية البواقي باستعمال أحد الاختبارات (DF) أو (ADF) حيث نقوم

بمقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية، فإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة

الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) أي أن البواقي مستقرة و منه وجود علاقة

تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة، أما في حالة القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإننا نقبل الفرضية العدمية (H_0) و بالتالي عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة.

4- اختبار *Durbin-Watson (DW)*: بعد تقدير معادلة مسار الانحدار لقيم البواقي، نقوم بحساب إحصائية داربن واتسن (DW)، فإذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية داربن واتسن تؤول للقيمة (2) فإن البواقي مستقرة و بالتالي تحقق فرضية التكامل المتزامن، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية (DW) تؤول إلى الصفر فإن البواقي تتبع شكل مسار عشوائي و بالتالي فهي غير مستقرة، و عليه فإن فرضية التكامل المتزامن غير محققة، و يعتبر اختبار داربن واتسن من الاختبارات السهلة، كما يمكن استخدامه عندما يكون عدد المشاهدات صغير نسبياً بشرط أن لا يقل عن 15 مشاهدة.

المبحث الثاني: نموذج تصحيح الخطأ "Error Correction Model ECM"

إن المتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك من المفروض أن تتجه في المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن، ولكن قد يحدث أن تنحرف عن مسارها لأسباب مؤقتة فلا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة لوضع التوازن في المدى الطويل، و لذلك نستخدم نموذج تصحيح الخطأ من أجل التوفيق بين السلوكين طويل و قصير الأجل للعلاقات الاقتصادية.

أولاً: مفهوم نموذج تصحيح الخطأ.

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين متغيرين فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، و تأتي خطوة تصميم نموذج تصحيح الخطأ و التي تعتبر واحدة من أدوات التحليل القياسي بحيث يضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروقات، و هو ما يعرف بمعادلة الأجل القصير.

و يستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل و السلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية،¹ فهو مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل، وبذلك فإنه يهدف إلى عزل علاقة التكامل المتزامن من جهة ومن جهة أخرى للبحث عن الاتجاه المشترك و الرابطة الحقيقية بين المتغيرات.

ثانياً: صيغة نموذج تصحيح الأخطاء.

إذا بدأنا بمتغيرين X_t و Y_t و قدرنا العلاقة بينهما باستخدام الصيغة التالية:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_t + \varepsilon_t$$

إذن يمكن الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ يتمثل في البواقي ε_t حيث:

$$\varepsilon_t = y_t - \alpha_0 - \alpha_1 x_t$$

و يمكن أن نميز بين شكلين من أشكال نموذج تصحيح الخطأ:

الشكل الأول: نموذج تصحيح الأخطاء من شكل المتوسطات المتحركة: يأخذ هذا النموذج الصيغة التالية:

$$Z_t = \beta\mu + \beta\varphi(L)s_t + \beta\varphi(L)e_t$$

حيث:

Z_t : تمثل علاقة غير مستقرة لأن شعاع المسار العشوائي غير مستقر.

$\beta\mu + \beta\varphi(L)s_t + \beta\varphi(L)e_t$: تمثل علاقة مستقرة .

الشكل الثاني: نموذج الانحدار الذاتي لتصحيح الأخطاء: يأخذ هذا النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta y_t = c - Bz_{t-1} + \sum_{i=1}^{p=1} Q_i \Delta y_{t-1} + u_t$$

حيث:

Δy_t : تمثل علاقة مستقرة.

$$c - Bz_{t-1} + \sum_{i=1}^{p=1} Q_i \Delta y_{t-1} + u_t$$

تمثل علاقة غير مستقرة و لإرجاعها مستقرة يجب أن تكون المركبة:

$$Z_{t-1} = \alpha (y_{t-1} - \delta(t-1))$$

¹ - عبد القادر محمد عطية "الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق" ، مرجع سابق، ص 685.

وبالتالي لدينا ثلاث حالات:

- **الحالة الأولى:** إذا كانت رتبة المصفوفة (φ) ثابتة أي مساوية لعدد التغيرات ، فإن المتغيرات المدروسة تكون مستقرة حول اتجاه عام ، لذلك نكتفي ببناء نموذج للمتغيرات العادية من نوع شعاع انحداري دون اللجوء إلى نموذج تصحيح الأخطاء.

- **الحالة الثانية:** إذا كانت رتبة المصفوفة تساوي الصفر فإننا نكتفي ببناء نموذج من شكل انحدار ذاتي لفروق المتغيرات.

- **الحالة الثالثة:** إذا كانت رتبة التكامل المتزامن محصورة ما بين الرتبة التامة والصفر، فإن النموذج الأمثل هو نموذج تصحيح الأخطاء، وإذا كانت رتبة المصفوفة تساوي الواحد تكون طريقة التقدير لهذا النموذج هي طريقة « *Engles-Granger* » ذات المرحلتين، أما في الحالة الأخرى نستعمل فيها طريقة « *Johanson* ».

المطلب الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

أولاً: خطوات تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة متغيرين.

إذا كانت لدينا سلسلتان زمنيتان غير مستقرتان ومتكاملتان يمكننا أن نقدر علاقتهما انطلاقاً من نموذج تصحيح الأخطاء، ولقد بين كل من Engle و Granger سنة

1987 أن كل السلاسل المتكاملة يمكن أن تمثل بنموذج لتصحيح الأخطاء (ECM)، أما عن الطرق الأكثر شيوعاً في تقدير هذا النموذج نقوم باستعراضها بتقدير السلسلتين y_t و x_t باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، و اختبار سلسلة البواقي e_t فإذا كانت مستقرة يدل ذلك على أن السلسلتين y_t و x_t متكاملتان زمنياً.

و يمكننا أن نقدر نموذج لتصحيح الأخطاء وفق الخطوات التالية:

الخطوة 1 : تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى:

$$y_t = \alpha + \beta x_t + e_t \text{ (ECM)}$$

الخطوة 2 : تقدير علاقات النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1} + U_t (\alpha_2 < 0)$$

ثانياً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة عدة متغيرات.

يتم تقدير نموذج تصحيح الأخطاء في حالة وجود (k) متغير في النموذج المدروس، إذ تكون لدينا حالتين بالنسبة للاختبارات :

2-1- حالة وجود شعاع للتكامل المتزامن وحيد:

حيث نستعمل طريقة Engle و granger لتقدير نموذج تصحيح الأخطاء، و يكون ذلك وفق المرحلتين التاليتين:

المرحلة الأولى: يتم من خلالها تقدير العلاقة في المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية و حساب البواقي:

$$e_t = y_t - \hat{B}_0 - \hat{B}_1 x_{1t} - \dots - \hat{B}_k x_{kt}$$

المرحلة الثانية: يتم فيها تقدير علاقة النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta_{n1t} + \alpha_2 \Delta_{n2t} + \dots + \alpha_k \Delta_{nkt} + * 1e_{t-1} + u_t$$

2-2- حالة وجود عدة أشعة للتكامل المتزامن:

في هذه الحالة فإن طريقة Engle و granger غير فعالة لتقرير نموذج تصحيح الأخطاء، لذلك نلجأ إلى تقدير النموذج الشعاعي (MVCE) لتصحيح الخطأ (Modèle vectoriel à correction d'erreur)، ففي حالة وجود متغيرين فإن نموذج تصحيح الأخطاء يعطي بالعلاقة التالية :

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1} + u_t$$

ما يمكننا من إيجاد علاقة بين تغيرات (y_t) و تغيرات (x_t) وعليه ، و بالرغم من وجود هذه العلاقة في المدى الطويل أي:

$$y_t = \alpha + \hat{B} x_t + e_t$$

و بالتالي احتمال وجود علاقة للنموذج الديناميكي في المدى القصير كالتالي:

$$\Delta y_t = c + \lambda e_{t-1} + \varepsilon_t, \lambda \leq 0$$

$$\Delta x_t = \acute{c} + \acute{\lambda} e_{t-1} + \acute{\varepsilon}_t, \acute{\lambda} \leq 0$$

المطلب الثالث: اختبارات السببية.

أولاً: سببية جرانجر.

قام جرانجر بوضع مصطلحي "السببية" و "الخارجية" بحيث يكون المتغير Y_{1t} مسبب لـ Y_{2t} إذا تحسنت القيمة التنبؤية لـ Y_{1t} عند إدخال المعلومة المتعلقة بـ Y_{2t} . ويقال أن X تسبب في Y لو أن تنبؤ بقيم Y عن طريق القيم السابقة للمتغير X بالإضافة إلى القيم السابقة للمتغير Y كان أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير Y فقط.

فلو أن X و Y يتصفان بخاصية التكامل المشترك من الرتبة الأولى، يتعين إضافة حد تصحيح الخطأ المقدر من العلاقة بين X و Y في نموذج السببية، بالإضافة إلى القيم السابقة لكل من X و Y .¹

و في سنة 1969 قدم *Granger* اختباراً للسببية و الذي يسمح بمعرفة أي المتغيرين يؤثر، و يجري هذا الاختبار كما يلي:

ليكن لدينا نموذج شعاع انحدار ذاتي من الدرجة (p) للمتغيرين Y_{1t} و Y_{2t} المستقرين كالتالي:

$$\begin{aligned} y_{1t} &= a_0 + a_1^1 y_{1t-1} + a_2^1 y_{1t-2} + \dots + a_p^1 y_{1t-p} \\ y_{2t} &= b_0 + a_1^2 y_{2t-1} + a_2^2 y_{2t-2} + \dots + a_p^2 y_{2t-p} \end{aligned}$$

حيث إذا تم قبول الفرضية (H_0):

$$H_0: b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$$

فإن هذا يعني أن (y_{2t}) لا تسبب (y_{1t}) .

إذا تم قبول الفرضية (H_0):

$$H_0: a_1^2 = a_2^2 = \dots = a_p^2 = 0$$

فإن هذا يعني أن (Y_{1t}) لا تسبب (y_{2t}) .

إذا تم قبول الفرضيتين البديلتين أي: (Y_{1t}) تسبب (y_{2t}) و (y_{2t}) تسبب (y_{1t}) فتكون لدينا حلقة رجعية.

¹ - المرجع السابق، ص 689.

ثانيا: سببية سيمس. "Sims"

قدم Sims اختباره للسببية سنة 1980 ، و الذي ينص على أنه إذا كانت القيم المستقبلية لـ (y_{1t}) تسمح بتغير القيم الحاضرة لـ (y_{2t}) فإن هذا يعني أن (y_{2t}) تسبب (y_{1t}) . و يمكن تمثيل ذلك رياضيا كما يلي:

$$y_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^p a_{1i}^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^p a_{1i}^2 y_{2t-i} + \sum_{i=1}^p b_i^2 y_{2t+i} + \varepsilon_{1t}$$

$$y_{1t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^p a_{2i}^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^p a_{2i}^2 y_{2t-i} + \sum_{i=1}^p b_i^1 y_{1t+i} + \varepsilon_{21t}$$

- إذا تم قبول الفرضية (H_0) حيث:

$$H_0: b_1^2 = b_2^2 = \dots = b_{i0}^2 = 0$$

فإن y_{1t} لا تسبب في y_{2t} .

$$H_0: b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$$

- إذا تم قبول الفرضية (H_0) حيث:

$$H_0: b_1^2 = b_2^2 = \dots = b_p^2 = 0$$

فإن y_{2t} لا تسبب في y_{1t} .

المبحث الثالث: دراسة قياسية لاختبار التكامل المتزامن بين سعر صرف الدولار و سعر البترول.

شهدت أسواق البترول العالمية ارتفاعا قياسي في أسعار البترول منذ مطلع سنة 2004 بسبب الاضطرابات السياسية في العراق و نيجيريا و فنزويلا و مشاكل شركة يوكوس الروسية و إعصار إيفان في خليج المكسيك، إضافة إلى ارتفاع الاستهلاك من النفط الخام في كل من آسيا و الصين و الولايات المتحدة الأمريكية، مما يثير تخوفا بين الحين و الآخر حول انقطاع إمدادات النفط و ما يترتب على هذا التخوف من استغلال للسوق من قبل المضاربين في السوق النفطية.

و قد بلغت إيرادات الجزائر خلال الفترة (2000-2008) قرابة 350 مليار دولار من صادراتها من النفط و الغاز مسجلة بذلك ما يقارب 76 مليار دولار في عام 2008 لوحده، و بسبب الأزمة المالية العالمية تراجعت الإيرادات المسجلة من قطاع المحروقات مسجلة بذلك سنة 2009 ما يقارب 45 مليار دولار بسبب الانخفاض الحاد للأسعار، و قد سمحت هذه الطفرة النفطية للجزائر من تكوين احتياطات مالية ضخمة ساهمت في تنفيذ العديد من المشاريع الإنمائية في ظل مخططات الإنعاش الاقتصادي، إلا أن هذه الاحتياطات تفقد سنويا أكثر من 30% من قوتها الشرائية في ظل تراجع الدولار الأمريكي الذي يمثل عملة المقبوضات الجزائرية أمام الأورو الذي يمثل عملة المدفوعات مما يؤدي إلى خسارة بسبب الفوارق بين العملات.

المطلب الأول: تحليل البيانات.

أولاً: خلفية البحث.

إن الارتباط التجاري بين البلدان المنتجة و المصدرة للنفط و البلدان المستهلكة له قائم وفق علاقة تجارية بين الطرفين، حيث تصدر الأولى نفطها للتانية و تحصل من ذلك على إيرادات مقومة بالدولار، و تقوم البلدان المستهلكة للنفط بتصدير سلع و خدمات مختلفة إلى البلدان المصدرة للنفط مقابل الدفع بعملات مختلفة منها الدولار و الين و اليورو و الجنيه الإسترليني محققة هي الأخرى عائدات من السلع و الخدمات التي تصدرها. فالجزائر تحبذ الفترات التي تشهد ارتفاعا في أسعار النفط مصحوبا بارتفاع في العائدات النفطية و التي تشهد أيضا ارتفاعا في قيمة الدولار الأمريكي، لأن ذلك سينعكس بشكل ايجابي على القوة الشرائية لبرميل النفط المصدر، في نفس الوقت فإن الجزائر لا تحبذ الفترات التي تشهد ارتفاعا في أسعار النفط لكن في المقابل تدهور في قيمة الدولار الأمريكي و الذي يحملها خسائر الفرق بين العملات و يزيد من عبء فاتورة وارداتها. و يتوقف تأثير انخفاض قيمة الدولار الأمريكي على الأقطار الأعضاء المصدرة للنفط على مدى ارتباط هذه الأقطار بالسوق الأمريكية و بالأسواق الأخرى مثل منطقة الأورو، و تستورد الجزائر أكثر من 54% من منطقة الأورو، في حين تستورد 13,2% من الولايات المتحدة الأمريكية، و قد بلغ حجم وارداتها من البلدان الآسيوية نسبة 12,3% و 24% من مناطق أخرى تتخذ الدولار الأمريكي وحدة تبادل تجارية حسب سنة 2006.

و لعل معرفة النمط الذي تتخذه واردات الجزائر من المجموعات الدولية يساعد في معرفة مدى تأثر القوة الشرائية للعائدات النفطية في حال ارتفاع أو انخفاض الدولار الأمريكي، و تعني القوة الشرائية مقدار السلع و الخدمات العينية التي يمكن الحصول عليها مقابل ما يدره برميل النفط المصدر من مال أي أن السعر النقدي ينبغي أن يكون بالمقدار الذي يستطيع شراء نفس كمية السلع و الخدمات التي كان من الممكن الحصول عليها بالقياس إلى نقطة زمنية محددة هي سنة الأساس.

و لذلك قمنا باختبار مدى وجود علاقة بين التغيرات التي تحدث في سعر صرف الدولار و التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار النفط باعتبار أن الدولار الأمريكي هو عملة تسعير البترول (اقتصر النموذج فقط على دراسة العلاقة بين متغيرين اثنين و ذلك لصعوبة حصر المتغيرات الأخرى)، و بالتالي فإن أي تغير في قيمته سيؤثر على قيمة العائدات النفطية في الجزائر و التي تعتبر المصدر الوحيد لتمويل التنمية، و قد تم هذا الاختبار باستعمال تحليل التكامل المترامن (l'analyse de la

cointégration) الذي يسمح بتعريف وتحديد العلاقة الحقيقية بين متغيرين بصفة واضحة عن طريق البحث عن وجود موجه (vecteur) للتكامل المترامن وإلغاءه دون تأثير إذا اقتضى الأمر.

والمعطيات المستعملة مأخوذة من البنك الفدرالي الأمريكي و منظمة الأوبك على التوالي، حيث تم الاعتماد على معطيات شهرية تخص سعر صرف الدولار مقابل الأورو من جهة و سعر البترول من جهة أخرى، و قد تم أخذ سعر صرف الدولار مقارنة بالأورو باعتبار أن الجزائر تستورد أكثر 54% من وارداتها من منطقة الأورو و بالتالي فانخفاض في سعر صرف الدولار سيؤثر في القوة الشرائية لبرميل النفط، و تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية من 1999-2009.

ثانيا: تعريف المتغيرات.

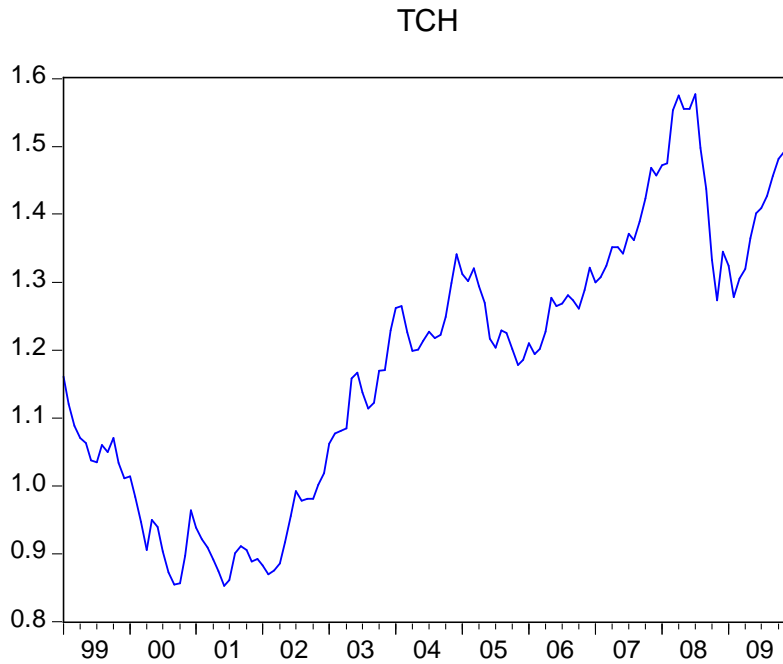
شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية تحولات اقتصادية ضخمة اتجهت معها أسعار النفط نحو الصعود متجاوزة بذلك عتبات تاريخية لم يكن بالمقدور تصورها، في حين أن عملة تسعير النفط- الدولار الأمريكي- شهدت هي الأخرى و في نفس الوقت تقلبات حادة انخفض فيها الدولار الأمريكي إلى أدنى مستوياته أمام العملات الرئيسية الأخرى خاصة

الأورو ما جعل العديد من الأصوات تتادي بفك ارتباطه - أي النفط - بالدولار الأمريكي، و في الآونة الأخير كثر الحديث عن إمكانية تسعير النفط بغير الدولار الأمريكي و كان الأورو هو المرشح الأول للعب هذا الدور من خلال المكانة التي وصل لها خاصة بعد تبني إيران تسعير نفطها بالأورو، و لأن الدولار الأمريكي يمثل عملة المقبوضات الجزائرية في حين يمثل الأورو عملة المدفوعات من جهة ، و من جهة أخرى لأن النفط يعتبر المصدر الوحيد لتوفير المداخل في الجزائر فإن انخفاض سعر صرف الدولار يؤثر في القوة الشرائية للعائدات النفطية و بالتالي تتحمل الجزائر خسارة الفوارق بين العملات.

و يمكن تمثيل المتغيرين بيانيا كما يلي:

2-1- بالنسبة لسعر الصرف: يمكن تمثيل تطورات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (4-2): التمثيل البياني لسلسلة أسعار الصرف.



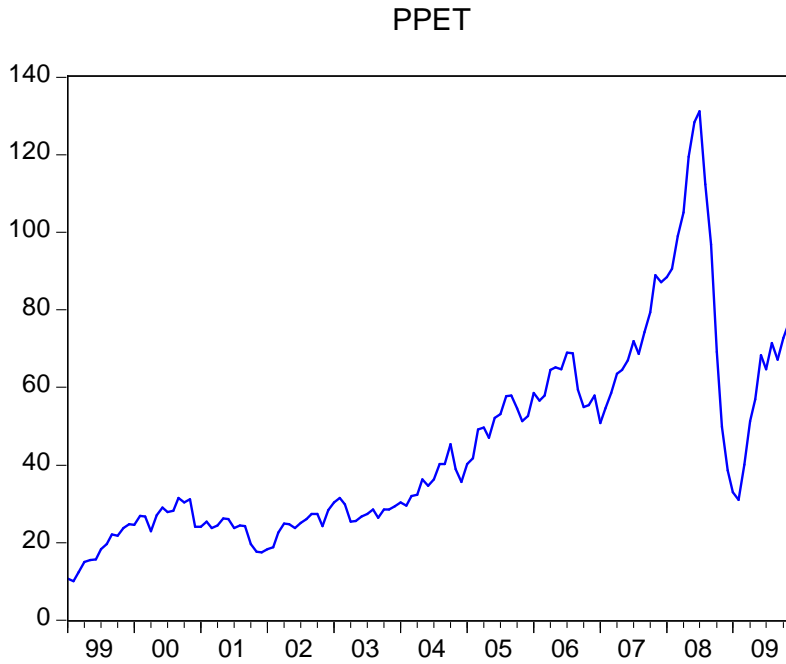
المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج *Eviews*

من خلال الشكل رقم (4-1) نلاحظ التقلبات التي مر بها سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو منذ صدوره في يناير 1999، ففي سنة 1999 عرف الأورو مستويات منخفضة أمام الدولار الأمريكي استمرت حتى عام 2000 حيث وصل سعر صرف الدولار إلى 1,09 أورو ثم ارتفع بشكل طفيف سنة 2001 إلى 1,01 أورو لكل دولار، و بدءاً من عام 2002 ارتفع سعر صرف الأورو أما الدولار الأمريكي مسجلاً أعلى نسبة له في الربع الأول من عام 2002 بـ 1,14 أورو لكل دولار، حيث انخفض سعر صرف الدولار بنسبة 5.3% مقابل اليورو ، و في سنة 2003 ارتفعت نسبة انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو إلى 15.9% مسجلاً بذلك سعر صرف بلغ 0,88 أورو لكل دولار، و خلال الفترة (2004-2006) استقر سعر الصرف عند حدود 0,80 يورو لكل دولار، ليعاود الانخفاض بعد ذلك إلى 0,73 يورو لكل دولار سنة 2007 بنسبة 22.7% مقارنة بسنة 1999.

أما سنة في 2008 فقد تهاوى الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على سوق العملات، إذ بلغ سعر صرف الدولار 1,47 أورو لكل دولار واحد.

2-2- بالنسبة لأسعار البترول: يمكن تمثيل سلسلة أسعار البترول ببيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-3): التمثيل البياني لسلسلة أسعار البترول.



المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews

من خلال الشكل رقم (4-3) نلاحظ التطورات التي مر بها سعر البترول خلال الفترة (1999-2009)، و قد شهدت أسعار البترول الاسمية تطورا ملحوظا منذ سنة 2000 إذ ارتفعت أسعار سلة أوبك من 27,6 دولار للبرميل إلى 69,1 دولار للبرميل سنة 2007 بمعدل نمو سنوي بلغ 14% مسجلة أعلى نسبة لها سنة 2005 بمعدل 41%.

و لعل الزيادات الغير مسبوقه في أسعار النفط كانت بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط في الصين و الهند بفضل الأداء الاقتصادي الجيد بشكل خاص، و التحسن في أداء الاقتصاد العالمي بشكل عام، كما تأثرت الأسعار أيضا بحالة التخوف التي سادت السوق النفطية بشأن عدم مقدرة الطاقة الإنتاجية العالمية على تلبية الزيادة في الطلب، خاصة في ظل انخفاض الإنتاج خارج مناطق الأوبك أهمها منطقة بحر الشمال بسبب الكوارث الطبيعية و ارتفاع حمى المضاربات.

و قد كان للأزمة المالية العالمية أثرا واضحا على أسعار النفط فمن خلال الشكل البياني

نلاحظ أن أسعار البترول بدأت بالانخفاض منذ النصف الثاني لسنة 2008 بمعدل شهري بلغ 11,71% شهريا ليصل إلى 39 دولار للبرميل خلال شهر ديسمبر 2008. و قد انعكس ارتفاع أسعار البترول إيجابا على الدول النفطية فاستطاعت تكوين احتياطات مالية ضخمة، سمحت لها بتطبيق خطط تنمية ضخمة ساهمت في تحسن مؤشرات الأداء الاجتماعي و الاقتصادي.

المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

أولا: اختبار استقرارية سلسلة سعر الصرف.

إن أحد الشروط الضرورية لإجراء اختبارات التكامل المشترك أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة وإلا فلن تكون هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ومن أجل اختبار السلاسل الزمنية الخاصة بدراستنا التطبيقية استعملنا طريقتين هما: اختبار "ADF" و اختبار "PP" (Phillips Perron) و ذلك باستعمال برنامج Eviews6.1 ، و لتطبيق اختبار (ADF) على سلسلة سعر الصرف نقوم بتقدير النماذج القاعدية الثلاث على السلسلة باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، وتتمثل صيغة النموذج في:

$$\Delta tch_t = p tch_{t-1} - \sum_{j=2}^p Q_j \Delta tch_{t-j+1} + c + dt + \varepsilon_t$$

و نقوم باختبار استقرارية السلسلة باستخدام اختبار ADF للتحقق من صحة الفرضية المتمثلة في:

$$tch_t \rightarrow I(1)$$

حيث يتم تقدير المعادلة التالية بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية بحيث تكون

$$H_0 : Q = 1 \quad \text{الفرضية العدمية كما يلي:}$$

و باستعمال برنامج eviews نقوم باختبار استقرارية السلسلة الزمنية لسعر الصرف و

$$H_0 : Q_1 = 1 \quad \text{ذلك بإجراء اختبار على الفرضية التالية:}$$

و تتمثل النماذج الثلاث المراد اختبارها على سلسلة سعر الصرف في:
النموذج الأول:

$$\Delta tch = ptch_{t-1} \sum_{j=2}^p \phi \Delta tch_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

النموذج الثاني:

$$\Delta tch = ptch_{t-1} \sum_{j=2}^p \phi \Delta tch_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

النموذج الثالث:

$$\Delta tch = ptch_{t-1} \sum_{j=2}^p \phi \Delta tch_{t-j+1} + c + d_t + \varepsilon_t$$

و يكون القرار الإحصائي كما يلي:

- إذا كانت $t_{tab} < t_{Qj}$ نقبل الفرضية العدمية (H_0) أي أن سلسلة سعر الصرف غير مستقرة و ذلك لوجود الجذر الأحادي.

- إذا كانت $t_{tab} > t_{Qj}$ نرفض الفرضية العدمية (H_0) أي أن السلسلة الزمنية لسعر الصرف لا يوجد بها الجذر الأحادي و بالتالي هي مستقرة.

و بعد تطبيق برنامج *eviews* نحصل على نتائج الاختبار *ADF* لسلسلة أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو تحصلنا على النتائج التالية:
الجدول رقم (4-1): اختبار *ADF* لسلسلة سعر الصرف.

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.839793	0.8040
Test critical values: 1% level	-3.481217	
5% level	-2.883753	
10% level	-2.578694	

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج *eviews*

من خلال الجدول رقم (4-1) نلاحظ أن القيمة المحسوبة t_{Qj} تساوي (-0,839) و هي أكبر من القيم الحرجة الجدولية (-3,488) ، (-2,883) ، (-2,578) عند مستوى دلالة 1% ، 5% ، 10% على الترتيب، و بالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (H_0) مما يعني وجود جذر أحادي أي أن سلسلة أسعار الصرف غير مستقرة. و من أجل إرجاع السلسلة الزمنية الخاصة بسعر الصرف مستقرة نطبق عليها الفروقات من الدرجة الأولى، و باستعمال برنامج *eviews* نحصل على النتائج التالية: الجدول رقم (4-2): اختبار *ADF* سلسلة سعر الصرف من الدرجة الأولى.

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.250134	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.481217	
5% level	-2.883753	
10% level	-2.578694	

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج *eviews*

من خلال الجدول رقم (4-2) نلاحظ أن القيمة المحسوبة t_{Qj} تساوي (-8,250) و هي أصغر من القيم الحرجة الجدولية (-3,488) ، (-2,883) ، (-2,578) عند مستوى دلالة 1% ، 5% ، 10% على الترتيب، و بالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (H_0) مما يعني عدم وجود جذر أحادي أي أن سلسلة أسعار الصرف مستقرة. و بالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) و بذلك فإن سلسلة سعر الصرف مستقرة و متكاملة من الدرجة الأولى أي: $I(1) \rightarrow tch_t$.

ثانياً: اختبار استقرارية سلسلة أسعار البترول pp

باستعمال برنامج *eviews* نقوم باختبار استقرارية السلسلة الزمنية لسعر البترول و ذلك

بإجراء اختبار على الفرضية التالية: $H_0 : Q_1 = 1$

و تتمثل صيغة النموذج في:

$$\Delta pp = ppp_{t-1} - \sum_{j=2}^p Q_j \Delta pp_{t-j+1} + c + dt + \varepsilon_t$$

و تتمثل النماذج الثلاث المراد اختبارها في:

النموذج الأول:

$$\Delta pp = p(pp)_{t-1} \sum_{j=2}^p \emptyset \Delta pp_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

النموذج الثاني:

$$\Delta pp = p(pp)_{t-1} \sum_{j=2}^p \emptyset \Delta pp_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

النموذج الثالث:

$$\Delta pp = p(pp)_{t-1} \sum_{j=2}^p \emptyset \Delta pp_{t-j+1} + c + d_t + \varepsilon_t$$

و يكون القرار الإحصائي كما يلي:

- إذا كانت $t_{tab} < t_{qj}$ نقبل الفرضية العدمية (H_0) أي أن سلسلة أسعار البترول غير مستقرة و ذلك لوجود الجذر الأحادي.

- إذا كانت $t_{tab} > t_{qj}$ نرفض الفرضية العدمية (H_0) أي أن السلسلة الزمنية لأسعار البترول لا يوجد بها الجذر الأحادي و بالتالي هي مستقرة.

و بعد تطبيق برنامج *eviews* نحصل على نتائج الاختبار *ADF* لسلسلة أسعار البترول، حيث تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (4-3): اختبار *ADF* لسلسلة أسعار البترول.

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.307609	0.1711
Test critical values: 1% level	-3.481217	
5% level	-2.883753	
10% level	-2.578694	

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج *eviews*

من خلال الجدول رقم (3-4) نلاحظ أن القيمة المحسوبة t_{QJ} تساوي (-2.307) و هي أكبر من القيم الحرجة الجدولية (-3,481) ، (-2,883) ، (-2,578) عند مستوى دلالة 1%، 5%، 10% على الترتيب، و بالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (H_0) مما يعني وجود جذر أحادي أي أن سلسلة أسعار البترول غير مستقرة، و من أجل إرجاع السلسلة الزمنية الخاصة بسعر البترول مستقرة نطبق عليها الفروقات من الدرجة الأولى. الجدول رقم (4-4): اختبار ADF لسلسلة أسعار البترول من الدرجة الأولى.

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.407455	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.481217	
5% level	-2.883753	
10% level	-2.578694	

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج eviews

من خلال الجدول رقم (4-4) نلاحظ أن القيمة المحسوبة t_{QJ} تساوي (-6,407) و هي أصغر من القيم الحرجة الجدولية (-3,481) ، (-2,883) ، (-2,578) عند مستوى دلالة 1%، 5%، 10% على الترتيب، و بالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) مما يعني عدم وجود جذر أحادي أي أن سلسلة أسعار البترول مستقرة و متكاملة من الدرجة الأولى أي: $I(1) \rightarrow pp$

و من خلال اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لكل من سعر الصرف و سعر البترول نلاحظ أنهما مستقران و متكاملان من نفس الدرجة، و بالتالي فإن الشرط الأول لإجراء اختبار التكامل المتزامن بين السلسلتين متحقق أي أن:

$$tch_t \rightarrow I(1)$$

$$pp \rightarrow I(1)$$

المطلب الثالث: اختبار التكامل المتزامن.

أولاً: اختبار استقرارية سلسلة البواقي.

تتمثل هذه المرحلة في اختبار استقرارية سلسلة البواقي أي أن الفرضية التالية محققة

$$H_0 : U_t \rightarrow I(0)$$

باستعمال برنامج *eviews* نقوم باختبار استقرارية سلسلة البواقي و ذلك بإجراء اختبار

$$H_0 : U_t = 0 \quad \text{على الفرضية التالية:}$$

و يكون القرار الإحصائي كما يلي:

- إذا كانت $t_{tab} < t_{qj}$ نقبل الفرضية العدمية (H_0) أي أن سلسلة البواقي U_t غير مستقرة و ذلك لوجود الجذر الأحادي.

- إذا كانت $t_{tab} > t_{qj}$ نرفض الفرضية العدمية (H_0) أي أن سلسلة البواقي لا يوجد بها الجذر الأحادي و بالتالي هي مستقرة.

و بعد تطبيق برنامج *eviews* نحصل على نتائج الاختبار *ADF* لسلسلة البواقي تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (4-5): اختبار استقرارية سلسلة البواقي.

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.688319	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.582872	
5% level	-1.943304	
10% level	-1.615087	

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج *eviews*

من خلال الجدول رقم نلاحظ أن القيمة المحسوبة t_{qj} تساوي (-3,688) و هي أصغر من القيم الحرجة الجدولية (-2,582) ، (-1,943) ، (-1,615) عند مستوى دلالة 1% ، 5% ، 10% على الترتيب.

و بالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) مما يعني عدم وجود جذر أحادي أي أن

$$U_t \rightarrow I(0) \quad \text{سلسلة البواقي مستقرة و متكاملة من الدرجة الصفر.}$$

ثانياً: تقدير المعادلة.

بعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لأسعار الصرف و أسعار البترول وتحديد درجة تكاملهما، وبعد التأكد من استقرار سلسلة البواقي وتكاملها من الدرجة الصفر، نستنتج أن المتغيرين سعر الصرف وسعر البترول تربط بينهما علاقة تكامل متزامن وفق المعادلة التالية:

$$PPET = C(1)*TCH + C(2)$$

و بعد تقدير هذه المعادلة الانحدار بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) تحصلنا على النتائج الممثلة في الجدول رقم باستعمال برنامج eviews. الجدول رقم (4-6): تقدير معادلة الانحدار لسعر الصرف و سعر البترول باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-81.83335	7.356728	-11.12361	0.0000
TCH	107.4487	6.167109	17.42287	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج eviews

من خلال الجدول رقم تعطى المعادلة وفق العلاقة التالية:

$$PPET = -81.8333478531 + 107.448726724*TCH + \varepsilon t$$

خاتمة الفصل

في هذا الفصل قمنا باستعراض أدبيات التكامل المتزامن انطلاقاً من مفهوم التكامل المتزامن و شروط تطبيق طريقة التكامل المتزامن، وذلك باختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتي يجب أن تكون متكاملة من نفس الدرجة، إلى طريقة اختبار علاقة التكامل المتزامن سواء في نموذج متكون من متغيرين أو نموذج متكون من عدة متغيرات. أما الدراسة التطبيقية فقد قمنا من خلالها باختبار استقرارية السلسلة الزمنية لسعر الصرف و سعر البترول، حيث توصلنا من خلال دراستنا إلى أن هاتين السلسلتين مستقرتين من نفس الدرجة و بالتالي فإن الشرط الأول لتحقيق التكامل المتزامن متوفر، بعد ذلك قمنا باختبار استقرارية سلسلة البواقي من أجل التأكد من استقراريتهما و كانت النتيجة ايجابية أي أن سلسلة البواقي مستقرة و متكاملة من الدرجة (0) و هو ما يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين محل الدراسة.

الخاتمة العامة

منذ بداية التسعينات طبقت الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية تهدف من خلالها إلى التخلص من تبعية الاقتصاد الوطني للعوائد البترولية، و بالتالي للسوق البترولية العالمية و ما يحكمها من عوامل ديناميكية صعبة التحليل، و بالرغم من ذلك لا يزال قطاع المحروقات يستأثر بأكثر من 98% من الصادرات و 60% من الجباية العامة و يساهم بـ 35% من الناتج الإجمالي للبلد.

و قد حاولنا من خلال دراستنا الإيجابية على الإشكالية التي تدور حول درجة التأثير التي يمكن أن تحدثها تقلبات أسعار الصرف - الدولار - على العوائد النفطية في الجزائر خاصة و أن الجزائر تقبض مداخيلها بالدولار الأمريكي، و تدفع قيمة أغلب وارداتها بالأورو مما يجعلها تتحمل تكلفة الفوارق بين العملات خاصة في حال انخفاض الدولار أمام الأورو، و لذلك قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى أربعة فصول كما يلي:

- **الفصل الأول:** تعرضنا في هذا الفصل إلى المفاهيم الأساسية الخاصة بسعر الصرف انطلاقا من مفهومه ، صيغته و أنواعه و أهم محدداته، ثم إلى سوق الصرف، أنواعه المتدخلون فيه و أهم العملات المتداولة فيه و أهم المعاملات التي تتم فيه، إضافة إلى التحديد السوقي لسعر الصرف، إضافة إلى مختلف النظريات الأساسية المفسرة لسعر الصرف، ثم تناولنا سياسة سعر الصرف باعتبارها سياسة مستقلة عن السياسة النقدية و وسائلها، أبرزها سياسة تعديل سعر الصرف و سياسة الرقابة على الصرف و مال موازنة الصرف، ثم تعرضنا إلى التقلبات سعر الصرف و أهم المخاطر التي تنتج عنه و طرق تغطيته.

- **الفصل الثاني:** تعرضنا في هذا الفصل إلى التطور التاريخي لأسعار النفط و أهم ما شهدته السوق النفطية من أزمات انطلاقا من أزمة 1973، 1979، 1998، 1986 ثم الأزمة المالية العالمية و أبرز ما خلفته على السوق النفطية من تذبذب في الطلب العالمي و تهاو في أسعار البترول، كما تناولنا أبرز الفاعلين في السوق النفطية سواء من جهة المنتجين أو المستهلكين أو الشركات العالمية الاحتكارية، و سلطنا الضوء على آفاق العوائد النفطية في ظل ما تدعو له دول العالم من البحث عن موارد طاقة صديقة للبيئة.

الخاتمة العامة

- **الفصل الثالث:** تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى تأثير سعر الصرف على العوائد النفطية في الجزائر في ظل التحدي الذي يشكله الأورو في مقابل الدولار الأمريكي، فقد تناولنا الإمكانيات النفطية التي تزخر بها الجزائر من احتياطات و قدرات تصديرية و إنتاجية، كما تطرقنا إلى تراكم الفوائض النفطية الجزائرية خاصة في ظل بلوغ أسعار النفط مستويات قياسية، و تناولنا أيضا من خلال هذا الفصل أثر تقلبات الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري خاصة على احتياطي الصرف، المديونية، التجارة الخارجية و العملة الوطنية، إلى جانب تأثيره على القوة الشرائية للعوائد النفطية و آفاق تسعير النفط بغير الدولار الأمريكي، إضافة إلى تحديات الاقتصاد الوطني و آفاق التخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

- **الفصل الرابع:** و قمنا بتقسيمه إلى جزئين:

جزء تناولنا فيه أدبيات التكامل المتزامن ، شروطه بدءا من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة و كيفية اختبار هذه الاستقرارية عن طريق عرض أغلب الاختبارات المعروفة في هذا المجال، انتهاءا باختبار علاقة التكامل المشترك في المدى الطويل و ذلك من أجل التوصل إلى ما إذا كانت هناك علاقة بين هذه المتغيرات في المدى الطويل. أما الجزء الثاني فقمنا باختبار العلاقة بين تغيرات أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو على العائدات النفطية، و قد وقع اختيار عملة الأورو لأنها تمثل عملة المشتريات الجزائرية، و قد استعنا أثناء اختبار هذه العلاقة ببعض برامج الإعلام الآلي المتخصصة مثل برنامج EVIEWS.

اختبار الفرضيات:

- فيما يخص الفرضية الأولى و التي تنص على أن النفط مصدرا أساسيا في الدخل الوطني من خلال ما يدره من عوائد مالية أساسية في عملية التنمية، فقد أثبتت لنا الدراسة التي قمنا بها صحة هذه الفرضية، فالجزائر لا تزال تعتمد على المحروقات كقطاع وحيد في توفير الأموال خاصة و أنها تعيش بحبوحة مالية بعد الارتفاع الغير مسبوق في أسعار النفط، و الذي كان سببه بروز قوى اقتصادية جديدة على الخريطة العالمية، و قد ساهمت

الخلاصة العامة

هذه الوفرة في الأموال في تطور مؤشرات النمو الاقتصادي و ارتفاع احتياطات الصرف و التسديد المسبق للديون، و تنفيذ مشاريع تنمية ضخمة و غيرها.

- فيما يخص الفرضية الثانية و التي تنص على أن الجزائر تواجه مشكلة الفوراق بين العملات تكبدها خسائر مالية معتبرة في ظل انخفاض القوة الشرائية لعائداتها، أثبتت الدراسة التي قمنا بها صحة هذه الفرضية نسبيا حيث أن الجزائر تتلقى 98% من مقبوضاتها بالدولار الأمريكي و تدفع فاتورة أغلب وارداتها بالأورو ، حيث أن الدولار الأمريكي بدأ بفقدان ملحوظ لقيمه أمام الأورو منذ سنة 2003، إلا أن البعض يبرر أن الارتفاع الخيالي في أسعار البترول يعوض عن الخسارة التي يسببها انخفاض الدولار الأمريكي بنسبة أكبر.

- فيما يخص الفرضية الثالثة في كون تنويع الصادرات الجزائرية أمر ضروري و حل وافي من أي أزمات فعلية لانخفاض أسعار البترول فرضية صحيحة نسبيا ، فمن خلال دراستنا رأينا أن الجزائر تتأثر بالأزمات التي يشهدها سوق النفط و تمتد آثارها إلى جميع القطاعات و المستويات، و هذا ما كشفته أزمة النفطية العكسية سنة 1986 و ما خلفته من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني لا تزال تبعاتها إلى الآن، فترقية القطاع الصناعي و تشجيع القطاع الخاص و تنمية الاستثمار الأجنبي، و زيادة الدعم للقطاع الفلاحي و تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إصلاح المنظومة البنكية و المصرفية و غيرها تمثل تحديات حقيقية لجزائر ما بعد النفط.

نتائج البحث:

- من أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من خلال دراستنا لهذا الموضوع هي:
- تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني.
 - تشكل الانخفاضات المنتالية في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو أصعب تحدي يواجه الجزائر في ظل ارتباطها التجاري بالدول الأوروبية في إطار توقيعها لاتفاقية الشراكة إذ يكلفها ذلك تكلفة الفوراق بين العملات.

الذاتمة العامة

▪ ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات تجعله يتأثر بأهم الأحداث التي تحدث على مستواه، خاصة في ظل الوضع السياسي الغير مستقر في منطقة الشرق الأوسط و في ظل ما تنادي به أصوات صديقة للبيئة في استبدال المحروقات بطاقة نظيفة.

▪ آفاق العوائد النفطية في الجزائر خاصة و العربية عامة مرهون بسياسات الدول الكبرى و ما تخطط له من تفكيك تحالف الدول المنتجة و المصدرة للبترول من خلال الضغوط السياسية التي تمارسها عليها، إلى جانب ما تدعو له هذه الدول في استبدال الوقود الأحفوري بمصادر صديقة للبيئة.

▪ إعادة التفكير في تسعير النفط بغير الدولار الأمريكي سواء تسعيره بالأورو أو بسلة من العملات يكون لها وزنا مهما في هيكل المبادلات التجارية للدول المنتجة للنفط، و ذلك من أجل تجنب الانخفاض في القوة الشرائية لبرميل النفط المصدر.

التوصيات و الاقتراحات:

بناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات و التوصيات و التي تتمثل فيما يلي:

- عدم الاعتماد على مداخل المحروقات بشكل كبير و العمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال زيادة دعم القطاع الزراعي و الصناعي، و تشجيع خلق المؤسسات المصغرة و المؤسسات المتوسطة التي تعمل على خلق قيمة مضافة و امتصاص البطالة.

- استغلال البجوحة المالية المتأتية أساسا من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية لإحداث تنمية اقتصادية شاملة و ليس نمو اقتصاديا.

- البحث عن آليات ملموسة لترقية مساهمة الغاز الطبيعي في الاقتصاد الوطني و ذلك من خلال تكثيف الجهود و توحيد الرؤى بإنشاء منظمة الدول المنتجة و المصدرة للغاز الطبيعي يكون لها دور مماثل لدور الأوبك.

- تكثيف الجهود في مجال الطاقات المتجددة و التي تمثل رهانا حقيقيا أمام الجزائر في ظل ارتفاع أصوات تنادي بصدقة البيئة و التقليل من استهلاك الوقود الأحفوري مما يجعل آفاق العوائد النفطية في الجزائر مجهولا.

الذاتمة العامة

- تحضير الجزائر لعصر ما بعد النفط من خلال تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال إجراء إصلاحات تمس المنظومة البنكية و القوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي، و القضاء على البيروقراطية و العراقيل الإدارية التي تكون سببا في انخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

الملحق رقم (1): تطور الاحتياطات العالمية و الإنتاج العالمي من النفط الخام و الغاز الطبيعي للفترة (1980-2008).

الإنتاج العالمي		الاحتياطات العالمية		البيان
الغاز ترليون متر مكعب	النفط ألف مليون برميل	الغاز ترليون متر مكعب	النفط ألف مليون برميل	السنوات
14485	62946	8469	6671	1980
14758	59532	8867	6875	1981
14780	57296	9129	7168	1982
14832	56595	9493	7272	1983
16149	57683	9807	7617	1984
16667	57469	10120	7705	1985
17136	60463	10767	8774	1986
17987	60784	10972	9091	1987
18824	63157	10972	9984	1988
19433	64049	12822	10038	1989
19918	65470	13170	10010	1990
20370	65795	14109	10114	1992
20731	66051	14313	10124	1993
20936	67122	14402	10141	1994
21347	68125	14462	10272	1995
22279	69931	14789	10490	1996
22315	72251	15032	10588	1997
22730	73538	14801	10685	1998
23309	72325	15356	10830	1999
24124	74861	16267	11082	2000
24774	74794	17664	11354	2001
25194	74431	17773	11735	2002
26155	76990	17993	11809	2003
26941	80256	17901	11973	2004
27778	81089	18020	12095	2005
28761	81497	18146	12082	2006
29453	81443	17705	126100	2007
30656	81820	18502	125800	2008

Source: BP Statistical Reviews of World Energy June 2007- 2009 at: www.bp.com

الملحق رقم (2): توزيع الاحتياطيات المؤكدة و الإنتاج العالمي من النفط الخام سنتي (2007-2008).

الإنتاج العالمي من النفط (ألف برميل يومي)			الاحتياطيات المؤكدة من النفط (ألف مليون برميل)			المنطقة
النسبة من مجموع العالم	2008	2007	النسبة من مجموع العالم	2008	2007	
%15,8	13131	13638	%5,6	70.9	71.3	أمريكا الشمالية
%8,5	6685	6636	%9,8	123.2	123.5	جنوب و وسط أمريكا
%21,7	17591	17819	%11,3	142.2	144.6	أوروبا و الاتحاد السوفيتي
%31,9	26200	25168	%59,9	754.1	755.0	الشرق الأوسط
%12,4	10285	10320	%10	125.6	125.3	إفريقيا
%9,7	7928	7862	%3,3	42.0	41.3	آسيا و أستراليا
%100	81820	81443	%100	1258.0	1261.0	مجموع العالم
%22	18400	19148	%7,1	88.9	90.3	دول (OCDE)
%44,8	36705	35714	%76,0	955.8	957.1	دول (OPEC)
%16	12821	12799	%10,2	127.8	129.2	دول الاتحاد السوفيتي سابقا
%39,3	32295	32930	%13,9	174.4	174.7	دول غير أوبك
%2,7	22,39	23,88	%10,5	6.3	6.7	الاتحاد الأوروبي

Source: BP Statistical Reviews of World Energy June 2009 at: www.bp.com

الملحق رقم (3): توزع الاحتياطات المؤكدة و الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي
سنتي (2007-2008).

الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)			الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي (ترليون متر مكعب)			المنطقة
النسبة من مجموع العالم	2008	2007	النسبة من مجموع العالم	2008	2007	
%26.7	812.3	778.7	%4.8	8.87	8.88	أمريكا الشمالية
%5.2	158.9	155.0	%4.00	7.31	7.27	جنوب و وسط أمريكا
%35.4	1087.3	1053.3	%34	62.89	57.39	أوروبا و الاتحاد السوفيتي
%12.4	381.1	357.6	%41	75.91	74.17	الشرق الأوسط
%7.0	214.8	204.4	%7.9	14.65	14.54	إفريقيا
%13.4	411.2	396.3	%8.3	15.39	14.80	آسيا و أستراليا
%100	3065.6	2945.3	%100	185.02	177.05	مجموع العالم
%3.9	1136.6	1092.1	%9.0	16.63	16.56	دول OCDE
%2.5	793.7	772.2	%30.8	57.00	51.50	دول الاتحاد السوفيتي سابقا
%1.2	190.3	187.5	%1.6	2.87	2.91	الاتحاد الأوروبي

Source: BP Statistical Reviews of World Energy June 2009 at: www.bp.com

الملحق رقم (4): تطور الاستهلاك العالمي من النفط الخام و الغاز الطبيعي خلال الفترة (1980-2008).

الاستهلاك العالمي		البيان
الغاز (ترليون متر ³)	النفط (ألف مليون برميل)	السنوات
14485	61731	1980
14641	59803	1981
14701	58123	1982
14837	57873	1983
16112	59106	1984
16617	59384	1985
16817	61163	1986
17631	62454	1987
18465	64274	1988
19330	65611	1989
19817	66830	1990
20201	66811	1991
20314	67519	1992
20688	67377	1993
21448	69830	1995
21478	71489	1996
22417	73591	1997
22682	73628	1998
23228	75313	1999
24248	76132	2000
24533	76758	2001
25297	77675	2002
25955	79071	2003
26839	81796	2004
27698	93065	2005
28427	83797	2006
29380	84878	2007
30187	84455	2008

Source: BP Statistical Reviews of World Energy June 2007- 2009 at: www.bp.com

الملحق رقم (5): توزيع الاستهلاك العالمي من النفط و الغاز الطبيعي
سنتي 2007-2008.

الاستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)		الاستهلاك العالمي من النفط (ألف مليون برميل)			المنطقة	
النسبة من مجموع العالم	2008	2007	النسبة من مجموع العالم	2008		2007
%27.6	8244	812.4	%27.4	23753	25030	أمريكا الشمالية
%4.7	1430	137.9	%6.9	5901	5681	جنوب و وسط أمريكا
%37.8	11439	1138.3	%24.3	20158	20031	أوروبا و الاتحاد السوفيتي
%10.8	3271	303.3	%7.8	6423	6084	الشرق الأوسط
%3.1	949	89.2	%3.4	2881	2776	إفريقيا
%16	4853	456.8	%30.1	38183	38058"	آسيا و أستراليا
%100	3018.7	2938.0	%100	84455	84878	مجموع العالم
%49.7	1494.3	1466.7	%55.5	47303	48830	دول (OCDE)
%20.1	609.6	615.1	%4.8	4045	2973	دول الاتحاد السوفيتي سابقا
%30.2	914.9	856.1	%39.7	33108	32075	اقتصاديات دول أخرى
%16.2	490.1	480.9	%17.9	14765	14746	الاتحاد الأوروبي

Source: BP Statistical Reviews of World Energy June 2009 at: www.bp.com

قائمة المراجع والمصادر

1. الكتب

1- باللغة العربية:

- 1- أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر.
- 2- أحمد فريد مصطفى، "التحليل الاقتصادي الكلي"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية 2000.
- 3- أحمد منذور، أحمد رمضان، "اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية"، الدار الجامعية للطباعة، بيروت ط 1990.
- 4- أحمد رمضان شقلية "النفط العربي وصناعة تكريره"، دار تهامة للنشر، جدة 1980.
- 5- إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، "مبادئ الاقتصاد الدولي"، المكتب الجامعي الحديث، سنة 2008.
- 6- الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.
- 7- الهادي خالدي، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة لعلاقته بالجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية ط 1994.
- 8- حسين عبد الله "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006.
- 9- حسين عمر، "المنظمات الدولية"، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ط 1993.
- 10- حسين علي بخيت، سحر فتح الله، "الاقتصاد القياسي"، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، طبعة 2009.
- 11- حمدي عبد العظيم، "اقتصاديات التجارة الدولية"، مكتبة زهراء للنشر.

- 12- حمدي عبد العظيم، "الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة"، دار زهراء للنشر، القاهرة ط 1998.
- 13- دومينيك سالفادور، " نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي"، سلسلة ملخصات شوم، دار ماكجروهيل للنشر 1994.
- 14- سامي عفيفي حاتم، " دراسات في الاقتصاد الدولي"، الدار المصرية اللبنانية للنشر، طبعة 1987.
- 15- سامي عفيفي حاتم، " التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، الدار المصرية اللبنانية، طبعة 1994.
- 16- سامي خليل، " الاقتصاد الدولي"، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 2005.
- 17- سالم عبد الحسن رسن، " اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة طرابلس ط 1999.
- 18- صلاح الدين حسن السيسي " الاتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة، اليورو السوق العربية المشتركة الواقع والطموح " عالم الكتب، طبعة 2003.
- 19- صديق محمد عفيفي، " تسويق البترول"، مكتبة عين شمس، القاهرة، طبعة 2003.
- 20- ضياء مجيد الموسوي، " ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2005.
- 21- عادل أحمد حشيش، " العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000.
- 22- عبد المجيد قدي، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2006.
- 23- عبد المحمود محمد عبد الرحمن، " مقدمة في الاقتصاد القياسي"، جامعة ملك سعود، الرياض ط 1997.
- 24- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية سنة 2005.
- 25- عبد القادر سيد أحمد، "الأوبك ماضيها ، حاضرها ومستقبلها"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1982 .
- 26- عبد المطلب عبد المجيد " النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر"، مجموعة النيل العربية طبعة 2003.

- 27- عرفان تقي الحسني، " التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان طبعة 1999.
- 28- غازي عبد الرزاق النقاش، "التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية"، بغداد ط 2001
- 29- كامل بكري، محمود يونس، عبد المنعم مبارك، " الموارد واقتصادياتها "، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط 1986.
- 30- مجدي محمود شهاب، " الاقتصاد الدولي المعاصر "، دار الجامعة الجديدة، طبعة 2007.
- 31- مجدي محمود شهاب، " الاقتصاد الدولي"، دار المعرفة الجامعية، ط 1996.
- 32- مجدي محمود شهاب، " الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديوان الخارجية " ، جامعة الإسكندرية 1990.
- 33- محمود يونس، " أساسيات التجارة الدولية "، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 34- محمود حميدات، " مدخل للتليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2000.
- 35 - محمود يونس، "اقتصاديات دولية"، الدار الجامعية للطبع، طبعة 2007.
- 36- محمد عبد العزيز عجمية، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعات المصرية، طبعة 1977.
- 37- محمد عبد العزيز، مدحت محمود العقاد، " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية" بيروت 1979.
- 38- محمد أحمد الدوري، " محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.
- 39- محمد زاهر السماك، " اقتصاديات النفط "، المكتبة الوطنية، بغداد 1981.
- 40- محمد عجلان" البترول و العرب" دار الفارابي ، بيروت.
- 41- محمد صالح تركي القريشي، "مقدمة في الاقتصاد القياسي"، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،عمان الطبعة الأولى 2004.
- 42- مدحت صادق، " النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، دار غريب للطباعة والنشر، ط 1997.
- 43- منذر المصري " قضايا عربية معاصرة "، المؤسسة العربية للنشر.
- 44- موسى سعيد وآخرون، " التمويل الدولي "، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ط 2008.

- 45- مكيد علي، الاقتصاد القياسي، "دروس و مسائل محلولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 46- هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، "اقتصاديات الموارد الطبيعية"، بغداد 1992.
- 47- هشام متولي "الدولار تاريخ النظام النقدي الدولي 1954-1977" دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط 1985.
- 48- نعمة الله نجيب إبراهيم، "مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

2- باللغات الأجنبية

- 49- Abdellatif benachenhou . « Algérie :la modernisation maitrisée .Alpha design 2008.
- 50- Abdelatif benachanhou . « la fabrication de l'algerie » .Alpha design 2008 .
- 51- Abdelkader sid Ahmed. « L'opep Passé présent et perspectives » ,Opu, 1980
- 52- Agnès Benassy . Queré Benoît Cœnure .« Economie de l'euro» .édition la découverte . Paris 2002.
- 53- Alain Manjon. « Comprendre l'économie mondiale » . Ellips. Paris 1995.
- 54- Antoin Ayoub . « Le pétrole: économie et politique » . Economica , Paris 1996.
- 55 - Chemseddine chitour. « Economie pétrolière » . Ecole nationale polytechnique 1999.
- 56- Chems Eddine Chitour . « La politique et le nouvel ordre pétrolièr international » .Ed Dahleb . Alger 1995 .
- 57- Dahlia Tang. Didier Martaux. Xavier Bruckert. « Le Marché des change et la zone Franc » . Edicef . Paris.
- 58- Dominique Phillon ,« le taux de change », 3^{eme} édition. Paris 2001.
- 59- Gérard Marie Henry. « Dollar la monnaie internationale » . Studyrama, France. édition 2004.
- 60- G Soularue, J Peyrard , « Risque de change » . Vuibert. Paris 1986.

- 61-Herlin .« Economie appliqué des séries temporelles » . Université de Paris. Dauphine 2003.
- 62- Jean languat. Pascal vanhove . « Economie général ». Dunod. Paris 2001.
- 63-Jean Pierre Angelier. « énergie international 1987-1988 ». Economica 1987 .
- 64-Maurice durousset . « Le marché du pétrole ». Ellipses. Edition1999.
- 65-Michel Jura. « Techniques financière internationale ». Edition Dunod Paris 2003.
- 66-Michel Dupuy. « Le dollar ». Dunod édition 1999 . Paris.
- 67- Mondher chérif. « Le taux de change ». Revue banque édition.
- 68- Paul Grandjean. « Change et gestion de change ». Edition chihab 1995.
- 69 - Pascal Samuelson. William Nordhausen. « Economie ».Economica. Paris 2000 .
- 70- Peter H. Lirdent, Thomers A Kugel. « Economie internationale ». Economica 1997.
- 71- Philippe d'arvisenet. J pierre Pétit, « Echange et économie international » .CFPB Editeur. Paris 1997.
- 72-Phillipe D'arvisenet, Jean Pierre Pétit. « Economie internationale » Dunod, Paris 1999.
- 73- Raphaëlle Bellano. Armand Coline. « Finance internationale », Paris 1999.
- 74- Rabah Mahiout .« Le pétrole algerien ».Enap. Alger 1974.
- 75- Régie Bourbonnais. « Econometrie » ,Dunod 5^{eme} édition . Paris 2003 .
- 76- Yves Simon, Samir Manai,« Techniques financières international ». Economica. Paris.
- 77- DICKEY D.A. FULLER W.A. «Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root», Journal of the american statistical association, Vol. 74, n°366, 1979.
- 78- DICKEY D.A , FULLER W.A. «Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root», Econometrica, Vol 49, 1981

79- Phillips Peter, Perron Pierre. «Testing for a unit root in time series regression», Biometrika, Vol 75, Jun 1988.

II. المذكرات و الأطروحات:

80- بن عيني رحيمة، " سياسة سعر الصرف في الجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان 2005-2006.

81- جديدين لحسن " تسيير خطر الصرف حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2004.

82- عبد المالك مباني،"الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط و الغاز الطبيعي دراسة استشرافية" مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير فرع تحليل اقتصادي،جامعة الجزائر 2008.

83- مقلبد عيسى " قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة باتنة 2008.

84- بلقاسم ماضي،" العوائد البترولية مشاكل و آفاق"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة سنة 2007.

III. المجلات و الدوريات

85- أكسل بيرتوش، سامويلس وبار، ميشوار راملوجان " اليورو الأكثر عالمية دائما " مجلة التمويل والتنمية، العدد الأول، مارس 2007.

86- الفوركس خطوة بخطوة - طريقك إلى سوق العملات الأجنبية- مجلة المتداول العربي للخدمات المالية والعربية.

87- بلعزوز بن علي، كتوش عاشور" الغاز الطبيعي الجزائري و رهانات السوق الغازية" مجلة شمال إفريقيا،العدد 02 ماي 2005 .

88 - جريدة الخبر العدد 4418 بتاريخ 11 جوان 2005.

89- جريدة الخبر العدد 4688 بتاريخ 26 أبريل 2006.

90- جورج تافلاس "الاستخدام الدولي للدولار الأمريكي و الأورو" مجلة التمويل والتنمية، العدد الثاني جوان 1998.

91- حسان خضر، " أسواق النفط العالمية "مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 57 الكويت.

92- رفيقة صباغ ، مهراوي هند، زيرار سمية، " أثر الدولار و الأورو على التجارة

الخارجية الجزائرية 1986-2006" مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 43 سنة 2009.

93- زايري بلقاسم " إدارة الاحتياطات الدولية و تمويل التنمية في الجزائر"، مجلة بحوث

اقتصادية عربية، العدد 41 سنة 2008.

94- سوارس براساد " الخطوات القادمة أمام الصين "، مجلة التمويل والتنمية، العدد الثالث

سبتمبر 2005.

95- شلبي مغاوري علي، " أوبك ومستقبل أمن الطاقة "، مجلة السياسة الدولية العدد 164،

أفريل 2006

96- صباح نعوش، " إلى أين أسعار النفط "، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية

المتحدة، أكتوبر 2000.

97- عبد الفتاح دندي،" تقلبات أسعار صرف الدولار و انعكاساتها على العائدات النفطية

للأقطار الأعضاء"، مجلة النفط و التعاون العربي، العدد 125 سنة 2008.

98- ماجد بن عبد الله المنيف، "منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) نشأتها و تطورها و

التحديات التي تواجهها"، مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد 41 سنة 2008.

99- مجلة الاقتصاد و الأعمال عدد خاص أكتوبر 1999.

100- مجلة الاقتصاد و الأعمال العدد 313 يناير 2006 .

101 - مدحت العراقي " ارتفاع أسعار النفط لأسباب، التداعيات، التوقعات "، مجلة دراسات

اقتصادية، العدد الثامن، سنة 2006.

102 - مكيديش محمد، ساهد عبد القادر،" دراسة قياسية لأسعار البترول باستخدام نماذج

GARCH "، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد 3 أبريل 2008، المركز الجامعي خميس

مليانة.

- 103- نبيل علي، نزار قنوع، " صراع الأورو دولار في إطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية الأمريكية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، مجلد 29 ، العدد 2 سوريا 2007.
- 104- نرمين السعدني، " سياسات سعر الصرف في الدول النامية"، مجلة سياسات الدولية، العدد 144 أبريل سنة 2001.
- 105- نور الدين هرمز، فادي الخليل، دريد العيسى " تغيرات أسعار النفط وعوائده " مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 29، العدد الأول سنة 2007.

IV. التقارير

1- باللغة العربية

- 106- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 28 سنة 2001.
- 107- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 29 سنة 2002.
- 108- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2003.
- 109- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 32 سنة 2005.
- 110- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 33 سنة 2006.
- 111- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 34 سنة 2007.
- 112- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 35 سنة 2008.
- 113- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2007.
- 114- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 36 سنة 2009.

2- باللغات الأجنبية

- 115- OPEC Annual statistical bulletin 2006.
- 116- OPEC Annual statistical bulletin 2005.
- 117-BP Statistical review of world energy june 2007.
- 118-OPEC Annual statistical bulletin june 2008.
- 119-BP Statistical review of world energy 2009.
- 120-Opec world oil outlook 2009.
- 121-IEA world energy outlook 2008.
- 122-Bulletin banque of Algeria 2009.

.V. المنتقيات

- 123- الجوزي جميلة ، قدي عبد المجيد "الأزمة المالية الراهنة و تداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة الجزائر"، ورقة مقدمة في المنتدى الدولي لجامعة دالي ابراهيم، الجزائر العاصمة بتاريخ 08-09 ديسمبر 2009.
- 124 - رفيقة صباغ، مهداوي هند، زيرار سمية: " الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على أسعار النفط حالة الجزائر " مداخلة مقدمة في المؤتمر الوطني:الأزمة المالية و الحوكمة العالمية، سطيف بتاريخ 20-21 أكتوبر 2009.
- 125- شريط عابد، " موقع اليورو في النظام النقدي الدولي وأثره على الاقتصاديات العربية"، مداخلة مقدمة في المنتدى في الدولي الأول حول الأورو واقتصاديات الدول العربية - فرص وتحديات -، جامعة الأغواط بتاريخ 18-20 أبريل 2005.
- 126- عية عبد الرحمان" دور الدولار في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية"، ورقة مقدمة في المنتدى العلمي العاشر: الاقتصادات العربية و تطورات ما بعد الأزمة العالمية، لبنان ديسمبر 2008.
- 127- لوصيف زين الدين " تأهيل الاقتصاد الجزائري للانضمام الى الاقتصاد العالمي"، ورقة مقدمة في منتدى: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البلدة سنة 2003

.VI. مواقع الانترنت

Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.

129. www.mincommerce.dz

130- [www . al moquatel. com](http://www.almoquatel.com)

131- [www .aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

132- www.opec.org

133- www.iea.org

134- www.banque-of-algeria..dz

135- www.mf.gov.dz

136- www.monde.diplomatique.fr

137- www.imfstatistic.org

138- www.matixis.com

139-www.cbo.gov

140-www.mem-algeria.org